العدد الحادي عشر - الجزء الثالث - ابريل - 2022 - السنة الثانية مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2460

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

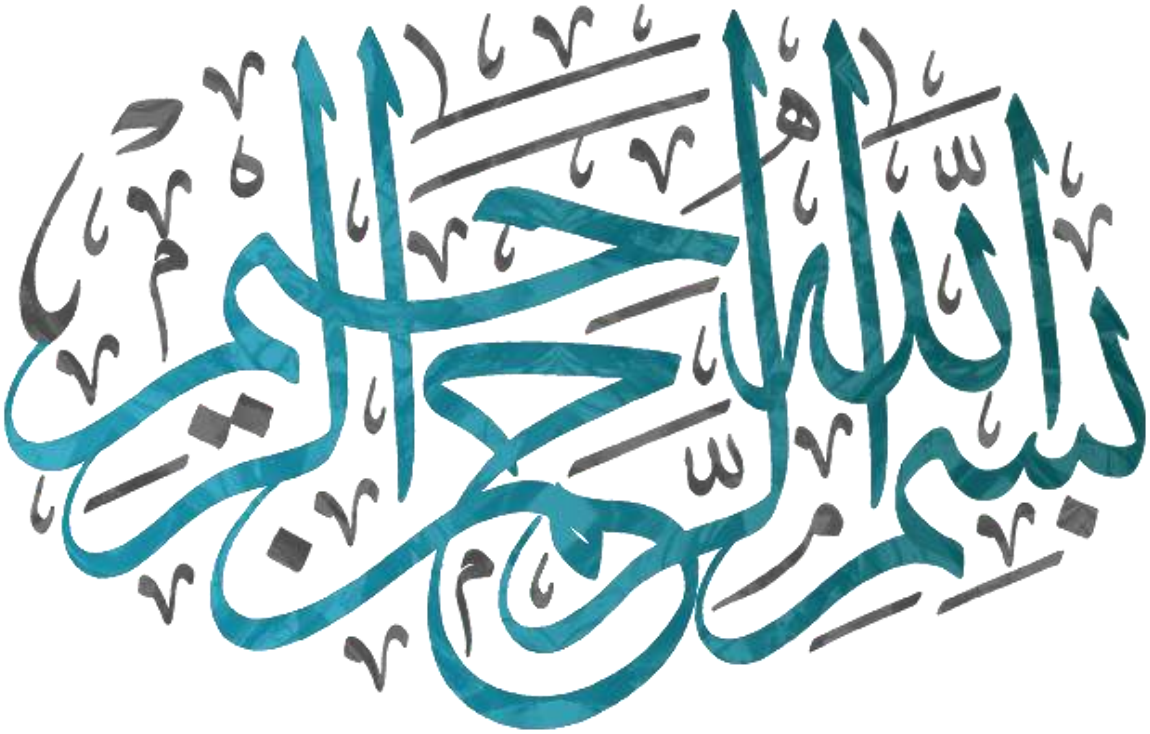
بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري. الشؤون الإدارية .الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق . المدقق العام.
2. أ.م.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. د.نسمة عبد التواب سالم المدرس . مدرس الادب الانكليزي – جامعة 6 أكتوبر – جمهورية مصر العربية. (مدقق اللغة الإنكليزية).
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. أ.محمد تايه محمد .بك إدارة أعمال .كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة الكوفة. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم .مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم .جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح . كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة البليدة 2 . الجمهورية الجزائرية.

3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق.
6. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.
7. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق
8. أ.م.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق .
9. أ.م.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
10. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله. وزارة التربية والتعليم. فلسطين .
11. أ.د. خليفة صحراوي. رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة. الجمهورية الجزائرية.
12. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق.
13. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية. جامعة بورسعيد. جمهورية مصر العربية.
14. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق .
15. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق.
16. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى. جمهورية العراق.
17. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية.
18. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
19. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي. رئيس قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة بور سعيد. جمهورية مصر العربية.

20. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق
21. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
22. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.
23. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.
24. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.
25. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
26. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.
27. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

أعضاء الهيئة الاستشارية

1- أ.م.د.آرام نامق توفيق. كلية العلوم. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
2- أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. ليبيا.
3- أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة. المملكة الأردنية الهاشمية.
4- أ.د. جميلة غريّب. قسم اللّغة العربيّة و آدابها. جامعة باجي مختار.عنابة. الجمهورية الجزائرية.
5- أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. الرباط. المملكة المغربية.
6- أ. م.د. رضا قجة.علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.

7- -أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.
8- أ.د. علي سموم الفرطوسي. كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
9- أ.د. حدة قرقور. كلية الحقوق. جامعة محمد بوضياف. المسيلة. الجمهورية الجزائرية.
10-أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
11-أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
12- أ.م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي. كلية الكنوز. الجامعة الأهلية. جمهورية العراق.
13- أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي. عميد الشؤون الاكاديمية. جامعة العلوم الحديثة. الجمهورية اليمنية.

مقال العدد

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

في العدد الحادي عشر من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، مخصص والذي شارك فيه العديد من الباحثين في تخصصات علمية مختلفة من شتى الدول العربية ، وقد ضمّ عددا من البحوث القيمة ذات المعيار العلمي العالي بما تحمله من قدرات معرفية وعلمية أسفرت عن أقلام باحثين لهم منزلتهم العلمية والعملية في حقول تخصصهم ؛ لذا سعت المجلة على أن تضّم في عدد هذا العدد النوعي من البحوث ، وليس الكمي ، فالغاية هو طرح الأفكار العلمية المتميزة للعالم القارئ . اما الجزء الثالث فقد تضمن العديد من البحوث الخاصة المرسلة من الباحثسن المختلفين من الوطن العربي.

لذ دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر .

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر . لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصصات المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي . وأخيرا .. نتقدم بكل العرفان المزدان بأريج الورد للكل الجهود العلمية والفنية والإدارية التي ساعدت ، وتضافرت لأجل أن يصدر هذا العدد ... الاحترام الممتد بالشكر .

3/04/2022 المغرب هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها

فهرس الموضوعات

تحليل و اقع التنمية البشرية المستدامة في العراق : قطاع التعليم أنموذجا
أ.د.حنان عبد الخضر هاشم الموسوي / أ.م.د. حسين علي عويش الشامي 10
دور القانون الجنائي في حماية المرأة من العنف الاسري
أ.د. براء منذر كمال عبداللطيف/ د. نورس رشيد طه 28
التطور المشترك للغة والمخ من منظور اللسانيات المعرفية العصبية لتيرنس دبليو ديكون
المتصرفة التربوية / محجوبة بوشيت 39
دور العدالة الاجتماعية في تهيئة العمل الملائم و أثره في التنمية المستدامة
أ.م.د ايناس مكي عبد نصار 56
الفساد وتاثيره على التنمية والاستثمار
د. مازن العلو اني 72
تأثير برامج الصحة والسلامة المهنية على أداء المورد البشري في ظل جائحة كورونا دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة(الجز ائر)
د.عليوات خيرة 94
اثر تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
م.د. جعفر عبد الحسين حلو الكعبي / م.د. منى جبار محمد 112
التنمية المستدامة للصناعات الكبيرة في العراق
م.م. سندس احمد عبد القادر 129
البيئة الابتكارية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لبعض الدول الناشئة والمتقدمة للمدة 2007-2020
أ.م.د, ا.م.د. أيسر ياسين فهد / أ.م.د. مخيف جاسم محمد 149
الاستقرار الوظيفي في التنمية المستدامة
م.م. اسماء خالد طالب / ا.د. رنا صبيح عبود / أ.د.سعد علي زاير 165
التعليم المحاسبي المهني المستمر (التعلم مدى الحياة) كأداة تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية
الدكتور: محمد الطيب علي الشريف 187

أثر مستوى معالجة المعلومات ونوعها في أداء الذاكرة الدلالية وذاكرة الأحداث
الباحث / محمد رافع ناصر دحادحه/ الباحثة / تماسي سمير حسين شرادقة..... 217

الحماية القانونية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

د.محمد عبد الحق بكراوي / د.لعيدي خيرة.....239

CAUSES OF TAX EVASION AND ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL CORRUPTION AND WAYS TO COMBAT IT IN JORDAN
RESEARCHER TARIQ SAMIH HANANDEH/ ASSOCIATE PROF. DR. ABDULLAH MOHAMMAD AYEDH..... 252

THE ROLE OF APPLYING THE PRINCIPLES OF TAX GOVERNANCE IN REDUCING TAX EVASION IN JORDAN)
RESEARCHER TARIQ SAMIH HANANDEH..... 279

THE ROLE OF GOVERNANCE IN IMPROVING EFFICIENCY PERFORMANCE IN JORDANIAN GOVERNMENT INSTITUTIONS

RESEARCHER/ AHMAD ERSHAID NUSAIR/ DR. NUR HIDAYAH LAILI.....295

ARTIFICIAL INTELLIGENCE : IS THE HUMAN BRAIN SAFE?

DR BARHDADI HASSAN.....310

تحليل واقع التنمية البشرية المستدامة في العراق : قطاع التعليم أنموذجا

أ.د.حنان عبد الخضر هاشم الموسوي
جامعة الكوفة
hanana.almousay@uokufa.edu.iq
009647832720970

أ.م.د. حسين علي عويش الشامي
جامعة ذي قار
alshamyhsyn1@gmail.com
07818270003

الملخص –:

يعد موضوع التنمية البشرية المستدامة من الموضوعات الهامة على الصعيد العالمي والتي اكتسبت اهتماماً كبيرا من قبل الباحثين والمنظمات والمؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي ، سيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين وتطور مفهوم التنمية البشرية المستدامة مع تطور نظريات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي ، كونه مفهوم يتوسط مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، و هو يعكس حالة جديدة بحسب التطور والتقدم الذي تمر به المجتمعات ، والخيارات التي يؤكد عليها مفهوم التنمية البشرية المستدامة هي العيش حياة طويلة وصحية و الحصول على التعليم و الموارد الضرورية لتوفير مستوى معاشي لائق لكل فرد في الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال اللاحقة ، ويعد قطاع التعليم في العراق للفترات السابقة وبخاصة عقد التسعينات من القرن المنصرم قطاعا رائدا ومن أكفأ القطاعات التعليمية في المنطقة ومنطقة الشرق الأوسط ، إلا انه تراجع بعد احتلال العراق في 2003 وشهد مستويات متدنية ، لذا جاء البحث ليسلط الضوء على واقع التنمية البشرية المستدامة في العراق وقطاع التعليم كأنموذج وتحليل أهم مؤشراته.

الكلمات المفتاحية :التنمية البشرية ،التنمية المستدامة ، التنمية البشرية المستدامة ، التعليم ، الاقتصاد العراقي .

Analysis of the reality of sustainable human development in Iraq: the education sector as a model.

Prof. Dr. Hanan Abdel-Khader Hashem Al-Moussawi

University of Kufa /

Assistant Professor Dr. Hussein Ali Owais Al-Shami

University of Dhi Qara

Abstract:

The subject of sustainable human development is one of the important topics at the global level, which has gained great attention from researchers, international organizations and institutions such as the United Nations and its development program, especially in the last decades of the twentieth century and the development of the concept of sustainable human development with the development of development theories and theories of economic growth, being a concept that mediates The concepts of human development and sustainable development, reflecting a new situation according to the development and progress that societies are going through, The options emphasized by the concept of sustainable human development are living a long and healthy life and obtaining education and the necessary resources to provide a decent standard of living for each individual in the current generations without compromising the rights of subsequent generations. The education sector in Iraq for the previous periods, especially the nineties of the last century, is pioneering. It is one of the most efficient educational sectors in the region and the Middle East, but it declined after the occupation of Iraq in 2003 and witnessed low levels, so the research came to shed light on the reality of sustainable human development in Iraq and the education sector as a model and analysis of its most important indicator.

Keywords: human development, sustainable development, sustainable human development, education, the Iraqi economy.

المقدمة

إن فحوى الشعار المعاصر للتنمية : إن (الإنسان) هو الغاية السامية و الوسيلة المثلى للتنمية ، و يؤطر هذا الشعار (التنمية البشرية المستدامة) التي تمتاز بالسعي المؤسسي و المجتمعي الحثيث لتحقيقه بغية الوصول الى النمو الشامل ، على كافة المستويات و الأصعدة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية , و يعتبر (التعليم) هو الأداة الأساسية لتحقيق ذلك .

إن التعليم يمتاز بقدرته في إحداث التحول المطلوب إلى مجتمعات أكثر استدامة من مختلف النواحي و بالأخص من الناحية البيئية ، بالتنسيق مع المبادرات الحكومية و المجتمعية . فهو يقوم بصياغة القيم و الأفكار الصحيحة و وجهات النظر الملائمة ، ويساهم في تنمية وتطوير المهارات و القابليات والمفاهيم والأدوات التي يمكن أن تستخدم في خفض أو إيقاف الممارسات غير المستدامة . من هنا يصبح التعليم مهم و ضروري جداً .

إن أركان التعليم في العراق شهدت في العقود الأخيرة تحديات جمة بفعل تأثيرات داخلية و خارجية ، سياسية و اقتصادية و اجتماعية و صحية .... الخ , الأمر الذي شكل عائقاً أمام مجمل الحركة التعليمية في البلد بعد أن كانت عجلة التعليم فيه تسير متسارعة الخطى نحو التقدم و التميز في تحقيق أهدافها في عقد السبعينات من القرن العشرين . و من ثم شكل هذا العائق تحدياً كبيراً في مجال تحقيق واحد من أهم أهداف التنمية البشرية المستدامة في العراق ، مما يعني تحدي أكبر أمام عملية تطوير رأس المال البشري الذي يعد عنصر أساس للتطور الاقتصادي الحاصل على الصعيد العالمي .

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث من أنه محاولة لتوضيح العلاقة المتبادلة بين تطوير و انتشار التعليم وتوسيع القدرات والمهارات البشرية وبين بناء تنمية بشرية مستدامة حقيقية.

مشكلة البحث

طالما إن التعليم هو هدف مهم من أهداف التنمية البشرية المستدامة ، و إن العنصر البشري هو الغاية التي يستهدف التعليم تطويرها ، كونه العنصر الأساس في العملية التنموية لأي اقتصاد ، لذا فأن تطوير أركان قطاع التعليم يعد ضرورة لابد منها ، و على مستوى العراق , و ضمن هذا الإطار ، فأن مشكلة البحث تتمحور حول التساؤل الآتي :- هل يمكن النجاح في الوصول الى مستويات عالية في مؤشرات التعليم كونه هدفاً من أهداف التنمية البشرية المستدامة ؟ في ظل التحديات و العوائق الداخلية و الخارجية التي تعترض أداء قطاع التعليم في العراق .

هدف البحث

على مستوى العراق جاء البحث ليستهدف الوقوف على تطورات أداء قطاع التعليم ، و كذلك يستهدف التعرف على طبيعة التحديات التي تواجه أدائه العام ، باعتبارها سبب مهم يعترض المسار الأساس نحو تحقيق متطلبات التنمية البشرية المستدامة فيه . و بنفس الاتجاه يهدف البحث الى تحليل مؤشر التعليم في العراق خلال المدة (2004 – 2019) باعتباره واحداً من المؤشرات المهمة للتنمية البشرية المستدامة في العراق.

فرضية البحث

أن البحث يقوم على فرضية مفادها : لم يتمكن قطاع التعليم في العراق بأدائه الحالي من الإيفاء بالمتطلبات الضرورية لتحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة الذي يتمحور حول ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة لجميع أفراد المجتمع العراقي .

هيكلية البحث

و لإثبات فرضية البحث ، فقد تم تقسيمه الى محورين :-

المحور الأول / التنمية البشرية المستدامة : المفهوم والأهمية.

المحور الثاني / التنمية البشرية المستدامة و التعليم : نظرة موجزة للعلاقة التبادلية .

المحور الثالث / التعليم هدفاً للتنمية البشرية المستدامة في العراق : الواقع و التطورات

المحور الأول : التنمية البشرية المستدامة : المفهوم والأهمية

ظهر هذا المفهوم بعد تقرير التنمية البشرية الرابع لعام 1993، بعد قصور مفاهيم التنمية المختلفة السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية عن تحقيق متطلبات البشر وخدمة أهداف التنمية ، مع بروز العديدة من المشكلات العالمية وانهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) عام 1989 ، وظهور الأزمة الثلاثية المتمثلة بأزمة الدولة وفقد الكثير من قوتها ونفوذها وهيبتها ، وبروز أزمة السوق وفشل آلية الأسواق في تحقيق غاياته وأهدافه وتحقيق التوازن التلقائي ،فضلا عن أزمة التخلص من التقاليد والأعراف وإلغاء الفوارق الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية .

إن جوهر التنمية البشرية Human Development يقوم على مبدأ متفق عليه هو أن (البشر) هم الثروة الحقيقية لكل أمة من الأمم ، و إن غايتها توسيع الخيارات أمامهم ، و منهجها قائم على تكوين القدرات البشرية و الانتفاع منها في كافة المجالات و الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية .

لقد عرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 على أنها (عملية توسيع خيارات الشعوب) (الامم المتحدة ،1992، 20). و هذه الخيارات تنامت بمرور الوقت مع تنامي الدراسات و الأبحاث في هذا المجال التنموي لتشمل : حياة طويلة صحية ، الحصول على التعليم ، الحصول على دخل كافي لتحسين المستوى المعاشي ، تحقيق الحريات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، التمكين ، زيادة فرص الإبداع و الإنتاج ، ضمان حقوق الإنسان و احترام الذات .

إن في مقدمة أهداف التنمية البشرية المتداولة و المعروفة هو الحصول على – :

- فرص التعليم الصحيح ، و على نحو يسهم في القضاء على الجهل و محو الأمية .
- فرص عمل ملائمة.
- الرعاية و الخدمات الصحية المتكاملة .
- مستوى معاشي لائق.
- فرص تطوير الذات البشرية و تحسين قدراتها و مهاراتها المختلفة .
- قدر عالي من الثقة بالنفس , كخطوة أساسية للوصول الى الشعور بالارتقاء البشري .
- فرص جديدة لاستبدال المعتقدات و العادات الضارة بأخرى أكثر نفعاً .
- فرص تنمية الصفات الايجابية في الإنسان .

الشكل رقم (1) : أهداف التنمية البشرية

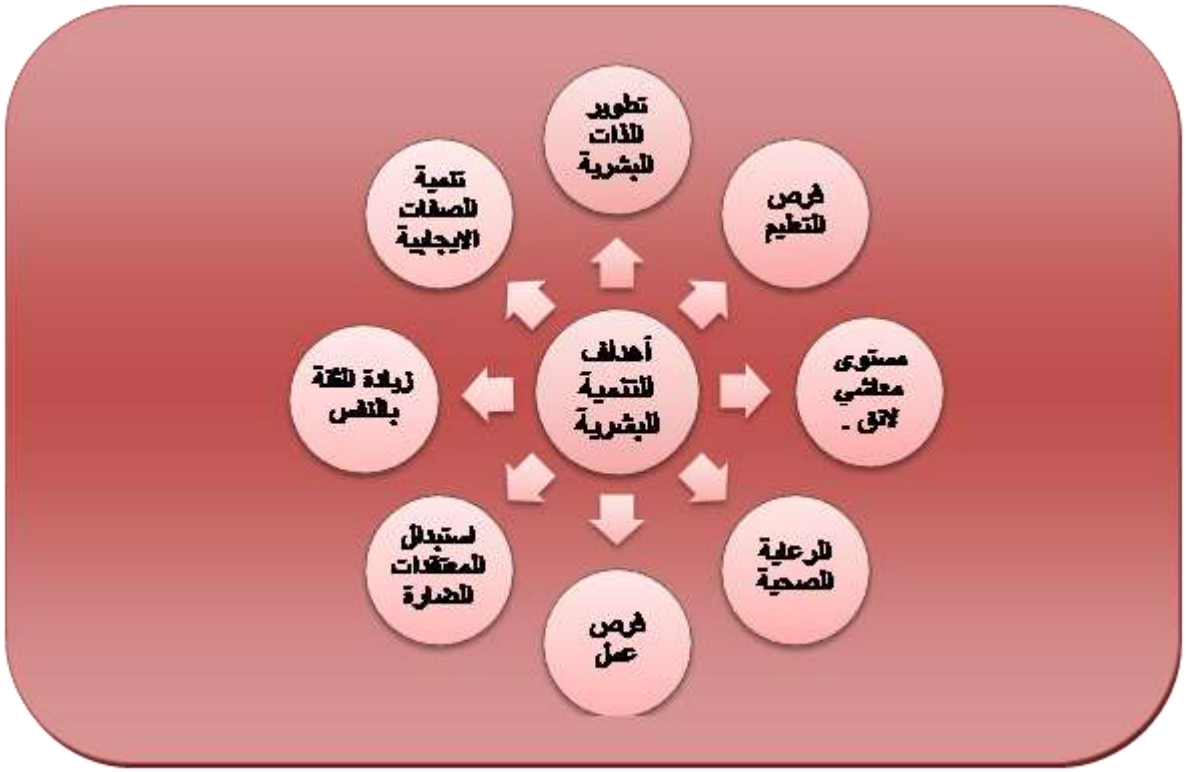

المصدر : إعداد الباحثان

إن التنمية البشرية تمتلك جانبين مهمين (مدحت مُحَمَّد ،2007، 180:)

الأول : بناء القدرات البشرية لتحسين مستويات الصحة و التعليم و المهارات المختلفة .

الثاني : انتفاع الناس من ما يمتلكونه من قدرات مكتسبة .

و ضمن نفس الإطار الذي تضمن التحديثات المتتالية و المترافقة في أدبيات التنمية الاقتصادية ، لوحظ بأن عملية التنمية الاقتصادية و في غالبية مراحلها تعمل على تدمير و تلويث البيئة و تستهلك الموارد الناضبة ، و إن لذلك الأمر انعكاساته السلبية على الإنسان الذي هو محور عملية التنمية في مختلف المراحل الزمنية الحالية منها و القادمة . لذلك قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بطرح مفاهيم مكملة لمفهوم التنمية البشرية ، منها مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development التي وصفت من قبله على أنها تنمية موالية للناس وموالية للطبيعة ، وهي تعطي أولوية للحد من الفقر ، والعمالة المنتجة وللتعامل الاجتماعي ، و لإعادة توليد البيئة , وهي تعمل على تحقيق التوازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متوائمة، وما لدى الطبيعة من قدرات هائلة (البرنامج الانمائي،1994، 52 .)

و نحن بهذا الصدد لا يمكن أن نغض النظر عن التعريف الأكثر شهرة للتنمية المستدامة و هو تعريف هيئة (براند تلاند) و بموجبه تعد التنمية المستدامة عبارة عن (عملية التأكد إن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلباً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم) (حازم الببلاوي،2000، 189) . إن مفهوم التنمية المستدامة يستند إلى عدة أسس تعد ضرورية لتحقيق أهدافها ، و من بينها الآتي: – (Barbara,1995)

1– أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لتحقيق شراكة الأجيال المقبلة فيما هو متاح من تلك الموارد.

2- يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على قيمة عائدات النمو الاقتصادي , و كذلك يرتكز على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين في حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

3- تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

5- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية .

6- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة .

يركز مفهوم التنمية المستدامة على تحقيق الموائمة بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية , و هي تسعى الى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد و على نحو يوازن بين متطلبات الأجيال الحالية و الأجيال المستقبلية , كما تهتم التنمية المستدامة بمعالجة مشكلة الفقر و العوز و الحرمان , و تركز على قضايا التعليم و الصحة ... الخ . و عليه فأن الإنسان هو محور اهتمام التنمية المستدامة كما هو الحال في التنمية البشرية .

و بناءاً على ما سبق تم إضافة مفهوم التنمية المستدامة الى مفهوم التنمية البشرية ليظهر لنا مفهوم أوسع شمولاً ، ألا و هو مفهوم (التنمية البشرية المستدامة) . إذ أن تحول اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي بالتنمية البشرية وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس لها، يعد من أشكال التطويع لأدوات العلوم الاجتماعية ومحاولة لبلورة نظرية للتنمية تتلائم مع خصائص وواقع الحياة في البلدان النامية ، بحيث تكون قادرة على الكشف عن عناصر الاختلال في عناصر التوازن على الصعيد العالمي مثلما تكشف عن الاختلال في عناصر التنمية داخل البلدان .... إن الفكر والمفهوم الذي ينبع منه لكي يصبح عالمياً يجب أن يكون إنسانياً في المقام الأول ، و لتحقيق ذلك يجب أن يفي باحتياجات الناس وان يحقق أهدافهم في الحياة(امال شلاش ،2001، 23.)

إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو عبارة عن تركيبة من إستراتيجية التنمية البشرية كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومفهوم التنمية المستدامة الذي تم تبنيه من قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة منذ عام 1992 , و من خلال هذه التركيبة تم التوصل الى تعريف شامل للتنمية البشرية المستدامة والذي ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها : (عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس) , و تكون هذه الخيارات ممتدة في حدودها الى ما لا نهاية , و قابلة للتغير بمرور الوقت ، و تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة محاور مهمة هي : أن يعيش الناس حياة طويلة من خلال اكتسابهم للرعاية الصحية المطلوبة ، وان يكتسبوا التعليم الضروري ، وان يحصلوا على الدخل اللازم لتحقيق مستوى معيشي لائق بهم في الحياة . و في حال عدم تحقق هذه الخيارات الأساسية ، فأن بقية الفرص و الخيارات الأخرى التي هي امتداد للخيارات الأساسية ستظل بعيدة المنال(البرنامج الانمائي ،1999 .)

إن مضمون فكرة التنمية البشرية المستدامة تستند الى ضمان فرص العمل للأجيال المقبلة أي بمعنى الإنصاف في التوزيع أو تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة و الأجيال المقبلة , إذ أنها تنمية لا ينتج عنها نمو اقتصادي فقط ، ولكن تهتم بالتوزيع أيضا , كما أنها أضافت الى أبعاد مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة بعداً آخر هو رأس المال الاجتماعي الذي يتلخص بأنه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من اجل الأجيال الحالية أو المقبلة .

إن الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية البشرية المستدامة تتمثل بكل من –:

- المساواة : و بموجبها يتمتع الناس بإمكانية الوصول العادل الى الفرص .
- الملائمة : و بموجبها يتم اتخاذ مختلف التدابير الاقتصادية التي تمكن الناس من توسيع قدراتهم ، و من ثم تحقيق الرفاه .
- الاستدامة : و بموجبها فأن التنمية البشرية يجب أن تكون مستمرة طويلاً .
- الإنتاجية : و بموجبها يكون الاستثمار في البشر و يسمى الاستثمار في رأس المال البشري , بالإضافة الى رأس المال المادي .
- التمكين : و بموجبه يتم التمكين في جميع جوانب الحياة .

الشكل رقم (2) : مكونات التنمية البشرية المستدامة

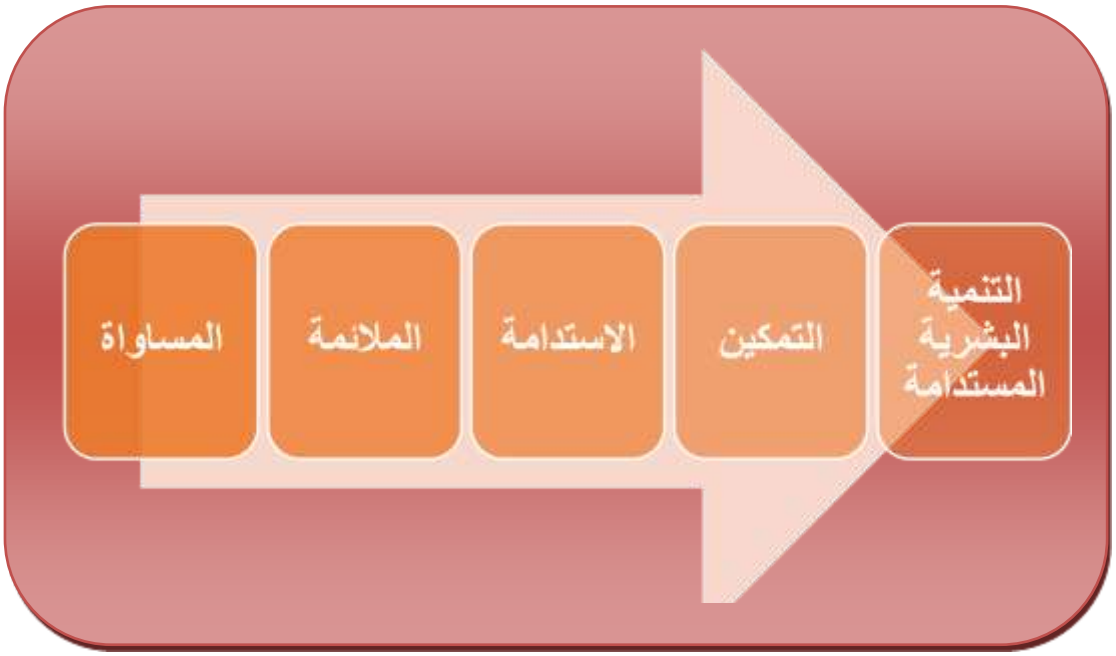

المصدر : إعداد الباحثان

و بذلك نستطيع القول أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة يتصف بكونه يدمج بقوة بين مختلف الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و الثقافية للتنمية ، و من ثم فهو يتضمن العمل على تمكين الأفراد وتوسيع خياراتهم ، و هو يشتمل على المجموعات الاجتماعية بمختلف أشكالها والمجتمع ككل وليس على مستوى الأفراد فحسب , و عليه فأن إدراك الاستدامة هنا لا يتم إلا من خلال إدراك كونها هدف مجتمعي واسع النطاق و متشعب الخيارات و الأهداف . و بذلك تعد التنمية البشرية المستدامة بمثابة فلسفة حياتية و رؤية للعالم بأسره بكل أبعاده و متغيراته ، غايتها تشكيل القدرات البشرية ، و تحسين المعارف و المهارات لعموم المجتمع ، للأجيال الحالية و القادمة ، من أجل تحسين نوعية الحياة للعنصر البشري . و من هنا سيتم التركيز على (التعليم) هدفاً للتنمية البشرية المستدامة في المحاور اللاحقة .

المحور الثاني : التنمية البشرية المستدامة و التعليم : نظرة موجزة للعلاقة التبادلية

يساعد التعليم الإنسان في تحقيق النجاح و بقية أهدافه المتمثلة بإثبات الذات و المهارات التي يمتلكها ، من خلال قدرته (أي التعليم) على تذليل المصاعب أولاً ، و خلق سبل الريادة و الابتكار ثانياً ، كل ذلك في سبيل أن يكون ذلك الإنسان عنصر

مهم و مؤثر و فاعل في عموم المجتمع . و يعد التعليم ضرورياً لتقدم أي مجتمع ، و الدليل على ذلك هو السباق العالمي في امتلاك أكبر قدر من المؤسسات التعليمية و البحثية و تخصيص أكبر الميزانيات للإنفاق على البحث العلمي (ادريس لكريني ،2009، 52) .

يعد العنصر البشري المصدر الرئيس لقوة المجتمع و المؤسسة الاقتصادية ، لذلك فأن التركيز على دعمه علمياً و معرفياً هو بمثابة شرط ضروري للنهوض بالمجتمع و المؤسسة الاقتصادية ، لهذا السبب فأن الاقتصاد العالمي أصبح قائماً على دعم و نشر المعرفة لأجل تحقيق التنمية البشرية ، و يعد البحث العلمي من أهم وسائل إنتاج و نشر المعرفة و دعمها . من هنا جاء التركيز على دور التعليم في اكتساب المعرفة و ممارستها من أجل تحقيق كل غايات و أهداف التنمية البشرية المستدامة ، و هو يعمل على تنمية القيم و المهارات التي تستهدف تحقيق التوازنات بين المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بما يحقق الارتقاء بعموم المجتمع ، و يضمن جودة الحياة فيه . (UNESCO,2008, 2)

إن التعليم الجيد هو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة(1) , و الذي يشير صراحة الى ضرورة ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع Learning Life Long إن هذا الهدف يعد أوسع من مجرد الالتحاق بالمدارس، و هو يرتبط بكفاءة التعليم وتوافر المدارس الجيدة القادرة على تحقيق تطلعات التلاميذ و عوائلهم.

أن ابرز مؤشر للتنمية هو مؤشر التنمية البشرية HDI ، و هو يعتمد على الحالة التعليمية و المستوى التعليمي للشرائح السكانية ، و بموجبه أصبح الإنسان و مدى نموه و تطوره المعرفي و التعليمي هو المعيار لهذا المؤشر . إن (التعليم) يهيئ القاعدة الأساسية لتطوير و تدعيم الجانب المعرفي ، كونه عنصر جوهري من عناصر الإنتاج و محدد رئيس للإنتاجية . إذ أن تكثيف المعرفة عن يساعد على تعزيز أركان القدرة التنافسية على الصعيد العالمي , (United Nations) الأمر الذي يمكن من الوصول الى أسواق جديدة و خلق فرص عمل جديدة ، و هذا يسهم بالنتيجة في خلق الثروة ، و ضمان نمو اقتصادي مستدام في الوقت الحاضر و المستقبل .

و عند الخوض في قضية دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فأن للتعليم بكافة مفاصله دور مهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق زيادة وتوجيه البحوث العلمية المتخصصة لغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة كونها الرافد الحقيقي للعلوم والتكنولوجيا ، وذلك لتهيئة وتطوير أجيال مستعدة لمجابهة الحاضر والمستقبل ولكافة الاختصاصات .

ويتمثل الدور الايجابي للتعليم من خلال عدة أوجه في مقدمتها تركيز البحوث العلمية لدراسة مشكلة الفقر بمختلف أبعادها , ولإيجاد الحلول والفرضيات المناسبة للتخفيف من حدة الفقر باعتباره تحدي يواجه كافة المجتمعات في العالم بأسره . من جانب آخر تتجلى أهمية التعليم في توجيه البحوث لتحقيق استدامة موارد البيئة والاعتناء بالجانب البيئي والحفاظ على الموارد المتاحة واستدامتها . كذلك في إيجاد الحلول المناسبة للمساهمة في ترشيد استهلاك المواد الخام وديمومة الإنتاج وتحسين الطاقة . ناهيك عن الدور الذي يمكن أن يمارسه التعليم في دراسة وجود وتشييد المدن والمستوطنات البشرية الحضرية الحديثة والنقل المستدام ، و محاولة إيجاد الحلول لمشاكل المتغيرات الديموغرافية والتنمية السكانية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

إن التعليم يسعى دائماً للبحث عن طرق وأساليب جديدة و جاذبة للتثقيف والتوعية المجتمعية و بالمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، و توجيه البحوث العلمية لتحقيق الاستجابة إلى متطلباتها . كما إن للتعليم دور مهم في تحديد الصعوبات والمخاطر التي ستواجه عملية تنفيذ برامج وأهداف التنمية المستدامة .

تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة المعروفة أيضاً بالأهداف العالمية، من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015، كدعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030

المحور الثالث : التعليم هدفاً للتنمية البشرية المستدامة في العراق : الواقع و التطورات

عندما يتعلق الأمر بالعراق ، فأن التساؤل سيكون : هل استطاع العراق أن يبلغ مستويات جيدة في تحقيق هدف التعليم الجيد ؟ و لغرض الوقوف بشكل قريب من الجواب الشافي , لابد من تتبع التطورات الآتية في تفاصيل هذا المؤشر و على النحو الآتي :-

قبل كل شي لابد من التعرف على بعض القضايا التي تخص واقع التعليم في العراق و في مقدمتها أن العراق كان يمتلك نظام تعليمي يعد من أفضل أنظمة التعليم على مستوى المنطقة ، و ذلك بحسب ما ورد في تقرير منظمة اليونسكو, وقد احتلت نسبة القادرين على القراءة والكتابة خلال مرحلة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين مراكز متقدمة , الى الحد الذي كاد أن يصل فيه الى القضاء على الأمية تماماً.

و قد صنفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) النظام التعليمي في العراق كأحد أفضل النظم التعليمية على مستوى العالم ، و ذلك خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي ، إذ احتل العراق حينها المركز الأول عربياً ، و لكن بعد أكثر من أربعة عقود على ذلك التصنيف، أظهر مؤشر جودة التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في (دافوس)(خروج العراق وعدد من الدول العربية من معايير جودة التعليم العالمي . و ذلك بسبب افتقاره لمعايير المنافسة التعليمية الدولية التي يعتمدها المؤشر في التصنيف الدولي (التعليم في العراق ،)

https://rawabetcenter.com/archivesوقد عانى التعليم في العراق كثيراً بسبب الحروب المتتالية و العقوبات الاقتصادية والتدهور الأمني فيه , مما أثر سلباً على العملية التعليمية , و رفع من نسبة الأمية الى مستويات لم يشهدها من قبل تاريخ التعليم الحديث في العراق.

وبحسب (اليونسيف) فأن الصراعات وغياب الاستثمارات في العراق تسببت في دمار نظامه التعليمي الذي كان يعد فيما مضى أفضل نظام تعليمي في المنطقة، وأعاقت بشدة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد ، حيث أن هناك اليوم ما يقرب من (3.2) مليون طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدرسة ، و ان (54٪) من الأطفال من الخلفيات الاجتماعية الفقيرة لا يكملون تعليمهم الثانوي، وينتهي بهم المطاف في سوق العمل غير الرسمي، فيصبحون عرضة للإساءة والاستغلال (التعليم في العراق، https://rawabetcenter.com/archive)و يمكن متابعة التطورات في قطاع التعليم في العراق انطلاقاً من مرحلة التعليم الابتدائي ، الذي نلحظ ابرز تطوراته من خلال الجدول (1) ، و الذي يسجل تحسناً في أغلب تفاصيله ، إلا أن هذا التحسن و الارتفاع في النسب كان متواضع جداً ، و لا يعبر عن طفرة نوعية في مجال التعليم الابتدائي , و كما هو مبين في الجدول أدناه :-

---

- مؤشر دافوس هو مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي في دافوس بموجبه يتم إصدار ترتيب عالمي للدول سنويا حسب تطور جودة التعليم لديها، ويعتمد التقرير على 12 معيارا هي :

. المؤسسات والابتكار 2. بيئة الاقتصاد الكلي 3. التعليم الجامعي 4. التدريب 5. الصحة 6. التعليم الأساسي 7. كفاءة أسواق السلع 8. كفاءة سوق العمل 9. تطوير سوق المال 10. الجاهزية التكنولوجية 11. حجم السوق 12. تطوير الأعمال والابتكار.

الجدول (1) : مؤشرات التعليم الابتدائي في العراق بعد 2003

العام الدراسي	عدد المدارس الابتدائية	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة التاركين	عدد الطلبة الراسبين	عدد اعضاء الهيئة التعليمية	عدد الطلبة الى عدد اعضاء الهيئة التعليمية
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١١١٢٩	٧٠٨٥٦٠	٣٧٦٧٣٦٩	١٥٣٨٤٠	٥٨٢٧٥٠	١٩١٨٥٢	١٩,٦٤
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١١٨٢٨	٧١٢١٩٥	٣٩٤١١٩٠	١٤٢٦٥٣	٦٩٨٢٣٣	٢٣٤١٣٩	١٦,٨٣
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٢١٤١	٧٧٥١٦٨	٤١٥٠٩٤٠	١١٠١٥٧	٥٩٨٥١٦	٢٣٦٩٦٨	١٧,٥٢
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٢٥٠٧	٨٠٥٦٢٨	٤٣٣٣١٥٤	١٢٣١٧٧	٦٧٧٦٤٢	٢٣٧١٣٠	١٨,٢٧
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٣١٢٤	٨٤١٩٧١	٤٤٩٤٩٥٥	١٠٥٤٣١	٧٧١٠٨٨	٢٥٦٨٣٢	١٧,٥٠
٢٠٠٩-٢٠١٠	١٣٦٨٧	٨٤٩٩٨٠	٤٦٧٢٤٥٣	١٣٤٧٨٤	٦٨٧٧١٨	٢٦٤٦٠٤	١٧,٦٦
٢٠١٠-٢٠١١	١٤٠٨٤	٩٠٤٧٥٩	٤٨٦٤٠٩٠	١٢٣٠٥٣	٦٧٢٧٢٦	٢٦٣٤١٢	١٨,٥٠
٢٠١١-٢٠١٢	١٤٦٧٤	٩٥٠٢٧٦	٥١٢٤٢٥٧	١٠٩٥٢٦	٦٩٢٨٢٤	٢٧١٧٣٤	١٨,٨٦
٢٠١٢-٢٠١٣	١٥١٥٦	٩٨٣٣٨٢	٥٣٥١٣١٩	٩٩٢٠٥	٧٣٧٣١٥	٢٧٧٧٩٢	١٩,٢٦
٢٠١٣-٢٠١٤	١٥٨٠٧	٩٩٨٧٤٣	٥٥٥٨٦٨٤	١٠١٠٤٣	٥١٥٤٠٥	٢٨٧٥٠٢	١٩,٣٣
٢٠١٤-٢٠١٥	١٠٧٧٩	٧٦٨٠٢٦	٤٢٨٣٠٤٤	٧٢٣٥٥	٦٤٤٦١٤	٢٢٣٣١٠	١٩,١٨
٢٠١٥-٢٠١٦	١٢٩٧٣	٩٢٥٣٨٤	٤٩٩٧٠٥٢	١٠٩٨٨٣	٧١٦٦٦٣	٢٤٧٩١٩	٢٠,١٥
٢٠١٦-٢٠١٧	١٤٠٢٤	١٠٢٩٥٩١	٥٤٧٣٩٩٧	١٢٦٦٩٤	٨٥٤٧٤٩	٢٥٩٨٣٦	٢١,٠٧
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥٩٦٥	١١٧٧٣٤٣	٦١٩٧٨٧٠	١٣٠١٥٧	٩٠٣١٤٢	٢٨٦٠٩٦	٢١,٦٦
٢٠١٨-٢٠١٩	١٧٢٣٥	١١٧٦٣٢٧	٦٥٠١٠٥٣	٨٦٣٢١٨	٨٦٣٢١٨	٢٩٠٦٦٤	٢٢,٣٧

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الاجتماعي و التربوي ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

و مما تجدر الإشارة إليه أن معدل إكمال التعليم الابتدائي (عدد الأطفال الناجحين من الصف السادس الابتدائي الى عدد السكان في الفئة العمرية المناسبة لإكمال المرحلة) منخفض في العراق بالمقارنة مع بقية الدول النامية إذ يبلغ هذا المعدل حوالي (7.75 %) وفق نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018 (جمهورية العراق، 2018، 27) , بالرغم من أن هذا المؤشر كان يعد من بين مؤشرات تحقيق أهداف الألفية ، والذي كان بالإمكان تحقيق تقدم أفضل فيه مقارنة بما هو متحقق فعلاً . من جانب آخر بلغ معدل الالتحاق الصافي في سن الدراسة للمرحلة الابتدائية التي تقع ضمن الفئة العمرية (6- 11 عاما) حوالي (0.94 %) للعام الدراسي (2017-2018) ، و أنخفض هذا المعدل الى (0.55 %) للمرحلة المتوسطة التي تقع ضمن الفئة العمرية (12 - 14 عاما)، والى (0.28 %) للمرحلة الإعدادية التي تقع ضمن الفئة العمرية (15-17) عاماً (جمهورية العراق ، . (http://www.cosit.gov.iq كما بلغت نسبة الأطفال المسجلين في رياض الأطفال (9.2 %) فقط. كما تظهر المؤشرات تفاوتا بحسب الجنس، إذ ارتفعت نسبة الالتحاق في الابتدائية الى (96 %) للذكور مقابل (93 %) للإناث ، وفي المتوسطة (56 %) للذكور مقابل (54 %) للإناث . و المرحلة الإعدادية كانت نسبة الالتحاق (30 %) للبنات مقابل (26 % للذكور , بسبب تسرب الذكور والالتحاق بسوق العمل مبكرًا.

أن المؤشرات الخاصة بالتعليم الثانوي ، يمكن ملاحظة ابرز تطوراتها من خلال الجدول (2) ، و الذي يسجل تحسناً في أغلب تفاصيله ، إلا أن هذا التحسن و الارتفاع في النسب كان متواضع جداً كما هو واضح من التحليل السابق ، ناهيك عن استمرار تزايد أعداد الطلبة التاركين للتعليم الثانوي لأسباب عدة يأتي في مقدمتها سوء المستوى المعاشي و صعوبة الاستمرار في الدراسة في ظل ذلك (كما ذكرنا سابقاً) ، و يوجد في العراق ما يقدر بحوالي (2.1) مليون طفل تتراوح أعمارهم بين (6 و 17) عاما خارج المدرسة ، نصفهم تقريباً في الفئة العمرية للمدارس الثانوية. على الرغم من التحسينات في السنوات الأخيرة، و إن معدلات المشاركة التعليمية المنخفضة نسبيا في العراق تعني بقاء أكثر من مليوني طفل ومراهق خارج المدرسة . علماً أن الزيادات المتحققة في التعليم الثانوي كما هو الحال في التعليم الابتدائي لا تعبر عن حصول طفرة نوعية فيه , و كما هو مبين في الجدول أدناه –:

الجدول (2) : مؤشرات التعليم الثانوي في العراق بعد 2003

العام الدراسي	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة التاركين	عدد الطلبة الراسبين	عدد اعضاء الهيئة التعليمية	عدد الطلبة الى عدد اعضاء الهيئة التعليمية
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣٥٦٧	٤٧٨٨٦٩	١٤٣٧٨٤٢	٤٦٠٩١	٣٠٧٩٢١	٧٦٠٠٨	١٨,٩١
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٣٩٢٠	٤٢١٦٦٥	١٣٨٩٠١٧	٥٢١١٩	٣٠٢٤٨٣	١١١٤٨٣	١٢,٤٥
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٤١٠٩	٤٦٣٨٦٢	١٤٩١٩٣٣	٦٢١٨٧	٢٥٤٥٥٩	١١٣٥٥٦	١٣,١٤
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٤٣٦٤	٥٥٩٩٠٥	١٦٠٣٦٢٣	٤٧٧٩١	٣٨٦٧٤٧	١١٤٧٤٥	١٣,٩٨
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤٧٥٦	٥٤٦٥٦٥	١٧٥٠٠٤٩	٤٨٢٥٧	٤٨٩٣٠٣	١٢٨٤٧٧	١٣,٦٢
٢٠٠٩-٢٠١٠	٥١٨٢	٥٥٢٨٥٩	١٨٧٧٤٣٤	٦٩٨٦٥	٤٤٠٢٩٦	١٣٥٩٦٤	١٣,٨١
٢٠١٠-٢٠١١	٥٤٧٢	٦٤١٣٠٦	١٩٥٣٧٦٦	٦٣١٥١	٤٨٩٣٦٦	١٣٦٤٤٦	١٤,٣٢
٢٠١١-٢٠١٢	٦٠٤١	٦٨٨٣٣٣	٢٢١١٤٢١	٥٤٨١٠	٥١٥١٥٧	١٤١٣٥٥	١٥,٦٤
٢٠١٢-٢٠١٣	٦٤٢٥	٨١٠٩٣٩	٢٣٩٤٦٧٨	٥٨٥٩٤	٥٣١٠٦٤	١٤٦٢٧٦	١٦,٣٧
٢٠١٣-٢٠١٤	٧٠٨٣	٨٢٣٩٥١	٢٥٢٨١٣٣	٥٧٧٥٤	٣٩٧٦٣٠	١٦٠٣٢٣	١٥,٧٧
٢٠١٤-٢٠١٥	٤٩٥٣	٦٤٨٧٢١	٢٠٣٢٨٨٠	٥٤٢٨٦	٥٤٠٠٦٤	١٢٨٦٦٧	١٥,٨٠
٢٠١٥-٢٠١٦	٦٠٢٢	٧٨٩٣٩٧	٢٤٤٢٩٣٥	٨١١٢٥	٦٦٦٦٩٤	١٤١٣٠٠	١٧,٣٠
٢٠١٦-٢٠١٧	٦٦٠٥	٨٣٦٧٨٤	٢٦٢٤١٤٠	٦٦٧٥٢	٧١١٤٩٧	١٤٨٨٣٢	١٧,٦٣
٢٠١٧-٢٠١٨	٧٨٤٥	٩٦٠٠٢١	٢٩٣٣٥٣٩	٦٧٦٤٢	٧٤٥٥٦٦	١٦٤٧٤٤	١٧,٨١
٢٠١٨-٢٠١٩	٨١٣٩	٩٧٢٧٩٠	٣١٤٠١١٠	٧١٨٨٧	٧٨٥٨٩٢	١٦٨٣٣٠	١٨,٦٥

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الاجتماعي و التربوي ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

إن غالبية المؤشرات الدالة على حالة المدارس في العراق تشير الى تدهور نوعية البيئة المدرسية ، إذ يوجد هنالك انخفاض مستمر في الأبنية المدرسية ، ناهيك عن تفشي ظاهرة الازدواج المدرسي (أي إشغال مدرستين لبناية واحدة)، فضلاً عن اكتظاظ أعداد الطلبة. إذ يبلغ العجز في الأبنية المدرسية حوالي (6484) مدرسة، و يمكن أن يرتفع هذا العدد الى حوالي (8147) مدرسة عند إضافة الأبنية المتضررة . فيما تبلغ معدلات طالب/صف حوالي (37 و 41) في المدارس الابتدائية والمتوسطة و الإعدادية(جمهورية العراق، 2018-2022،216 .)

و بالرغم من المساعي الحثيثة للنهوض إلا أن هنالك تراجع في أداء العديد من مؤشرات القطاع التعليمي في العراق ، و يعود ذلك لأسباب عدة من بينها : استمرار تقادم المناهج التعليمية بالرغم من التحديثات الجارية إلا أنها تبقى محدودة ، كذلك قلة الاهتمام بالتطوير المهني للمدرسين الذي و إن حصل فأنه بمستويات متواضعة و محدودة ، إذ أن الدعم لا زال غير كافي لمرشدي المدارس وبرامج التعلم ، و بهذا الصدد يمكن أن نذكر معضلة مهمة أن وقت التدريس في العراق قصير بالفعل وفقا للمعايير الدولية ، و السبب وراء ذلك إن نسبة من الطلاب تصل الى (25 %) من عددهم الإجمالي في عام 2018، لم يتمكنوا من حضور الدرس بسبب غياب المعلم ، أو بسبب إغلاق المدرسة لظروف مختلفة ، بالإضافة الى ذلك لازالت العملية التعليمية غير واضحة الأهداف و ذلك لقلة الاهتمام بالدراسات التي تحدد نوعية و طبيعة مخرجات العملية التعليمية و المتطلبات الفعلية لسوق العمل ، الى جانب استمرار زيادة معدلات التسرب للأسباب الآنفة الذكر ، ناهيك عن عدم وجود نظام مستقر للامتحانات بسبب تباين الظروف المحيطة بالبيئة التعليمية و غالبيتها معيقة و معرقلة لأداء الامتحانات بشكل سليم و تجليات ذلك واضحة بالظروف الطارئة الأمنية و السياسية و الوبائية التي شهدها العراق في الآونة الأخيرة , كذلك يضاف للأسباب الآنفة الذكر استمرار انخفاض مخصصات ميزانية التعليم , و تقادم البنى التحتية للقطاع التعليمي في العراق ,و يؤثر النقص في البنية التحتية التعليمية بشكل كبير على القدرة على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة , إذ يبلغ متوسط عدد الطلاب في المدرسة الواحدة بما يقارب الـ (400) طالب مع مشاركة عدد من المدارس في بنايات و ملحقات واحدة .

أما المؤشرات الخاصة بالتعليم الجامعي ، فيمكن متابعتها من خلال الجدول (3) ، و الذي يسجل تحسناً في أغلب تفاصيله ، إلا أن هنالك تراجع واضح في عدد الطلبة الى عدد أعضاء الهيئة التدريسية ، و كذلك في عدد الطلبة الى عدد الجامعات , و كما هو مبين في الجدول أدناه ، و مما هو جدير بالذكر أنه يوجد في العراق (35) جامعة حكومية تنتشر في عموم محافظاته تضم (382) كلية , ويوجد أيضا (51) كلية أهلية :-

الجدول (3) : مؤشرات التعليم الجامعي في العراق بعد 2003

العام الدراسي	عدد الجامعات	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة المتخرجين	عدد اعضاء الهيئة التدريسية	عدد الطلبة الى عدد اعضاء الهيئة التدريسية	عدد الطلبة الى عدد الجامعات
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٧	٩٥٣٠٥	٣٦٨٧٥٣	٧٤٥١٨	٢١٠٦٤	١٧,٥٠	٢١٦٩١
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٧	١٠٩٠٤٤	٣٨٠٢٣١	٧٤٦٦٩	٢٤٤٥٩	١٥,٥٤	٢٢٣٦٦
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٨	٩٩٨٢٢	٣٥٣١٧٤	٧٥٥٢٩	٢٩١٠٩	١٢,١٣	٢٠٧٧٤
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٩	١١٤٣٥٧	٣٦٨٦٣١	٦٧٠٥٣	٣٠١٠٩	١٢,٢٤	٢١٦٨٤
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٩	١٠٢٥٨١	٣٨٢٨٧٣	٦٩٠٢٠	٣١٩٨١	١١,٩٧	٢٢٥٢١
٢٠٠٩-٢٠١٠	١٩	١٢٣٣٣٩	٤١٦٤١٤	٧٣٩٨٨	٣٤٠٠٨	١٢,٢٤	٢١٨٩٨
٢٠١٠-٢٠١١	٢٠	١٥٧٥٦٠	٤٧٦٣٧٧	٩٣٣٥٧	٣٥٧٣٥	١٣,٣٣	٢٣٨٠٠
٢٠١١-٢٠١٢	٣١	١٣٢٢١٩	٤٨٩٣٩٩	٩٨٦٧٣	٣٧٤٠٤	١٣,٠٨	٢٢٢٣٢
٢٠١٢-٢٠١٣	٣١	١٨٦١٣٤	٥٥٤٥٨٧	٩٩٧٧٢	٣٩٤٤٥	١٤,٠٦	١٧٨٨٩
٢٠١٣-٢٠١٤	٣١	١٩٩٠٤٦	٦٢٧٠٦٢	١٠٠١٩٠	٤٠٩٩٣	١٥,٣٠	٢٠٢٢٧
٢٠١٤-٢٠١٥	٣٥	١٦٠٠١٣	٥٧٤٩٩٧	١٠٠٨٤٨	٣٥٣٦٢	١٦,٢٦	١٦٤٢٨
٢٠١٥-٢٠١٦	٣٥	١٨٤٤١٠	٦٠٨٥٥٤	١٣٠٤٨٨	٣٨٦٤٣	١٥,٧٥	١٧٢٥٧
٢٠١٦-٢٠١٧	٣٥	١٩٠٢٩٢	٦٤٧٧٧٠	١٤٤٢٠١	٤١٢٣٣	١٥,٧١	١٨٥٠٧
٢٠١٧-٢٠١٨	٣٥	٢٣٣٩٣٥	٧٤٣٨٢٥	١٥٢٤٦٧	٤٧٩١٣	١٥,٥٢	٢١٢٥٢
٢٠١٨-٢٠١٩	٣٥	٢٤١٢٦٨	٧٩٢٥٥٣	١٤٨٤٠١	٤٩٧٥٣	١٥,٩٣	٢٢٣٥٥

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الاجتماعي و التربوي ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

و بحسب تقارير للبنك الدولي تخص الأوضاع الاقتصادية والتنموية في العراق (https://documents1.worldbank.org)، فأنه يواجه أزمة ذات علاقة برأس المال البشري سببها أداء قطاع التعليم فيه ، إذ أن الطفل المولود في العراق اليوم من المتوقع أن تصل إنتاجيته إلى (41 %) عندما يكبر، و بهذا فأن العراق يقع حالياً و مستقبلاً ضمن المستويات المنخفضة من مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة . و من أهم الأسباب التي تقف وراء ذلك عدم الاستقرار الأمني و السياسي ، وغياب الإصلاحات، ومحدودية الفرص المتاحة للشباب، والاضطرابات الاجتماعية، والفساد الإداري و المالي .

و تشير نفس التقارير , (https://documents1.worldbank.org)الى أن العراق ينفق أقل من (10%) من ميزانيته العامة على التعليم (الأولي والعالي) مقارنة بمتوسط ما يتم إنفاقه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، في حين تشكل رواتب المدرسين والموظفين حصة عالية من الإنفاق على التعليم العام تصل الى (93 %) ، بينما يتم تخصيص (1%) فقط من ميزانية الاستثمار في العراق للقطاع التعليمي ، و هذا الانخفاض في معدلات تنفيذ الميزانية الاستثمارية أثر سلباً و بشدة على أداء نظام التعليم إلى جانب أداء باقي القطاع العام . و يقدر البنك الدولي أن إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق (التربية والتعليم العالي- باستثناء إقليم كوردستان) في عام 2019 قد بلغ حوالي (10.8) تريليون دينار عراقي. و يمثل هذا زيادة طفيفة مقارنة بـ (10.0) تريليون دينار عراقي في عام 2018، لكنه يمثل انخفاضا من حوالي (11.6) تريليون دينار عراقي في عام 2013. و إن الإنفاق الحكومي في العراق يشكل حوالي (9.7 %) و هو اقل بكثير عن المعدل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبالغ (14.0%).

إن الحقائق السابقة جعلت التعليم في العراق مهدد بالتدني في المستوى العام مقارنة ببقية الدول (و في أضيق نطاق يمكن أن تكون المقارنة بالدول العربية) ، و بهذا الصدد فأن الترتيب العالمي للدول بحسب مؤشر "دافوس" لجودة التعليم في عام 2019 أظهر خروج 6 دول عربية من التقييم من بينها العراق : (https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS)، و كما هو مبين في الشكل أدناه :

الشكل (3) : تصنيف الدول العربية في مؤشر جودة التعليم لعام 2019

المصدر : تصنيف الدول العربية بمؤشر جودة التعليم ، متاح على النت على الموقع https://arabi21.com/story :

و من جانب آخر ، فأنه بحسب معهد اليونسكو الإحصائي أن نسبة الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق لم تتجاوز الـ (0.04 %) حتى نهاية عام 2018 (https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS) , و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بدول عربية أخرى مثل : (الإمارات ، قطر ، مصر ، عمان) ، إذ بلغت هذه النسبة فيها (1.30 % , 0.51 % ، 0.72% ، 0.22 %) على التوالي , (http://observatory.alecso.org/Data/2021)و هذا يسجل مؤشر سلبي آخر على الاهتمام بالقطاع التعليمي بكافة مفاصله في العراق ، و يمكن بيان تلك الحقيقة من خلال الشكل الآتي :

الشكل (4) : تطور نسبة النفقات على البحث و التطوير من الـ GDP في العراق مقارنة مع الدول العربية للمدة (2013 -2018)

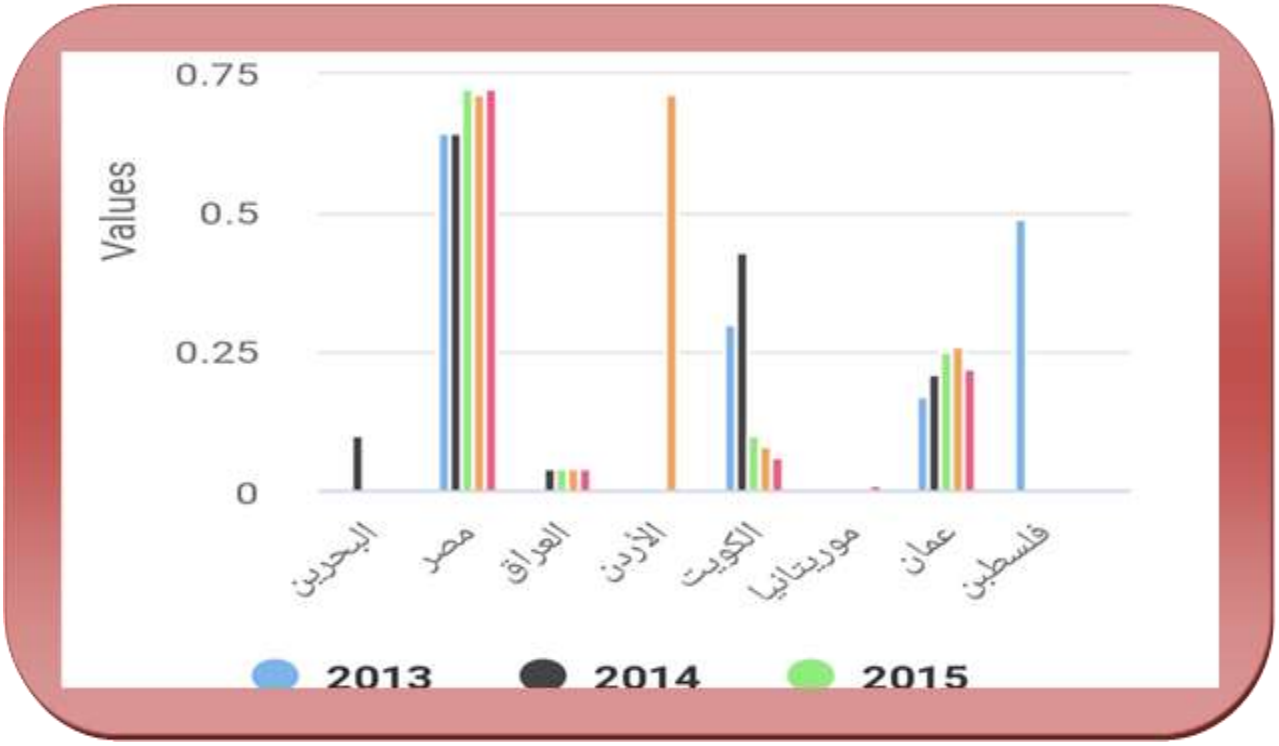

المصدر : البنك الدولي – معهد اليونسكو للإحصاء – تقديرات مرصد الألكسو , متاح على الموقع :
http://observatory.alecso.org/Data/2021

إن التراجع في أداء قطاع التعليم و بناءاً على القراءة السابقة ، قد تضافرت جملة من العوامل فأدت إليه ، و هو ما يمكن إيجازه بالشكل الآتي :

الشكل (5) : العوامل التي ترتب عليها تراجع أداء قطاع التعليم في العراق

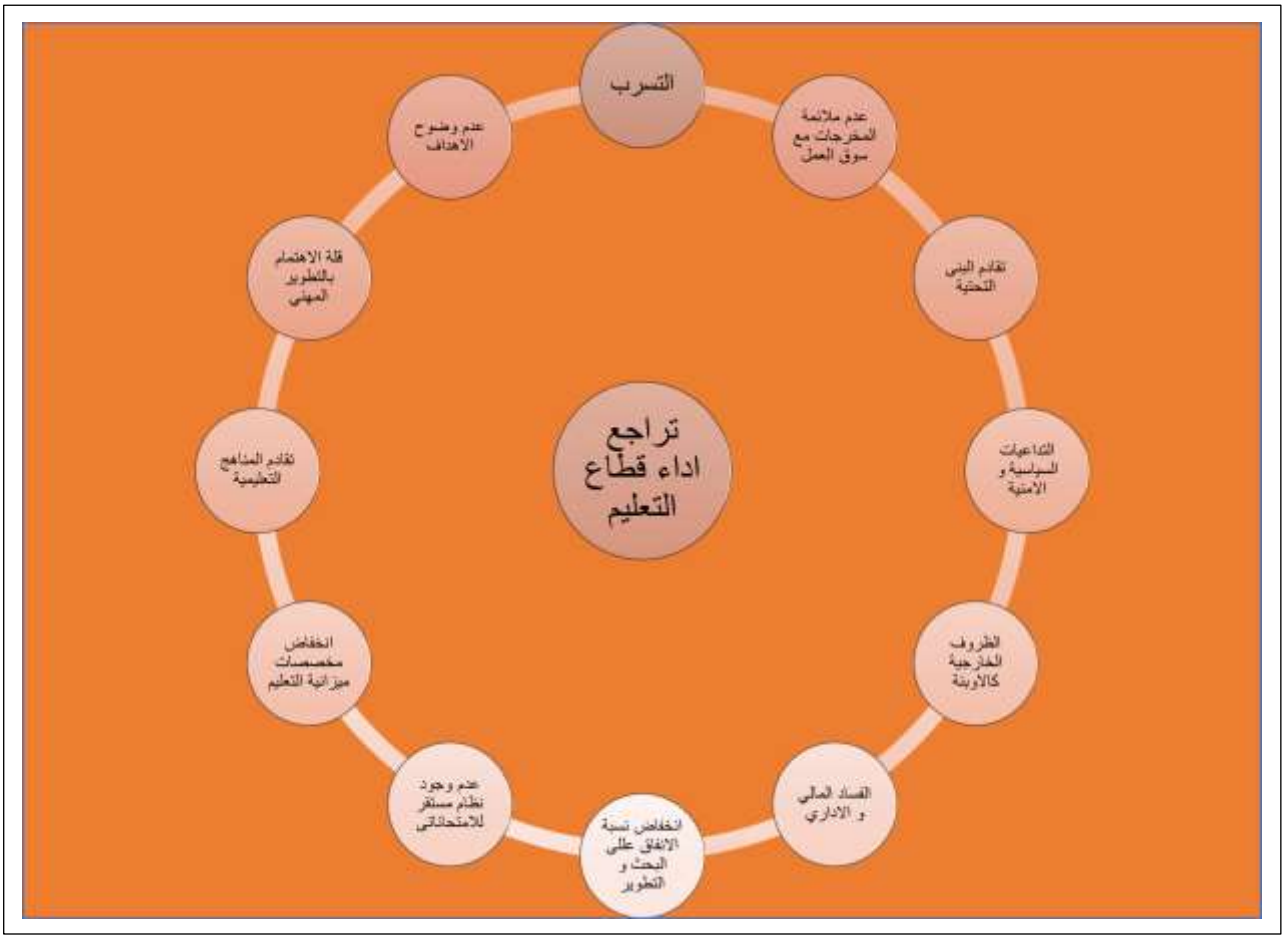

المصدر : أعداد الباحثان

الخـــــاتمة

نستنتج مما سبق إن العوامل السابقة بتجلياتها و انعكاساتها السلبية تفضي الى حقيقة تتقاطع مع تحقيق الهدف الأبرز من بين أهداف التنمية البشرية المستدامة في العراق ، إلا و هو هدف (التعليم الجيد) ، و بذلك نستطيع القول انه لازال هنالك المزيد من الإجراءات التي على العراق إن يعتمدها للوصول الى تحقيق هذا الهدف ، و من ابرز تلك الإجراءات هي مواجهة التحديات الحالية عن طريق إعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم على المدى المتوسط الذي يعد ضرورياً و من الأولويات المتنافسة على موارد الميزانية العامة خلال المرحلة المقبلة و توسيع نصيب الإنفاق على التعليم , و توجيه موارد عامة إضافية للمناطق والمجموعات الأكثر احتياجا . الأمر الذي يفرض زيادة نصيب التعليم في الميزانية العامة من خلال تعزيز الإنفاق الاستثماري . و كذلك يعد ضرورياً جداً العمل على تحقيق المساواة في الإنفاق على التعليم و تحسين النتائج التعليمية للأطفال من الأسر والمناطق الفقيرة . الى جانب التأكيد على المواجهة السليمة و المدروسة للتحديات المؤسساتية وإدارة المالية العامة في التعليم. و تحسين فعالية إدارة قطاع التعليم من خلال الترتيبات المؤسساتية المبسطة التي تفضي بشكل أكبر إلى تحقيق النتائج الايجابية المرجوة .

و في الختام من الضروري اعتماد إستراتيجية واقعية و فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتم العمل على وضع آليات سليمة لتقييم هذه الاستراتيجية , و وضع معايير للتقييم بما يتلائم والبيئة الوطنية للبلد مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي حققت نجاحات و طفرات نوعية في قطاع التعليم فيها , و يكون ذلك عن طريق إشراك أساتذة الجامعات والكليات و المدرسين و المعلمين والخبراء الوطنيين وأصحاب المصلحة (أفراد المجتمع) لغرض إنجاح الاستراتيجية المشار إليها.

المصـــادر

1- الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1992 .
2- مدحت محمد كاظم القريشي , التنمية الاقتصادية (النظريات و سياسات موضوعية) , عمان ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007 .
3- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام 1994.
4- حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 2000 .
5- Barbara, Ingham, Economics and Development, Mc Graw – Hill Book Company Ltd London, 1995
6- آمال شلاش: التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية , بحث منشور في دراسات في التنمية المستدامة في الوطن العربي- منشورات دار الحكمة – بغداد, عام 2001.
7- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام ، 1999.
8- إدريس لكريني ، البحث العلمي و رهانات التنمية في المنطقة العربية ، مركز أسبار للدراسات و البحوث و الأعلام ، 2009 .
9- UNESCO: Regional Guiding Framework of Education for Sustainable Development in the Arab Region, Beirut, 2008.
10- United Nations, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development ,Sustainable Development knowledge platform.
11- التعليم في العراق : الواقع و الطموح , مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، 2021 , متاح على الموقع : https://rawabetcenter.com/archives
12- التعليم في العراق : الواقع و الطموح , مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، 2021 , متاح على الموقع : https://rawabetcenter.com/archives
13- الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الاجتماعي و التربوي ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
14- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية 28 المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018.
15- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , البيانات متاحة على الموقع : http://www.cosit.gov.iq
16- الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الاجتماعي و التربوي ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
17- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022 .
18- البيانات المتاحة على الموقع : https://documents1.worldbank.org

19 البيانات المتاحة على الموقع :
https://documents1.worldbank.org
20- البيانات المتاحة على الموقع :
https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS
21- تصنيف الدول العربية بمؤشر جودة التعليم ، متاح على النت على الموقع :
https://arabi21.com/story

22- البيانات المتاحة على الموقع :
https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS
23- البنك الدولي – معهد اليونسكو للإحصاء – تقديرات مرصد الألكسو , متاح على الموقع :
http://observatory.alecso.org/Data/2021

دور القانون الجنائي في حماية المرأة من العنف الاسري

أ.د. براء منذر كمال عبداللطيف
كلية الحقوق –جامعة تكريت
braa_munther@yahoo.com
00964770176

د. نورس رشيد طه
كلية الحقوق –جامعة النهرين
nawras.rasheed@gmail.com
009647906702569

الملخص:

يشكل العنف ضد المرأة ظاهرة خطيرة تنال من من أمن وأستقرار الاسرة من جهة وأمن و استقرار المجتمعى من جهة أخرى , كون أن دور المرأة يشغل حيزاً كبيراً في المجتمع فهي المربية وهي المعلمة وهي المنظمة لشؤون الحياة , إذ قد يقوق دورها في بعض الاحيان دور الرجل في تنظيم و إدارة الشؤون المنزلية , فضلاً عن دورها القيادي في تسيير الأمور الإدارية أو الشؤون السياسية في البلاد , فالمرأة نصف المجتمع أن صلحت صلح المجتمع و أن فسدت فسد , إذ يعد العنف أهم صور أفساد الدور القيادي والتنظيمي والتوجيهي والتعليمي والريادي للمرأة , وعليه يجب القضاء على العنف وبكافة صوره وأشكالية حتى لا تنعكس آثاره سلبياً على الدور العظيم الذي تؤديه المرأة , فعلى الرجل مراعاة واحترام دورها الاساسي في بناء المجتمع ليحيا المجتمع في أمن وسلام بعيداً عن التوترات والخلافات التي ستؤثر وبلا شك سلباً على تنشئة الأفراد بأن يكونوا أعضاء صالحين في المجتمع الصالح.

الكلمات المفتاحية : المرأة ، عنف ، اسرة ، قانون ، عقوبات

The role of criminal law
In protecting women from domestic violence

Prof. Dr. Braa Munther Kamal Abdullatif
College of Law - Tikrit University
Dr. Nawras Rashid Taha
College of Law
Al-Nahrain University

Abstract

Violence against women is a serious phenomenon that undermines the security and stability of the family and the security and stability of society. Since the role of women occupies a great deal of space in society, she is the educator and she is the educator and the organizer of life. In some cases, the role of men in the management and management of domestic affairs may be enhanced. as well as its leading role in the management of administrative or political affairs in the country, women are half of society if they reform society and if they are corrupted. Violence is the most important form of corruption of women's leadership, organization, orientation, education and leadership; Violence must therefore be eliminated in all its forms so that its effects do not negatively affect the great role played by women. Men must respect and respect their fundamental role in building society so that society can live in peace and security, free from tensions and differences that will undoubtedly hurt the upbringing of individuals by being good members of a good society.

key words

Women, Violence, Family, Law, Penalties

1-مـقدمـــة

1-1-:أهمية البحث ومسوغات اختياره -:

يعد العنف الاسري بشكل عام ، والعنف ضد المرأة بشكل خاص من الموضوعات التي شغلت فكر المختصين في الآونة الاخيرة نتيجة زيادة التطرف في المجتمع الدولي بشكل عام واتساع نطاقه بشكل غير ملحوظ سابقاً .

والعنف الاسري ضد المرأة موجود في الكثير من المجتمعات بنسب متفاوتة ولكنه ينتشر في المجتمعات المنغلقة وذات الثقافة الشمولية، ويتجسد في ممارسة الضغط أو العنف بصورتيه المادية أو المعنوية ضد فرد من افراد الاسرة بشكل خاص وعلى الأناث بشكل خاص .

وبالرغم من أن الشرائع السماوية و المواثيق الدولية وفي مقدمتها اتفاقية سيداو قد اكدت على حماية حقوق المرأة ،غير أن العنف ضدها لا يزال مستمراً.

ومن هنا تنبع أهمية البحث فحماية حقوق المرأة , ضماناً لحماية كيان الأسرة , وهو ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار والأمن في المجتمع .

1-2 : مشكلة البحث-:

وتكمن مشكلة الموضوع محل البحث في بيان مدى كفاية التشريعات العراقية بتوفير الآليات لمجابهة الأفكار المتطرفة الدافعة التي تهميش دور المرأة واضطهادها و أستخدام وسائل العنف ضدها . و لكي يتحقق العنف الاسري ،فيشترط ابتداءً أن يقع اعتداء من الجاني على المجنى عليه ، وان يكون كلاهما من أسرة واحدة .فإذا كان السلوك مباحاً قانوناً كتأديب الأطفال والزوجة في حدود ما هو مقرر قانوناً وشرعاً وعرفاً فلا يعد من جرائم العنف الاسري.لأن استعمال الحق هو أحد أسباب الإباحة التي وردت في نص المادة (٤١) من قانون العقوبات رقم(111) لسنة 1969 (المعدل) . وأن هذه المادة تتسبب باعتماد أسلوب المصالحة بين الطرفين لإنهاء النزاعات الاسرية بسبب توافر الاباحة وهذه المصالحة تؤدي إلى إعادة الأطفال إلى وسط عنيف ومضطرب بدون ضمانات حقيقية بعدم تكرار حالة العنف.

كما أن مشكلة الموضوع محل البحث تأتي من أتساع نطاق ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع العراقي , والتي باتت متغلغلة في نفوس الإفراد بإعتبارها عادة صحيحة , لا إشكال في اتباعها , و أن استخدام العنف ضد و الفتيات و النساء وغيرهم (الأطفال والمسنين والخدم) , أمرٌ طبيعي , وبهذا الخصوص تُثار الأسئلة الآتية :-

1- هل أن الفتيات والنساء على قدر كافي من الوعي الذي يمكنهن من الدفاع عن أنفسهن ضد العنف الموجه إليهم من قبل أخوتهن أو أباءهن أو أزواجهن .
2- هل كان المشرع العراقي موفقاً في تنظيم مسألة الحد من العنف ضد المرأة .
3- هل أن هناك نصوص قانونية مباشرة تعالج ظاهرة العنف ضد المرأة .
4- هل أن العادات والتقاليد المتوارثة بخصوص تعنيف المرأة صحيحة , وأن من حق الرجل ممارسة العنف ضد نصفه الآخر في المجتمع .
5- هل تعتبر دعاوى العنف ضد المرآة من الدعاوى الخاصة أم العامة.

1-3 منهجية البحث- :

سنتبع في مضامين بحثنا وخلال البحث المنهج التحليلي لنصوص قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 (المعدل) , وقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة 1971 (المعدل) . و بهاذين الجانبين يتحدد نطاق

بحثنا , وبغية الربط بين الجانبين النظري والعملي سنعزز بحثنا بمجموعة من القرارات القضائية الحديثة فضلاً عن الاحصائيات الخاصة بجرائم العنف الأسري .

1-4 : حدود البحث:-

يتحدد نطاق بحثنا بالجانبين الموضوعي والشكلي , أذ ستكون دراستنا وفق نصوص قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل وقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة 1971 المعدل .

1-5: أهداف البحث :-

1- نهدف من خلال بحثنا إلقاء الضوء على ظاهرة إجتماعية خطيرة , لدراسة أسبابها و آثارها وما يترتب عليها ضد المجتمع والأفراد .

2- بغية إيجاد الحلول القانونية والتدابير المناسبة للحد من الظاهرة محل البحث .

3- إلقاء الضوء على الحماية القانونية للمرأة التي تضمنها قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 (المعدل) .

1-6 : فرضية البحث :-

فرضية الموضوع محل البحث تتحدد بكونها ظاهرة لها أساسها في كل من قانون العقوبات العراقي وقانون أصول المحاكمات الجزائية , لذا سنبحث على وفق ذلك الاساس لإبراز النصوص والتدابير القانونية المناسبة , بغية الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة , وفقاً لما ورد بنصوص القوانين المذكورة .

1-7 : هيكلية البحث -:

وعلى هدي ما تقدم فإن بحثنا سينقسم على قسمين ، نخصص الأول للبحث في مفهوم العنف الاسري ضد المرأة , أما الثاني فسنخصصه للبحث في الاطار القانوني لمناهضة العنف ضد المرأة ، ثم نختم بحثنا بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

2- ماهية العنف

ماهية الشيء تعني الاستفسار عن الشيء موضوع البحث , أي بمعنى ما هو وما المقصود منه , وما هي الأشياء المؤدية إليه , أي أن الماهية تتسع لكل تفصيلات الموضوع والتي سنبينها تباعاً.

2-1 -تعريف العنف و شروط تحققه

سنخصص هذه الفقرة الفرعية للبحث في مدلول العنف ومسبباته من خلال تقسمه على نقطتين وكالآتي :-

2-1-1-مدلول العنف

يتمثل العنف ضد المرأة باستعمال القسوة معها سواء كان الاستعمال بصورة قولية من خلال إطلاق العبارات أو الالفاظ الساخرة أو اصدار القذف أو السب بحقها, أي من خلال استخدام القوة المعنوية وتوجيهها ضد المجني عليه أو قد يكون الاستعمال بصورة فعلية من خلال استخدام القوة المادية ضد المجني عليها عن طريق الضرب .

عرف العنف بعدة تعريفات منها هو " استخدام القوة الجسدية بقصد الإيذاء أو الإضرار "(الغالبي رامي ، 2019) .

كما عرف العنف بأنه " استغلال الجاني لأسباب الإباحة في التأديب استغلالاً من شأنه أن يلحق بالمعنف ضرراً جسيماً تعكس آثاره مدى العدوانية والاضطهاد الذي يصيب المعنف لعدم تكافئ القوة و ضعف موقفه البنيوي و الاجتماعي ""(الغالبي رامي ، 2019).

وفقاً لما تقدم يمكننا أن نضع تعريفاً بهذا الخصوص فيقصد بالعنف " أستخدام القوة المادية أو المعنوية ضد المستضعفين لغرض الحط من كرامتهم و حرمانهم من حقوقهم التي حرص الدستور على كفالتها والقانون على حمايتها من أي إعتداء ينال منها " .

تعد المفرزات النفسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية و السياسية من الأسباب الداعية إلى زيادة الترقم العددي لقضايا العنف الأسري(جواد ليث ، 2021) .

2-1-2-شروط تحقق العنف

سنبين شروط تحقق العنف وكالآتي :-

2-1-2-1-وقوع الاعتداء:

لكي يتحقق العنف الاسري ،فيشترط ابتداءً أن يقع اعتداء من الجاني على المجنى عليه و أن يكون كلاهما من أسرة واحدة .فإذا كان السلوك مباحاً قانوناً كتأديب الأطفال والزوجة في حدود ما هو مقرر قانوناً وشرعاً وعرفاً فلا يعد من جرائم العنف الأسري لأن استعمال الحق هو احد أسباب الإباحة حيث ورد النص عليه في المادة ٤١ من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 (المعدل)،حيث ان القانون اقر لأشخاص معينين حقوقاً معينة واجاز لهم القيام ببعض الأفعال من اجل ممارسة حقوقهم تلك وقد خصهم بالذكر،و رتب نتيجة على ذلك تتمثل برفع الصفة غير المشروعة عن الفعل إذا وقع الفعل استعمالاً لتلك الحقوق وبالتالي فان الفعل لا يشكل فعل غير مشروع ،وان كان الفعل في الاصل جريمة إذا وقع من غيرهم كما هو الحال بالنسبة لتأديب الرجل لزوجته وأولاده..كما لا يعد السلوك جريمة عنف أسري وإنما جريمة عادية , إذا وقع بين شخصين لا تربطهما علاقة أسرية.

2-1-2-2- توافر قصد الايذاء-:

أن العنف الاسري لا يقتصر على الشروط المادية، و إنما يمتد ليشمل شروطاً معنوية متمثلة بضرورة توافر قصد الايذاء ، فتجتمع بذلك العناصر المادية والمعنوية لتتحقق جريمة العنف الأسري. لذا لابد من توافر قصد الإيذاء في جميع أنواع العنف سواء كان جسدياً أو معنوياً أو جنسياً , لتكون مسؤولية المعنِف متحققة , أما إذا كان قصد الإيذاء منتفياً وكان الغرض من التعنيف هو التأديب حصراً , فلا مسؤولية على مرتكب التعنيف وهذا بحسب وجهة نظر المشرع العراقي التي بينها في المادة (41) من قانن العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 (المعدل) والتي نصت على " لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالاً للحق : 1- تأديب الزوج زوجته ..... في حدود ما هو مقرر شرعاً أو قانوناً أو عرفاً .

2-2-أنواع العنف

تتعرض المرآة لثلاثة أنواع من العنف فقدي يكون جسدياً أو معنوياً أو جنسياً , والتي في النقاط الآتية :-

2-2-1 العنف الجسدي

أول صور الاعتداء في جرائم العنف الاسري ،وأكثرها شيوعاً هو الاعتداء الجسدي أو العنف البدني .فالعنف الجسدي :هو السلوكيات التي تتصف بإساءة المعاملة الجسدية مثل اللكم ، أو العض ، أو الحرق ، أو أية طريقة أخرى تؤذي الطفل ، وقد لا يقصد الأب أو ولي الأمر إلحاق الأذى بالطفل ، وقد تكون الإصابة من خلال المبالغة في التأديب ، أو العقاب البدئي غير المناسب لعمر الطفل ، وتشمل إساءة المعاملة الجسدية أستخدام القوة غير المناسب والمؤذي للنمو ، إن كمية الإصابة الجسدية ليست مهمة بقدر ما يرافقها من معنى ، وقد يشفي الأذى الجسدي ، إلا أن الأذى الانفعالي الناجم عن سوء المعاملة

يبقى لفترة أطول، إن استخدام القوة من الأهل ضد الأطفال يعكس مزيجاً من معتقد ملكية القوة كأداة للتربية ، وقلة البدائل الفعالة ، وزيادة التوتر الانفعالي في الأسرة ، وغالباً ما يرتبط العنف الجسدي بمستوى الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الطفل ، وكذلك نمط شخصية الوالدين ، ومستواهم الثقافي(كاتبي مُحَّد ، 2012).

2-2-2-العنف النفسي

لا يشترط في العنف الاسري ان يكون عنفاً جسدياً يمس جسد الضحية المعنفة ، و إنما يمتد إلى جرائم ذات أثر نفسي ،إذ يتجسد العنف النفسي بكل الضغوط النفسية التي تمارس ضد المعنف بغية اجباره على القيام بعمل او الامتناع عنه. ومن صوره الإيذاء اللفظي والذي هو عبارة عن كل ما يؤذي مشاعر الضحية من شتم وسب أو أي كلام يحمل التجريح ، أو وصف الضحية بصفات مزرية مما يشعره بالامتهان أو الانتقاص من قدره (تكليف نافع ، 2015).

2-2-3-العنف الجنسي

إن العلاقات الأسرية يجب أن يسودها الاحترام ، و أن تقوم على أساس الحماية من مختلف أنواع العنف ، غير أن ظاهرة العنف الجنسي أصبحت تزداد في السنوات الأخيرة بين أفراد الأسرة الواحدة . والعنف الجنسي هو تصرف جنسي بين طرفين (من أفراد أو مجموعة) إذ يكون واحد منهم مستغلاً لتحقيق وتلبية المآرب الجنسية لدى الآخر . الحديث هنا عن تصرف العنف الأسري غير القانوني ، الذي يتم بعكس رغبة الضحية وبدون الحصول على موافقته أو موافقتها بطريقة الخداع ، أو الإقناع بالحصول على مردود معين ، أو بطريقة عدوانية ، أو مستغلة ، أو مبتزة ومهددة ، إذ تسبب هذه العملية حرمان الفتاة من العلاقة العاطفية والجنسية السوية في المستقبل ، وتعرضها لأخطار جسمية جسيمة .

تعد جرائم الاغتصاب من أكثر أشكال العنف التي يتم التكتيم عليها من المرأة ومن أسرتها ولا تلقى ترحيباً من المجتمع ، وموضوع الجنس من الموضوعات التي لا يحبذ مناقشتها في المجتمع العربي ، وأن الخوض في هذا الموضوع يعتبر خروجاً على الأخلاق العامة ومساساً بالأعراف التي تحكم هذا الموضوع وتديره(حنتوش عاتكة، 2018).

3-موقف المشرع من العنف ضد المرأة

لبيان موقف المشرع العراقي من العنف الأسري سنبين موقف قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 (المعدل) , ثم قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة 1971 المعدل , وكالآتي :-

3-1-موقف المشرع وفق نصوص قانون العقوبات النافذ

لم ينظم المشرع في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 (المعدل) الجرائم المتعلقة بالعنف ضد المرآة بشكلٍ مباشر , و أنما نظمها بشكلٍ غير مباشر .إلا أن المشرع قد خصص بعض النصوص في جزء منها للأنثى وخصص الجزء الآخر للذكر بشكل واضح وصريح , في نصوص متفرقة وهي :-

- أولاً : ما يتعلق بالجرائم المخلة بالأخلاق و الآداب العامة كما أسماها المشرع العراقي والتي ضمنها في النصوص القانونية من (393- 397) ,
- ثانياً : الجرائم المتعلقة بالفعل الفاضح :التي عالجها المشرع في المواد (400- 403) , إذ تمثل هذه الجرائم نموذجاً للعنف الجنسي .

- ثالثاً: الجرائم المتعلقة بالإجهاض و حق الأمومة: التي نظمتها المواد (417- 419) و جريمة أبعاد الطفل عن أمه التي نظمها القانون في المادة (381) و جريمة الحرمان من حق الحضانة أو الحفظ للطفل المقرر بموجب قرار أو حكم قضائي .الذي نظمته المادة (382) و التي تمثل صورة العنف ضد حق المرآة في الأمومة أو حرمانها من الأمومة.

رابعاً : الجرائم الماسة بحرية المرآة : إذ جرم المشرع سلوك الخطف في المواد (422 و 423) .

خامساً: جرائم الزنا والتحريض عليه : تشكل جريمة الزنا صورة من صور العنف المادي الذي يمارسه الزوج بحق زوجته فقد أعتبر المشرع العراقي الزنا في منزل الزوجية جريمة بحسب ما ورد في المادة (377/ 2) . كما أن التحريض على الزنا يشكل صورة من صور العنف المادي والمعنوي على حدٍ سواء نتيجة ما يترتب عليه من آثار سلبية من شأنها المساس باخلاقيات الزوجة وتحريضها على الفجور بالإضافة للعنف المادي الجنسي الواقع عليها بسبب ذلك التحريض فقد تنحدر الزوجة إلى ذلك الطريق غير الأخلاقي كونها تخاف من تعنيف الزوج الموجه ضدها فترتكب الرذيلة للخلاص من العذاب الجسماني و المعنوي أو أحدهما وقد نصت على جريمة التحريض المادة (380) من قانون العقوبات النافذ .

سابعاً: جريمة الزواج من امرأة بعقد باطل : ويشترط لذلك أن لا تعلم المرآة بأن عقد الزواج باطل, أذ تشكل هذه الجريمة صورة من صور العنف المادي والمعنوي أيضاً لأن ذلك الأمر والمتمثل بصورة الخداع سيدخلها بحلقة من الألم أو الضرر النفسي والذي قد يكون أشد بطبيعته من الضرر المادي والمتمثل بالزواج منها بصورة غير شرعية بحسب ما ورد في المادة (376) .

ثامناً :الجرائم المتعلقة بالسلامة الجسدية : كجرائم القتل و الضرب و الايذاء . تاسعاً : الجرائم الماسة بالسمعة : كجرائم السب والقذف .

عاشراً :الجرائم المتعلقة بالملكية أو جرائم الأموال : كجريمة السرقة وخيانة الامانة والاحتيال , إذ تعد هذه الجرائم من صور العنف المادية الموجهة ضد المرآة .

وقد أثارت المادة (41/ 1) جدلاً كبيراً حول اباحة المشرع لحق التأديب , فهنا يعتقد البعض بأن المشرع قد سمح للآباء والمعلمين بتعنيف الأولاد و للزوج بتعنيف زوجته مخالفاً بذلك لقوله تعالى في سورة النساء الآية (34) «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا} ' أي بحسب وجهة نظرهم يرون بأن المشرع العراقي قد جعل الضرب فعلاً مباحاً يستخدمه الرجل سواء كان أباً أو أخاً أو زوجاً أو معلماً ضد الانثى وقتما شاء وكيفما شاء , إلا أن المشرع قد آخذ بما أقرته الشريعة السمحاء , إذ أنها آباحت الضرب بشروط , كم إنها جعلته المسلك الآخير , و أن يتم اللجوء إليه في حالة ما إذا كانت الزوجة ناشز أي بحالة من التكبر والارتفاع على زوجها فقد بين الحكم الشرعي الخطوات الوقائية للحفاظ على كيان الأسرة من الانهيار , و الإبقاء على ديمومتها وصيانتها من التفكك والإنحلال من خلال قيام الزوج بوعظ المرأة فأن لم تتعظ , فيعمل على هجرها في المنزل من دون أن يتكلم معها فأن لم ترضخ له , فله اللجوء إلى الضرب بشرط أن يكون ضرباً صورياً أو رمزي غير مبرحاً، و أن يكون بقصد التأديب لا بقصد الانتقام للحفاظ على كيان الأسرة وهو بثباتٍ و استقرار .

3-2-موقف المشرع وفق نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية

بين المشرع العراقي في نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة 1971 (المعدل) الإجراءات الخاصة بتحريك الدعوى , عن طريق الشكوى والإخبار والتي يتم توكيدها عن طريق الاعتراف أو الشهادة أو الخبرة وغيرها من

القرائن المتعلقة بإثبات الحق المدعى به أو نفيه , فضلاً عن إجراءات التحقيق المتخذة من قبل القاضي أو من يمنحه القانون الحق بذلك و إجراءات التفتيش التي يقوم أعضاء الضبط القضائي كلٌ بحسب وظيفته وصفته .

إذ تعد دعوى العنف ضد المرأة من الدعاوى الخاصة التي لا يجوز تحريكها إلا من قبل المجني عليه أو من يقوم مقامه , وهذا ما بينته المادة (3) من القانون المذكور آنفاً والتي نصت على " أ- لا يجوز تحريك الدعوى الجزائية إلا بناءً على شكوى من المجنى عليه أو من يقوم مقامه قانوناً في الجرائم الآتية :- 1- زنا الزوجية أو تعدد الزوجات ..... . 2- القذف أو السب أو إفشاء الأسرار أو التهديد أو الإيذاء ..... 3- السرقة أو الاغتصاب أو خيانة الأمانة أو الاحتيال أو حيازة الأشياء المتحصلة منها إذا كان المجني عليه زوجاً للجاني أو أحد أصوله أو فروعه .... 7- الجرائم الأخرى التي ينص القانون على عدم تحريكها إلا بناءً على شكوى من المتضرر منها ".

واستناداً لنص الفقرة (7) من المادة الثالثة المذكورة أنفاً لا يجوز تحريك دعوى الزنا ضد أي من الزوجين أو أتخاذ أي إجراء فيها إلا بناءً على شكوى الزوج الآخر استناداً لاحكام المادة (377) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 (المعدل) . أي أن الشكوى لا تجوز إلا من المتضرر حصراً وهو الزوج بالنسبة لجريمة زنا الزوجية كما أن الشكوى بخصوص جريمة الزنا لا تقبل في ثلاثة حالات وهي :-

1- إذا قدمت الشكوى بعد ثلاثة أشهر من العلم بها , أو زوال العذر القهري الذي حال دون تقديمه .
2- إذا رضي الشاكي باستئناء الحياة الزوجية على الرغم من علمه بجريمة الزنا.
3- إذا ثبت أن الزنا تم برضاء الشاكي .

ومن الجدير بالذكر فإن الاعتداء والعنف الاسري يخضع لذات النصوص المقررة في قانون العقوبات لعدم وجود قانون للعنف الاسري لحد الآن وعدم إقرار مشروع قانون العنف الاسري ، غير أنه و من الناحية الاجرائية فإن مجلس القضاء الأعلى العراقي قد بادر إلى استحداث محاكم للعنف الاسري ، غير أن هذه المحكمة لا تختلف اجراءاتها عن ما هو مقرر في قانون أصول المحاكمات الجزائية(عبداللطيف سرى ، 2020) .

وقد أكدت محكمة التمييز الاتحادية في أحد قراراتها (القرار رقم 495/ الهيئة الموسعة الجزائية / 2021 , بتاريخ 2021/6/30) بأن الدعوى الخاصة بجرائم العنف الأسري يجب أن تكون داخل نطاق الأسرة , وقد عرفت الأسرة بأنها هي " الرابطة الاجتماعية الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهم أو الأفراد الذين تجمع بينهم صلة القرابة والرحم ضمن مكان واحد , وعليه وبما أن الدعوى المرفوعة من المشتكي قد وقعت خارج نطاق الأسرة لذا فأن المحكمة المختصة بنظر القضية هي من اختصاص محكمة تحقيق الكرخ الثالثة , وليس من اختصاص محكمة تحقيق الكرخ المختصة بنظر قضايا العنف الأسري .

علماً أن النظر في قضايا العنف الاسري يعود الى المحاكم المختصة (مكانياً او وظيفياً) وذلك استناداً الى البيان رقم (69) لسنة 2017 الصادر عن مجلس القضاء الاعلى .كما قامت وزارة الداخلية وبناءً على توصية اللجنة العليا لحماية الاسرة المشكلة بموجب الأمر الديواني (80) لسنة 2009 باستحداث مديرية حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري , أذ أصبحت هذه الدائرة أحدى مؤسسات وزارة الداخلية , وتضم حالياً مقر المديرية و (16) قسم , أثنان في بغداد الكرخ والرصافة وقسم في كل محافظة وتختص هذه المديرية بقضايا العنف الاسري وهو الاعتداء الجسدي او الجنسي او النفسي او الفكري او الاقتصادي الذي يرتكب او يهدد بأرتكابه من أي فرد من أفراد الاسرة ضد الآخر ويكون أما (جنحة أو جناية أو مخالفة) وفقاً للقانون ، كما ان واجبات مديرية حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري هي :-

1- استقبال الشكاوي والاخبارات على مدار 24 ساعة وتكون بالطرق التالية :-

أ. تسجيل الشكاوي عند حضور المعنف أو المعنفة إلى القسم .

ب. استلام القضايا المحالة إلى أقسام حماية الأسرة من المراكز والجهات التحقيقية الأخرى.

ج. تلقي الإخبار من المستشفيات والمدارس والجهات الحكومية الأخرى عند علمهم بحصول عنف اسري

2- إجراء المقابلة مع المعنفات والمعنفين من قبل ضباط متخصصين مع مراعاة جنس الضحية حيث يتم مقابلة النساء من ضباط من العنصر النسوي في غرفة معدة لهذا الغرض ومقابلة الرجال من ضباط من العنصر الرجالي.

3- القيام بإرسال الضحايا إلى الفحص الطبي ومعالجتهم وربط التقارير الطبية التي تؤيد حصول أعتداء عليهم في القضايا التحقيقية.

4- إجراء الدراسات والبحوث العلمية في مجال العنف الأسري وتحليل البيانات الإحصائية لإعطاء مؤشرات في هذا الخصوص .

5- التدريب والتأهيل من خلال اعتماد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية التي يشارك فيها عدد من ضباط ومنتسبي المديرية من كلا الجنسين بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال. النسب المئوية التي تخص أنواع القضايا التحقيقية مصنفة حسب نوع الاعتداء داخل الأسرة والتي سجلت في أقسام حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري في بغداد والمحافظات لعام 2014 .

نوع الاعتداء والنسب المئوية لعام2014 ولكل الأقسام

- اعتداء الزوج على الزوجة %54
- اعتداء الزوجة على الزوج %7
- الاعتداء مابين الإخوان والأخوات %5
- اعتداء الأبناء على الأب والام %6
- اعتداء الأب وإلام على الأبناء %12
- أخرى تذكر %16
- المجموع الكلي %100

كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع قانون مناهضة العنف الأسري لسنة 2019 , المدقق من قبل مجلس شورى الدولة , وأحالته الى مجلس النواب وهو الآن قيد الدراسة في مجلس النواب . وعرفت الفقرة ثالثا من المادة الأولى من مشروع القانون العنف الأسري بأنه (العنف الاسري: كل فعل أو امتناع عن فعل أو التهديد باي منهما، يرتكب داخل الاسرة، يترتب عليه ضرر مادي أو معنوي.) ووضع مشروع القانون الية مناسبة لحماية الضحية وانشاء دور الايواء كما وضع القانون اليه خاصة بالأخبار عن جرائم العنف الاسري واقامة الدعاوى استثناءً من الاختصاص المكاني , وبشان العقوبات فقد أحال القانون بذلك الى قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 وغيره من القوانين ذات الصلة (وزارة الخارجية العراقية ، 2016).

4-الخاتمة :

بعدما أنتهينا من البحث في موضوع " دور القانون الجنائي في حماية المرآة من العنف الأسري, فقد توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي سنبينها على وفق فقرتين وكالآتي :-

4-1- الاستنتاجات :-

1- أن العنف ضد المرأة جريمة نظمها المشرع العراقي بأكثر من صورة في متن قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 (المعدل) .

2- أن جريمة العنف ضد المرآة هو من الجرائم الشخصية التي لا يجوز تحريك الدعوى الجزائية بشأنها إلا بشكوى من قبل المجني عليه أو من يقوم مقامه قانوناً.

3- لم ينظم المشرع العراقي جريمة العنف ضد المرأة بشكلٍ مباشر وصريح .

4- أن جرائم العنف الاسري قد أزدادت في المجتمع العراقي اسوة بمختلف دول العالم نتيجة لمآسي الحروب ، والأنفتاح على شبكات التواصل الإجتماعي بجانبيها الشيء والمفيد من دون رقابة أو تقييد.

5- يشترط لتحقق العنف الأسري ، شرطين أساسيين هما وقوع الإعتداء من أحد أفراد الأسرة على شخص من ذات الأسرة ، وأن يكون هناك قصد جنائي لإيذاء الضحية (المجنى عليه).

6- تتعدد صور الإعتداء في جرائم العنف الأسري ، فقد يكون العنف جسدياً أو نفسياً أو حتى جنسياً ، ويختلف التكييف الجرمي للسلوك بحسب موضوع الجريمة والنتيجة المتحققة والقصد الجنائي لدى مرتكبها.

7- لم يشرع العراق قانوناً للعنف الاسري ، و إنما اكتفى المشرع بالنصوص الواردة في قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 (المعدل) ،غير أن المشرع في اقليم كوردستان سبق المشرع الاتحادي فاصدر قانوناً للعنف الأسري .

8- من الناحية الاجرائية فإن مجلس القضاء الأعلى العراقي قد بادر إلى استحداث محاكم للعنف الاسري ، غير أن هذه المحكمة لا تختلف اجراءاتها عن ما هو مقرر في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

4-2- التوصيات :-

1- نوصي المشرع العراقي بأن يتولى تنظيم جريمة العنف ضد المرأة بشكلٍ مباشر وصريح .

2- نوصي الجهات المسؤولة عن النشر والاعلان في القنوات الفضائية الرسمية بنشر فيدوات تعليمية تثقيفة تتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة .

3- دعم المنظمات المجتمعية على عمل دورات تثقيفية توعوية من شأنها مناهضة العنف ضد المرأة من جهة و توعية المرأة المعنفة بحقوقها للوقف بوجه كل من يقوم بتعنيفها .

4- نقترح على المشرع العراقي بتنظيم مسألة التعهد أي يكون الزوج الجاني ملزماً بكتابة تعهد بعدم التعرض لزوجته مرة ثانية و إلا سيكون ملزماً بدفع غرامة مالية عن عدم الالتزام بتعهده فضلاً عن التعويض المدني الذي يحق للزوجة المطالبة في المحاكم المدنية أو أمام المحاكم الجزائية عند تشكيها على الجاني المعنف لها سواء كان زوجها أو أحد أقربائها , أو غيرهم .

5- بما أن مشروع قانون مناهضة العنف الأسري معروض على مجلس النواب منذ عدة سنوات ، فإننا ندعو أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم إلى الإسراع في قراءة مشروع القانون مجدداً ، ومعالجة الثغرات الموجودة فيه ، ومن ثم إقراره للحد من أنتشار هذه الجرائم.

5-قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

5-1 الرسائل و الاطاريح-:

1- عبداللطيف سرى حاتم مجيد (2020) ،مجلس القضاء الاعلى ودوره في الدعوى الجزائية ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة تكريت.

2- الدوري عدي طلفاح مُحَمَّد (2012), العلاقة الاسرية من منظور القانون الجنائي ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون بجامعة تكريت .

5-2: البحوث -:

1- الغالبي رامي أحمد(2019) جريمة العنف الأسري و آلية الحد منها في جمهورية العراق بحث مقدم إلى وزارة الداخلية , دائرة العلاقات والاعلام , للمشاركة فيه ضمن سلسلة أبحاث الثقافة الأمنية الصادرة عن مكتب وزير الداخلية والخاصة بجرائم العنف الأسري في جمهورية العراق .

2- حنتوش ،عاتكة عبدالله (2018) العنف الاسري، مجلة الجامعة العراقية،العدد2/35.

3- كاتبي ،مُحَمَّد عزت عربيي (2012) العنف الاسري الموجه نحو الابناء وعلاقته بالوحدة النفسية، مجلة دمشق،مجلد28،العدد الأول.

4- تكليف نافع (2015) المواجهة الجنائية لجرائم العنف الاسري في التشريع العراقي ،مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، السنة السابعة2015 .

5- وزارة الخارجية العراقية ،معلومات مقدمة من العراق في إطار متابعة الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الرابع إلى السادس للعراق للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بغداد، 2016.

5-3- المواقع الإلكترونية-:

1- جواد , ليث ،العنف ضد الاطفال آفة تتفاقم برغم العقوبات الرادعة , مقال منشور على موقع جمهورية العراق مجلس القضاء الأعلى , على الرابط https://www.hjc.iq/view.67347/ تمت الزيارة بتاريخ 2021/12/10.

5-4- القوانين-:

1- القانون المدني رقم 40 لسنة 1951 (المعدل).

2- قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 (المعدل).

3- قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة 1971 (المعدل) .

التطور المشترك للغة والمخ من منظور اللسانيات المعرفية العصبية

لتيرنس دبليو ديكون

المتصرفة التربوية محجوبة بوشيت

المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والرياضة

الصخيرات تمارة

bouchait1981@gmail.com

00212671670943

ملخص :

يقدم مؤلف كتاب "الانسان.. اللغة.. الرمز: التطور المشترك للغة والمخ" رؤية كاشفة جديدة تنفذ الى أعماق آلية العقل وطبيعة مغامرته التطورية نحو الوجود البشري، ويسعى لرصد علاقة تطور الدماغ بتطور اللغة. إنه إسهام غني يجمع ويختبر من خلاله تيرنس دبليو ديكون أهم نتائج البحث العلمي في مجال التطور البيولوجي العصبي، وبذلك يسعى الى دراسة تطور الادراك والمعرفة البشرية، فضلا عن تحقيقه في العمليات البيولوجية العصبية الخلوية الجزئية والتي تتحكم في تطور المقدرات الرمزية والتواصلية في الدماغ البشري .

الكلمات المفتاحية :

المخ –الجسم –بنية –وظيفة –جينات متماثلة –أنواع –التطور المشترك.

The co-evolution of language and brain From the perspective of Neurocognitive Linguistics by Terrence Deacon

Mahjouba Bouchait

Provincial Directorate of the Ministry of National Education of Elskhirat –Temara

Abstract:

The Symbolic Species: The Co-evolution of Language and the Brain, presents supervision which touches deeply on the relationship between the evolution of the human brain and language. Terrence Deacon travelled through human existence, to collect and expire the most important results of research in human evolutionary biology and neuroscience, his purpose was to study the evolution of human cognition. Besides he looks for the responsible processes, that are based on cellular molecular neurobiology, which develops the symbolic and communicational abilities in the human brain.

Keywords : Brain -body -structure- fonction -homeotic genes –interspecies- Co-evolution

مقدمة:

يندرج هذا البحث في سياق ابحاث اللسانيات المعرفية لمقاربة تطور الظاهرة اللغوية عامة، ودراسات العلوم المعرفية العصبية خاصة في علاقتها باللغة والإدراك، ذلك أن تعدد روافدها من طب الأعصاب، والعلوم العرفانية، وعلم النفس المعرفي، والحاسوب، قد أغنى ونوَّع من قضايا تدخل اللسانيات العصبية في دراسة الأليات العصبية في الدماغ البشري المسؤول عن اكتساب وإنتاج اللغة.

ومن المعلوم أن التطور الذي عرفه الطب البيولوجي والعصبي والتشريحي للدماغ، قد شكل دعامة أساسية في طفرة الدراسات اللغوية الحديثة، حيث تجاوزت في منهجها التنظير اللساني البنيوي أو الارتباط السياقي بالظاهرة اللغوية، فأصبحت تتأسس على منظور تجريبي مختبري يستدعي سبل الاستدلال والتحليل للتقرير في بنية ووظيفة الدماغ البشري، ومقدرته في الفهم والإدراك وإنتاج الدلالة.

يبرز الاشكال المركزي حول علاقة السيرورات العصبية على مستوى الجهاز العصبي بالبراديغم الابستمولوجي اللغوي العرفاني، فكيف تطورت اللغة والرمز مع تطور المخ البشري؟ وما هي البنيات الدماغية المسؤولة على التطور اللغوي عند الانسان؟ وكيف استفادت اللسانيات العرفانية من المختبر التجريبي والبحث الأركيولوجي في دراسة كيفية إنتاج اللغة؟

في هذا السياق شكلت نشأة اللغة وتطورها هاجسا علميا ومعرفيا فحاولت دراسات حفرية تقديم بعض الأدلة، للكشف عن نماذج تتجاوز مئات الآلاف من السنين، اذ افترض باحثون أن استعمال اللغة نتج بالأساس عن زيادة حجم المخ وتعقد شبكاته النورونية ما بين مليوني سنة و300 ألف سنة خلت.

لطرح هذه القضية الجوهرية، وبُغية وضع لبنة جديدة في سياق التطور العلمي يطالعنا أستاذ الأنثروبولوجيا البيولوجية واللغويات في جامعة كاليفورنيا–بيركلي، الدكتور تيرنس دبليو. ديكون، بدراسة متميزة عن علاقة اللغة بتكوين الدماغ، أي أنه ربط معطى الدماغ التشريحي العصبي في علاقته بتطور اللغة والتواصل، وهو الأمر الذي تطلب الانفتاح على عدة علوم دقيقة كعلم الأحياء التطوري البشري وكذا علم الأعصاب.

ومن خلال كتابه المتميز والدقيق "الانسان...اللغة... الرمز: التطور المشترك للغة والمخ"، ركز تيرنس ديكون على سؤال أصل نشأة اللغة وتطورها عند الانسان، من خلال النفاذ الى أعماق الذهن وآلية التطور الفيزيولوجي العصبي والتشريحي للمخ.

ونظرا لأهمية دلالة الفكر الرمزي، الذي كانت إرهاصاته الأولى مع التفاعلات الناتجة عن التطور المشترك بين اللغة والمخ، حاول ديكون رصد علاقة حجم المخ البشري بالقدرات اللغوية، حيث يعتبر حجم المخ مركبا معقدا ينطوي على العديد من المتغيرات الأعمق من حيث بنيته ووظيفته.

أهداف الدراسة:

–الكشف عن أصل اللغة والوعي وتطورهما عند البشر.

–التعرف على مدى ارتباط زيادة القدرات الذهنية لدى الانسان بزيادة المكونات الجينية والفيزيولوجية لحجم المخ.

أهمية الدراسة:

يقدم هذا الكتاب رؤية كاشفة جديدة تنفذ الى أعماق آلية العقل وطبيعة مغامرته التطورية نحو الوجود البشري، ويسعى لرصد علاقة تطور الدماغ بتطور اللغة. إنه إسهام غني يجمع من خلاله تيرنس ديكون أهم نتائج البحث العلمي في مجال التطور البيولوجي العصبي، وبذلك يسعى الى دراسة تطور الادراك البشري، فضلا عن تحقيقه في العمليات البيولوجية العصبية الخلوية الجزئية والتي تتحكم في تطور المقدرات الرمزية والتواصلية في الدماغ البشري.

إشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن هذه الدراسة تسعى الى التعرف على مدى ارتباط زيادة القدرات الذهنية لدى الانسان بزيادة المكونات الجينية والفيزيولوجية لحجم المخ. مما تمخض عنه بروز إشكاليتين أساسيتين:

- ما مدى ارتباط زيادة القدرات الذهنية لدى الانسان بزيادة المكونات الجينية والفيزيولوجية لحجم المخ؟
- ما تأثير حجم المخ/الجسم على العمليات والظواهر اللغوية؟

فرضية الدراسة:

انطلق ديكون من فرضية أن المخ الأكبر قادر على امتلاك قدرة حسابية أكبر لمعالجة المعلومات، بمعنى قدرته على معالجة أكبر قدر من المعلومات في الثانية الواحدة، فضلا عن انتاج تمثيلات ذهنية واتصالات أكثر تعقدا من الأمخاخ الأصغر حجما.

منهج الدراسة:

اعتمد ديكون المقاربة التجريبية متوسلا في ذلك منهج المقارنة والاستنباط، كما انطلق من الظاهري والسطحي (حجم المخ والجسم) نحو الباطني والعميق وبالتالي سلك تسلسلا منطقيا لبناء الحجة للوصول الى التعميم.

1- التأطير الاصطلاحي:

- **اللسانيات العرفانية:**

ظهرت الارهاصات الأولى للسانيات العرفانية مع صدور كتاب " الاستعارات التي نحيا بها" لجورج لايكوف ومارك جونسون عام 1980، لكن مع تطور الدرس اللساني في الولايات المتحدة الامريكية في الثمانينات، اهتم عدد من اللسانيين بالبحث في علاقة اللغة بالذهن خاصة مع الصيت الذي لقيته كتابات لايكوف، تالمي، فاكونير، لانقاكر.

يعرف لايكوف العرفانية بأنها:" حقل جديد يجمع ما يعرف عن الذهن في اختصاصات اكاديمية عديدة: علم النفس واللسانيات والأنثروبولوجيا والحاسوبية" (جحفة, 2009). وبهذا يمكن القول إن البؤرة المركزية في هذه الدراسات تصب في دراسة اللغة في ضوء العمليات الذهنية والعرفانية، فالإشكالات الكبرى التي يناقشها الدرس اللساني، تتعلق بسيرورة المعنى في الذهن وبنية ووظيفة القدرات اللغوية، وما يسِم العلاقة بين اللغة والتمثيلات الرمزية والحسابية خاصة بعمليات التذكر، الادراك، الترميز، والمعالجة، كما اهتمت بدراسة اضطرابات الاكتساب والمعالجة اللغوية.

- **اللسانيات العصبية:**

يدرس علم اللسانيات العصبية عملية الترميز التي تحدث في الدماغ كقدرة لغوية كامنة لدى الانسان تحدث أثناء الكلام، إنه فرع من اللغويات يتعامل مع ترميز المقدرة اللغوية في الدماغ(عطية,2019,ص145). فبفضل هذا العلم

تمكن الباحثون من تعرف كيفية إنتاج وامتلاك اللغة، وتتبع السيرورات المعرفية الذهنية في الدماغ، من خلال الاستفادة من علم التشريح والطب العصبي والذكاء الاصطناعي.

بيد أن نعوم تشومسكي نظر الى هذا العلم من منظور أوسع؛ وهو علم الأحياء. فقد "ولدت المقاربة اللسانية الأحيائية...و-هي- تجسد التغيير الذي أحدثه تشومسكي في توجيه دراسات اللغة الى قضايا داخلية(ذهنية) تتمحور حول القدرة اللسانية التي يوظفها البشر في اكتساب اللغة وإنتاجها وتأويلها" (منصور,2016).

ومن أهم نتائج دراسة علاقة اللغة بالدماغ؛ تمكن الطبيب "توماس ويليس" من وصف دقيق لموقع اللغة في حافة المخ، ليلاحظ طبيب الأعصاب الفرنسي " بول بروكا" Poul Broca" بعد القيام بعمليات تشريحية، أن إصابة مريض في دماغه أثرت على مجرى الكلام، وبالتالي استنتج أن الباحة المتواجدة في الفص الأمامي في النصف الأيسر هي المسؤولة على إنتاج الكلام. ثم تتوالى الاكتشافات مع الأبحاث العصبية والتشريحية للربط البنيوي بالوظيفي على مستوى الباحات الدماغية قصد فهم وتحليل ومعالجة الأداء اللغوي عند الانسان.

2- علاقة الادراك المعرفي وتنظيم المخ بنشأة اللغة:

يعد البحث في نشأة اللغة من الأساسيات العلمية لفهم تطور اللغة ذاتها، وتحديد تغيرات مسارات الترابطات العصبية الذهنية البشرية عبر الزمن. إذ يمثل البحث في نشأة اللغة عند ديكون " مدخلا من أهم الأفكار الواعدة ونحن نبحث عن المنطق الذي يربط بين وظائف الإدراك المعرفي وتنظيم المخ" (شوقي,2014,ص32). وهذا ما برهن عليه ديكون عند عرضه للشروط الذهنية للغة والتي تستقرأ من الفروق التشريحية العصبية في بنية المخ، حيث أن الطبيعة الإبداعية للغة البشرية تجعلها تتجاوز وظيفة التواصل الى التميز في شتى المجالات وهذا ما لا يتاح لباقي الكائنات. إذن يعكس تنظيم اللغة في المخ البشري القدرات المعرفة الناتجة عن تفاعلات وصلات عصبية وجينية فضلا عن التكاملات الوظيفية بين الهياكل الدماغية.

إن تطور المخ البشري واللغة البشرية على نحو مشترك على مدى ملايين السنين في بيئة اجتماعية مفكرة ومتفاعلة يرجع الى أهم ما يميز الانسان عن باقي الكائنات؛ وهو التمثيل الرمزي.

فالترميز Symbolization خاصية إنسانية بامتياز، حيث يمتلك البشر القدرة على التعبير اللفظي وغير اللفظي وعلى الاتصال المشفر الذي يحتاج مستويات إدراك أعلى من الاتصال البسيط بين أفراد النوع الواحد من باقي الكائنات. يقول ديريك بيكرتون Derec Bickerton:

"عندما تعبر اللغة عن رغبتنا أو حاجاتنا أو مشاعرنا نراها تفعل ذلك بطريقة أدق بكثير من نظم التواصل الأخرى عند الحيوان. ويبدو ان معظم الحيوانات في المستوى الأول من قدرة التعبير عن القصد..." (كبة,2001,ص7).

ترتبط المعرفة -هنا- ببناء سيرورات ادراكية عرفانية، تمكن الدماغ من القدرة على التمثل والتعرف والتحليل والاستنتاج والتركيب بصورة حاسوبية معلوماتية وفق منظور فيزيولوجي عصبي للغة.

3- علاقة حجم مخ/جسم بتطور الدماغ:

بدأ ديكون تحليله بالحديث عن العلاقة الظاهرية الرابطة بين الأمخاخ والأبدان في شمولها الكلي. ثم حاول الكشف عن التغيرات الداخلية للمخ البشري، وذلك بالاعتماد على مفهومين أساسيين يتمثلان في "القوة العامة الاجمالية" و"القوة الخالصة":

- **القوة الاجمالية**: معيار الاشتغال على المخ في شموليته ← يرتبط بإجمالي الكتلة العضلية (مثلا: بحث المخ في شموله) ← معيار القياس واحد.
- **القوة الخالصة**: مقارنة جزء بالكل← قدرة تنبؤية خالصة (مثلا: ممارسة رفع الأثقال: مؤشر قوة خالصة لعضلات بعينها بالقياس الى كتلة الجسم، أو بحث المخ في أجزاء منه)، ← معايير القياس مختلفة ولا حصر لها..

وعليه، يشير ديكون الى صعوبة الفصل بين وظيفة المخ الخالصة والاجمالية، مع إمكانية تناسب حجم المخ مع حجم الجسم ذاته. هذا التناسب يعكس النسبة بين الوظائف المعرفية والبيولوجية للمخ، وبالتالي سيتمتع أصحاب الأمخاخ الكبيرة الموظفة في ميادين فكرية غير بدنية بقطاع أكبر من الأمخاخ غير مشغلة ادراكيا، فضلا عن تمتعهم بطاقة معرفية خالصة عالية المستوى. اذ حسب التصور القائل بالانتخاب الطبيعي في التفكير التطوري، فإن استخدام عضو ما على مدى أجيال يمكن أن يحفز ويؤثر في تطور العضو وتضخمه، وأن يصل مستويات متقدمة بنيةً ووظيفةً على مستوى هذه الأجزاء،" إن كبر الحجم يعني مزيدا من الاستعمال، وصغر الحجم يعني قلة الاستعمال، وتطفر الى الذهن أمثلة واضحة تتمثل في أشكال اجسام الحيوانات، نعرف أن الأقدام الخلفية لحيوان الكانجرو ضخمة وطويلة، وهو ما يعكس انتخابها لأداء حركات ذات شكل خاص، بينما الأطراف الأمامية صغيرة، وهو ما يعكس سوء استخدامها على مدى التطور باعتبارها وسيلة للدعم." (كبة,2001,ص275-276)

وفي سياق هذه الدراسة، والتي تسعى لمحاولة إثبات أو دحض فرضية علاقة حجم المخ بالنسبة لحجم الجسم، هل حجم مخ الكائن البشري يزداد باطراد مع تناقص في حجم جسمه؟ أم أن حجم المخ ثابت في حين أن حجم الجسم في تناقص عبر مراحل التطور والانتخاب الطبيعي؟

لقد ركز ديكون من خلال هذه الدراسة على جمع الأدلة من دراسات وتجارب وملاحظات علمية، ودراسات أنطولوجية للحفريات والآثار، وذلك بغاية رصد علاقة حجم المخ بحجم الجسم للتأكد من مدى تأثير هذه العلاقة على العمليات والظواهر العقلية، فقد بحث في إشكالية ثنائية المخ والجسم من حيث تحديد كيفية عمل العقل، وكيف يمكن أن تتدخل عوامل خارجية، لا فطرية في تغيير جوهر وبنية ما هو طبيعي وغريزي، الى أي حد قد يوصلنا الوقوف على حقيقة هذه العلاقة الى تطوير آليات اشتغال الدماغ؟ وتجاوز أي إعاقة ذهنية أو جسدية سببها الرئيس هو الفوارق المطردة بين حجمي المخ والجسم؟

سلك ديكون المنهج المقارن، وانطلق ليرسم مناطق الدماغ عند الحيوانات والرئيسات بالضبط لفهم روابطها بالبشر، من خلال مقارنة الاختلافات في أحجام المخ والجسم في سلالة الكلاب المنزلية. ومن البديهي أنه داخل نفس النوع ومن حيث الحجم، الصغيرة لها أمخاخ صغيرة، والكبيرة لها أمخاخ كبيرة، إلا أن دراسة عينات من داخل نفس النوع أشارت لمسارات ذات انحناء منخفض عند مقارنتها بنسب المخ/الجسم فيما بين الأنواع Interspecies، فتبدو الكلاب الصغيرة الحجم كما "كلاب الشيهواوا" مفرطة الدماغية مقارنة بالحجم النمطي للثدييات، وهو أمر يرجع لعامل التربية، الذي يطور القدرات الذهنية للكلاب.

نستنتج مما سلف، إن التربية يمكن أن يكون لها أثر مزدوج بحسب النتيجة المتوخاة منها، فإذا كانت تهدف تنمية الذكاء يكون لها أثر في دماغية مفرطة بالرغم من بنية الجسم الصغيرة. وإذا كانت تهدف الى تكريس اللاذكاء فإن الدماغية تكون منخفضة بالرغم من أن بنية الجسم عملاقة. والخطاطة التالية توضح فكرة تأثير التربية على حجم المخ عند الحيوانات:

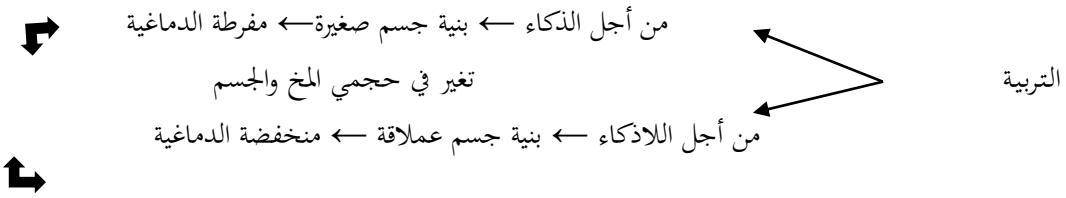

والنتيجة هي أن حجم الجسم غير مؤثر في نسبة الذكاء، وان فعل التربية هو العامل الرئيسي في زيادة أو نقص نسبة الدماغية حسب ما إذا كانت تهدف الى الذكاء فهي تزيده، وإذا كانت تهدف الى اللاذكاء فهي تحققه.

ولابد في هذا السياق من الإشارة الى وجود وسائل عديدة لتغيير تلك النسب، فالاستيلاد على سبيل المثال؛ يمكن ادراجه في خانة الانتخاب الاصطناعي، حيث يستهدف الحصول على سمات معينة وتوليفات خاصة بنسب الجسم أو الذكاء (كاستيلاد حيوانات المزارع للحصول على اجمالي ضخم من القوة وإنتاج اللحوم أو إنتاج اللبن..)، رغم صعوبة تحديد أي المتغيرات تابعة وأيها ثابت.

لقد ذهب بعض الباحثين الى أن الرئيسات أذكى من حيث المعدل العام من الثدييات، والبشر أذكى من كل الرئيسات، إذ يعتبر تطور المخ البشري ذروة مسار تطور الرئيسات بحيث بلغ زيادة ثلاث مرات أكثر من الثدييات النمطية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل ضخامة نسب أمخاخ الرئيسات بالقياس مع أجسامها هو انعكاس للنمو السريع للمخ أو نقص لنمو الجسم؟

لتحديد أي من هذه المتغيرات هو الأبرز، وأيها هو المتأثر أكثر بسيرورة النمو، قارن ديكون بين أنماط النمو عند كائنات مختلفة، قصد رصد مسارات نمو المخ/ الجسد ودراسة منحنيات ومعدلات كل نوع وفق خصائصه الفريدة في التكيف بدء بالمرحلة الجنينية.

***النموذج التجريبي الأول:**

من خلال تتبع النمط الجنيني عند الرئيسات (الشمبانزي، مكاك) وغير الرئيسات (القط، الخنزير)، لوحظ أن أمخاخ وأجسام كل فرد تنمو في اتساق تام وعلى نحو إيسومتري Isometric. مما يفيد أن معدلات النمو متماثلة غالبا في جميع أنحاء الجسم، فضلا عن ملاحظة اطراد نمو الأمخاخ/ أجساد أي يتضاعف بسرعة مرحليا، رغم أن غالبية الأجنة تنمو بمعدل واحد مع وزن متماثل.

يتضح إذن أن أمخاخ الرئيسات لا تنمو أسرع من الثدييات الأخرى لكن أجسامها تنمو أبطأ. بمعنى أن الزيادة الظاهرية في الدماغية عندها، إنما هي نقص في تكوين نسيج البنية.

تقتضي هذه النظرة التقليدية التساؤل عن إمكانية اعتبار الرئيسات نماذج للتحول القزمي العرقي.

وماذا عن موقعنا كبشر؟ بمعنى هل يمكن اعتبار المخ البشري امتدادا منطقيا لمسار الرئيسات؟

للإجابة على هذه التساؤلات عرض الكاتب نموذجا تمثيليا، يوضح منحنى نمو المخ/الجسم للانسان البالغ مقارنة بنوعين من الرئيسات: الشمبانزي وفرد المكاك.

*** النموذج التجريبي الثاني:**

يلاحظ أن هناك انحرافا عن مسار الرئيسات النمطي، لكن فقط بعد الولادة. بينما يبطئ نمط نمو المخ عند غير البشر الى درجة التباث، وهذا الفارق بين أنماط النمو البشري والقردة يظهر كنتيجة لاجتزاء أي تقصير منحنى النمو في فترة

مبكرة، كما في حالة التقزم. ومع ذلك، نحن من بين أضخم الرئيسات لأن نسبة نمو أجسامنا لا تبطئ مباشرة بعد الولادة كما هي في التكوين القزمي.

لقد أقر ديكون في معرض تحليله للفصل موضوع الدراسة أن انشغاله بالاختلافات في النتائج –حجم المخ/الجسم– دفعه الى إغفال الاختلافات في الوسائل، والخلط بين ثلاث عمليات متباينة:

1–القزمية في السلالات الصغيرة من الثدييات.

2–قصر فترة نمو جسم الجنين دون نمو المخ في الرئيسات.

3–طول مدة نمو المخ عند البشر دون امتداد نمو الجسم.

إن النظر الى هذه الاختلافات كانعكاس للمسار التطوري المرحلي، يؤدي الى فرض مبدأ التطابق والتساوي سطحيا بين ظواهر بيولوجية مختلفة، مما يسقط دور النتائج الوظيفية للنمو، وتأثير هذه الاختلافات على تنظيم المخ ووظيفة الإدراك وانتخاب الضغوط التي نتجت عنها.

وعليه، يزداد منهج ديكون في هذه الدراسة بالإتضاح، إذ سيركز على فهم كيفية ظهور هذه الاختلافات، من خلال مجموعة من المناولات العصبية والتشريحية، التي يسعى من خلالها تحقيق هدفين أساييين:

–تحديد الأجزاء التي ستصير بنية المخ وبنية باقي الجسد في مرحلة النمو الجنينية.

–تعرف تكوينات المخ المختلفة المتأثرة بالعامل الجيني للدماغ.

*** النموذج التجريبي الثالث:**

✓ استخدام جينات الذباب لعمل أمخاخ بشرية:

–ذبابة الفاكهة:

ساعدت دراسة ذبابة الفاكهة على تعرف الجينات المسؤولة على خارطة الجسم وطابعها التطوري: إنها الجينات المتجانسة والمتماثلة homeotic genes، سميت كذلك لأنها تشبه في تنضيدها أقساما على نحو متماثل على امتداد محور الجسم (تحكُم وضع الجنين من النطفة الى تشكل وفرز الأعضاء). فضلا عن أن الجينات المتماثلة تحسم في تحديد التنظيم القطاعي في الأجسام النامية للديدان والفقريات والحشرات.

إلا أن فعالية النشوء الجنيني المبكر لا ترتبط فقط بدور هذه الجينات في نمو الأعضاء ومعلمتها بل تتعلق بنشاطها الوظيفي أيضا[1].

تعمل الجينات المتجانسة على تشفير منطقة رباط الدنا DNA-Binding [2]، بحيث يرتبط جزيئ من البروتين بمواقع أخرى على الكروموسوم لتظهر جينات أخرى، وتستمر المتواليات داخل سلسلة من التغذية المرتدة في مواقع ومراحل مختلفة من نمو الجسم.

***النموذج التجريبي الرابع:**

وتشرع الجينات المتجانسة في تشكيلها النمطي داخل الجنين بتنشيط وتشغيل جينات مختلفة داخل الخلايا المنفصلة وبدرجات متباينة لتستمر الانقسامات الفرعية للخلايا المنفصلة بدءا من الرأس نزولا على طول الجسم ووصولا الى توليفات أكثر تعقيدا[3].

يعد الفيلسوف والعالم الألماني يوهان ووافجانج فون جيته (القرنيين 19/18) من أوائل القائلين بنظرية تفيد أن التكرار المتوالي لحلقات فقرات الجسم يمكن أن تتكرر في صورة مشفرة في بناء الرأس. ولم تتم البرهنة على ما يبرر هذا التوجه إلا مع علماء وراثة النمو، بعد مرور قرنين.

ويمكن مقارنة هياكل الرأس ببقية الجسم من خلال الوقوف على أثر الجينات المتجانسة من خلال الجدول الآتي:

المعطى / نوع الجنين	نوع الجينات المتجانسة	آثارها على ثنائية المخ/الجسم	طبيعة العلاقة
ذبابة الفاكهة	هوميوبوكس: جينات هوم Hom genes	بنية حلقات قرون الاستشعار تشبه بنية حلقات الأطراف	تطابق وتماثل
الفأر	هوميوبوكس: جينات هوكس Hox genes	تتجسد في متوالية مرتبة في وحدات متداخلة جزئيا على امتداد المخ والحبل الشوكي وتنشط من المقدمة الى الخلف.	نمط ذو حلقات شبه منتظم ومتماثل
الفقريات	هوميوبوكس	ينقسم المخ الى حلقات متوالية، في حين يتخذ الجهاز العصبي شكل دودة غير متمايزة بدءا من الرأس حتى نهاية الذيل.	انقطاع في تقسيم متوالية الجينات

نستنتج إذن أن جينات هوم في الذباب تشكل مجموعة منتظمة في ترتيب تسلسلي على طول الكروموزومة نفسها، ويتطابق هذا الترتيب من الأمام الى الخلف على طول محور الجسم، في شكل قطاعات محددة، بينما تتشكل جينات هوكس في مجموعات مضاعفة، تأخذ في تكوينها شكل قطاعات متداخلة.

إن هذه المقارنة، زادت الأمر تعقيدا وغموضا، مما دفع ديكون للتساؤل: كيف أن جينات هوم وجينات هوكس ينتميان لرابطة الهوميوبوكس، ومع ذلك ينشطان على مستوى كروموزومات الفقريات واللافقاريات بمفارقة تامة؟

ينتج عن هذه المفارقة، استمرار الجين الخاص، الانفلاق بتقسيم الطرف الرأسي للأنبوب العصبي، بالإضافة الى حضور جينات الهوميوبوكس للمخ الأمامي Emx و Otx واللذان يلعبان أدوارا رئيسية في تحديد وتنظيم المخ الأمامي، من المقدمة الى خلف المخ الأوسط، كما قد تظهر بعض هذه الجينات في مناطق من الجسم فتغير أنماط تمظهرها بتغير فترات النمو.

يعتبر اكتشاف جينات التماثل Homeotic genes ثورة في دراسة نمو المخ وتطوره. فهي ترسم الحدود الخلوية للفئات الرئيسية من الأنسال الخليوية ومجالات النمو داخل المخ أثناء نموه. إذ تحدد خارطة نمو الكائن وتقدم معطيات وافية عن تصميم المخ. وتعد تأثيرات جينة التماثل عاملا أساسيا في تغيرات خطة الجسم المميزة للنقلة الى حيوان الرئيسات والنقلة الى البشر. فكيف يمكن إذن لهذه التغيرات في ظهور جينة التماثل أن تؤثر بالنسب العصبية الشاملة؟

***النموذج التجريبي الخامس:**

يتحدث ديكون في هذا السياق عن جينة Lim1[4]، ليبرز أن نمو الرأس يحدث في استقلالية عن مسلسل التناسبات الفاعلة في نمو البدن. ثم يقدم ديكون معالجة تجريبية لجنين الضفدع، يستهدف من خلاله مزيدا من البحث عن تناسب المخ والبدن. فلاحظ أن جينة أوتكس2 (Otx2)[5] مسؤولة عن تطوير الجزء الأمامي في مقدم المخ بدءا من المخ الأوسط ويمكن من خلال تركيزها أو خفضها من التحكم في حجم المخ والرأس.

تأسيسا على ما سبق، يتبين أن طفرات في النمو ترتبط بالجينات التي تفتقد نسخا نشطة، ولكي تنمو بشكل سوي يمكن تعديلها بنيويا، ويمكن نقل درجات التركز للجينات النشطة داخل قطاعات متداخلة لتعيين حدود بين المناطق المختلفة للخلية. هذا المبدأ تأسست عليه ظاهرة الاستنساخ باعتبارها أداة تطورية محكمة لزيادة مستويات الإظهار، فاستنساخ الجينة التماثلية –كما في عائلات جينات Hox و Emx– يؤدي الى مضاعفة إنتاج غالبية عائلات ذات الصلة.

لكن لازال مجال البحث عن الروابط الجينية التنموية المؤثرة في تحول النسب والتناسب وتوقيت ظهوره لازال حديثا، فقد استشكل على العلماء معرفة مواضع التقسيمات التنموية الطبيعية بطريقة حسابية مضبوطة[6]. مما يفتح باب التنبؤات عن حيود نمو المخ البشري عن الرئيسات الأخرى ومحاولة ربطها بمعاملات الارتباط الوراثية المحتملة.

***النموذج التجريبي السادس:**

تناولت العديد من الدراسات التحليلية الإحصائية منذ قرون العديد من المقارنات بين هياكل المخ البشري ونظيرتها لدى الرئيسات، لكن من المؤسف أنها أغفلت المعلومات الخاصة بأنماط نمو المخ تحليليا، سواء ما تعلق بمجالات النمو الصحيحة أو حتى نوعية وطبيعة التحولات الأساسية أثناء تكون المخ ونموه. ومن بين الاكراهات التي زادت تعقد تفسير المعلومات الكمية عن المخ مما أدى الى تقييمات متناقضة، هو الاصطدام بمشكلتين تحليليتين:

1-الفشل في التحكم في ظواهر الحجم في المقارنات الجزئية والكلية (المخ/الجسم).

2-الفشل في معالجة الأجزاء كقطاعات منفصلة عن بعضها (أجزاء المخ).

ويرتبط هذا التشويش في التحليلات الكمية بنسب التكاثر الخليوي المتباينة على صعيد الهياكل المشتركة، وما يرافقه من عمليات غير انتشارية للتقسيمات الفرعية وتفاعلات النمو بين وظائفها. فتضخم إحداها يكون على حساب أخرى وبالتالي يصعب تقسيمها وفق معاملات تناسب صحيحة، وبالتالي يفشل التمييز بين المقارنات الداخلية وبين المقارنات بين مجالات النمو.

ولتجاوز الاكراهات السابقة، سينهج ديكون منطق مضاهاة التحليلات التشريحية الكمية مع الآثار الانتشارية التي تحدث في سياق التقسيم التماثلي لنمو المخ. ومنه ستتحدد آثار التقسيم الجزئي المحلي أثناء النمو. فالحال هنا أن الأمخاخ تنطلق من نقطة تماثلية ليجري استقراؤها على ضوء عمليات انتشارية كلية شاملة، ثم يتم التنبؤ بالنسب المرتبطة بهياكل المخ المختلفة.

لقد تبث أن نمط نمو المخ/الجسم عند البشري وأنواع القردة واحد في جوهره، لكن الاختلاف يبرز على مستوى المخ. إذ أن أنماط الحيود تظهر عند مقارنة الأقسام الكبرى للمخ كالدماغ الخلفي والدماغ الأوسط. بحيث إن الهياكل عند الرئيسات تتحول لتتموضع داخل أقسام قطاعية متصلة بعضها ببعض في المخ البشري، بمعنى أن البشري يملك نسخة متطورة عن النمط المعتاد عند الرئيسات.

وبالتالي فقياسات أحجام التكوينات تفاوتت بالازدياد من جزء لآخر، رغم حضور الترابطات الوظيفية فيما بينها (مثلا قشرة المخ تمثل ضعف الحجم لمكونات أخرى من المخ الأمامي).

لقد حدث التحول والانحراف عن النمط العام عند الرئيسيات في مرحلة باكرة عند النشوء التكويني العصبي للجنين Neuro embryo genesis، حيث إن أقسام المخ لازالت في شكلها الأولي، والخلايا الجذعية لم تنبثق في صورة الخلايا العصبية المتمايزة، فضلا عن غياب الدبق Glia الذي سيكون قطاعات المخ.[7]

وبالانتقال الى مرحلة إنتاج الخلايا الجذعية وتفرع التقسيمات ونموها، نلاحظ أن هياكل الأمخاخ البشرية تتباين من حيث الضخامة على مستوى الأنبوب العصبي. والخطاطة التالية توضح ذلك:

رسم توضيحي عن تحولات افتراضية في إنتاج خلايا جينية

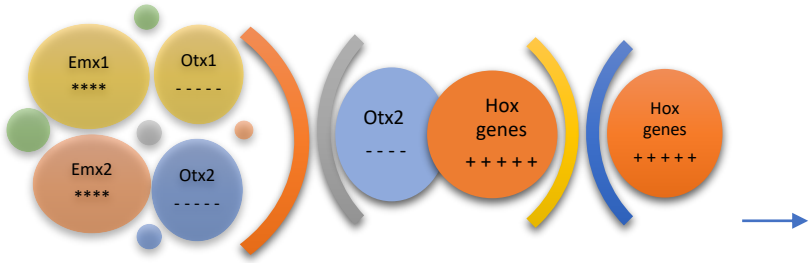

مقدم الدماغ الظهري/البطيني للأنبوب العصبي | الدماغ الخلفي الظهري | منطقة المخيخ

نستنتج إذن أن:

– الانحراف التشريحي العصبي البشري يرتبط أساسا بظهور جينات Otx وEmx في مقدم الدماغ الظهري/البطيني، حيث تتموضع المناطق اللغوية.

–تتجمع جينات التماثل داخل كل منطقة مخية في مجالات متمايزة الا أنها تتداخل وتتمدد حسب نشاطها.[8]

–تتضخم تكوينات مقدم المخ البشري من جهة، وتتضخم الدماغ الظهري نزولا على محور الأنبوب العصبي من جهة أخرى، إذ يرتبط هذا التضخم بتركز جينات التماثل ودرجة نشاطها الوظيفي مما يفسر عدم تناسبية وتماثل نمو أحجام الباحات الدماغية.

في معرض بحثه عن العامل المحدد لحجم المخ وحجم المخ، أشار ديكون الى مفهوم الساعة التنموية.

4– الساعة التنموية:

تخضع الكائنات الحية للساعة لساعة زمنية للنمو، تبدأ من أول انقسام خليوي بعد تخصيب البويضة. فعدد الأقسام الخليوية الأولى هي التي تحدد حجم كل الجسم (كائن صغير أو كبير الحجم)، ونفس المبدأ بالنسبة لآلية تحديد عدد كل عضو ومنطقة في الجسم.

***النموذج التجريبي السابع:**

وبهدف تحديد التقسيمات الخليوية اللازمة لبناء جسم حيوان ثديي، قام ديكون بتجارب على الأجنة في مرحلة من المراحل الأولى للتقسيم الخلوي أو ما سمي بالبلاستولا blastula أو الحويصلة الجرثومية. وفيما يلي تلخيص لهذه التجارب:

رسم توضيحي عن التقسيم الخلوي الأولي عند الجنين

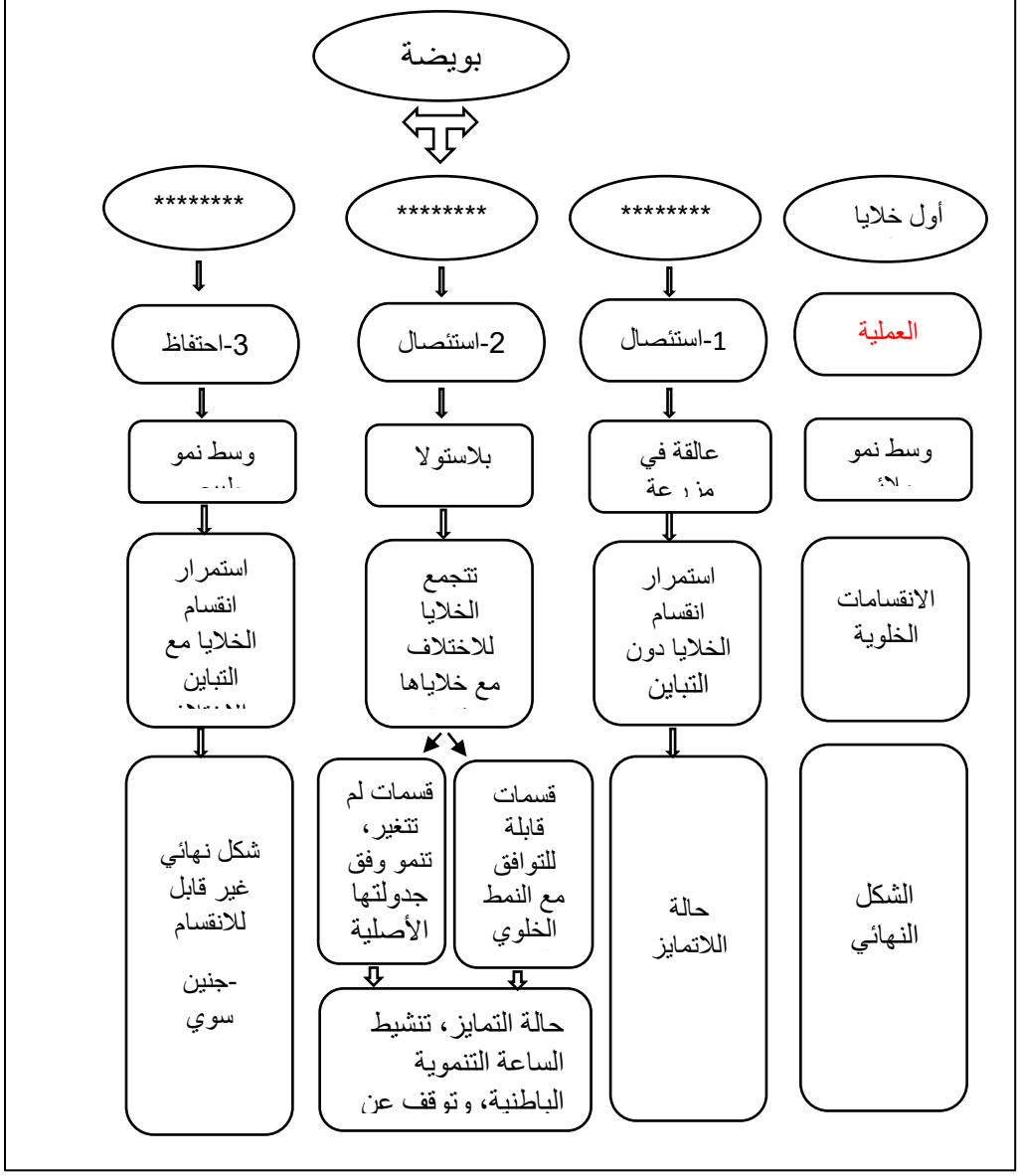

يتضح من خلال الخطاطة أعلاه، أن التقسيمات الخلوية تبدأ فور اخصاب البويضة، لتستمر الخلايا المشَكِّلة لها في الانقسام في وسط نمو طبيعي، حتى تكتمل معالم الجسم المختلفة لتكوين الشكل السوي للجنين.

لكن، وفي سياق تحديد حجم الجسم من خلال رصد متغير عدد التقسيمات الخلوية عند الثديي، وتأسيسا على قدرة العالم على فصل ومعالجة هذه الخلايا في المختبر مما حسم في قضايا الهندسة الوراثية، قام ديكون بتعليق المجوعة الأولى من الخلايا المستأصلة في مزرعة مغموسة، فاستمر انقسامها بشكل متماثل مما أعاق تباين التكوينات الجنينية.

أما المرحلة الثانية من التجريب، فقد تم وضع المجموعة الثانية من الخلايا في حويصلة جرثومية (بلاستولا)

فانقسمت الى فريقين:

قسمات الفريق الأول، تتجمع لتتباين مع خلاياها وبالتالي تتخذ أي نمط خلوي للجسم المستقبل.

قسمات الفريق الثاني، تنمو وفق تركيبتها البنيوية الأصلية دون أن تتأثر بمتغيرات وسط النمو.

وينتج عن كلتي الحالتين حالة من التمايز، التي تُنشِّط الخلايا من خلالها ساعتها البنيوية حتى يتحدد عدد الانقسامات الخلوية النهائية، ليتوقف الانقسام.

نستنتج أن هناك علاقة تنظيمية بين التمايز الخلوي والانقسام لخلق جنين سوي.

من هنا، وجبت الإشارة الى أن هذه العلاقة تحيل على تفاعل حاصل بين منتجات سيتوبلازم الخلية والجينات داخل النواة[9].حيث إن الجينات تتسبب في تغير كمية السيتوبلازم والذي يؤثر بإفرازاته على نشاط الجينة.

***النموذج التجريبي الثامن:**

يبدو أن هذا التفاعل الحاصل يؤثر في عدد الانقسامات الخلوية مما يفسر الاختلاف في تشغيل الساعة التنموية في أحجام أجسام مختلفة عند الانسان في البلوغ:

تبطئ الساعة التنموية ببطء معدلات عمليتي الأيض والانتشار الخلوي، مما يسمح بالمزيد من الانقسامات بين مراحل النمو، لتخلق كائنا ضخما.[10]

يواصل جزء مهم من خلايا مستأصلة لم تتمايز بعد، النمو وفق وثيرة زمنية عادية ينتج جسما متقزما.[11]

ينتقل ديكون للحديث عن الاستقلال الذاتي للساعة التنموية حال اكتمال عدد انقسامات الخلايا. فحجم المخ يرتبط بالنسيج العصبي الذي أظهر حضورا لجينات التماثل حتى قبل أن تنشط مناطق المخ والجسم في الجنين.

لقد أثبت ديكون أن ساعة توقيت النمو أصيلة وجبلية في الخلايا من خلال عرض جملة من الشواهد:

حالة التوأم السيامي Siamese Twins: رغم أن أجسامها متصلة إلا أن أجهزتها العصبية منفصلة.[12] وبالتالي لكل منها ساعتها الخاصة.

عملية الزرع التهجيني المتبادل بين الأنواع Xenotransplantation.[13]

وتلخيصا لما سبق، تختلف الساعة التنموية من نوع لآخر ومن خلية لأخرى في الكائن الفرد، وفق تناغم وتناسق في النمو بين كل منظومات الأعضاء الأخرى. وبالتالي يتماثل نمو الأمخاخ والأجسام بانتظام رياضي في جميع مقاييس الأبعاد، بحيث أن تشكل الأجنة يتم بطريقة واحدة منذ البداية لكن الاختلاف في مواقيت بدء الساعة التنموية للخلايا. ومنه فالساعة التنموية تتبع خطة نمو مشتركة إلا أنها تنتهي في نقاط مختلفة نسقيا.[14]

الخاتمة وأهم نتائج الدراسة:

اللغة البشرية عند ديكون سلوك تكيفي مر بنقلة كبيرة مدارها سؤال علاقة التطور الرمزي اللغوي عند البشر بتطور تنظيم وهياكل المخ والجهاز الصوتي، والخطاطة الآتية تقدم تلخيصا مركزا لما ارتبط بثنائية حجم المخ/ حجم الجسم في علاقتها بتطور آليات عمل الدماغ:

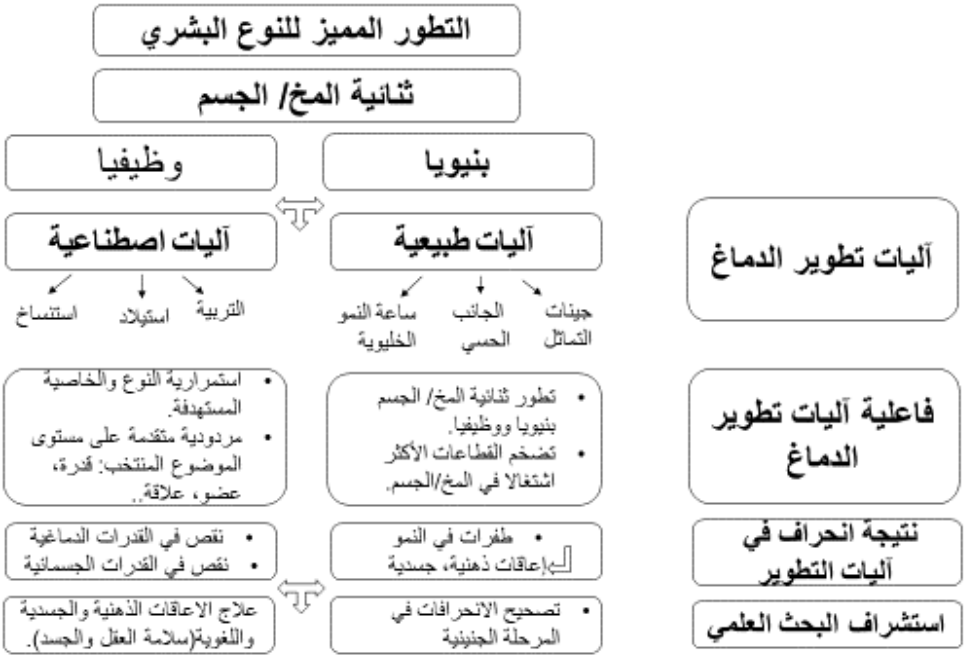

يكشف ديكون عن ذخيرة هامة من المعلومات التنموية والمقارنة للتغيرات التي أثرت في تطور المخ وبنية المخ ووظيفة المخ، لتبيان كيفية حدوث الاختلاف البشري في حجم المخ بمقابل أمخاخ باقي الرئيسات، رغم افتقارنا لميكانيزمات تفسير عدم التناسب القطاعي للمخ البشري. لكن ما هو مؤكد أن حجم الدماغ يعتبر عاملا حاسما في تطوير الأداء المعرفي، إذ وجود تركيز في المزيد من الخلايا العصبية بالقشرة المخية، له دور في تفريد الانسان بالقدرات اللغوية والرمزية، إضافة الى أن تعقد التشبيك العصبي بين الخلايا يفضي الى وظائف دماغية متقدمة.

– أمخاخ البشر ليست أمخاخ ضخمة لقردة عليا وإنما هي أمخاخ قردة عليا مضاف إليها تغيرات هامة في النسب والعلاقات بين مكونات المخ.

– تطور القدرات الصوتية نتج عن الانحرافات البنيوية الجذرية بين مقدم المخ البشري أدت الى نشوء قشرة مخ عند مقدم الجبهة "قشرة قبجبهية" مما أحدث تحولات في شبكة الاتصال وأثر في وصلاتها مع باقي المنظومات الأخرى، فضلا على الجهاز الصوتي النوعي البشري.

– لقد فتحت اللسانيات العرفانية العصبية بمعية علوم الأحياء والتشريح والأنثربولوجيا أبواب البحث في الظواهر اللغوية ومقاربتها بأسئلة في ظاهرها قد تبدو مستهلكة إلا أن الحفر فيها بنفس علمي حديث، يفضي الى نتائج تحليلية ومعطيات جينية عصبية عن الشبكة اللغوية والتفاعلات الكهربائية والكيميائية داخل الدماغ البشري.

التوصيات:

–الاهتمام باستثمار نتائج البحث العلمي في اللسانيات العصبية للتدريب وتطوير آليات انتاج اللغة وامتلاكها تجاوزا لصعوبات التعلم الشفهية والقرائية والكتابية.

– السعي الى تطوير آليات السيرورات العرفانية عند ذووي الاضطرابات العصبية النمائية في الادراك، الذاكرة والتواصل.

–كسر محدودية ونمطية التواصل اللغوي من خلال تحفيز الباحات العصبية الدماغية المسؤولة عن اللغة باستراتيجيات عرفانية معززة.

–تطوير المعرفة الإنسانية رهين بالبحث والدراسة العلمية والمختبرية لمسارات تطور المخ والروابط الدماغية البشرية.

الهوامش:

1–أظهرت تجربة نقل إحدى الجينات البشرية المتجانسة والمسؤول عن نمو الرأس والمخ الى أجنة ذباب متغيرة، فصار نموها شاذا لأن مماثلتها عند الذباب أوقفت نشاطها فعوضت الجينة البشرية ذلك الشذوذ جزئيا.

2–"هوميوبوكس" أو "رباط الدنا" وهي المنطقة الأعم للجينات المتحكمة في متتاليات الجينات الأخرى.

3–يمكن تمييز نمطين ظاهريين للجينات المتجانسة:

أ–عند الجنين الفقري: تنتج سلسلة من الخطوط والأشرطة لتكون حلقات وقطاعات الجسم في تكرار موروث عن الأسلاف ويتضمن تماثلات في الفقرات والضلوع والأطراف داخل وحدات قطاعية، تنمو كل وحدة في الاختلاف مع القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة الرأس.

ب–عند الجنين اللا فقري: تنتج تقسيمات على شكل حلقات في قطاعات مصفوفة ومتوالية بسيطة.

4– Lim1 الصيغة الأولية للنمط الجيني أمكن تحديدها في الديدان الحلقية، فهي المسؤولة عن بدء تكوين الدماغ. وقد تم اثبات وظيفتها من خلال فشل أجنة الفئران المفتقرة للصيغة النشيطة من Lim1 في تطوير الرؤوس رغم أن تكوينات باقي الجسم طبيعية.

5– تمت التجربة على أجنة الضفادع في طور النمو وفق ثلاث عمليات مختلفة، لتحديد آثار الواقعة على نسب المخ والبدن:

*العملية الأولى← تعديل ظهور نشاط جينة Otx2 ←تشكل هياكل المخ الأمامي بالأنبوب العصبي←نمط النمو السوي.

*العملية الثانية← إضافة بروتين Otx2 الى الخلايا الجذعية ←زيادة في حجم الرأس والمخ (بدءا من المخ الأوسط) مع في الجسم ما بعد الجمجمة.

*العملية الثالثة← إضافة حمض الرتين في المحلول← إعاقة ظهور واقتصاره على جزء صغير في مقدم الرأس← نقص كبير في المخ الأوسط والمخ الأمامي.

6–أظهرت تجارب جينات Otx أنها من الجينات النشطة الأولى والمسؤولة عن التمايز الانقسامي، وتعتبر نموذجا للعمليات المؤثرة في النسب والتناسب في مرحلة النمو.

7– قارن ديكون بين المخيخ وقشرة المخ بوصفهما البنيتين الأكثر انحرافا عن أنماط الرئيسات –منبتهما الجانب الظهري للأنبوب العصبي– بالقسم البطني للمخ الأمامي فتوصل الى أن نسبة النمو متغيرة في حين أن العلاقات الداخلية للأقسام العامة بقيت ثابتة نسبيا، مما قد يفسر اتساع نطاق التكافل الوظيفي بين المنطقتين الأمامية والظهرية.

8–يشير السهم الى أن الخلايا الحبيبية للمخ cerbralgranule cells تنشأ في المخ الأوسط وتنتقل الى المخيخ على شكل توليفة من سلالات تمايزت خلال النمو.

9- أجريت تجربة زرع نواة خلية مخصبة ستصبح خلية جلد ضفدع، في بويضة مخصبة تم انتزاع نواتها. فنتج عنها عملية إنتاج جنين كامل (ضفدع كامل).

10- نتيجة تجارب على كائنات قزمية كالضفادع والسلمندر، تم إبطاء ساعتها التنموية من خلال الزيادة في كميات المعلومات الوراثية للدنا مما أرغمها على تكثيف عمليتي التدوين والتضاعف الجيني وتصنيفها.

11- أخدت خلايا فور بداية الانقسام قبل التمايز من بلاستولا إحدى الفقريات، ولولا ذاك الاستئصال لكان جسمه عاديا.

12- أشار هنا الى عملية تكون الأنبوب العصبي من خلال تجربة تهدف مضاعفته في جنين وحيد. من خلال غرس منطقة حث أخرى من جنين في جنين آخر، فينتج عنه تشكل ونمو أنبوب عصبي آخر داخله.

13- تم زرع قطاع الدماغ الأوسط من الأنبوب العصبي المركزي لأجنة طائر الحجل الياباني وغرسه في جنين فروج في حال نموه، وبالنتيجة نما حسب النسب الطبيعية لطائر الحجل.

-في إطار تجربة أخرى، قام ديكون وفريقه بزرع خلايا من أمخاخ خنازير في أمخاخ فئران بالغة، مما نتج عنه نمو الخلايا العصبية وفق معدل نمو الخنزير.

14- يرجح بعض مفكري نظرية التطور أن الشبه بين البشر وأجنة القردة العليا هو انعكاس نوعي عن توقف أو تأخر في النمو البشري. لكن ديكون ذهب الى أن ساعة توقيت نمو أمخاخ البشر امتدت أكثر من باقي الرئيسات الأخرى، رغم عدم تكافؤ المعالم العمة مع الانتشار الخلوي في كل أنحاء الجسم.

قائمة المصادر والمراجع:

بالعربية:

- تيرنس دبليو ديكون، الانسان.. اللغة.. الرمز: التطور المشترك للغة والمخ، ترجمة شوقي جلال، نشر المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2014.
- جورج لايكوف ومارك جونسون: الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة اللسانية، ط 2، 2009.
- ديريك بيكرتون، اللغة وسلوك الانسان، ترجمة مُحَمَّد زياد كبة، مكتبة لسان العرب، إدارة النشر العلمي والمطابع 2001.
- عطية سليمان أحمد، اللسانيات العصبية، اللغة في الدماغ (رمزية، عصبية، عرفانية)، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،2019.
- لايل جنكنز، اللسانيات الأحيائية، استكشاف أحيائية اللغة، ترجمة عبد الرحمان بن حمد منصور، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2016

بالفرنسية:

- Terrence w.Deacon, THE SYMBOLIC SPECIES: The Co-evolution of language and the Braine, w.w.Norton and Company Inc,1997.

دور العدالة الاجتماعية في تهيئة العمل الملائم وأثره في التنمية المستدامة

أ.م.د ايناس مكي عبد نصار – كلية القانون –جامعة بابل– العراق
law.enas.maki@uobabylon.edu.iq
009647802638517

الملخص :

"إن موضوع العدالة الاجتماعية يعد من الموضوعات المهمة في كافة المجتمعات كي يعيش جميع الفئات بأمن مجتمعي واقتصادي وهذا بحد ذاته يؤثر على تنمية المجتمع اقتصاديا ، فضلا عن ذلك أن العدالة تكون لها علاقة بحقوق الإنسان وواجباته، وصلتها بمفهوم تكافؤ الفرص، وهذه تتمثل بالحرية والمساواة في تلقي جميع الحقوق لذا فأن وجود العدالة والمساواة بين افراد المجتمع من حيث فرص العمل والتساوي بالاجر والامتيازات سيكون من العوامل الرئيسية في انعاش البلد اقتصاديا ويستطيع المنافسة مع باقي البلدان ، كذلك يقع على الدولة المساواة في موارد الحماية الاجتماعية بحيث تتوجه لمساعدة الأشخاص غير القادرين فعلا على الحصول على العيش الكريم واللائق لاسيما فئات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وذات العوز ومن هنا وقع اختيارنا على هذا البحث" .

الكلمات المفتاحية : العدالة – الاجتماعية – العمل اللائق –التنمية المستدامة

The role of social justice in creating appropriate work and its impact on sustainable development

Dr. INAS MAkkI ABED

University of Babylon

Faculty of Law, ,Iraq

Summary

"The issue of social justice is one of the important issues in all societies for all groups to live in social and economic security, and this in itself affects the economic development of society, in addition to that, justice has to do with human rights and duties, and its link to the concept of equal opportunities, and this is represented in freedom and equality in receiving All rights, so the existence of justice and equality among members of society in terms of employment opportunities and equal pay and privileges will be one of the main factors in reviving the country economically and able to compete with the rest of the countries, as well as the state on equality in social protection resources so that it is directed to help people who are unable to obtain A decent and decent life, especially the categories of people with disabilities, special needs and those in need, hence our choice on this research.

Keywords: justice, social, decent work, sustainable development"

المقدمة

" انطلاقا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وللخروج بتنمية اقتصادية تنموية للمجتمع لابد من البحث في متطلبات العمل اللائق لجميع الفئات ومن هذا لابد ان تكون العدالة الاجتماعية متحققة في البلد لتوفير الحماية القانونية للعمال حتى تستمر علاقة العمل وهذا يعد من مؤشر من مؤشرات العمل اللائق الذي يرغبه إليه كل عامل و يصبو إلى تحقيقه،والتي نادت به التشريعات العمالية التي توافقت مع الصكوك الدولية ومن الأهمية لابد من تولي زمام المسؤولية بقوة وثبات عن خطة التنمية على الصعيد الوطني، فنحتاج إلى حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية و استقرارها لجميع الافراد بالمجتمع كي نحقق أحد اهداف التنمية المستدامة بذلك المجتمع ، فالعدالة الاجتماعية وتطبيقها على جميع الفئات نلاحظها غائبة بعض الشي وما سبب أرباك في منظومة التعليم والصحة والعمل والوظائف خاصة وعلى جميع مجالات الحياة".

اشكالية البحث : "تطرح اشكالية البحث من خلال طرح السؤال الاتي وهو كيف ساهمت العدالة الاجتماعية في تحقيق العمل اللائق ؟ وماهي الاسس القانونية التي تبنت العدالة الاجتماعية وتحقيق متطلباتها ؟ "

أهمية البحث : "يحتل موضوع البحث أهمية كبيرة في كون موضوع العدالة الاجتماعية وكيفية الحصول على العمل الملائم واللائق لمن خلالها م يسلط الضوء على معالجته على الرغم من انه يهدف على القضاء على عدم المساواة والتمييز التي نبذتها التشريعات الداخلية والدساتير فضلا عن الاتفاقيات الدولية ،وهذا يعد مشكلة حقيقية في ذلك المجتمع وبالتالي يؤثر على أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعدم استدامتها في البلد" .

أهداف البحث : "تكون اهداف البحث محددة في بيان معنى العدالة الاجتماعية وذكر متطلبات تحقيقها ومن ثم لابد من تحديد علاقة العدالة الاجتماعية بالتنمية المستدامة وبيان آثارها" .

منهج البحث : " سنعتمد في بحثنا اسلوب المنهج التحليلي للنصوص القانونية التي أفردها المشرع العراقي لحماية حقوق العمال وتحقيق العدالة الاجتماعية في توفير العمل اللائق" .

خطة البحث : "لغرض الالمام بما تقدم سوف نتناول البحث في مبحثين سنخصص المبحث الاول لمفهوم العدالة الاجتماعية ومتطلبات تحقيقها في البلد ، وسنتناول في المبحث الثاني تطبيقات تحقيق العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة".

المبحث الاول

مفهوم العدالة الاجتماعية ومتطلبات تحقيقها

"يعدُ مفهو العدالة من المفاهيم التي شاع تداولها في الفلسفات الأخلاقية والسياسية والقانونية والاجتماعية، عبر صتَورة الفكر الفلسفي منذ العهود الشرقية وهي غاية الفلسفات التطبيقية المعاصرة، التي أثارت مسألة العدالة والانصاف كقضايا للنقاش التطبيقي الراهن، فكانت العدالة أم إشكالية فلسفية ومطلب تسعى اليه الشعوب قاطبة

العدالة الاجتماعية على مبدأين رئيسيين : الاول هو ان لكل فرد الحق في المطالبة بالحريات الأساسية المتساوية فوفقا لما تقدم سنقسم هذا المبحث على مطلبين سنتناول تمفهوم العدالة الاجتماعية في المطلب الاول ، وفي المطلب الثاني سنتناول متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق" .

المطلب الاول

مفهوم العدالة الاجتماعية

"لبيان معنى العدالة الاجتماعية لابد من اعطاء لمحات لتعريفها ومن ثم الانتقال الى بيان الاساس القانوني للعدالة الاجتماعية وعليه فسوف نقسم هذا المطلب على فرعين سنتناول في الفرع الاول تعريف العدالة الاجتماعية وفي الفرع الثاني سنتحدث عن الاساس القانوني للعدالة الاجتماعية" .

الفرع الاول

تعريف العدالة الاجتماعية

" العدالة الاجتماعية كمصطلح تم تعريفها من قبل الفقهاء وعبر العصور حيث قال البعض: بأن العدالة لكي تشاهد على ميدان الواقع لأبد من عنصرين الاول هذه العناصر ضرورة انطلاق كافة الافراد في المجتمع في ذات الظروف بينما يحتاج العنصر الثانى، ان تكون هناك ممارسة للعدل من قبل السلطة وربط فقه العدالة الاجتماعية بمصطلح الثواب والعقاب وأنها إذا لم تتحقق فى مجتمع تعمى الفوضى، ويكثر فيه الفساد، لذا ينبغي ان يضاعف في المجتمع مبدأ الجدارة والاولويات" (السيف ، 2013) وعرفت من بعض الفقه بانها "أحد النظم الاجتماعيّة التي من عبرها يتم تحقيق المساواة بين فئات المجتمع من حيث المساواة في عروض العمل، وتوزيع الثروات، والحقوق السياسية، والامتيازات، وفرص التعلم، والرعاية الصحيّة وغير ذلك، وبالتالي يتمتّع كافة فئات المجتمع بغضّ النظر عن الجنس، أو الديانة ، أو العرق، أو المستوى الاقتصاديّ بعيش حياة فاضلة دون التحيز لفئة معينة ".

وعرف "جون رولز" العدالة الاجتماعية بانها " تمتع كل فرد في مجتمع بالمساواة في نيل فرص العمل المتاحة للفئات المميزة . ويلاحظ في هذا الصدد:"جون رولز "، أن الوثيقة الدستورية التي تعد العقد السياسي والاجتماعي بين الشعوب والسلطات ،يجب أن تتأسس على أمرين : الأول تداول السلطة و الثروة كعنصرين لا ينفصلان.(العمراني ، 2015) ويرى بعض الفقه ان جون يتيح الانصاف والمساواة لصالح الطرف الضعيف فلابد ان نمنحه أكثر مما شارك به حتى نساعد على ترميم الفجوة بينه و بين غيره من الأفراد الذين نالوا أكثر من استحقاقهم".

وعليه ف"ينظر للعدالة الاجتماعية على انها العنصر التكميلي للمساواة، فالعدالة الاجتماعية إعطاء أصحاب الحقوق حقوقهم، وانصافهم، ونبذ كل اشكال الظلم عنهم مما يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة دون تمييز وتتحقق العدالة الاجتماعية عن طريق المؤسسات الحكومية والخاصة والتنظيمات اجتماعية تقررها الدولة(ظاهر ، 1988، ص171)" .

العدالة الاجتماعية" هي الغاية التي ينشدها كافة الشعوب، في انحاء العالم أجمع، وأفترض أن كافة الفاعلين في المجالين الاجتماعي والسياسي يرونه أنبل الغايات، لكن لابد من الإقرار بحقيقة أن "العدالة الاجتماعية" ليست مفهوما مترسخا في تراثنا الثقافي، لهذا فمن الممكن أن يتكلم الناس عنها وهم يقصدون أمور متباينة (السيف، 2015)" ."ومن الجدير بالاشارة أن هناك من يتوهم في ان العدالة مقابلة لمعنى العدل لكن في حدود توضيف قواعد القانون ومن تم التفريق بين مفهوم العدل و العدالة" .

"بينما يفيد العدل ((Justice)) معنى المساواة، وهي مساواة متمثلة بالدور الاجتماعي للقانون، فمن المفروض ان يطبق القانون بمساواة كافة الأشخاص والحالات التي تطرح في مركز قانوني معين ولأمر معين بالذات وللغاية التي يرمي إليها ، فالمثل يعامل كمثله، وغير المتساويين لا يمنحون معاملة متساوية، ويطبق ذلك عبر قواعد قانونية مجردة عامة اما العدالة هي تقديم معاملة خاصة للحالات الخاصة الفردية بلخفيف من شدة عمومية القاعدة القانونية، والعدالة بهذا المعنى، هي ضابط لعدم التناسق و المساواة وتقديم التوازن والتساوي لغرض إصلاح ما هو ظالم وغير معقول لمفهوم العدالة فهو لايرتبط بالنص بقدر ارتباطه بالتطبيق او بصيغة اخرى هو الانصاف الذي لابد من تفعيله في النص او غاية العدل هي العدالة وهي ترتبط بالاحداث المقترنه بالفرد وليس بالنص (النعميي) فمصطلح " العدالة المطلقة " أو " الإنصاف " بوصفها عدلاً طبيعياً وليس شرعياً ، فالإنصاف يحتم الحكم على الأشياء وفق روح القانون ، أما العدل يحتم الحكم عليها وفق نص القانون" (خورشيد ، 1990 ، ص177)

"فكيان العدل وايضا العدالة يقومان على التساوي والتكامل بين كافة الشعوب ،لكن مبدأ المساواة هذه تؤسس على العدل وهي مساواة جردت تعتد بالحدث الغالب بغض النظر عن التفاوت في الظروف الخاصة للافراد ، أما العدالة (الإنصاف) فتقوم على مساواة واقعية على أسس التماثل في الأحكام المنصرفة للحالات المتماثلة ضوابطها أو الافراد المتشابهة ظروفهم مع الأخذ بنظر الاعتبار البواعث الخاصة وتفاصيل الظروف".

الفرع الثاني

الأساس القانوني للعدالة الاجتماعية

" سنعرض في هذا الفرع الأسس القانونية التي من خلالها يمكن أن نجد ان العدالة الاجتماعية موجودة وقد أسست بموجب القانون والاتفاقيات الدولية لذا لايمكن الابتعاد عنها او التخلي عن تطبيقها في كل المجالات ومنها العمل الملائم لجميع فئات المجتمع لذا نجد ان العدالة بموجب نصوص قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي والعقوبات فضلا عن الدساتير والاتفاقيات الدولية" وكالآتي :-

أولا– تشريع قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015

1-فقد نصت المادة (2) على انه " يهدف هذا القانون الى ترتيب علاقات العمل بين العمال و اصحاب العمل و المنظمات لغرض حماية حقوق كافة الاطراف و تحقيق التنمية المستدامة المرتكزة الى العدالة الاجتماعية و تامين العمل المناسب لكافة الافراد دون تحييز لغرض بناء الاقتصاد الوطني و تحقيق حقوق الافراد و الحريات الاساسية و ترتيب عمل الاجانب العاملين او الراغبين به في جمهورية العراق و تطبيق احكام اتفاقيات العمل الدولية و العربية المصادق عليها قانونا".

2-من الامور الموجبة لتشريع قانون العمل فقد نصت على انه "..و لايجاد تغطية قانونية للعاملين بعقد في دوائر الدولة و القطاع العام و جعل خدماتهم مضمونة لغرض منحهم حقوقهم التقاعدية ، و لاحترام المبادئ و الحقوق الاساسية للعمال التي تضمنتها المواثيق و المعاهدات الدولية المتمثلة بالحرية النقابية و حماية حق التنظيم النقابي و القضاء و المفاوضات الجماعية على كافة اشكال العمل الجبري و تشغيل الاطفال و المساواة في الاجر و الحد الادنى لعمر العمل و منع التمييز في المهنة والاستخدام و التدريب المهني ".

ثانيا : تشريع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (39) لسنة 1971:فقد نصت المادة 2 " يهدف هذا القانون الى تامين صحة وسلامة ومستقبل عيش جميع افراد الطبقة العاملة في الجمهورية العراقية، كما يهدف الى تهيئة الظروف وتوفير الخدمات التي تساعد على تطوير الطبقة العاملة اجتماعيا ومهنيا الى مستوى أفضل.ويحقق القانون اهدافه المذكورة عن طريق فروع الضمان الاجتماعي الرئيسة وهي الضمان الصحي ضمان أصابات العمل وضمان التقاعد و ضمان الخدمات فينبغي في هذه الضمانات ان تتحقق العدالة الاجتماعية ولاسيما للفئات التي تحتاج لها وهي فئة الاحتياجات الخاصة وذوي الاعاقة وفئة الاحداث والنساء" .

ثالثا: تشريع قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969

"كذلك ان العدالة الاجتماعية موجودة في قانون العقوبات حينما عاقب المشرع على جريمة الرشوة وجعل كل افراد المجتمع متساوون في تلقي حقوقهم والقيام بالواجبات بعيدا عن الرشوة" :

فقد نصت المادة 307 منه على انه " أولا: كل موظف او مكلف بخدمة عامة تم طلبه او قبل لنفسه او لغيره عطية او ميزة من ذلك لتأدية عمل من اعمال وظيفته او التوقف عنه او التقصير بواجباته الوظيفية يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين او بالحبس والغرامة على ان لا تقل عما تم طلبه او اعطي له او وعد به ولا تزيد في جميع الاحوال على خمسمائة دينار". ثانيا: تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات او بالحبس اذا تم الطلب او القبول او الاخذ بعد تأدية العمل او التوقف عنه لغرض المكافأة على ما بدر من تلك الأمور".

رابعا: التشريعات الضريبة قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982المعدل: "حينما نص هذا القانون على ان الضريبة تفرض على الاشخاص سواء اكان طبيعي او معنوي حيث نصت المادة (8/1) من هذا القانون على ان المقصود بالمكلف والتي تفرض عليه الضريبة هو كل شخص يخضع للضريبة بموجب هذا القانون".

خامسا: دستور العراق لسنة 2005 النافذ "وحسب نص المادة 16منه نص على انه تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك" .

سادسا: الاتفاقيات الدولية والاعلانات الدولية "فقد أوضح الاعلان العالمي لحقوق الانسان المعلن عنه سنة 1948 واتفاقية العمل الدولية والصكوك الدولية الذي نادوا بفرص العمل والتساوي في الاجور وتوفير العمل المناسب للمرأة وبما يتوافق مع طبيعة قدراتها البدنية والجسدية وعليه فاذا شرع قانون في دولة مخالف لاتفاقية تم الانضمام لها فيترتب على ذلك تغليب الاتفاقية او يعدل القانون ليكون موافق مع الاتفاقية والدستور من باب أولى" . "وكذلك ما ورد في القواعد الموحدة بصدد تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين في قرار اتخذته الجمعية العامة بهذا الشأن وايضا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 2006 فقد اوضحت في مقدمتها" "إن دول الأطراف في هذه الاتفاقية (أ) إذ تشير إلى المبادئ التي نصت عليها في ميثاق الأمم المتحدة التي تعترف بما لكافة افراد الأسرة من كرامة وقيم وحقوق متساوية لا تخضع للتصرف كأساس للحرية والسلام والعدالة في العالم"

المطلب الثاني

متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق

"إن العدالة الاجتماعية تحتاج إلى وجود متطلبات في الواقع الاجتماعي وكذلك ان العمل اللائق له مرتكزات حتى يحقق العدالة ومن هذا سوف نقسم هذا المطلب على فرعين سنتناول في الفرع الاول متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية وفي الفرع الثاني سنتناول متطلبات العمل اللائق" .

الفرع الاول

متطلبات العدالة الاجتماعية

هناك عدة متطلبات التي بتوافرها من الممكن القول أن العدالة الاجتماعية موجودة في مخططات العمل منها:

أولا: المساواة بين أفراد المجتمع : "نصت المادة (14) من الدستور العراقي لعام 2005 على هذا المبدأ اذ جاء فيه" : "العراقيون متساوون امام القانون دون تحييز لجنس او لعرق او لقومية أو لوضع اقتصادي او اجتماعي" " لذا فإن القاعدة لحقوق الإنسان وحرياته ومنها المرأة بلا شك تقوم على مبدأ المساواة ، عدم التمييز وتتجسد حرية الفرد في أنه يمكنه عمل كل ما لا يؤدي إلى ضرر بالآخرين، و أن كل ما لا يمنعه القانون متاح، وكل ما ليس إجباريا بنص القانون فهو متروك لإختيار الفرد" (حميدي ، 2018،ص1) .وإذا ما احس الجميع بالمساواة الحقيقية بينهم؛ فإن ذلك يبرهن على الحيوية والنشاط والتفاعل والتنافس الشريف بين كافة أفراد المجتمع". "أما غياب المساواة، فيوصل إلى انتشار المحسوبيات في الحياة العامة، والشعور بالإحباط ، وانعدام تكافؤ الفرص، وهجرة العقول".

ثانيا: – التوازن الاجتماعي:

"ويراد به توزيع الثروات بشكل عادل، ومتوازن بين أفراد المجتمع في معيار المعيشة وليس معيار الدخل، لذا فالعدالة الاقتصادية التي هي من ضمن العدالة الاجتماعية لا يمكن تتحققها دون توزيع عادل للفرص والاجور، والمشكلة في عصرنا هي تمحور الثروات عند فئة معينة من الناس في حين يحيا الغالبية في فقر مدقع، وبهذا يزداد الغني غنى والفقير فقراً" .

"والتوازن الاجتماعي كي يتحقق لأبد من الاهتمام بالفئات الاجتماعية الضعيفة والمحرومة، والتساوي في توزيع فرص العمل وجعلها مناسبة للجميع مع تساوي الحقوق والاستحقاقات، وتوفير مستلزمات العيش بكرامة" .

ثالثا:– احترام حقوق الإنسان:

"المتطلب الثالث والمهم من اساسيات العدالة الاجتماعية احترام حقوق الإنسان المعنوية والمادية، فحفظ حقوق الإنسان واحترامها والدفاع عنها، يؤكد على وجود العدالة الاجتماعية، وانعدامها دليل على غياب العدالة الاجتماعية أو نقصانها". فقد نصت المادة (15) من دستور العراق على انه " لكل فرد حق في الحياة والحرية والامن ولايحق أن يحرم فرد من هذه الحقوق أو تقييدها إلا ضمن القانون، ووفق قرار صادر من جهة قضائية مختصة" .

الفرع الثاني

متطلبات العمل اللائق

"قبل البدء في الحديث في متطلبات العمل المناسب لابد من تقديم تعريف للعمل المناسب فهو مصطلح استُخدم لأول مرة سنة 1999 من قبل المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافيا وقد تم اعتماده من الأمم المتحدة في قياسها للأهداف الإنمائية للألفية منذ سنة 2005" .

ويقصد بالعمل اللائق: "إيجاد فرص عمل للنساء والرجال في ظروف من المساواة الحرية، والأمان والكرامة الإنسانية، يقدم الأمان للعاملين في محل العمل، ويوفر الحماية الاجتماعية للعاملين وأسرهم، ويمنح فرص جديدة للتنمية الشخصية والمهنية، ويحفز على الاندماج الاجتماعي، ويعطي للبشر الحرية في التعبير عن همومهم ، وترتيب أنفسهم للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، وضمان تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية للجميع " (العمالي ، 2011، ص2) "ويشكل هذا العمل مركز التقاء للأهداف الإستراتيجية التي تحاول منظمة العمل الدولية تحقيقها وهي: تعزيز الحقوق في العمل ،الحرية في الاستخدام، الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي وتنفيذ الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل".

اما فيما يتعلق بمرتكزات العمل اللائق: يرتكز العمل اللائق على مبادئ أساسية هي:

1 –"تحقيق عولمة عادلة: لابد أن تهدف السياسات الدولية الجديدة إلى تأمين فرصا للعمل اللائق لكل الفئات وخاصة ذات العوز المادي والنفسي".

2 –"التقليص والحد من الفقر: هناك ترابط وثيق بين استحداث فرص عمل جديدة والتقليل من الفقر".

3–الإدماج الاجتماعي: "إن بلوغ المساواة في الفرص والتغلب على كافة أشكال التمييز في العمل ضرورة لتحقيق العدالة".

4 –الكرامة: ا"لمبنية على أن العمل ليس بسلعة(ربيع ، 2021، ص15)"

5 –التنوع: "يوضع كل برنامج بناء على احتياجات أي بلد ولا يوضع مقياسا واحدا يطبق على مختلف الدول" .

6–الضمان الاجتماعي "الذي يحفظ الدخل والصحة (شيلغم ، 2017،ص4)"

"ويشكل العمل اللائق محور التقاء الأهداف الإستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل

الدولية وهي:" 1 –النهوض بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. 2 –خلق المزيد من فرص العمل للنساء والرجال من اجل ضمان العمل اللائق. 3 –تحسين تغطية وفعالية الحماية الاجتماعية. 4 –تعزيز الثلاثية والحوار الاجتماعي" .

"وتسعى دائما المنظمة الدولية للعمل من خلال عملها على تجسيد هذه الأهداف و بلوغ الحق في التنمية باعتباره حقا إنسانيا ، بحيث يخول لكل فرد ولكل الشعوب المشاركة والمساهمة والتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما أشار إليها إعلان الأمم المتحدة حول الحق في التنمية".

المبحث الثاني

تطبيقات تحقيق العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

" لتحقق الفائدة المرجوة من البحث في العدالة الاجتماعية لابد من تسليط الضوء على بعض الفئات في المجتمع على سبيل المثال لا الحصر لذا فسوف نتناول فئة النساء وفئة الاحداث في تحقيق العمل اللائق لهم وفي هذا المبحث ايضا لابد من بيان علاقة العدالة الاجتماعية بالتنمية المستدامة وعليه فسوف نقسم هذا المبحث على مطلبين سنتناول في المطلب الاول تطبيقات تحقيق العدالة العدالة في تحقيق العمل اللائق وفي المطلب الثاني سنتناول علاقة العدالة الاجتماعية بالتنمية المستدامة" .

المطلب الاول

تطبيقات تحقيق العدالة في تحقيق العمل اللائق

"التشريعات العمالية وكذلك باقي الاسانيد القانونية تحدثت عن حق المساواة في تكافؤ الفرص في الحصول على العمل ومحدداته لذا فاننا في هذا المطلب سوف نتناول مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في توفير العمل الملائم لفئة النساء ولفئة الاحداث" وذلك في الفرعين الآتيين :-

الفرع الاول

مدى توفر العدالة الاجتماعية لفئة النساء

" من الملاحظ ان طبيعة التكوين الجسماني للمرأة وظروفها الخاصة ووظيفتها الاجتماعية كأم ادت الى أن توضع لها قوانين عمل وفق احكام خاصة بها تتعلق بتشغيلها وترتيب اوقات راحتها واجازتها كما ان المرحلة الطبيعية للحمل والولادة والامومة يعد مشقة اضافية تخصها دون الرجل مما يولد لديها العديد من الارهاق والضعف والارتباك الى جانب التعرض للامراض مما يجعل هذه العوامل ذات أثر سلبي على حيويتها ونشاطها في العمل وعلى دورها الاسري فضلا الى انه يصعب في احيان كثيرة عملية الموازنة بين عملها داخل البيت وخارجه مما أدى إلى تشريع بعض الامتيازات قياسا الى العامل الرجل"(الطائي ، 2003،ص75)" بحيث لاتزال المساواة بين الجنسين واندماج الاناث في الحصول على فرصة عمل تشكل جدلا واسعا وظهرت هناك فجوة بين الجنسين وادت ان الامكانيات الاقتصادية للمرأة غير مستغلة، فإن النساء العامات سيبقين فئة مستبعدة ومستغلة، كما ستبقى ثروات الدول العربية مقيدة"(السوداني ، 2012، ص145) و"ايضا وحتى نحقق العمل اللائق للنساء فقد حظرت الإتفاقيات والاعلانات الدولية والتشرعيات وكذلك معظم التشريعات المقارنة عمل المرأة ليلاً ، وحددت نطاق هذا الحظر لتنظيم ظروف العمل وتأمين بيئته والتحكم في آثارها لابد من وجود مستويات معينةومتفق عليها محلي اً ودولياً تضمن بإلت ا زمها أقصى قدر ممكن من الأمن الصناعي ولا يخلو تشريع عمل أو قانون مصنع في جميع أنحاء العالم من ضمانات متفاوتة لتأمين بيئة العمل وقد ساهم مكتب العمل الدولي في هذه الجهود ووضع نموذج عام لمستويات تأمين البيئة التي يوجد بها العمال ومنها النساء وتطبيقه قومياً بقدر من التنوع الذي يجعله صالحاً للظروف المحلية والصناعية القائمة في كل بلد" (عمارة ، 2003، ص555) .

الفرع الثاني

مدى توفير العدالة الاجتماعية لدى فئة الاحتياجات الخاصة

"لابد من توضيح مفهوم فئة الاحتياجات الخاصة وبعدها نتطرق الى حقوق هذه الفئة الكبيرة في المجتمع ذوي الاعاقة" تم تعريفه من قبل المشرع العراقي في قانون ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة "كل من فقد القدرة كليا او

جزئيا على المشاركة في حياة المجتمع مثل الآخرين بسبب إصابة بعاهة بدنية او حسية أو ذهنية أدت الى ضعفادائه الوظيفي

"وبكل الاحوال فقد أعطى الإعلان العالمي الخاص بحقوق المعوقين اهتماما بالغاً لهذا الحق، إذ أكد على أن للمعوق الحق في الأمن الاقتصادي والاجتماعي وفي مستوى معيشة لائق، وله كذلك حسب قدرته الحصول على عمل والاحتفاظ به أو مزاولة مهنة نافعة ومربحة، و الانتماء إلى نقابات العمال" .

"ومنعا لجميع مظاهر التمييز الوظيفي نتيجة الإعاقة نصت وثيقة القواعد الموحدة لتكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين على ضرورة عدم تميز القوانين والأنظمة السارية في ميدان التوظيف ضد المعوقين وعدم وضع العثرات في طريق تشغيلهم" .

"كما حثت الوثيقة الدول على أهمية إتخاذ بعض التدابير التي من شأنها أن تدعم بشدة مشاركة المعوقين في السوق المفتوحة لغرض التوظيف ،وشجعت كذلك على ضرورة تعاون الدول ومنظمات العمال وأرباب العمل لغرض كفالة إتباع سياسات عادلة في مجالات التعيين والترقية وشروط الخدمة ومعدلات الأجور".

"و أشارت ايضا إلى أن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في العمل مساواة مع الآخرين في القطاع العام والخاص دون النظر لسبب الإعاقة فيما يخص كافة المسائل المتعلقة بأشكال العمالة" ، "ومن ذلك شروط التوظيف وإستمرار العمل وظروف العمل الآمنة وتمكينهم من ممارسة حقوقهم النقابية والعمالية وحفظ حقهم في الحصول على البرامج العامة للتوجيه التقني والمهني والتدريب المهني و الزيادة المستمرة في أعداد المعاقين وخاصة بعد الحربين العالميتين الأولى والثاني حيث حرصت دول العالم على الإهتمام بذوي الإعاقة ورعايتهم"، "لذلك تم أصدار عدة وثائق تؤكد على حقوقهم في كافة المجالات المختلفة حتى تزول كل المعوقات التي تعترض مسيرتهم ومن ثم يتمكنوا من المساهمة في تنمية المجتمع مثل أقرانهم من الأشخاص العاديين".

المطلب الثاني

علاقة التنمية المستدامة بالعدالة الاجتماعية وآثارهما

"للتنمية المستدامة علاقة وثيقة مع التنمية المستدامة لذا سنقسم هذا المطلب على فرعين سنتناول في الفرع الاول علاقة التنمية المستدامة بالعدالة الاجتماعية وذلك في الفرع الثاني وسنتناول آثار التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية" وكالآتي :-

الفرع الاول

علاقة التنمية المستدامة بالعدالة الاجتماعية

" إن العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية لها علاقة ايجابية في تحقيق الحقوق، فالصكوك الدولية لحقوق الانسان، تمييزها العدالة، والمساواة".

" إن تمويل التنمية مسألة مجتمعية، وإن كان القسم الأكبر في تحمل عبئها يقع على أكتاف الدول، فإن كان على الأفراد والمؤسسات مهمات يضطلعون بها وواجبات يلتزمونها، فإن الدول بما تتمتع من سلطات، تتمكن عبر أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن ترتب بين المهمات والمستويات، وقد يطرح تساؤل عن ماهية مسؤوليات المواطنين في قضية التنمية؟ نظرياً، على كل الفرد، تحت ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة، بالقدر الذي يضاعف من الإنتاج، وينتج عن ذلك فائدة الاقتصاد القومي في بيادة المدّخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار".

"أما دور الدولة في التنمية، فهو هام بما تمتلكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات، وسنّ القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين أو مستهلكين، وكل ما له علاقة بتعبئة الموارد المحلية، وآلية تعبئة المدّخرات وتوجيهها للاستثمارات، وخلق البيئة الاجتماعية الملائمة للإنطلاق، ما يضع على عاتقها العبء الأكبر في مسألة التنمية".

"لذا أصبح من الواجب على الدولة اعادة توزيع الموارد من جديد كي تحرص على تحقيق الانصاف ومن الممكن اتخاذ طرق بديلة لصالح أفراد المجتمع الذين مازالوا مهمشين في تلقي الحقوق" ، "ولنبدأ اولا في تحقيق فرص التعليم لكافة الافراد ولكلا الجنسين من أجل إعداد جيل متمكن من كافة الجهات وكذلك على الدولة ان تحقق الرعاية الصحية في جميع الأماكن حتى في مواقع العمل والتعليم واعداد نظام متكامل صحي يحيا به الجميع وهذا ما نص عليه العهد الدولي للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية" في المادة (12/ ف1) منه والتي جاء بها " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة العقلية والعقلية يمكن بلوغه".

"خلاصة القول، إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية، دون النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تسمح بالتأجيل، بل أنها ضرورة مهمة، ومن الناحية الاقتصادية، فإن تمويل التنمية يستند على العديد من المصادر" هي: "المدّخرات الوطنية، محاصيل الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي/ الداخلي)، المنح والهبات الدوليّة".

الفرع الثاني

آثار التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

"يترتب على التنمية الاقتصادية آثار لها أبعاد انسانية ويتحقق ذلك بشكل عام اذا تحققت العدالة الاجتماعية والعمل اللائق لكافة الفئات ومن هذه الآثار:" هي : –

أولهما :الأثر الاقتصادي :"المتعلق بمدى مشاركة أفراد المجتمع فى العملية الإنتاجية وفى جنى ثمارها، وهو ما يؤدي إلى قضية المساواة فى الفرص والحقوق الاقتصادية فى مجالات العمل وملكية وسائل الإنتاج والحصول على المعلومات والمعلومات دون تحييز، وأيضا قضية إعادة التوزيع".

وثانيها الأثر الاجتماعي: "الذى يرتبط بمشكلات التمييز و الفقر والحرمان والإقصاء الاجتماعى، وما يتوجب معالجته من سياسات لتمكين الطبقات المنعدمة من تحسين أوضاعها على نحو مستمر".

وثالثهما الأثر البشري: ا"لذى يتركز على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان وحاجاته، و تكافؤ الفرص للجميع لتنمية مهاراتهم وتوسعة حرياتهم".

ورابعها الأثر الطبقي:" الذى يتأتى من العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادى الاجتماعى وبين العدالة الاجتماعية، والذى يطرح قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وما يترتب على ذلك من عدم مساواة الهيكلية".

خامسهما الاثر القانوني : "يعد الاثر القانوني من اهم أبعاد التنمية على الرغم من انه هذا الاثر لم ينص عليه بصورة مباشرة ضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان لكن يمكن افرازه ضمنا من مواده (25-27) منه والتي أقرت حق الافراد في العيش في مستوى أفضل ولائق فاعتراف الدول بحق التنمية سوف يسهم وعلى نحو فعال في صيانة حقوق الانسان الاخرى كمثل الحق في التعليم والرعاية الصحية والمشاركة في الحياة الثقافية والسياسية" (المهتدي ،ص15)

.

"وهناك أثر لابد من التعمق فيه وتحقيق كل مؤشراته والذي **هو الأثر التقني** في التنمية المستدامة فقد لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً هاماً في تعزيز التنمية المستدامة، حيث كان لها دور هام في التطور و تحسين أداء المؤسّسات الخاصة، كما عزّزت أنشطة البحث، وساهمت في تجديد أنماط المؤسسة الجديدة التي تضمنت حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وشجعت النموّ الاقتصادي، ووفرت العديد من فرص العمل، مما قلل من الفقر والبطالة، ويسر وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل لتحقيق أهداف إنمائية، كما لعبت الاتصالات دوراً مهماً في المساهمة بالإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية في تدريب المزارعين، ولا بدّ من الإشارة إلى دور شبكة الإنترنت، حيث إنّها ساعدت على ربط رجال التعليم والمرشدين بالباحثين، وبمصادر المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تحسين الإنتاج الزراعي"(عبيات https://mawdoo3.com)

الخاتمة :-

"في نهاية بحثنا الموسوم بـ دور العدالة الاجتماعية في تهيئة العمل الملائم وأثره في التنمية المستدامة " ندرج أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من هذا البحث" وكالآتي :

أولا: النتائج

1-إ"ن حق العمل اللائق أكدت عليه التشريعات القائمة ووفرت المظلة اللازمة لتنفيذ توجيهات الدستور في تساوي تام في حقوق المواطنين في التعليم".

2-"بينا ان هناك نظام للرعاية والتربية الخاصة لفئة الاطفال ذوو الاحتياجات الخاصة اشتمل الاندماج في الحياة الطبيعية لبيئتهم".

3- " إن قضايا حقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل المعاق لابد ان يتم ربطه بمفهوم التنمية الشاملة كمدخل أساسي ومهم للنهوض به" .

4-"ان العدالة الاجتماعية كي تتحقق لابد من توفر متطلبات تضمن توفير العمل اللائق عبر توزيع ساعات العمل والتمتع بالاجازات ومنح الاجور" .

5- "إن اهم أبعاد التنمية المستدامة هو البعد التقني فالتكلولوجيا فلا بد من توظيفها في كافة المجالات ومن ذلك مجال العمل وتوفير الفرص اللائقة".

ثانيًا : التوصيات

1- "تفعيل النصوص القانونية التي أكدت على حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكرامة الفرد المعلنة في الدساتير العربية والنابعة من ثقافتنا وتراثنا ومبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان".

2- " العلم على عقد مؤتمرات عربية لمناقشة مشاكل المعاقين وتبادل الرأي في كل ما هو جديد ومهم في هذا المجال على الميدان الدولية".

3- "لابد ان يكون للمواطن دور في تحقيق التنمية المستدامة فالانسان هو مرتكزها و توفير الحياة الأفضل له و تقدير احتياجاته في البيئة التي يعيش فيها ويجب ان تكون القوانين خادمة لاحتياجات جميع المستفيدين و ضمان العيش المستقر و تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد من اهم اهداف تحقيق التنمية المستدامة" .

4."من الضرورة تشريع القوانين التي تتعلق بالاسرة فالبعد الاجتماعي هو من محاور التنمية المستدامة و ذلك عبر خلق مجتمع مدرك لحقوق الجميع و واجباتهم من خلال مجتمع تتحقق فيه المساواة و العدالة الاجتماعية و الحرص على ضمان حقوق الأجيال القادمة" .

5- " العمل على توفير فرص عمل مناسبة ولائقة بذوو الاحتياجات الخاصة وجعلهم فئات نافعة لمجتمعهم" .

6-"الأخذ بالتدابير اللازمة لضمان أن يكون من حق العمال المنزليين الاجانب التمتع بكافة الحقوق للعمال الوطنين مثل: الحصول على استراحة خلال يوم العمل، بما يسمح لهم تناول وجبات الطعام والتوقف الزمني القصير عن العمل".

مصادر البحث :

1-د. أحمد المهتدي بالله – الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار أحكام القانون الدولي العام –بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد – العدد الثاني والتسعون.

2-أحمد خورشيد النوره جي –مفاهيم في الفلسفة والإجتماع – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد-1990.

3- د.أزهار صبر كاظم ود وليد كاظم حسين – الحماية القانونية لحق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة- بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية العدد (53)- الاصدار- 2019-

4-المرصد العمالي الأردني – العمل ال لائق، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، الأردن.2011.

5- توفيق السيف، مفهوم العدالة الاجتماعية، الاقتصادية، سبتمبر 2013، متاح على الرابط: http://www.aleqt.com/2013/09/03/article_783008.html،

6- د.زياد النعيمي – فلسفه التمييز بين العدل والعدالة مقال منشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع الالكتروني التالي ttps://webcache.googleusercontent.com

7-د.سعاد شيلغم- العمل اللائق كأساس لمحاربة الفقر في الجزائر – بحث منشور في المجلة الجزائرية للامن والتنمية – العدد العاشر- 2017.

8-شتوي ربيع –الحوار الاجتماعي وترقية العمل اللائق من منظور تشريعات العمل الدولية والوطنية –بحث منشور في مجلة تنمية الموارد البشرية مجلد 16 العدد 02 جوان 2021 .

9- د.علي عمارة – قانون العمل الجديد في ضوء اراء الفقه وأحكام القضاء والقرارات الوزارية والاتفاقيات الدولية – ط1- ٢٠٠٣ .

10-علا عبيات- أبعاد التنمية المستدامة- مقال منشور على موقع الانترنت https://mawdoo3.com.

11- د.علي هادي حميدي ود.رشا يحيى المسلماوي ورغد فلاح عبد الكاظم وحقوق المرأة العراقية بين النصوص القانونية والواقع الفعلي- بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة –المجلد 61- 2018 .

12-أ . مُحَمَّد جمال ظاهر – دراسات في الفلسفة السياسية – دار مكتبة الكندي للنشر-1988

13- د.مُحَمَّد علي الطائي -دراسات في قانون العمل- ج1- ط1- 2003.

14- مُحَمَّد العمراوي- العدالة الإجتماعية:مقاربة معرفية للمفهوم والأبعاد - 25 فبراير,2015- https://rawabetcenter.com. تاريخ دخول الموقع 1-3-2022

15-نادية فرحان زامل السوداني- العدالة الاجتماعية في حكم علاقات العمل – أطروحة دكتوراه – مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة النهرين – 2012.

الفساد وتاثيره على التنمية والاستثمار

د. مازن العلواني
مدير مركز القلعة للدراسات الاستراتيجية
والتنمية المستدامة
العراق–الانبار
gmmazin8@gmail.com
9647801339000+

الملخص:

يجادل بعض المتخصصين في مجال التنمية بأن الفساد يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على التنمية من خلال توليد تدفقات اقتصادية موازية ومحايدة .بحجة ان الفساد ضروري" لتزييت عجلات "الاقتصاد، حيث يعتقدون بان الفساد (قوة إيجابية اقتصاديًا واجتماعيًا لإعادة توزيع الموارد) في الدول النامية. في هذاالبحث نود أن نوضح الحجج المضادة لهذه النظرية. حيث ان للفساد اثريين كبيرين على الاقتصاد والنمو وتوزيع الثروات على الشعب، تأثير بعيد المدى والآخر قصير المدى وكلا التاثيرين سوف يخلق بيئة فاسدة تدمر الطبقة الوسطى وتهدر الثروات وينتج عنها توزيع غير عادل لثروات وموارد البلد.

الكلمات المفتاحية: الفساد–الضرائب–دخل الفرد–التنمية–النمو الاقتصادي–الاستثمار

Research on sustainable development
Corruption and its impact on development and investment

Dr. Mazen Al-Alwani
Director of the Citadel Center for Strategic Studies & sustainable development
Iraq-Anbar

Summary:

Some development professionals argue that corruption can positively impact development by generating parallel and neutral economic flows. Arguing that corruption is necessary for "greasing the wheels" of the economy, they believe that corruption is (an economically and socially positive force) for the redistribution of resources. In this paper, we would like to clarify the counterarguments for this theory. Corruption has great effects on the economy, growth and distribution of wealth to the people, one has long-term and short-term effects, and both effects will create a corrupt environment that destroys the middle class and wastes wealth and results in an unfair distribution of the country's wealth and resources.

Keywords: corruption, taxes, per capita income, development, economic growth, investment

المقدمة:

قد نستغرب ان بعض الباحثين والاقتصاديين ذهبوا الى ان الفساد والرشوة يمكن ان يؤثر على النمو الاقتصادي بصورة ايجابية تحت مصطلح"Greasing the wheels" في حين ان هناك اجماعا واسع النطاق على ان الفساد له تاثير سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية وهولاء هم اصحاب مصطلح "Sand the wheals" ،يواصل بعض الباحثين القول بان الفساد قد يكون له مايبرره اقتصاديا لانه يوفر فرصا لتجاوز اللوائح غير الفعالة والروتين ويمكن ان يعزز النمو الاقتصادي عن طريق ازالة الحواجز البيروقراطية وخفض تكاليف الشركات امام اللوائح المفرطة.

بينما يوجد إجماع كبير في الأدبيات حول التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي، يواصل بعض الباحثين القول بأن تأثير الفساد على النمو هو سياق محدد ومرتبط بعوامل مثل الإطار القانوني والمؤسسي للبلد، وجودة الحكم والنظام السياسي .وخلصوا إلى أنه في بعض البلدان الخاضعة للتنظيم العالي والتي لا تمتلك مؤسسات حكومية وأنظمة حوكمة فعالة، يمكن للفساد أن يعوض الروتين ونقاط الضعف المؤسسية و" تزييت عجلة الاقتصاد."

هذه الحجة لا تصمد أمام التدقيق عند النظر إلى التأثير المدمر طويل المدى للفساد على النمو الاقتصادي، والمساواة ونوعية الحكم في الدولة والبيئة المؤسسية. تشير الدلائل إلى أنه من المحتمل أن يؤثر الفساد سلباً على النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال تأثيره على الاستثمار والضرائب والنفقات العامة والتنمية البشرية ومن المحتمل أيضًا أن يؤدي الفساد إلى تقويض البيئة التنظيمية وكفاءة مؤسسات الدولة حيث أن السعي وراء العوائد المادية يدمرالحوافز وعمليات صنع القرار. هناك العديد من الدراسات ذهبت الى ان قيمة الفساد قوة اقتصادية ايجابية ونحن نحاول من خلال هذه الدراسة دحض هذه الفكرة.

لا يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية من حيث الكفاءة الاقتصادية والنمو فحسب، بل يؤثر أيضًا على التوزيع العادل للموارد بين السكان، ويزيد من عدم المساواة في الدخل، ويقوض فعالية برامج الرعاية الاجتماعية، ويؤدي في النهاية إلى انخفاض مستويات التنمية البشرية .وهذا بدوره قد يقوض التنمية المستدامة طويلة الأجل والنمو الاقتصادي والمساواة وخير مثال على ذلك العراق حيث عند الاخذ بالاحصائيات سنجد مدى تاثير الفساد في العقديين الماضيين على الوضع الاقتصادي ومعدل دخل الفرد في بلد نفطي وغني جدا.

اشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث من خلال طرح سؤال وهو كيف يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي ودخل الفرد وماهو تاثيره السلبي على الاستثمار والتوزيع العادل للثروات.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تناول حالة خطيرة متفشية في مجتمعاتنا خاصة وبعض الدول النامية عامة الا وهو الفساد والرشوة وكيفية محاربتها والتخلص منها من خلال عرض حقائق بالأرقام والدراسات حول مدى تاثير هذه الظاهرة على الاستثمار والاقتصاد وعدم التوزيع العادل للثروات التي تمس اهداف التنمية المستدامة ومنها الهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة) وايضا يشمل الهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

أهداف البحث: اهداف البحث محددة في اثبات التاثير السلبي والضرر الذي يسببه الفساد على الاقتصاد والمجتمع وبالتالي انهيار المؤسسات والمجتمع وكيفية حماية الاقتصاد من هذه الافة لتوفير عدالة في توزيع الثروات وتحقيق العدالة في توزيع الموارد على افراد المجتمع.

منهج البحث: سنعتمد في بحثنا أسلوب المنهج التحليلي للنظريات التي تتناول تاثير الفساد والرشوة على الاقتصاد والنمو على المدى البعيد والقصير.

خطة البحث: لغرض التغطية الشاملة للموضوع حسب ماتقدم سوف يتظمن البحث على ثلاث مباحث المبحث الأول يتناول الفساد وتاثيره السلبي على النمو والتجارة، والمبحث الثاني سيتناول الفساد يؤثر على عدم المساواة وتوزيع الدخل اما المبحث الثالث فسيكون حول تاثيرالفساد على الحوكمة الشاملة والبيئة المؤسسية.

المبحث الأول

التاثير السلبي للفساد على عمليات النمو والأعمال التجارية

ركزت العديد من الدراسات على تحديد ما إذا كان الفساد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي أو ما إذا كان يمكن أن يكون له تأثير إيجابي من خلال" تشحيم عجلات الاقتصاد" في حين أن هناك إجماعًا واسع النطاق على أن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية ، يواصل بعض الباحثين القول بأن الفساد قد يكون مبررًا اقتصاديًا لأنه يوفر فرصًا لتجاوز اللوائح غير الفعالة والروتين ، ويسمح للقطاع الخاص لتصحيح إخفاقات الحكومة وعدم كفاءتها على هذا النحو ، يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي عن طريق إزالة الحواجز البيروقراطية أمام الدخول وخفض تكاليف معاملات الشركات عند محاولة الامتثال للوائح المفرطة .يقدم كل من **ميون** و**سيكات** لمحة عامة جيدة عن مؤيدي ومعارضي مثل هذه الفرضية (Méon and Sekkat 2005: p.71).

جادلت بعض الدراسات أيضًا أن التأثير الضار للفساد على النمو قد يكون محددًا للسياق ومرتبطًا بعوامل مثل الإطار القانوني والمؤسسي للبلد، ونوعية الحكم، والنظام السياسي، وما إلى ذلك .على سبيل المثال، تشير بعض الدراسات إلى أنه في حين أن الفساد ضار باستمرار في البلدان التي تكون فيها المؤسسات فعالة، فمن المحتمل أن تزيد الإنتاجية وريادة الأعمال في البلدان شديدة التنظيم التي لا تمتلك مؤسسات حكومية وأنظمة حوكمة فعالة (Méon and Weill 2007 (Houston . 2008: p.244

تشير دراسات أخرى أيضًا إلى أن تأثير الفساد على النمو والتنمية قد يكون أيضًا خاصًا بالنظام وأن نوع النظام السياسي هو محدد مهم في العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي(Méndez and Sepúlveda 2006: p. 82) .

وردًا على هذه الحجة، تجادل بعض الدراسات بأنه بدلاً من تعزيز النمو الاقتصادي، يمكن للفساد أن يخفف من تأثير الأطر المؤسسية والتنظيمية الضعيفة .على سبيل المثال، تشير دراسة عام 2011 إلى أن الفساد يزيد من معدل التهريب في ظل وجود حواجز إدارية أمام الدخول .ومع ذلك، خلصت الدراسة إلى أنه في حين أن الفساد يمكن أن يبطل تأثير الإفراط في التنظيم ويدعم "فرضيةتزييت عجلات الاقتصاد في ظل ظروف التنظيم المفرط، لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي (Dreher and Gassebner 2011: p.11).

بشكل عام، هناك مجموعة كبيرة من الأدلة التي تشير إلى أنه في حين أن الفساد قد يساعد في تقليل التكاليف الناجمة عن العمليات الإدارية المرهقة في بعض السياقات على المدى القصير، إلا أن له تأثير ضار طويل الأجل على عمليات الشركات وسبب تآكل .التأثير على بيئة الحوكمة الشاملة للبلد، مما يقوض كفاءة وشرعية مؤسسات الدولة، ويقوض في نهاية المطاف التنمية المستدامة وسيادة القانون.

المخطط الاول: الدخل الواطئ في العراق بمختلف المجالات حسب تصنيف البنك الدولي

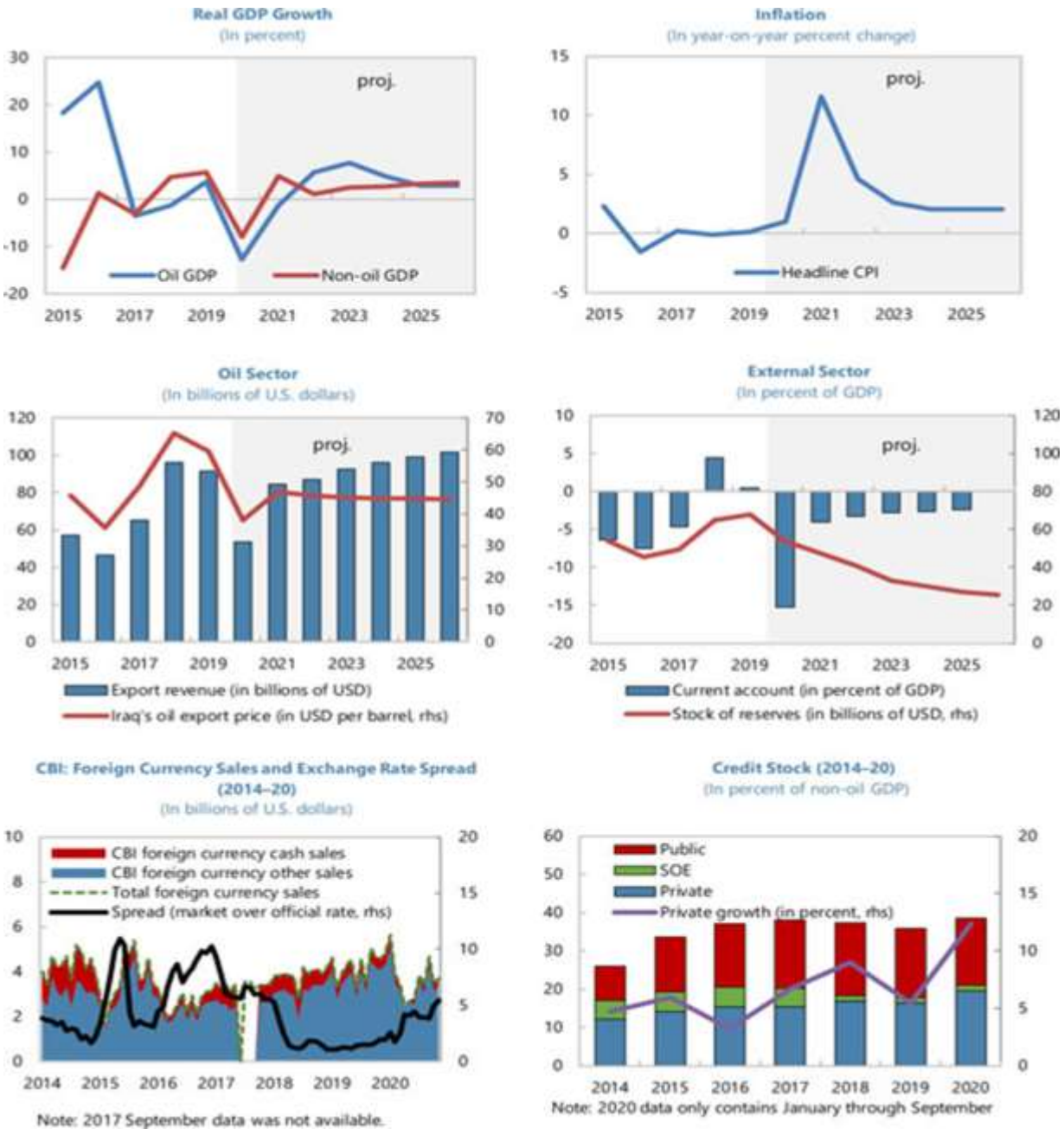

أولا: الفساد كعقبة أمام النمو الاقتصادي ويرتبط ارتباطًا سلبيًا به:

على المستوى الكلي، تُظهر الأدبيات عمومًا أن للفساد تأثيرًا سلبيًا ومباشرًا على النمو الاقتصادي والتنمية .للفساد أيضًا تأثير غير مباشر على الأداء الاقتصادي للدولة من خلال التأثير على العديد من العوامل التي تغذي النمو الاقتصادي مثل الاستثمار والضرائب ومستوى وتكوين وفعالية الإنفاق العام.

حدد الاقتصاديون منذ فترة طويلة عددًا من القنوات التي قد يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي (Mauro 1995; Tanzi 1997 ؛Gupta 2000; Gyimah-Brempong 2001: p. 21) من بين أمور أخرى:

- يؤدي الفساد إلى تشويه الحوافز وقوى السوق، مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد
- يحول الفساد المواهب والموارد، بما في ذلك الموارد البشرية، نحو أنشطة" مربحة "تسعى إلى تحقيق الريع، مثل الدفاع، بدلاً من الأنشطة الإنتاجية.
- يعمل الفساد كضريبة غير فعالة على الأعمال التجارية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتقليل ربحية الاستثمارات
- قد يقلل الفساد أيضًا من إنتاجية الاستثمارات من خلال تقليل جودة الموارد .على سبيل المثال، من خلال تقويض جودة وكمية الخدمات الصحية والتعليمية، يؤدي الفساد إلى تقليل رأس المال البشري للبلد.
- ومن المرجح أيضًا أن يؤدي السلوك الساعي إلى الريع إلى عدم الكفاءة، مما يؤدي إلى إهدار الموارد وتقويض كفاءة الإنفاق العام.

المخطط الثاني: معدل الدخل السنوي للفرد العراقي

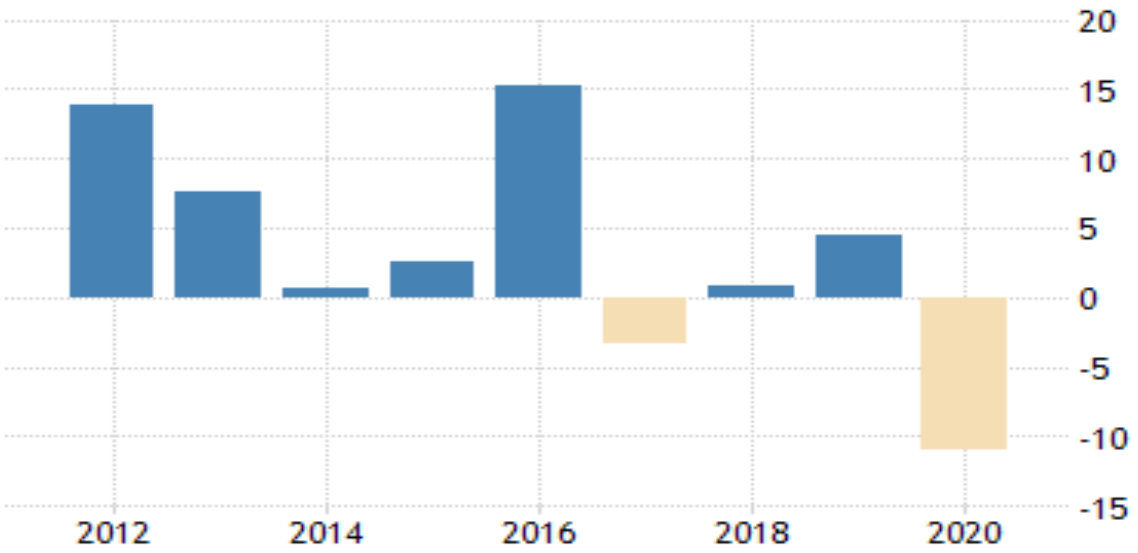

فقد وجدت الدراسات على المستوى الكلي، باستخدام البيانات على مستوى الدولة لاستكشاف الاختلافات عبر البلدان في كل من مؤشرات الحكم والمؤشرات الاقتصادية، أن الفساد يقلل بشكل كبير من النمو الاقتصادي والتنمية .على سبيل المثال، تشير البيانات في مختلف البلدان إلى أن الفساد مرتبط باستمرار بمعدلات النمو المنخفضة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمساواة الاقتصادية، فضلاً عن انخفاض مستويات التنمية البشرية(Rothstein and Holmberg 2011: p.530) .

وبالمثل، تؤكد المراجعة المنهجية لعام 2011 للأدلة المتاحة لتأثير الفساد على النمو الاقتصادي أن الفساد له تأثير مباشر وسلبي على النمو في البلدان منخفضة الدخل .(Ugur and Dasgupta 2011: p.30) وفقًا للتحليل، فإن للفساد أيضًا آثارًا غير مباشرة من خلال قنوات النقل مثل الاستثمار ورأس المال البشري والتمويل / الإنفاق العام .في حين أن الآثار المباشرة وغير المباشرة للفساد على النمو تنطبق على جميع البلدان الخاضعة للتدقيق، تشير المراجعة إلى أنه يمكن التخفيف من حدتها من خلال العوامل السياقية مثل مستوى التنمية والجودة الشاملة للحوكمة، مع توقع أن يكون تأثير الفساد أكبر .ضار بالبلدان ذات المستويات الأعلى من دخل الفرد والجودة المؤسسية.

ثانيا: يؤثر الفساد على كمية الاستثمار وجودته وتكلفته وربحيته:

أثبتت العديد من الدراسات أن الفساد لا يشجع الاستثمار ويعمل كتكلفة إضافية لممارسة الأعمال التجارية، مما يقلل من ربحية المشاريع الاستثمارية، أولاً، تشير الأدلة التجريبية إلى أن الفساد يقلل من نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، يقلل الاستثمار ويؤخر النمو الاقتصادي إلى حد كبير، ومن المعروف أيضًا أن الفساد يشوه عملية صنع القرار المرتبط بالاستثمار العام ويؤثر على تكوين الإنفاق الحكومي .قد يقود الفساد المسؤولين الحكوميين إلى تخصيص الموارد العامة على أساس الرفاهية العامة أقل من تخصيصها على أساس الفرصة التي يقدمونها لابتزاز الرشاوى، مثل البنية التحتية الضخمة أو مشاريع الدفاع .يرى **ماورو** أن الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بشكل سلبي وكبير بالفساد في مجموعة من البلدان (Mauro1995: p.690)وبالمثل، حدد **تانزي وداودي** أربع قنوات يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي، بما في ذلك :

1-زيادة الاستثمارات العامة

2- انخفاض الإيرادات الحكومية

3- خفض الإنفاق على الفئات الأخرى من الإنفاق العام، مثل الصحة والتعليم

4- تدني جودة البنية التحتية العامة.(Tanzi and Davoodi 1997: p.3)

بالإضافة إلى ذلك، قدم بعض الباحثين أدلة تجريبية على أن الفساد يقلل من إنتاجية رأس المال ويشكل عنصرًا مهمًا في عمليات صنع القرار لدى المستثمرين .وفقًا لنتائج **لامبزدورف**، تم العثور على زيادة في الفساد بمقدار نقطة واحدة على مقياس من 0 "شديد الفساد" إلى 10 "نظيف للغاية" إلى خفض الإنتاجية بنسبة 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتقليل التدفقات الرأسمالية السنوية الصافية بنسبة 0.5 في المائة من الناتج المحلي(Lambsdorff 2003:p.463) .

أثر الفساد على مستويات الاستثمار ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign direct investment (FDI ، كما ورد في ورقة عام 2010 تلخص حالة البحث عن الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر (Zurawicki and Habib 2010: p.6).ويرى **وبي**، Wei (2000a, 2000b)أن الفساد عامل مهم في الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف .تشير دراسة عام2008 ، التي تبحث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة إلى الخارج فيما يتعلق بمستويات الفساد في 42 دولة مضيفة، إلى أن الشركات الأمريكية أقل احتمالا للاستثمار في البلدان التي ينتشر فيها الفساد (Sanyal and Samanta 2008: p.130)

تماشيا مع هذه النتائج، أكدت دراسات أخرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بمؤشرات الحوكمة مثل سيادة القانون، ومكافحة الفساد، والجودة التنظيمية، إلخ(Gani 2007: p.453-456) .

كما يُنظر إلى الفساد على أنه يزيد من تكاليف الاستثمار .كشفت دراسة استقصائية أجرتها شركة Control Risks and Simmons & Simmonsin 2006

أن ربع المستجيبين زعموا أن الفساد زاد من تكاليف الاستثمار الدولي بنسبة تصل إلى 5 في المائة، وزعم ما يقرب من 8 في المائة من المستجيبين أنه زاد تكاليفهم بمقدار .50 في المائة :(Control Risks and Simmons & Simmons 2006 p.9).لا يبدو أن الفساد يزيد التكاليف ويقلل من مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل يؤثر أيضًا على تكوين البلدان التي نشأ فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

وجدت ورقة بحثية صدرت عام 2006 أن الفساد في البلدان المضيفة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان التي تجرم الفساد في الخارج – وهي أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر – والمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان ذات المستويات الأعلى من الفساد .يشير هذا إلى أن قوانين مكافحة الرشوة قد تعمل كرادع للرشوة في الدول الأجنبية .(Cuervo-Cazurra2006: p.10)

المخطط الثالث: العراق خارج التصنيف ومازال

ثالثا: يقوض الفساد الهيكل الضريبي للبلد وقدرته على تحصيل الإيرادات:

عندما يأخذ الفساد شكل التهرب الضريبي ، فقد يؤدي إلى خسارة كبيرة في الإيرادات الضريبية التي يتم تحصيلها في بلد ما ، والتي بدورها من المحتمل أن يكون لها عواقب سلبية على الميزانية ، كما هو موضح في مراجعة أدبيات U4 لاستكشاف العلاقة بين الفساد والإيرادات الضريبية ، تشير الأدبيات إلى أن الفساد لا يخفض نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فحسب ، بل يتسبب أيضًا في أضرار طويلة المدى للاقتصاد من خلال زيادة حجم الاقتصاد السري ، وتشويه الهيكل الضريبي ، وتآكل الأخلاق الضريبية لدافعي الضرائب ، والتي من المرجح أن تؤدي إلى مزيد من تقليص قاعدة الإيرادات الضريبية لبلد ما (Attila2008;Nawaz2010:p.4)

وبالمثل، وجد **تانزي ودافودي** أن للفساد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية مع ضرائب الدخل الفردي والضرائب المحصلة من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات وضريبة المبيعات .(Tanzi and Davoodi 2000: p.15) في الآونة الأخيرة، وجدت ورقة بحثية عام2010 ، باستخدام بيانات لوحة لشركات في البلدان الآسيوية، أن فساد القطاع العام له تأثير سلبي كبير على مدفوعات ضرائب الشركات، مما يشير إلى أن الحد من فساد القطاع العام يمكن أن يكون له تأثير كبير على القدرة الضريبية للبلد،(Fuest,Maffini and Rirdel 2010: p.7) تشير الدراسة إلى أن هذا ينطبق بشكل خاص على الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تنجح في تقليل العبء الضريبي في البيئات الفاسدة .ومع ذلك، تتفاعل الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة مع فساد القطاع العام من خلال الاستثمار في بلدان أخرى، وبالتالي الإشارة إلى تكاليف الفرصة البديلة للفساد.

تماشياً مع هذه النتائج، وجد البنك الدولي أن البلدان التي لديها مستويات عالية من الفساد تميل إلى جمع عائدات ضريبية أقل، مما يشير إلى أن الحكومات غير الفاسدة نسبيًا هي وحدها التي يمكنها الحفاظ على معدلات ضريبية عالية كما تقاس بنسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Friedman et al.1999: p.142-164) تشير الورقة كذلك إلى أن رواد الأعمال يميلون إلى "العمل في الظل "عندما تواجه بيروقراطية مرهقة ومستويات عالية من الفساد لتجنب عبء الروتين والفساد عبر عينة من 69 دولة .يؤدي هذا إلى مزيد من تآكل قاعدة الإيرادات الضريبية للبلد، حيث تميل البلدان ذات المستويات الأعلى من الفساد إلى أن يكون لديها اقتصادات أكبر غير رسمية تنمو على حساب الاقتصاد الرسمي(Dreher and Herzfeld 2005: p.11) . للفساد أيضًا تأثير مدمر طويل المدى على النشاط التجاري على مستوى الشركة .حتى مدفوعات التسهيلات الصغيرة، المستخدمة للتحايل على العبء الإداري الذي تفرضه البيروقراطية المفرطة على الشركات، ثبت أن لها تأثير مدمر طويل الأجل على العمليات التجارية والبيئة .القسم التالي مأخوذ بشكل أساسي من تقرير سابق يقدم ويطور المزيد من الأدلة على الأضرار الناجمة عن الرشوة الصغيرة.

المخطط الرابع: عوائد الضرائب نموذج لخمس سنوات توضح الرسوم البيانية تدني مستوى الإيرادات بسبب الفساد وعدم التصريح بالمبالغ الحقيقية بين مؤسسات الدولة

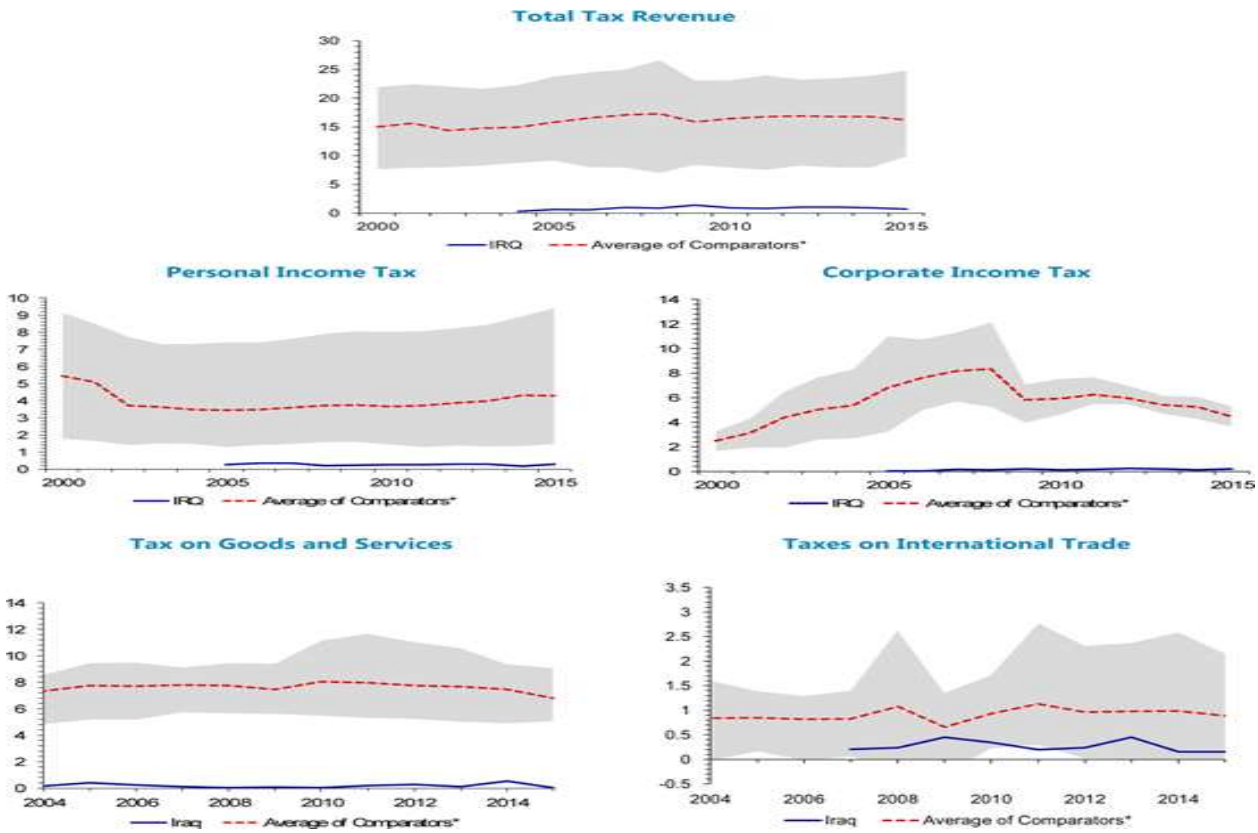

رابعا: الفساد مكلف بالنسبة للشركات:

هناك مبررات تجارية قوية لمكافحة الفساد .على مستوى الشركة، يؤدي الفساد إلى زيادة التكاليف، ويؤدي إلى عدم اليقين، ومخاطر السمعة، والابتزاز .إنه يقلل من تقييمات الشركة، ويجعل الوصول إلى رأس المال أكثر تكلفة ويقوض المنافسة العادلة (الشفافية الدول ية2009) بينما تتكون مدفوعات التيسير عادةً من مبالغ صغيرة، إلا أنها يمكن أن تضيف مبالغ كبيرة عند تجميعها على مستوى الشركة أو المستوى الوطني أو العالمي .تشير الدراسات الاستقصائية التي أجريت على مستوى الشركات في أفريقيا في عام 2007 إلى أن الرشوة الصغيرة يمكن أن تمثل ما بين 2.5 و 4.5في المائة من المبيعات (Clarke 2008: p.1127)

تفقد الشركات أيضًا فرصًا تجارية كبيرة بسبب مخاطر الفساد يؤكد تقرير برايس ووترهاوس كوبرز لعام 2008 ، استنادًا إلى دراسة استقصائية شملت 390 من كبار المسؤولين التنفيذيين في 14 دولة ، التكاليف الباهظة التي تدفعها الشركات مقابل الفساد من حيث تشويه السوق والأضرار التي تلحق بالسمعة والمخاطر القانونية وتدهور الهيكل الداخلي للشركة .قال ما يقرب من 45 في المائة من المستجيبين إنهم لم يدخلوا سوقًا معينًا أو يسعون وراء فرصة معينة بسبب مخاطر الفساد ، في حين قال ما يقرب من 40

في المائة ذكرت أنها خسرت محاولة بسبب المسؤولين الفاسدين .يعتقد أكثر من 70 في المائة من المستجيبين أن فهمًا أفضل للفساد سيساعدهم على التنافس بشكل أكثر فعالية، واتخاذ قرارات أفضل، وتحسين المسؤولية الاجتماعية للشركات، ودخول أسواق جديدة.

1– الفساد في النهاية غير فعال اقتصاديًا للشركات:

الرشوة ليست استراتيجية فعالة للتخفيف من الروتين إذا كان البيروقراطيون يمكنهم اختيار العبء التنظيمي وتأخير الروتين لاستخراج الرشاوى .في البلدان شديدة التنظيم التي ينتشر فيها الفساد، يوفر البحث عن الريع حوافز للموظفين العموميين لتأخير أداء الواجبات العادية أو حتى إنشاء المزيد من اللوائح لخلق المزيد من الفرص لانتزاع الرشاوى .وجدت بعض الدراسات أن الفساد يزيد من الوقت الذي يقضيه المديرون في التعامل مع الاجراءات الروتينية ويعيق نمو الشركات، لأسباب على اقل تقدير إن الشركات التي تدفع رشاوي من المرجح أن تقضي وقتًا أطول في الإدارة واطول في التفاوض على اللوائح مع البيروقراطيين، كمسؤولين فاسدين يميلون إلى توجيه مطالبهم إلى الشركات التي دفعت رشاوي من قبل أي ان الشركات التي تدفع مرة سوف تدخلدوامة الابتزاز.

(Kaufman and wei 1999; Fisman and Svensson 2007:p.12)

بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن ينمو الطلب على مدفوعات التيسير في المستقبل مع انتشار ثقافة دفع الرشاوى في جميع أنحاء الشركة، واكتسبت الشركة سمعة في دفع الرشاوى عند طلبها. قد يتم أيضًا تقييم تكلفة الإجراءات الروتينية للشركات من حيث تأثيرها على إنتاجية الشركات .ورقة عمل البنك الدولي لعام2010 ، تبحث في التأثير المقارن للمدفوعات غير الرسمية للمسؤولين الحكوميين لتسهيل العمليات اليومية على إنتاجية الشركات يشار إليها باسم" ضريبة الرشوة "مقارنة بتأثير الروتين المشار إليه باسم "ضريبة الوقت أن" ضريبة الرشوة "فقط لها تأثير سلبي على الإنتاجية على مستوى الشركة، في حين أن تأثير" ضريبة الوقت "يبدو غير مهم.(De Rosa, Gooroochurn and Görg 2010: p.26)

2– يؤثر الفساد سلبًا على نمو الشركات وإنتاجيتها وأنماط الاستثمار وكفاءتها:

من منظور منهجي، يجادل بعض المؤلفين أيضًا بأن حجة" الفساد باعتباره تشحيم عجلة الاقتصاد "لا تصح عند استخدام مقياس لتجربة المديرين الفعلية مع الفساد كمؤشر .يقول **آديت** أن الأدلة المستندة إلى مؤشرات إدراك الفساد ضعيفة نوعًا ما، وتفشل في إنتاج دليل قوي على التأثير" التشحيم "للفساد على النمو.(Aidt 2009: p.279)

تشير الأدلة التجريبية أيضًا إلى أن الفساد قد يكون له تأثير سلبي وغير مباشر على الشركات، من خلال آثاره على العديد من العوامل التي تؤثر على نمو الشركات وإنتاجيتها من خلال تأثيره على عوامل مثل أنماط الاستثمار والكفاءة والابتكار:

- من المرجح أن يؤثر الفساد سلباً نمو الشركة .على سبيل المثال، باستخدام مجموعة بيانات حول مدفوعات الرشوة من قبل الشركات الأوغندية، وجدت دراسة أن الرشوة ترتبط ارتباطًا سلبيًا بنمو الشركة وأن الرشوة لها تأثير سلبي أكبر على النمو من الضرائب .(Fisman and Svenson 2007: p.8)
- أنماط الاستثمار للشركة .وفقًا لدراسة أقاليمية أجريت عام2008 ، يعتبر الفساد هو المحدد الأكثر أهمية للاستثمار في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن بين المتغيرات المدرجة في الانحدارات :حجم الشركة، وملكية الشركة، والتوجه

التجاري، والصناعة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم والانفتاح على التجارة (Asiedu and Freeman 2009: p.22)

- يمكن أن يكون للسيطرة على الفساد تأثير إيجابي على ابتكار المنتجات .باستخدام بيانات البنك الدولي حول الشركات الهندية في عام2005 ، وجدت ورقة بحثية عام 2011 أن الفساد له تأثير على تخصيص الموارد على مستوى الشركة ويقلل من احتمالية إدخال منتج جديد.(Starosta de Waldemar 2010: p.21)
- قد يكون للفساد أيضًا تأثير على كفاءة الشركة .أظهرت دراسة أجريت عام 2006 لاستكشاف تأثير الفساد على كفاءة الشركات في 13 دولة في أمريكا اللاتينية أن البلدان الأكثر فسادًا لديها شركات أقل كفاءة وتحتاج إلى المزيد من المدخلات) أي المزيد من العمالة (لإنتاج مستوى معين من الإنتاج .(Rossi, M. and Dal Bo 2006) تقترح الدراسة أن الفساد يصرف الجهود الإدارية عن الإشراف والتنسيق للعملية الإنتاجية، مما يضطر الشركات إلى توظيف المزيد من العوامل للتعويض عن ضعف التنسيق وما يرتبط بها من عدم الكفاءة.

المخطط الخامس: التصنيف العالمي للفساد مازال العراق يحتل المراكز الأخيرة

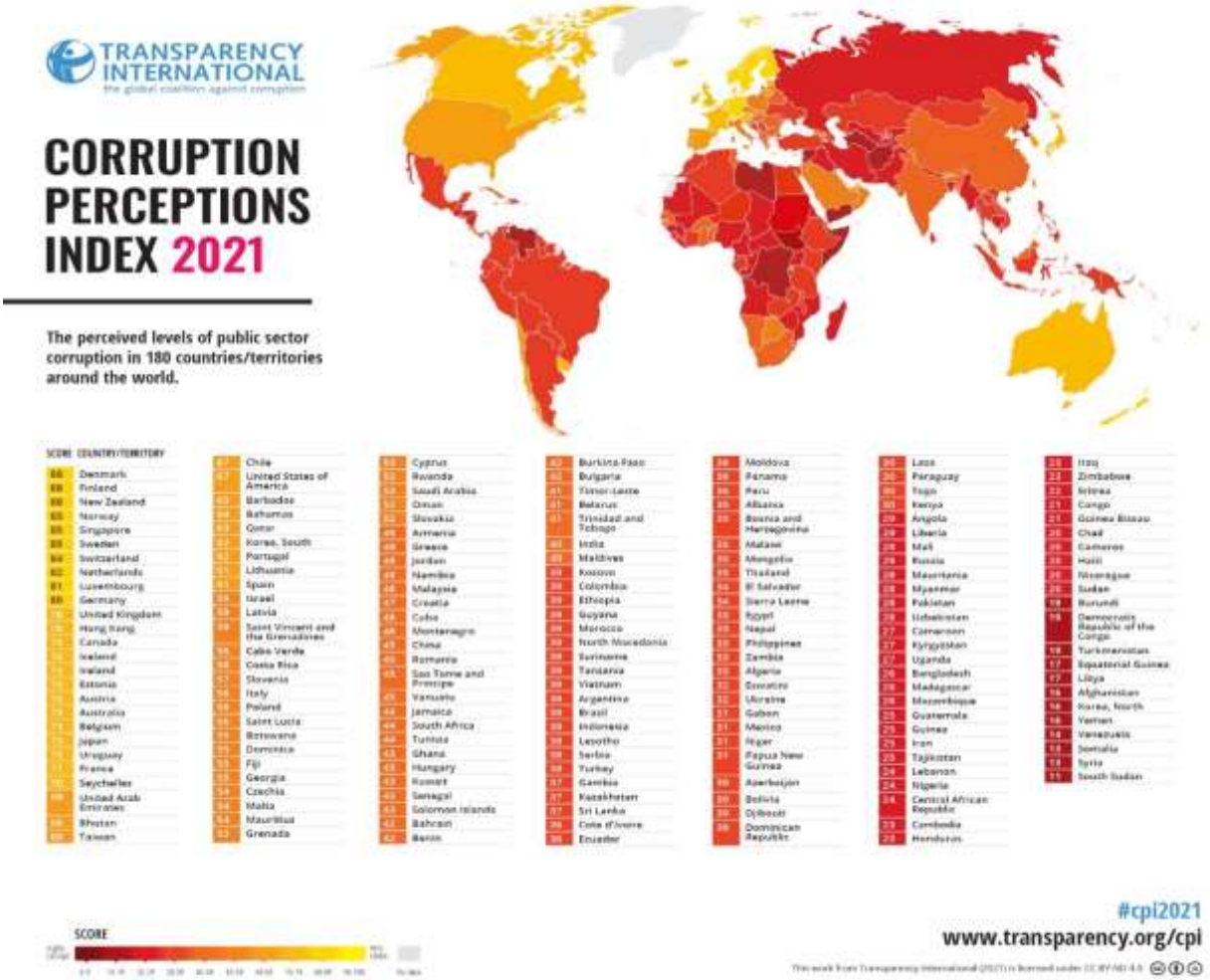

المبحث الثاني

الفساد يؤثر على عدم المساواة وتوزيع الدخل

أولا: يؤثر الفساد على التنمية البشرية وتوزيع الثروة:

لا يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية فقط من حيث الكفاءة الاقتصادية، بل له أيضًا تأثير توزيعي .في حين أن هناك أدلة قوية على وجود علاقة سلبية بين الفساد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد، يرى بعض المؤلفين أن مثل هذه الدراسات يجب أن تأخذ في الاعتبار مؤشرات الرفاهية الاجتماعية وتوزيع الثروة.

في أوائل عام1998 ، حددت ورقة عمل صندوق النقد الدولي(IMF)، بناءً على تحليل الانحدار عبر البلدان للفترة-1980 1997، التأثير الكبير للفساد على عدم المساواة في الدخل، مع زيادة نقطة انحراف معياري واحدة في الفساد مما يؤدي إلى دخل انخفاض بنسبة 7.8 نقطة مئوية للفقراء .(Gupta et al.2002: p.400) تجادل الورقة بأن الفساد يزيد من عدم المساواة في الدخل من خلال النمو الاقتصادي المنخفض، والنظم الضريبية المنحازة لصالح الأثرياء وذوي العلاقات الجيدة، وانخفاض مستويات وفعالية الإنفاق الاجتماعي، وعدم المساواة في الحصول على التعليم والخدمات العامة .تماشياً مع هذه الآراء، يجادل بعض الباحثين كذلك بأن البحث الذي يبحث في النمو من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يكفي، لأن النمو والتنمية المستدامين مرتبطان أيضًا بقدرة الدولة على الحفاظ على مستويات المعيشة والرفاهية الاجتماعية بمرور الوقت (Aidt 2010: p.25).باستخدام مؤشر" نصيب الفرد من الثروة الحقيقية "كمقياس مباشر للتنمية المستدامة، يدرس العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة في عينة من 110 دول بين عامي 1996 و 2007ووجد أن التدابير عبر الوطنية للفساد المتصور والمختبر تقلل بشكل كبير من نمو الثروة الحقيقية للفرد، مما يشير إلى أن الفساد هو عائق أمام التنمية المستدامة .يرتبط الفساد أيضًا ارتباطًا إيجابيًا بعدم المساواة في الدخل كما تم قياسه بواسطة معامل جيني .باستخدام بيانات لوحة من البلدان الأفريقية، توصلت دراسة إلى أن زيادة نقطة واحدة في مؤشر الفساد مرتبطة بزيادة سبع نقاط في معامل جيني لعدم المساواة في الدخل (Gyimah-Brempong 2001: p.185).هذا صحيح بالنسبة للبلدان المتقدمة .وجدت دراسة تبحث في تأثير الفساد على عدم المساواة في الدخل والنمو باستخدام بيانات من الولايات الأمريكية أدلة قوية على أن الزيادة في الفساد تزيد من معامل جيني لعدم المساواة في الدخل وتقلل من نمو الدخل .(Dincer and Gunalp 2005: p.15) يمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن الفوائد من الفساد من المرجح أن تتدفق إلى الأفراد والجماعات التي ترتبط بشكل أفضل والتي تنتمي عادة إلى الفئات ذات الدخل المرتفع .من المرجح أن يحصل الأفراد الأفضل اتصالاً على أكثر المشاريع الحكومية ربحية، مما يقوض قدرة الحكومة على ضمان التوزيع العادل للموارد.

وجدت الأبحاث أيضًا أن المتغيرات التابعة التي تقيس التنمية البشرية تتأثر سلبًا بالفساد، حيث تميل الدول الأكثر فسادًا إلى انخفاض مستويات التنمية البشرية .(Akcay 2006: p.30) تشير بيانات مقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية أيضًا إلى أن الفقراء يتأثرون بشكل غير متناسب بالفساد

المخطط السادس: الطبقات الاجتماعية حسب الدخل نلاحظ الاختلال الكبير في توزيع النسب وتراجع الطبقة الوسطى

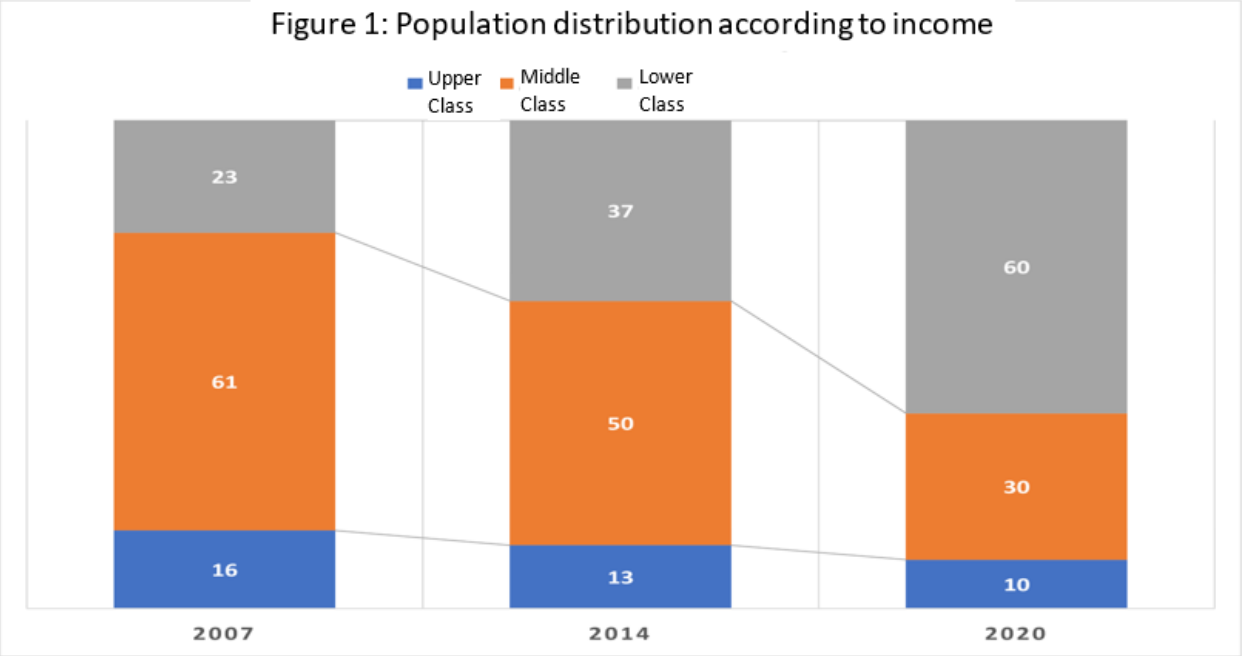

ثانيا: الفساد يخلق نظام ضريبي متحيز يؤثر على توزيع الدخل:

تقدم ورقة من صندوق النقد الدولي دليلاً تجريبياً على تأثير الفساد على عدم المساواة وتحدد إحدى الآليات التي تؤدي إلى هذه النتائج .يؤثر الفساد على تقدمية النظام الضريبي، ويخلق أنظمة ضريبية متحيزة لصالح الأثرياء وذوي العلاقات الجيدة (Gupta et al 2002: p.27). نظرًا لأن الفساد يسهل التهرب الضريبي، وسوء أداء الإدارات الضريبية، والإعفاءات التي تحابي الأثرياء وذوي العلاقات الجيدة، فإن هذا يقوض فعالية القاعدة الضريبية وقدرة الحكومة على ضمان إعادة التوزيع العادل للثروة من الأغنياء إلى الفقراء مع زيادة عدم المساواة وانزلاق المزيد من الناس الفقر، من المرجح أن يكون هناك ضغط ومطالبة أعلى لإعادة التوزيع على نطاق أوسع من خلال زيادة الضرائب التصاعدية لتعويض وتصحيح عدم المساواة والظلم الناتج عن الفساد .وهذا بدوره من المرجح أن يحفز الأثرياء وذوي العلاقات الجيدة – الذين لديهم المزيد من الحوافز والوسائل للتصرف بشكل فاسد – على استخدام الفساد السياسي لخفض معدلات الضرائب والالتفاف عليها (Jong-sung and Khagram 2005: p.138). مع زيادة عدم المساواة، قد يكون لدى الأثرياء دافع أكبر وموارد أكبر لشراء النفوذ، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني، وقد يكون الفقراء أكثر عرضة للفساد وأقل قدرة على مراقبة ومحاسبة الأغنياء والأقوياء .ومن المرجح أن يؤدي هذا بدوره إلى خلق حلقة مفرغة من عدم المساواة والفساد وعدم المساواة والحفاظ عليها.

ثالثا: يؤثر الفساد على استهداف الإنفاق الاجتماعي وكميته ونوعيته ونتائجه:

الفساد ليس سيئا فقط للنمو الاقتصادي والعمليات التجارية .كما أنه يؤذي الناس، وخاصة الفقراء .فهي تقلل الموارد المتاحة لاستخدامات أخرى، بما في ذلك تمويل الإنفاق الاجتماعي الذي يؤثر في المقام الأول على الفقراء، ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى ضعف الاستهداف وتقويض إمكانية إعادة التوزيع للبرامج الاجتماعية .كما ذكرنا سابقًا، قد يؤثر السعي وراء الريع والفساد على تخصيص الموارد العامة من خلال تشويه حوافز صانعي القرار وتحويل الإنفاق العام نحو المشاريع والأنشطة المربحة .قد يقلل الفساد في البرامج الاجتماعية أيضًا من التأثير المحتمل لبرامج الرعاية الاجتماعية على التخفيف من حدة الفقر.

في بعض الحالات، قد تكون الخسائر الناجمة عن الفساد كبيرة بما يكفي لتفوق إمكانات إعادة التوزيع لبرامج الرعاية الاجتماعية . وجدت دراسة تبحث في مدى الفساد في برنامج تحويل إندونيسي كبير يوزع الأرز المدعوم على الأسر الفقيرة أن ما متوسطه 18 في المائة من الأرز اختفى بين الوقت الذي غادر فيه المستودعات الحكومية ووقت وصوله إلى الأسر الفقيرة .بمقارنة تكاليف هذا الفساد مع الفوائد المحتملة لإعادة التوزيع من البرنامج، وجدت الدراسة أن الفساد كان كبيرًا بما يكفي لتفوق الفوائد المرجوة من البرنامج .(Olken 2005: p.850) وهذا يشير إلى أن الفساد يمكن أن يعيق بشكل خطير جهود إعادة التوزيع في البلدان النامية.

كما أن للفساد تأثير سلبي على نوعية وكمية الخدمات العامة، في قطاعي التعليم والصحة على وجه الخصوص، من خلال الحد من فعالية الإنفاق العام .في الفلبين، تشير الأبحاث إلى أن الفساد يؤثر على نتائج التعليم من خلال تقليل درجات الاختبارات وخفض تصنيفات المدارس وتقليل معدلات الرضا، كما ثبت أن الفساد يخفض معدلات تحصين الأطفال ويؤخر تطعيم الأطفال حديثي الولادة .وتشمل الآثار ذات الصلة من خدمات الصحة العامة" الفاسدة "العلاج المتأخر للمرضى، وعدم تشجيع استخدام العيادات، وانخفاض رضا الأسر عن الخدمات المتلقاة، وزيادة فترات الانتظار للمرضى (Azfar and Gurgur 2005: p.16)

وجدت دراسة أجريت في إندونيسيا أن الإنفاق العام يبدو أن له تأثير ضئيل على الالتحاق بالمدارس في مناطق شديدة الفساد، لكنه ذو دلالة إحصائية وتأثير إيجابي وكبير نسبيًا في المناطق الأقل فسادًا .يشير هذا إلى أن استثمار المزيد من الأموال العامة في نظام التعليم دون معالجة الفساد بشكل فعال ومتزامن من غير المرجح أن يؤدي إلى النتائج المرجوة :(Suryadarma2012 p.5-6)، لذلك على المدى الطويل من المرجح أن يؤثر الفساد على الاستثمار في رأس المال البشري وتكوينه من خلال تأثيره على فعالية ونتائج وتكوين الإنفاق العام، والذي بدوره قد يقوض التنمية المستدامة طويلة الأجل والنمو الاقتصادي والمساواة.

المخطط السابع: انعدام الثقة بين طبقات المجتمع

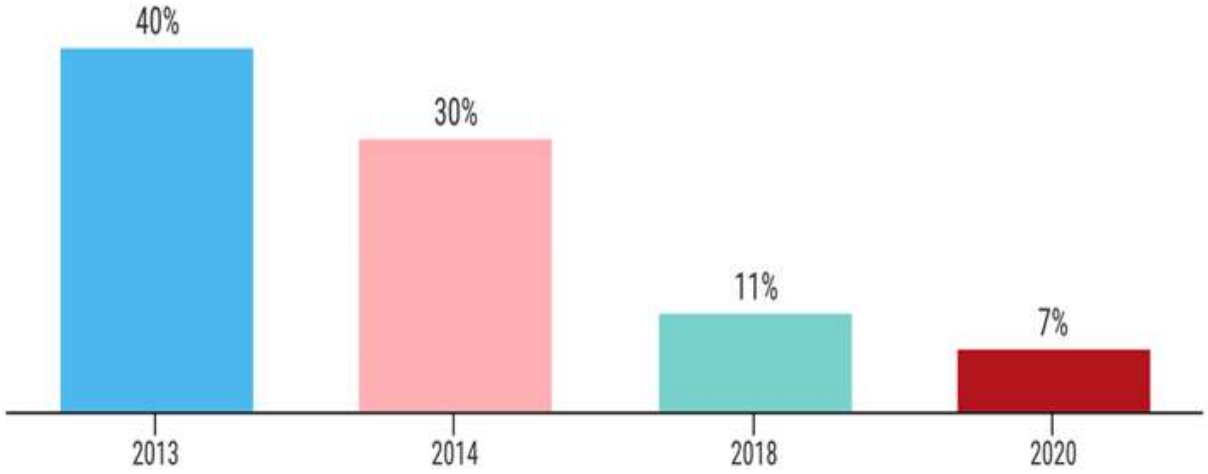

المبحث الثالث

الفساد يؤثر على الحوكمة الشاملة والبيئة المؤسسية

أولا: للفساد تأثير ضار طويل المدى على بيئة الحوكمة:

كما تم تطويرها بشكل أكبر في المذكور أعلاه من المحتمل أيضًا أن يكون للفساد تأثير ضار طويل الأجل على البيئة التنظيمية وكفاءة جهاز الدولة لأنه يخلق حوافز للسياسيين والمسؤولين الحكوميين لإنشاء المزيد من اللوائح والقيود والإجراءات الإدارية من أجل الحصول على المزيد من الفرص لابتزاز الشركات الصغيرة .مدفوعات المواطنين والشركات .وهذا بدوره من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم سلوك البحث عن الريع ويولد عدم الكفاءة مثل ممارسة عرقلة الأمور حتى يتم سداد المدفوعات التيسيرية تنتشر عبر الخدمة العامة؛ .(Argandoña 2004 Dzhumashev 2010: p.7-8)

هذا صحيح بشكل خاص لبيئة الأعمال .تقدم دراسة حديثة دليلًا قويًا على أن جودة تنظيم الأعمال يتحدد من خلال مستوى الفساد في الدولة .يمكن لبيئات العمل المنظمة بشكل جيد أن تخفف من عبء الإجراءات البيروقراطية والروتين، مما يؤدي إلى تقليل تكاليف المعاملات على الأفراد والشركات .يقوض الفساد الغرض من التنظيم ونزاهته لأنه يمكّن المسؤولين الفاسدين من الالتفاف على اللوائح أو ثنيها لمصالحهم الخاصة، ويمكن للسياسيين والبيروقراطيين الفاسدين التلاعب بالبيئة التنظيمية لمصلحتهم الخاصة وإنشاء أنظمة غير فعالة توفر حوافز للأفراد والشركات للدفع الرشاوى ذات التأثير المدمر على البيئة التنظيمية .في بيئة فاسدة، يمكن لمجموعات المصالح الخاصة أن تؤثر أيضًا على جودة البيئة التنظيمية من خلال التحكم في مؤسسات الدولة التي تصمم وتنفذ اللوائح، مما يؤدي إلى أشكال مختلفة من السيطرة التنظيمية .فيما يتعلق بالآثار السياسية، يشير هذا إلى أن الجهود المستهدفة للحد من الفساد يمكن أن تحقق فوائد كبيرة لتحسين تنظيم بيئة الأعمال :(Breen and Gillander 2010 p.271).

ثانيا: يقوض الفساد شرعية الدولة وسيادة القانون:

هناك أيضًا إجماع واسع على أن التصورات والتجارب المتعلقة بالفساد تقوض ثقة المواطنين في المؤسسات العامة والعمليات السياسية، وتقوض الثقة الاجتماعية وشرعية مؤسسات الدولة، وفي نهاية المطاف يكون لها تأثير مدمر على سيادة القانون والعمليات الديمقراطية .(Andreev 2008) الفساد – وخاصة الفساد الصغير – له تأثير على تصورات المواطنين للفساد في بلد معين لأنه يؤثر عليهم في حياتهم اليومية، مما يقوض ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة والعمليات الديمقراطية وشرعية الحكومة . أظهرت الأحداث الأخيرة، مثل الربيع العربي، أن الفساد يمكن أن يقوض الدعم الشعبي للأنظمة الفاسدة .ويدعم ذلك الأدلة التجريبية التي تشير إلى أن الفساد يقوض معتقدات المواطنين في شرعية النظام السياسي ويقلل من الثقة الشخصية، كما اقترحت دراسة أجريت على أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية .(Seligson 2003) أكدت الدراسات اللاحقة الارتباط القوي بين الثقة الشخصية والسياسية والفساد (Morris and Klesner 2006) ، كما أن للفساد تأثير مدمر على سيادة القانون ، كما هو موضح في ورقة بحثية حديثة تبحث في الأضرار التي تسببها الأشكال المختلفة الفساد :(David-Barrett 2012 p.138)يستنتج المؤلف أن أي رشاوى – بصرف النظر عن دافعها ، وسواء كانت الرشوة كبيرة أو صغيرة ، أو ما إذا كانت تهدف إلى تخفيف الإجراءات البيروقراطية أو تأمين ميزة غير مستحقة – تُظهر للجمهور أن القواعد لا تطبق باستمرار بما يتماشى مع القانون وينتج عنه انتهاك لقواعد الوظيفة العامة ، مما يقوض بشدة سيادة القانون.

الخاتمة: –

في ختام بحثنا (الفساد وتاثيره على التنمية والاستثمار) الذي وضحنا فيه تاثير الفساد على الاستثمار والتنمية المستدامة وكذلك الشركات ومؤسسات الدولة. وضربنا مثال لبلد مثل العراق كيف أثر الفساد على البنية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الرسومات البيانية والأرقام، نوجز اهم النتائج والتوصيات المستخلصة من هذا البحث وكالاتي:

أولا: النتائج

على الصعيد الاقتصادي يؤدي الفساد إلى:

إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط وإضعاف الفعالية الاقتصادية وإزدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة. التنمية طويلة وقصيرة الأجل.

إهدار موارد الدولة وسوء إستغلالها بما يؤدي الى التوزيع الغير عادل.

هروب الإستثمارات الوطنية والأجنبية.

اضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم بإستخدام الوسائل الإحتيالية والإلتفاف على القوانين النافذة

التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها فى المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامه مثل الصحة والتعليم والخدمات من الإستفادة من هذه الموارد

تدني كفاءة الإستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة

وعلى الصعيد السياسي يؤدي الفساد إلي:

عرقلة دور الحكومة بشأن تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق اهداف خطط التنمية

انهيار وضياع هيبة دولة القانون والمؤسسات أثر انعدام ثقة الأفراد فيها

اضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية وبالتالي يتزعزع معه الاستقرار السياسي

إقصاء الشرفاء والأكفاء عن الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من حالة السخط بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة

إعاقة وتقويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص

وعلى الصعيد الاجتماعي يؤدي الفساد إلي

انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص

التأثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية على استقرار الاوضاع الامنية والسلم المجتمعي

ثانيًا: التوصيات

اعتماد الاتمتة او الحكومة الإلكترونية، وتقليل التعامل الورقيّ في المعاملات الحكومية

التحوُّل إلى الاقتصاد غير النقديّ، واستخدام نظام الدفع بالكارت البنكي لتقليل الدفع بالنقد وتكون أغلب المعاملات المالية عن طريق البنوك.

اعتماد مبدأ الشفافية، بحيث يُطلب مِن كلّ من يشغل وظيفة عامّة تقديم الكشف السنوي الذي يُوضّح فيه مصادر الدّخل وأوجه الإنفاق.

اقرار قانون سلم الرواتب وتحسين المُستوى المعاشيّ، فلا يلجئ إلى استغلال منصبه بهدف الحصول . على المال لتحسين وضعه

اعتماد مبدأ المُكافأة الماليّة مِن قبل الحكومة عند التّبليغ عن وجود حالة فساد.

مصادر البحث:

1-Aidt, T.S., 2009. "Corruption, Institutions and Economic Development," Cambridge Working Papers in Economics 0918, Faculty of Economics, University of Cambridge.
2-Akcay, S. 2006. "Corruption and Human Development." Article in the Cato journal December 2006.
3-Andreev, S. 2008. "Corruption, Legitimacy and the Quality of Democracy in Central and Eastern Europe and Latin America."
4-Argandoña, Antonio, 2004. "Corruption and companies: The case of facilitating payments," IESE Research Papers D/539, IESE Business School.
5-Asiedu, E. and Freeman, J. 2009. "The Effect of Corruption on Investment Growth: Evidence from Firms in Latin America, Sub-Saharan Africa, and Transition Countries."

6- Azfar, Omar and Gurgur, Tugrul, Does Corruption Affect Health and Education Outcomes in the Philippines? (May 10, 2005). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=723702 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.723702
7-Breen, M. and Gillander, R. 2010. "Corruption, Institutions and Regulation."
8- George R.G.Clarke, How Petty is Petty Corruption? Evidence from Firm Surveys in Africa, Texas A&M International University, Laredo, TX, USA, (2011) World Development, 39 (7), pp. 1122-1132.
9- Simmons & Simmons. 2006. Control Risks, "International Business Attitudes to Corruption: Survey 2006."
10-Cuervo-Cazurra, A. 2006. "Who Cares about Corruption?" Journal of International Business Studies, 2006, vol. 37, issue 6, 807-822
11-David-Barrett, L. 2012. "Are Some Bribes Better Than Others?" Research Article
12-De Rosa, Donato; Gooroochurn, Nishaal; Görg, Holger (2010): Corruption And productivity firm-level evidence from the BEEPS survey, Kiel Working Paper, No. 1632, Kiel, Institute for the World Economy (IfW), Kiel
13-Dincer, O. and Gunalp, B. 2005. "Corruption, Income Inequality and Growth: Evidence from US States." Department of Economics, Illinois State University, Normal, IL, 61790-4200, USA
14-Dreher, A. and Gassebner, M. 2011. "Greasing the Wheels? The Impact of Regulations and Corruption on Firm Entry."
15-Dreher, A. and Herzfeld, T. 2005. "The Economic Costs of Corruption: A Survey and New Evidence."
16-Dzhumashev, M. 2010. "Corruption and Regulatory Burden."Department of Economics, Monash.
17-Fisman, R. and Svensson, J. 2007. "Are Corruption and Taxation Really Harmful to Growth?" Journal of Development Economics.

18-Fuest, C., Maffini, G., and Riedel, N. 2010. "How Does Corruption in Developing Countries Affect Investment and Tax Compliance?"
19-Beiträge zur Jahrestagung des Vereins für Socialpolitik 2010: Ökonomie der Familie - Session: Corporate Taxation No. A17-V1
20-Gani, A. 2007. "Governance and Foreign Direct Investment Links: Evidence from Panel Data Estimations." Pages 753-756 | published online: 24 Aug 2007
21-Gupta, S., Davoodi, H., and Alonso-Terme, R. 2002. "Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty?" JEL Classification Numbers: D73, D31, 132
22-Gupta, S., Davoodi, H., and Tiongson, E. 2000. "Corruption and the Provision of Healthcare and Educational Services. JEL Classification Numbers: H4, H51, H52
23-Gyimah-Brempong, K. 2001. "Corruption, Economic Growth and Income Inequality in Africa." Economics of Governance volume 3, pages 183–209 (2002)
24-Hallward-Driemeier Mary, M. 2009. "Who Survives? The Impact of Corruption, Competition and Property Rights Across Firms."
25-Houston, D. 2007. "Can Corruption Ever Improve an Economy?" Cato Journal, 2007, vol. 27, issue 3, 325-342
26-Jong-sung, Y. and Khagram, S. 2005. "A Comparative Study of Inequality and Corruption." First Published February 1, 2005 Research Article
27-Jong-Sung, Y. 2005. "Corruption and Inequality as Correlates of Social Trust: Fairness Matters More Than Similarity."
28-Joseph G. ATTILA, 2008. "Corruption, taxation and economic growth: theory and evidence," Working Papers 200829, CERDI
29-Kaufmann, D., Friedman, E., Johnson, S., and Zoiso-Lobaton, P. 1999. "Dodging the grabbing hand: the determinants of unofficial activity in 69 countries," Journal of Public Economics, Elsevier, vol. 76(3), pages 459-493, June.
30-Lambsdorff, J. 2003. "How Corruption AffectsEconomic Development."Economics
31-Méndez, F. and Sepúlveda, F. 2006. "Corruption, Growth and Political Regimes: Cross Country Evidence." European Journal of Political Economy, 2006, vol. 22, issue 1, 82-98
32-Mauro, P. 1995. "Corruption and Growth." The quarterly journal of economics.
33-Mauro, P. 1998. "Corruption and the Composition of Government Expenditure." Journal of Public economics, 1998 - Elsevier
34-Méon, P. and Sekkat, K. 2005. "Does Corruption Grease or Sand the Wheels of Growth?" Public Choice, 2005, vol. 122, issue 1, 69-97.
35-Méon, P. and Weill, L. 2008. "Is Corruption an Efficient Grease?" World

36-Morris, D. and Klesner, J. 2006. "Corruption and Trust: Theoretical Considerations and Evidence from Mexico." Comparative political studies, 2010 - journals.sagepub.com
37-Nawaz, F. 2010. "Exploring the Relationships between Corruption and Tax Revenue." U4 Helpdesk, Transparency International>
38-Olken, B. 2005. Corruption and the Costs of Redistribution." Journal of public economics, 2006 – Elsevier.
39-PricewaterhouseCoopers. 2008. "Confronting Corruption: The Business Case for an Effective Anti-Corruption Programme." Journal of Business Ethics volume 88, pages 781–790 (2009)
40-Rossi, M. and Dal Bo, E. 2006. "Corruption and Inefficiency: Theory and Evidence from Electric Utilities." June 2007Journal of Public Economics 91(5-6):939-962 DOI:10.1016/j.jpubeco.2006.11.005 SourceRePEc.
41- Rothstein, B. and Holmberg, S. 2011. "Correlates of Corruption QoG Working Paper Series 2019:9 June 2019, ISSN 1653-8919.
42-Tanzi, V. and Davoodi, H. 1997. "Corruption, Public Investment and Growth."http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97139.pdf
43-Tanzi, V., Davoodi, H. 2000. "Corruption, Growth and Public Finances." IMF Working Paper.
44-Sanyal, R. and Samanta, S. 2008. "Effect of Perception of Corruption on Outward US Foreign Direct Investment." Global Business and Economics Review, 2008, vol. 10, issue 1, 123-140
45-Seligson, M. 2003. "The Impact of Corruption on Regime Legitimacy: A Comparative Study of Four Latin American Countries." The Journal of PoliticsVolume 64, Number 2
46-Starosta de Waldemar, F. 2010. "New Products and Corruption: Evidence from Indian Firms." The Developing Economies, Institute of Developing Economies, vol. 50(3), pages 268-284, September.
47-Strauss, E.N. 2013. "'Easing out'the FCPA Facilitation Payment Exception." Boston University Law review. Boston University law review. Boston University. School of Law 93(1):235-273.
48-Suryadarma, D. 2012. "How CorruptionDiminishes the Effectiveness of Public Spending on Educationin Indonesia." Bulletin of Indonesian Economic Studies 48(1):85-100, DOI:10.1080/00074918.2012.654485
49- Ugur M, Dasgupta N (2011) Evidence on the economic growth impacts of corruption in low-income countries and beyond: a systematic review. London: EPPI-Centre, Social Science Research Unit, Institute of Education, University of London.
50-Wei, S-J. 2000a. "How Taxing is Corruption on International Investors?" The Review of Economics and Statistics, 2000, vol. 82, issue 1, 1-11
51-Wei, S-J. 2000b. "Local Corruption and Global Capital Flows." Brookings Papers on Economic Activity, 2000, vol. 31, issue 2, 303-354

52-Wei, S-J. 2001. "Does Corruption Relieve Foreign Investors of the Burden of Taxes and Capital Controls?" International taxation and multinational activity, 2000
53-Zurawicki, L and Habib, M. 2010. "Corruption and Foreign Direct Investment: What Have WeLearned?" Vol. 9 No. 7 (2010)
54- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD

تأثير برامج الصحة والسلامة المهنية على أداء المورد البشري في ظل جائحة كورونا
دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة(الجزائر)

د.عليوات خيرة

جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية،

k.haliouat@lagh-univ.dz

00213696807571

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على برامج الصحة والسلامة المهنية على أداء المورد البشري في ظل جائحة كورونا بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة، ولتحقيق اهداف الدراسة فقد صممت استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة حيث تكونت عينة الدراسة من 50 مفردة في المؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة وتم تحليل نتائج الدراسة باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية *spss* .

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج الصحة والسلامة المهنية مجتمعة على أداء المورد البشري و تم استخدام الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات وخلصت الدراسة الى تقديم جملة من التوصيات اهمها يجب تبني برامج حماية الصحة والسلامة المهنية خاصة في ظل فترة انتشار كوفيد 19 من خلال توفير كافة التجهيزات الأمنية والصحية للأطباء والممرضين وحتى الإداريين والعمال لتجنب العدوى وهذا ما يجعل الأداء مرتفعا وكذلك تنظيم دورات تدريبية حول الوقاية من انتشار هذا الوباء.

الكلمات المفتاحية : برامج الصحة والسلامة المهنية، برنامج معالجة النفايات الطبية، برنامج مكافحة العدوى، برامج الوقاية الشخصية أداء المورد البشري، جائحة كورونا، المؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة.

The impact of occupational health and safety programs on the performance of the human resource in light of the Corona pandemic, a case study of the hospital institution Mahad Abdelkader in Djelfa

Dr. Aliouat Kheira, University of Ammar Thaliji, Laghouat (Algeria), Laboratory of Economic Development Studies,

Summary:
This study aims to identify the occupational health and safety programs on human resource performance in light of the Corona pandemic in the hospital institution Mahad Abdel Qader in Djelfa. the results of the study were analyzed using the statistical package for social sciences spss.

The results of the study concluded that there is a statistically significant impact of the combined occupational health and safety programs on human resource performance, and multiple regression was used to test the hypotheses. Providing all security and health equipment for doctors, nurses, and even administrators and workers to avoid infection is what makes performance high, as well as organizing training courses on preventing the spread of this epidemic.

Keywords: Occupational health and safety programs, medical waste treatment program, infection control program, personal prevention programs, human resource performance, Corona pandemic, Mahad Abdelkader Hospital in Djelfa**.**

1.مقدمة :

ان الاهتمام بسلامة المورد البشري يحتل مكانة كبيرة في اهتمامات العديد من المؤسسات على اختلاف أنواعها لان هذا المورد هو أحد متطلبات قيام المؤسسات وأساس نجاحها لما يمتاز به من خبرات ومؤهلات أكاديمية وعلمية .

تعتبر المؤسسات الاستشفائية سواء العامة أو الخاصة من أهم المؤسسات في الاقتصاد، ولقد زادت هذه الأهمية خلال فترة انتشار فيروس كورونا، فالجزائر كغيرها من دول العالم ظهر بها فيروس كوفيد 19، وعرف انتشارا واسعا، مما جعل الأطباء والممرضين وحتى الإداريين يعانون من ضغط كبير في العمل ويكونون في الصفوف الأولى لمواجهته.

وللقيام بعملهم هذا على أكمل وجه وجب على المؤسسات الاستشفائية توفير مختلف متطلبات ومستلزمات الحفاظ على أرواح أفراد الطاقمين الإداري والطبي، ومنع انتشار العدوى بينهم، وهو الأمر الذي يفرض عليها توفير برامج مناسبة للصحة والسلامة المهنية.

1.1 الإشكالية :

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو تأثير برامج الصحة والسلامة المهنية على أداء المورد البشري في المؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة ؟

2.1 الأسئلة الفرعية للدراسة:

للإجابة على الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مستوى برامج الصحة والسلامة المهنية المطبقة بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19؟
- ما هو مستوى أداء المورد البشري بالمستشفى بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ بين برامج الصحة والسلامة المهنية وأداء المورد البشري بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19؟

3.1 نموذج الدراسة:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

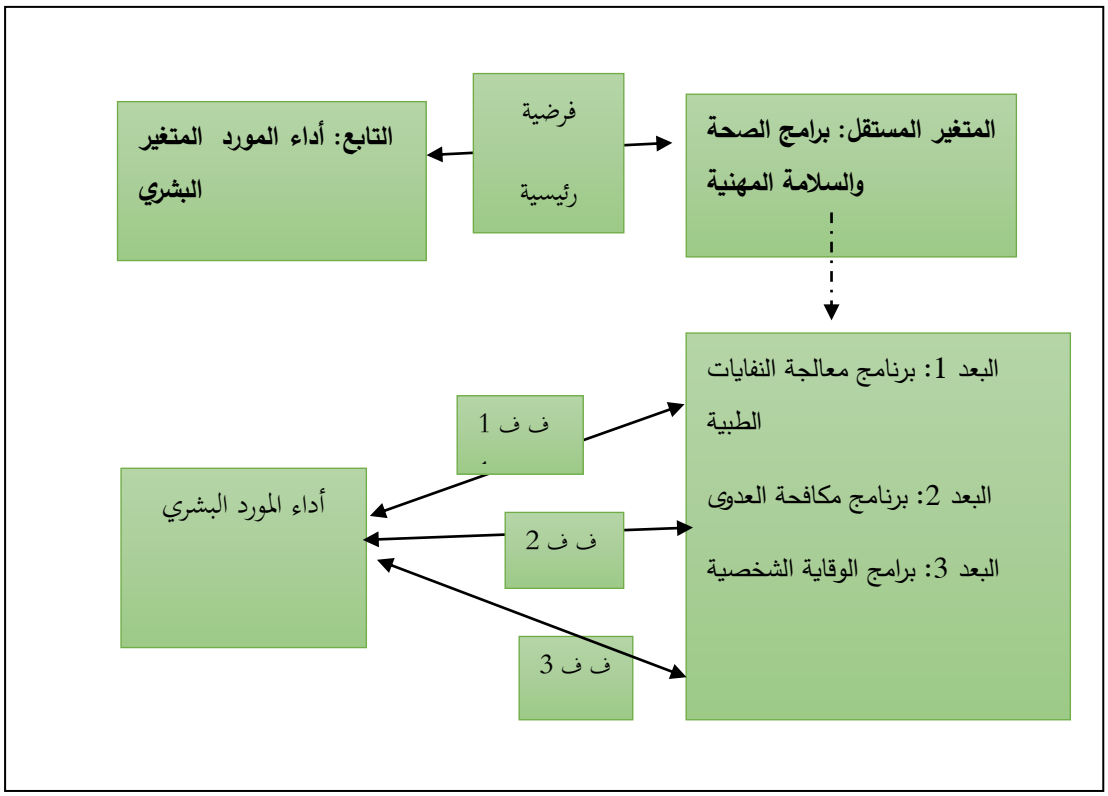

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى الأبعاد والمتغيرات في الدراسة

لقد قمنا بالتطرق حسب نموذج الدراسة إلى متغيرين اساسيين وهما كل من:

- برامج الصحة والسلامة المهنية المتمثلة في ثلاثة ابعاد وهي كل من البعد 1، البعد2، البعد3
- أداء المورد البشري في المتغير الرئيسي التابع.

4.1 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة ومخططها الاجرائي تم طرح الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الرئيسية:**

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ بين برامج الصحة والسلامة المهنية وأداء المورد البشري بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19.

وتتفرع الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

•يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ بين برنامج معالجة النفايات الطبية وأداء المورد البشري بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19 .

• يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ بين برنامج مكافحة العدوى وأداء المورد البشري بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19 .

•يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ بين برامج الوقاية الشخصية وأداء المورد البشري بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19 .

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى:

•التعرف على مستوى برامج الصحة والسلامة المهنية المطبقة بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19.

•التعرف على مستوى أداء المورد البشري بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19.

•التعرف على تأثير برامج الصحة والسلامة المهنية على أداء المورد البشري بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19.

•تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تسهم في تطبيق برامج الصحة والسلامة المهنية.

6.1 منهج الدراسة :

للإجابة على اشكالية الدراسة و التحقق من فرضياتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف و تحليل الافكار و البيانات المتعلقة بالموضوع بمختلف جوانبه كما تم الاعتماد في الجانب الميداني للدراسة على دراسة حالة بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19.من خلال تشخيص واقع تطبيق برامج الصحة والسلامة المهنية في هذه المؤسسة و معرفة مدى تأثيرها على أداء المورد البشري للمؤسسة محل الدراسة حيث تم ذلك من خلال الاستبانة الموجهة للعاملين بالمؤسسة محل الدراسة،كما نستخدم أسلوب التحليل الاحصائي ،برنامج (spss) لتحليل الاستبانات واختبار الفروض .

2. ماهية برامج الصحة والسلامة المهنية

1.2 مفهوم الصحة والسلامة المهنية

قبل التطرق إلى مفهوم الصحة و السلامة المهنية، لابد من شرح بعض المصطلحات.

ويشتمل مصطلح الصحة والسلامة المهنية على شقين متشابهين في المعنى، مختلفين في المضمون، والأهمية، والإجراءات التي تساعد على تطبيقهما، وهما: (كريم محمد و آخرون، 2019، صفحة 139)

– **الصحة المهنية** :إذ وصفتها اللجنة المشتركة من منظمتي العمل الدولية والصحة العالمية WHO-ILO ، في اجتماعها الأول عام 1950 بأنها فرع من فروع الصحة العامة الذي يهدف إلى الارتقاء بصحة العامل نفسيا ، بدنيا واجتماعيا ، مع الحد من الانحرافات الصحية الناجمة عن طبيعة عمله .

أما الشق الثاني فهو **السلامة المهنية** التي عرفت بأنها المجال الذي يقوم على حماية العامل من التعرض للإصابات والحوادث إبان قيامه بعمله.

وتعرف الصحة والسلامة المهنية بانها "ممارسة عدد من الأنشطة تهدف حماية عناصر الإنتاج وفي مقدمتها العنصر البشري في المؤسسة من التعرض للحوادث خلال العمل وذلك بإيجاد الظروف الملائمة المادية والنفسية للعاملين لأداء أعمالهم بإنتاجية عالية (محمد، 2016، صفحة 202)

السلامة والصحة المهنية هي تلك النشاطات والإجراءات الإدارية الخاصة بوقاية العاملين من المخاطر الناجمة عن الأعمال التي يزاولونها ومن أماكن العمل التي قد تؤدى إلى إصابتهم بالأمراض والحوادث **(المغني، 2006، صفحة 15)**

2.2 أهداف الصحة والسلامة المهنية: تهدف برامج الصحة والسلامة المهنية إلى: **(حرايرية، جوان 2017، صفحة 4)**

-حماية العنصر البشري العامل أو ما يسمى حديثا بالبيئة العاملة العاقلة (الناطقة).

-حماية المهارات والخبرات والتخصصات وتنميتها.

-رفع المستوى الفني للعاملين عن طريق التمرين والتدريب المستر.

-تحديد طرق الأداء وتسييرها بأقل المجهودات وأقل المخاطر.

-حماية عناصر الإنتاج كهدف ملزم لجميع العاملين المباشرين وغير المباشرين.

-خفض تكلفة الإنتاجية مع زيادة الإنتاج ومحاولة تقليل الفارق في المواد الخام قدر المستطاع

-منح الثقة في المنشآت الاقتصادية وتشجيعها باستمرار.

3.2 أهمية الصحة والسلامة المهنية :

تتمثل أهمية الصحة والسلامة المهنية كالآتي: **(وسيم اسماعيل و علاء محمد ، 2012، صفحة 93)**

1-تقليل تكاليف العمل:

أن الإدارة السليمة لبيئة العمل تجنب المؤسسة الكثير من التكاليف المادية والمعنوية المتضمنة للتعويضات المدفوعة للعاملين أو لعائلاتهم من بعدهم. وكذلك تكلفة تعطل العمل.

2-توفير بيئة عمل صحية وقليلة المخاطر:

إن إدارة المؤسسة مسؤولة عن توفير المكان المناسب للحد من المخاطر المؤدية إلى الاضرار بالعاملين اثناء عملهم. إن هذه المسؤولية اصبحت متزايدة في ظل التطور التكنولوجي ومن ثم فإن الإدارة تعمل على التقليل من الاثار النفسية الناجمة عن الحوادث والأمراض المهنية .

3-توفير نظام العمل المناسب:

يتم توفير نظام العمل من خلال توفير الاجهزة والمعدات الواقية واستخدام السجلات النظامية حول أية إصابة أو حوادث وأمراض.

4.2 برامج الصحة والسلامة المهنية في القطاع الصحي: توجد العديد من البرامج الصحية الواجب اعتمادها في المستشفيات خاصة مع انتشار الوباء الناتج عن انتشار فيروس كورونا. ولعل أهمها ما يلي: (الهواري، 2018)

- **برامج معالجة النفايات الطبية:** تهدف هذه البرامج إلى التخلص الآمن صحيا وبيئيا من النفايات الطبية لتوفير بيئة عمل صحية وسليمة ، وذلك من خلال التأكيد على الإدارة الجيدة للنفايات الطبية بالفرز والجمع والنقل والمعالجة النهائية بتقنيات حديثة وتوفير ملابس وأدوات الحماية الشخصية للعاملين في مجال التخلص الآمن من النفايات الطبية، بما يضمن عدم تسبب هذه النفايات في انتشار العدوى داخل المستشفيات .
- **برامج مكافحة العدوى:** تهدف هذه البرامج إلى:

– وضع الآليات لمتابعة تطبيق مكافحة العدوى والتعقيم المركزي بالمنشآت الصحة،

–مواجهة التفشيات الوبائية بالمنشآت الصحية

– التنسيق مع الإدارات المعنية لضمان تنفيذ شروط ومتطلبات مكافحة العدوى بالمنشآت الصحية.

–العمل على تحديث الوصف الوظيفي ومهام العاملين في مجال مكافحة العدوى والتعقيم المركزي بالمنشآت الصحية .

- **برامج الوقاية الشخصية:** تهدف إلى توفير مختلف الوسائل والإمكانيات والأدوات اللازمة لحماية الطاقم الطبي بالمستشفيات من مختلف أشكال الإصابات المرضية أو المهنية أو العدوى.

3. ماهية أداء المورد البشري :

1.3 مفهوم أداء المورد البشري:

تعددت التعاريف المقدمة للأداء البشري، وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

-عرف أداء المورد البشري بأنه" النتيجة المتحصل عليها جراء القيام بعمل " (Bernard & Daniel , 2000 , p. 95)

-يعرف الأداء على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (الداوي، 2008، صفحة 11)

-كما "يعبر كذلك على المستوى الذي يحققه العامل عند قيامه بعمله، من حيث كمية وجودة العمل المقدمة من طرفه" (A.M.Firicelli، 1996، صفحة 4)

-كما عرف أيضا على أنه: "العمل الذي تكلف به المؤسسة عاملا معينا، وعادة ما يحدد بكمية وينجز بمستوى جودة أو نوعية محددة وفق مقاييس تنسبها المؤسسة، ويؤدى بأسلوب أو بطريقة ومنهجية تضعها المؤسسة كضوابط لنمطية الإنتاج وسلوك العاملين" (يحي، جوان 2017، صفحة 258)

يمكننا القول ان أداء المورد البشري يعد مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسة بشكل عام ولإدارة الموارد البشرية بشكل خاص، ويكاد يمثل الظاهرة الشمولية لمجمل الفروع وحقول المعرفة الإدارية، حيث يعتبر العنصر الأساسي الذي تبحث فيه المؤسسة وتعمل على دراسة سبل تحسينه دوما من خلال القيام بتقييمه والبحث عن طرق تطويره. فهو يعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيق البقاء والاستمرارية.

2.3 أهمية أداء المورد البشري

يمكن القول أن حياة المؤسسة أيا كانت طبيعة النشاط الذي تمارسه تتوقف على أداء المورد البشري فيها، فإذا قاموا بأعمالهم وانجزوا مهامهم على الوجه المطلوب والمخطط له من قبل الإدارة فأن هذا سيقود المؤسسة نحو تحقيق أهدافها المنشودة كالبقاء والنمو والتوسع. وأما إذا كأن الأداء دون المستوى المطلوب فانه سيشكل عائقا كبيرا أمام المؤسسة في تحقيق أهدافها وعليه فإن أهمية أداء المورد البشري تتبلور في : (الفروخ، 2011، صفحة 45)

-يعد الأداء مقياس لقدرة العامل على أداء عمله في الحاضر وكذلك على أداء أعمال أخرى مختلفة نسبيا في المستقبل وبالتالي يساعد في اتخاذ القرارات والنقل والترقية.

- غالبا ما يتم ربط الحوافز بأداء العامل وهذا يؤدي إلى اهتمام العامل بأدائه لعمله ومحاولة تحسينه.

- يرتبط الأداء بالحاجة إلى الاستقرار في العمل فإذا حدثت تعديلات في انظمة الإدارة فإن العاملين ذوي الأداء المتدني يكونون مهددين بالاستغناء عن خدماتهم.

3.3 أبعاد أداء الموارد البشرية:

تتمثل أبعاد أداء الموارد البشرية فيما يلي: (حساب، جوان 2021، صفحة 68)

أ. **الكفاءة والفعالية:** يقصد بالفعالية مدى تحقيق الأهداف، وبالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة

ب. الجودة: الجودة ترتبط ارتباط مباشر بتقييم أداء المورد البشري بالمؤسسة وذلك من خلال قياس مخرجات مع ما هو مطلوب منه إنجازه، وكلما كانت المخرجات والإنجازات ترقى لتطلعات المؤسسة وتحقق رضى الزبون فإن الجودة حينها قد تحققت.

ج. الإبداع: :يمكن تعريف الإبداع على أنه العملية التي يتم فيها خلق شيء جديد له قيمة ملحوظة للفرد أو المجموعة أو المؤسسة أو الصناعة أو المجتمع لذلك فالإبداع هو ابتكار له قيمة ذات معنى .

د. التدريب: هو نشاط تعليم من نوع خاص معتمد تمارسه المؤسسة بهدف تحسين أداء الفرد في الوظيفة التي يشغلها

هـ. المشاركة في اتخاذ القرارت: ويعني ذلك إشراك الموظفين أو العاملين عند اتخاذ القرارات التي لها علاقة بأعمال العاملين .

4. الخلفية النظرية لفيروس كورونا

1.4 فيروس كورونا

ظهر فيروس كورونا (كوفيد-19) لأول مرة في مدينة ووهان التي تقع في الصين في أوائل شهر ديسمبر من العام 2019م، وانتشر في جميع انحاء العالم، وفي تاريخ 11/مارس من العام 2020م، أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية "تيدروس أدهانوم" أن المنظمة التابعة للأمم المتحدة تعتبر فيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد-19" والذي يتفشى بسرعة وباءا عالميا. (احمد فايز الهرش، 2020، 119) **(الهرش، 2020، صفحة 119)**

ويمتاز فيروس كوفيد- 19 بسرعة انتقاله من فرد لآخر، كما أن الفرد المصاب لا تظهر عليه الأعراض إلا بعد مرور أسبوعين وهذا ما نتج عنه تزايداً في أعداد الإصابات بالوباء والوفيات بشكل يومي مما جعل الباحثين والعلماء والأطباء المتخصصين في علم الأوبئة تحت ضغط شديد للتعرف على تركيبة ونوعية فيروس كوفيد- 19 ، وكيفية صنع لقاء للعلاج أو الوقاية من هذا الفيروس، مما جعل الأفراد في المجتمع تحت ضغط نفسي شديد نتيجة للانتشار السريع لهذا الوباء. **(خريسات، 2021، صفحة 217)**

2.4 اعراض فيروس كورونا

قد تظهر علامات وأعراض مرض فيروس كورونا 2019 بعد يومين إلى 14 يومًا من التعرض له، وقد تشمل: **(صابر، مارس 2020، صفحة 16)**

- ✓ الحُمّى
- ✓ السعال
- ✓ ضيق النَفَس أو صعوبة في التنفس

يمكن أن تشمل الأعراض الأخرى:

- ✓ التعب
- ✓ الأوجاع
- ✓ سيَلان الأنف
- ✓ التهاب الحلق

يمكن أن تتراوح شدة أعراض مرض فيروس كورونا 2019 بين خفيفة جدًا إلى حادة. لا تَظهَر الأعراض على بعض الأشخاص. قد يكون الأشخاص الأكبر سنا أو من لديهم حالات طبية أصلًا، مثل السكري وأمراض القلب والرئة، أكثر عرضة للإصابة

بدرجة حادة من المرض. وهذا مشابه لما يحدث عند الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي الأخرى، مثل الإنفلونزا. (صابر ، مارس 2020، صفحة 16)

والأعراض الخطيرة التي ظهرت مع هذا الوباء هي صعوبة أو ضيق في التنفس وألم أو ضغط في الصدر وفقدان القدرة على الكلام والحركة، يستغرق ظهور الأعراض في المتوسط من خمسة أو ستة أيام منذ الاصابة بالفيروس، ولكن قد يستغرق ظهور الأعراض حتى 14 يوما. (نور الدائم و يوسف ، 2020، صفحة 14)

3.4 الوقاية من الإصابة بفايروس كورونا

أمام تفشي جائحة كورونا (كوفيد- 19) في غالبية بلدان العالم بشكل سريع، قامت الحكومات وبتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة باتخاذ جملة من التدابير الاحترازية بغرض الحد من انتشار الفيروس ، ومن أبرز تلك الاجراءات نذكر (بوذريع و شارف، 2021، صفحة 139):

-**فرض التباعد الاجتماعي وحظر التجمعات الجماهرية:** يهدف التباعد الاجتماعي الى محاصرة الوباء من خلال الزام الناس بالابتعاد عن بعضهم البعض مسافة أمان، بالإضافة إلى منع التجمعات، والحد من حركة الناس؛

-تنفيذ سياسة الحجر الصحي: للحجر الصحي دور كبير في التصدي للعديد من الأمراض التي حصدت أرواح الملايين على مر التاريخ، مقارنة بالتدابير الوقائية. الأخرى، إذ أدى إلى انخفاض معدل العدوى بنسبة تتراوح بين44 % و 81% ومعدل الوفيات بنسبة تتراوح بين 31 % و 63%.

– إغلاق المدارس والجامعات: مع انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، أعلنت العديد من البلدان عن إغلاق المدارس والجامعات وتبني التعليم عن بعد مؤقتا، وإذا كان صغار السن أقل عرضة للإصابة بالفيروس، فإن احتمال نقلهم للفيروس من أماكن الدراسة إلى المنزل وارد جدا، مما يعرض أفراد أسرهم الأكبر سنا للخطر ؛

– فرض اجبارية ارتداء الأقنعة الواقية : مع انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) كأحد تدابير ، أوصت منظمة الصحة العالمية باستخدام قناع مناسب له وهو N95الحماية الشخصية. وتبعا لذلك فرضت معظم الدول على مواطنيها إلزامية ارتداء قناع تنفسي للوقاية من العدوى.

– اطلاق حملات التلقيح ضد الفيروس : حيث مع بداية الثلاثي الثاني من سنة2021 ، بدأت الكثير من الدول في اطلاق عمليات واسعة للتلقيح ضد الفيروس، وذلك بعد اعتماد مجموعة محدودة من اللقاحات العالمية التي توصلت إليها مخابر أدوية عالمية في كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والصين وروسيا.

5. دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة:

1.5 أداة الدراسة:

قصد تحقيق الغرض من الدراسة، لا بد من الاعتماد على مجموعة من الأدوات لتسهيل الحصول على المعلومات المراد وصفها، وتحليلها ومعالجتها، واختبار مدى صحة الفرضيات للوصول بذلك إلى نتائج دقيقة للدراسة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان مقسم إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

البيانات الشخصية :وهو يشمل بيانات وصفية ووظيفية عن أفراد العينة وهو يحتوي على4 فقرات هي : الجنس – السن- سنوات الخبرة -المستوى الوظيفي.

المحور الأول :يتعلق برأي المبحوث في محور برامج الصحة والسلامة المهنية ويتكون من 12 عبارة موزعة على ثلاثة ابعاد (برامج معالجة النفايات الطبية، برامج مكافحة العدوى، برامج الوقاية الشخصية).

المحور الثاني : يتعلق برأي المبحوث في محور أداء المورد البشري في المؤسسة ويتكون من 8 عبارات أساسية.

واتبعت كل عبارة من أبعاد الدراسة أسلوب ليكارت الخماسي:

جدول رقم(01): مقياس الإجابة على سلم ليكرت

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	غير موافق جدا	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق جدا
المتوسط المرجح	من 1 الى 1.80	من1.81 الى 2.60	من 2.61 الى 3.40	من 3.41 الى 4.20	من 4.21 الى 5
مستوى القبول	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر : من اعداد الباحثة

2.5 مجتمع وعينة الدراسة :

أ- مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بشكل عام على أنه "مجموعة الأشياء المراد دراستها إما لوصفها أو إستقراء السمات العامة لها ،أو لاستقراء العلاقة بينها للوصول إلى السنن الكونية" . (صيني، 1994 ، صفحة 220)يتمثل مجتمع الدراسة في كل العاملين بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة.

ب- عينة الدراسة

العينة هي جزء من المجتمع الأصلي ،والذي يحتوي على بعض العناصر التي تم اختيارها منه بطريقة معينة ،وذلك بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي. (صيني، 1994 ، صفحة 23)

تم إختيار عينة طبقية من الموظفين في مختلف المستويات بالمؤسسة محل الدراسة . وقد بلغت العينة (50) مفردة ، وتم توزيع (60) إستمارة إستبيان على الموظفين و على ذلك يكون عدد مفردات عينة البحث وفق المراحل التالية في المؤسسة محل الدراسة والموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02): تعداد استمارات الدراسة في المؤسسة

الاستبانات	الموزعة	المفقودة	المسترجعة	المستبعدة	الصالحة للدراسة
المجموع	**60**	**4**	**56**	**6**	**50**
النسبة المئوية	**%100**	**%7**	**%93**	**%10**	**%83**

المصدر : من اعداد الباحثة

مما سبق نلاحظ أنه تم تحقيق نسبة 83%من العينة المحددة وهذه النسبة مناسبة جدا للإعتماد عليها في إجراء الدراسة

3.5 ثبات وصدق أداة الدراسة :

تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس ، وقد بلغ معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة (0.848) وهو معامل ثبات مرتفع وكذلك كانت القيمة لمتغيري الدراسة مرتفعة أيضا ومناسبة لأغراض هذه الدراسة، وهو ما يدل على أن الاستبيان يتميز بالثبات، أي أنها ستعطي نفس النتائج إذا ما تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى في ظروف مماثلة.

كما تم حساب معامل صدق المحك من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات "ألفا كرونباخ" ، إذ بلغ معامل الصدق الكلي لأداة الدراسة ما قيمته (0.872)، وهو معامل مرتفع جدا يدل على صدق أداة الدراسة، هذا ما دعمته معاملات الصدق المرتفعة بالنسبة لمحاور الدراسة، بهذا يمكننا القول أن جميع عبارات الاستبيان هي صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (03): معاملات الصدق والثبات

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
برامج الصحة والسلامة المهنية	12	0.822	0.817
أداء المورد البشري	8	0.836	0.867
الاستبيان ككل	**29**	**0.848**	**0.872**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS.V26**

4.5 تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

1.4.5 تحليل خصائص عينة الدراسة :

يتضمن الجدول التالي الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق (الجنس – السن– سنوات الخبرة –المستوى الوظيفي)

جدول رقم (04): الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	30	60
	أنثى	20	40
السن	أقل من 25 سنة	14	28
	25 إلى 40 سنة	19	38
	40 إلى 50 سنة	10	20
	50 فأكثر	7	14
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	16	32
	من 10 الى 15 سنة	19	38
	من 15 الى 20 سنة	9	18
	20 سنة فأكثر	6	12
المستوى الوظيفي	اداري	10	20
	طبيب	14	28
	ممرض	19	38
	عمال مهنيين	7	14

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

من خلال النتائج الموضحة في هذا الجدول نلاحظ أن غالبية المبحوثين من الذكور بنسبة (**60 %**) مقابل (40 **%**) من الإناث، كما أن غالبية المبحوثين كانوا من الشباب الذين قلت أعمارهم عن الأربعين سنة بنسبة (38 **%**) ثم تليها فئة المبحوثين أعمارهم أقل من 25 سنة (28%)ثم الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و 50 سنة بنسبة (20%)، وبعدها نسبة (14%) لفئة المبحوثين الذين تجاوزت أعمارهم خمسين سنة .

وبالنسبة لسنوات الخبرة، كانت النسبة الأكبر من المبحوثين من الموظفين ذوي الخبرة المتوسطة نوعا ما، والذين خبرتهم من 10 الى 15 سنة بنسبة (38%)، وهو ما يناسب نتائج متغير السن، تليها نسبة (32 **%**) التي تقابل المبحوثين الذين خبرتهم أقل من

10 سنوات تليها نسبة (18 %) تتراوح سنوات أقدميتهم بين 15 و20 سنة. في حين كانت النسبة الأقل (12 %) للمبحوثين الذين أقدميتهم تفوق 20 سنة.

وبالنسبة لطبيعة المناصب، فكانت أعلى نسبة للمرضين بنسبة (38 %) ، تليها نسبة (28 %) للأطباء وبعدها نسبة (20 %) للإداريين وأخيرا نسبة (14 %) للعمال المهنيين ويتسم هذا التوزيع بالموضوعية نظرا لطبيعة العمل في المؤسسة.

2.4.5 تحليل محور برامج الصحة والسلامة المهنية :

من أجل التعرف على اتجاهات المبحوثين حول محور برامج الصحة والسلامة المهنية ، سيتم تحليل الابعاد التي تقيس هذا المحور لذا سوف نقوم بتحليل النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): نتائج تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور برامج الصحة والسلامة المهنية

الابعاد الخاصة ببرامج الصحة والسلامة المهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
برنامج مكافحة العدوى	2.76	0.976	متوسط
برنامج معالجة النفايات الطبية	3.08	0.840	متوسط
برامج الوقاية الشخصية	2.99	0.771	متوسط
الاتجاه العام لمحور برامج الصحة والسلامة المهنية	**2.94**	**0.862**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

من خلال معطيات الجدول أعلاه نميّز أن الاتجاه العام لآراء المبحوثين حول محور برامج الصحة والسلامة المهنية في مستوى متوسط بمتوسط حسابي (2.94) ضمن المجال (من 2.61 الى 3.40) وبدرجة موافق بدرجة متوسطة وانحراف معياري قدر بـ (0,862) مما يجعلنا نقول أن العاملين بالمستشفى راضون بدرجة متوسطة على برامج الصحة والسلامة المهنية وهذا راجع الى تدهور الوضع في المستشفيات في ظل جائحة كورونا التي كان ظهورها بشكل مفاجئ مع وجود نقص في الإمكانيات والتجهيزات نظرا لتقادمها و قلة العمال وكثرة المصابين بالفيروس الذي سبب خوفا كبيرا في صفوف الأطباء والممرضين وكافة العمال بالمستشفى

3.4.5 تحليل محور أداء المورد البشري :

من أجل التعرف على اتجاهات المبحوثين حول محور أداء المورد البشري ، سيتم تحليل هذا المحور لذا سوف نقوم بتحليل النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): نتائج تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور أداء المورد البشري

محور أداء المورد البشري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
أداء المورد البشري	3.90	0.746	مرتفع
الاتجاه العام لمحور أداء المورد البشري	**3.90**	**0.746**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

من خلال معطيات الجدول أعلاه نميّز أن الاتجاه العام لآراء المبحوثين حول محور أداء المورد البشري في مستوى مرتفع بمتوسط حسابي (3,90) ضمن المجال (من 3.41 الى 4.20) وبدرجة موافق وانحراف معياري قدر بـ (0,746) مما يجعلنا نقول ان أداء المورد البشري كبير جدا نظرا لما يلمسه هذا القطاع من صعوبات كبيرة في ظل الجائحة التي يشهدها العالم فبعض العاملين يلزمون العمل في المستشفى لأشهر دون الرجوع لمنازلهم خوفا على عائلاتهم والتزامهم بواجباتهم تجاه مرضى كوفيد رغم نقص الإمكانيات والتجهيزات ، كما تم التحاق بعض الأطباء المتقاعدين الى صفوف الأطباء حيث كانت التضحية بالنفس هي السمة الأساسية لأي فرد يعمل بالمستشفيات في هذه الفترة الحرجة .

5.5 اختبار الفرضيات :

✓ **الفرضية الرئيسية:**

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05≥ α بين برامج الصحة والسلامة المهنية وأداء المورد البشري بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19 .

H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05≥ α بين برامج الصحة والسلامة المهنية وأداء المورد البشري بالمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة خلال فترة انتشار كوفيد 19 .

جدول رقم (07): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر برامج الصحة والسلامة المهنية على أداء المورد البشري

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R
الانحدار	18.759	1	6.522	28.554	0.004	0.456	0.502
الخطأ	10.499	48	0.220				
المجموع	29.258	49					

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression analysis)كما يبينه الجدول حيث أن قيمة(f) بلغت (28.554) عند درجات حرية (1 و49) ومستوى الدلالة يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر لبرامج الصحة والسلامة المهنية على أداء المورد البشري . ويؤكد هذه النتيجة مستوى الدلالة البالغ (0.004) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد. أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت (R2=0.456) وهي قوة تفسيرية متوسطة مما يعني أن (برامج الصحة والسلامة المهنية) المتغير المستقل تفسر ما مقداره 45.6% من المتغير التابع (أداء المورد البشري) أما نسبة(54.4%) ناتج عن عوامل أخرى.

*ويبين الجدول رقم (08) مدى تأثير تطبيق كل برنامج من برامج الصحة والسلامة المهنية على أداء المورد البشري للمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة

الجدول رقم (08): نتائج معامل قوة التأثير لبرامج الصحة والسلامة المهنية في أداء المورد البشري للمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة

المتغير	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (T)	مستوى الدلالة
برنامج معالجة النفايات الطبية	0.480	0.120	0.223	2.831	0.002

برنامج مكافحة العدوى	0.410	0.125	0.325	2.993	0.003
برامج الوقاية الشخصية	0.596	0.160	0.422	4.630	0.001

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبرامج الصحة والسلامة المهنية مجتمعة على أداء المورد البشري للمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة وذلك اعتمادا على ارتفاع قيم (**T**) بمستوى دلالة (0.00) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويعزز ذلك ارتفاع قيم (**Beta**) لهذه العمليات.

6. الخاتمة :

بعد استكمال الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

1.6 النتائج :

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التطبيقية تمثلت في:

-توافر برامج الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بمستوى موافق بدرجة متوسطة (متوسط).

-مستوى أداء المورد البشري في المؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة بمستوى موافق (مرتفع) .

- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبرامج الصحة والسلامة المهنية مجتمعة على أداء المورد البشري للمؤسسة الاستشفائية محاد عبد القادر بالجلفة.

2.6 التوصيات :

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم مجموعة من التوصيات هي:

-الصحة والسلامة المهنية مسؤولية كل فرد في موقع عمله ومرتبط بعلاقته مع من حوله سواء الأشخاص أو الآلات أو الأدوات أو المواد أو طرق التشغيل وغيرها.

-الاهتمام أكثر بموضوع أداء المورد البشري إذ تعتمد المؤسسات بشكل عام في نجاحها على مدى فعالية المورد البشري في أدائهم لأعمالهم والتي تتوقف بدورها على درجة حماسهم في العمل، الأمر الذي يؤكد أهمية العنصر البشري ومن ثم ضرورة الاهتمام به والحفاظ عليه .

- يجب تبني برامج حماية الصحة والسلامة المهنية خاصة في ظل فترة انتشار كوفيد 19 من خلال توفير كافة التجهيزات الأمنية والصحية للأطباء والممرضين وحتى الإداريين والعمال لتجنب العدوى وهذا ما يجعل الأداء مرتفعا.

- تنظيم دورات تدريبية حول الوقاية من انتشار كوفيد 19 من خلال الالتزام بالبروتوكول الصحي المعد خصيصا لمواجهة هذا الوباء و القيام بعملية التعقيم لكافة الأقسام في المستشفى، و القيام كذلك بالفحوصات الدورية للطاقم الطبي تفاديا للعدوى .

- الاعتماد على الطلبة في الأقسام النهائية الخاصة بالطب والممرضين ومساعدي التمريض لتوليد المعرفة لديهم بهذا الوباء وتكوينهم على يد أطباء ذو خبرة وممارسين .

-يجب على إدارة المستشفى توفير التجهيزات والمعدات الحديثة في ظل هذا الوباء حيث تعاني المستشفيات الجزائرية عامة خلال فترة انتشار كوفيد 19 مشاكل ونقائص عديدة، أثرت سلبا على الخدمة الصحية المقدمة.

قائمة المراجع:

Paris: Economica .Performance et Ressources Humaines .(1996) .A.M.Firicelli

Bernard , M., & Daniel , G. (2000). Gestion des ressources Humaines, 3èmeédition,, . Paris: Edition Nathan.

ابتسام عبد المجيد مفلح خريسات. (2021). أثر جائحة كورونا على الصحة النفسية والاجتماعية للطلاب من وجهة نظر المرشدين التربويين في محافظة الزرقاء. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد 29 (العدد 5).

ابراهيم خليل سليم كريم مُحَمَّد، و آخرون. (2019). تقييم إجراءات الصحة والسلامة المهنية للعاملين بقسم الأغذية والمشروبات بالتطبيق على بعض فنادق الثلاث نجوم . مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة (JAAUTH)، المجلد 16(العدد 2).

احمد فايز الهرش. (2020). "أزمة الإغلاق الكبير" الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد2 (العدد 2).

الشيخ الداوي. (2008). تحليل أثر التدريب والتحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الاسلامية. مجلة الباحث، مجلد 6 (عدد 6).

الطيب نور الدائم ، و الحاج يوسف . (2020). "اثر جائحة كورونا على اعداد ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية . مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07 (العدد02).

الهابيل وسيم اسماعيل ، و حسن عايش علاء مُحَمَّد . (2012). تقييم مدى فعالية اجراءات السلامة والصحة المهنية في المختبرات العلمية من وجهة نظر العاملين"دراسة ميدانية على العاملين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20(العدد 2).

الهواري, ع. ع .(2018) .السلامة المهنية في المرافق الصحية، الملتقى الوطني للسلامة والصحة المهنية، الادارة العامة لصحة البيئة والصحة المهنية، وزارة الصحة، السعودية.

أميمة صقر المغني. (2006). واقع إجراءات الامن والسلامة المهنية المستخدمة في منشآت قطاع الصناعات التحويلية في قطاع غزة ، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال، غزة فلسطين .

بحري صابر. (مارس 2020). إدارة أزمة فيروس كورونا COVID19 من خلال تعزيز الصحة النفسية في ظل الحجر الصحي المنزلي. مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي(العدد 13).

براهيم بن يحي. (جوان 2017). أداء المورد البشري في ظل إدارة الجودة الشاملة. مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 3 (العدد 12).

خالدي مُحَمَّد. (2016). قراءة تحليلية في وضع السلامة والصحة المهنية بالجزائر وفقاً لمعايير العمل الدولية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2(العدد 2).

سعيد اسماعيل صيني. (1994). قواعد أساسية في البحث العلمي، الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة .

صاليحة بوذريع ، و نور الدين شارف. (2021). تداعيات جائحة فيروس كورونا على فرص تحقيق التنمية المستدامة عالميا. مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16 (العدد 1).

عتيقة حرايرية. (جوان 2017). الصحة والسلامة المهنية في الجزائر من التشريع إلى التثقيف. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17.

فايز عبد الرحمان الفروخ. (2011). التعلم التنظيمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي. الاردن: دار الجليس للنشر والتوزيع.

مُحَّد لمين حساب. (جوان 2021). تأثير أبعاد القيادة التحويلية على أداء المورد البشري بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الأغواط، . مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04 (العدد 01).

اثر تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامةFNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.د. جعفر عبد الحسين حلو الكعبي
كلية العلوم الادارية والمالية/ قسم محاسبة
جامعة الامام جعفر الصادق(ع)
jaafar.abduhussen@sadiq.edu.iq

م.د. منى جبار مُحَمَّد
كلية العلوم الادارية والمالية/ قسم محاسبة
جامعة الامام جعفر الصادق(ع)
muna.jabar@sadiq.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ولتحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع جميع البيانات وتصنيفها ، حيث تم استخدام أداة الدراسة والتي تم تمثيلها في استبانة لجميع البيانات من عينة الدراسة، والتي تم تحليلها من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية .SPSS وتم توزيع الاستبانة على عدد من افراد العينة وكان العدد مناسبًا لإجراء التحليل الإحصائي اذ بلغ 50 استبانة منها 45 استبانة صالحة للتحليل. وكانت اهم الاستنتاجات أنه هناك أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ,وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام ادارات البنوك التجارية بمعايير محاسبة الاستدامة لاسيما ما يخص المؤشرات التي تتعلق بمعيار FNO101 لأنها تسهم في تحسين جودة الابلاغ المالي مما ينعكس ايجابيا في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطوير الاقتصاد وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية :- محاسبة الاستدامة, المعيار المالي ,FNO 101 جودة الابلاغ المالي

The Effect of Applying the Financial Sustainability Accounting Standard FNO 101 in Enhancing the Quality of Financial Reporting for Commercial Banks listed in the Iraq Stock Exchange

Dr.Jaafar Abdulhussein HiloalKiabi1
Dr.Muna jabbar mohammed

Imam Ja'afar AI- Sadiq University, Iraq

Abstract
The research aims to demonstrate the impact of the application of the financial standard for sustainability accounting FNO 101 in enhancing the quality of financial reporting for commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange. To achieve the goal of the research, the descriptive analytical approach was used to deal with and classify all data, as the study tool was used, which was represented in a questionnaire for all data from the study sample, which was analyzed through the SPSS statistical package for social sciences. The questionnaire was distributed to several sample members, and the number was appropriate to conduct the statistical analysis, as it reached 50 questionnaires, 45 of which are valid for analysis. The most important conclusions were that there is a significant impact of the application of the financial standard for sustainability accounting FNO 101 in enhancing the quality of financial reporting for commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange, and the study recommended the need for commercial bank departments to pay attention to sustainability accounting standards, especially about indicators related to the FNO101 standard because they contribute Improving the quality of financial reporting, which is positively reflected in achieving sustainable development, achieving social welfare, developing the economy and protecting the environment.

Keywords: Sustainability Accounting ,Financial Standard FNO 101, Quality of Financial Reporting

المقدمة

تعد محاسبة الاستدامة اداة تستخدمها الوحدات الاقتصادية لتصبح اكثر استدامة من خلال تبنيها سياسات جديدة والمرتبطة بالمؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية, ويتضمن المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 المسائل المتعلقة في قطاع البنوك التجارية التي تقبل الودائع وتقدم القروض للأفراد والشركات التي تشارك في البنية التحتية، والعقارات، وغيرها من المشاريع داخل وخارج حدود البلد والتي تعمل على دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان, اذ يكون لها تأثير ايجابي على ادائها مما يسهم في تحسين جودة الابلاغ المالي . ولتغطية مفردات البحث تم تقسيمه إلى المحاور الآتية:

المحور الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة.

المحور الثاني : معيار محاسبة الاستدامة FNO101وجودة الابلاغ المالي – مدخل مفاهيمي.

المحور الثالث : قياس اثر تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي – الجانب التطبيقي

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الخامس : المصادر

المحور الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

اولاً: مشكلة البحث:

تم تحديد مشكلة البحث في التساؤل آلاتي "هل هناك اثر لتطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

ثانيا: أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث من خلال ابراز الدور الذي تقدمه معايير محاسبة الاستدامة بصفتها احد مصادر استمرارية ديمومة حياة الوحدة الاقتصادية وكيفية استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة مما يسهم في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثا: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

-1بيان مفهوم محاسبة الاستدامة وجودة الابلاغ المالي

-2بيان اثر تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

رابعا: فرضية البحث:

يمكن تحديد الفرضية الاساسية للبحث بالآتي "يوجد هناك اثر ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

خامسا:-منهج البحث ووسائل جمع البيانات

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي بهدف دراسة واستقراء بعض الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث, فضلا عن استخدام المنهج الاستقرائي لوصف وتفسير وتحليل نتائج البحث لاختبار فرضيته والتحقق من نتائج الاختبار وتتمثل عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز البحث في جانبين رئيسين هما -:

اولا : الجانب النظري

اعتمد البحث في الجانب النظري على ما متوفر من المصادر والادبيات العربية والاجنبية من كتب ودوريات وبحوث ورسائل جامعية ودراسات منشورة على شبكة المعلومات الدولية.

ثانيا: الجانب التطبيقي:

اعتمد البحث على استمارة الاستبانة المتمثلة باستبيان الكادر المحاسبي في البنوك المحاسبية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كوسيلة اساسية من وسائل الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة لإنجاز البحث.

سادسا: مجتمع وعينة البحث :

-1مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث البنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ونظرا لحجم المجتمع وصعوبة الوصول الى جميع افراد المجتمع تم باختيار عينة عشوائية في البيئة المحلية وكان عدد الاستبانات الموزعة(50) استبانة المستردة والصالحة للتحليل هي (45) استبانة.

سابعا : الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) ، وقد تم استخدام الاساليب الاتية:

-1التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة البحث.

-2المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع او انخفاض استجابات افراد عينة البحث عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الاساسية، وقد تم ترتيب العبارات حسب اعلى متوسط حسابي.

-3اختبار T-Test للفرضية الرئيسة

ثامنا: الدراسات السابقة:

-1دراسة (عبد الرايات, خلاوي , 2020) دور محاسبة الاستدامة ومعاييرها في تحسين المحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي في الوحدات الصحية- بحث منشور

يهدف البحث الى دراسة وتحليل محاسبة الاستدامة ومعاييرها الخاصة بالوحدات الصحية ومدى تأثير ذلك على النظام المحاسبي ودراسة وتحليل النظام المحاسبي المستعمل في الوحدات الصحية اذ ان الوحدات الصحية تقدم خدمات لشريحة كبيرة من المجتمع وهي بذلك تستنزف موارد مالية وبشرية في اثناء برامجها وانشطتها الطبية فضلا عن ضعف نظامها المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية التفصيلية , وكانت اهم الاستنتاجات ان اعتماد معايير المحاسبة الاستدامة في الوحدات الصحية يسهم في تحسين نظامها المحاسبي, وكانت اهم التوصيات ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة وامكانية الاستفادة منها في مجال تطوير الخدمات المقدمة وتحسينها.

-2دراسة (الجبوري , واخرون : 2019)أمكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية في التقارير المالية لتعزيز جودة الابلاغ المالي للمصارف العراقية الاهلية في محافظة البصرة –بحث منشور

يهدف البحث الى التعرف على امكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية على جودة الابلاغ المالي الواردة في التقارير المالية التي تصدرها المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية عن طريق تحليل التقارير المالية وملاحظة مدى احتوائها على مؤشرات الاستدامة والتي يمكن ان تعكس حقيقة المركز المالي وبما يلاءم المعلومات التي يمكن ان توفرها تلك التقارير لاتخاذ القرارات من اصحاب المصالح , وقد تم دراسة وتحليل القوائم المالية لعينة البحث لمعرفة مدى تطبيق مؤشرات الاستدامة المحاسبية وكذلك

مدى تأثيرها على القرارات التي يمكن ان تتخذ بناءاً على المعلومات الواردة في تلك التقارير , وكانت اهم الاستنتاجات هناك عدم تقييد من المصارف في ما يتعلق بالإفصاح عن امن المعلومات للزبائن والذي لا يتم الافصاح عنه ضمن التقارير المالية , وكانت اهم التوصيات ضرورة توجه مجالس الادارة في المصارف الخاصة بالعمل على تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالعمل على تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالاستدامة المحاسبية وبما يؤهل تلك المصارف على الدخول في مجال التنافسية العالمية .

ثانيا :- الدراسات الاجنبية

1- دراسة

((yaldo,2015 بعنوان, "An Ontology for Sustainability Reporting Based on Global Reporting " "Initiative (GRI) G4"

وجوب الابلاغ عن الاستدامة بناءاً على مبادرة الابلاغ العالمي(G4)-

يهدف البحث الى دراسة تطوير كينونة الابلاغ عن الاستدامة على اساس مبادرة الابلاغ العالمي (GRI) او غيرها من المبادرات او المعايير , وكانت اهم النتائج ان نسبة عدد الشركات التي اختارت تطبيق (GRI) مع اصدارات مختلفة هي (23و16%) فقط وكانت اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بالاستدامة وفق مبادرة الابلاغ العالمي لأنه يسهم في تحسينه.

2-دراسة (Deswanto , 2018) بعنوان The associations between environmental disclosure with financial performance environmental performance and firm value

العلاقة بين الافصاح البيئي والاداء المالي والبيئي لقيمة الشركة

يهدف البحث الى بيان دراسة العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين الافصاح البيئي والاداء المالي والبيئي لقيمة الشركة ودراسة الاثر لداء المالي على القيمة السوقية للشركة ,وكانت اهم الاستنتاجات ان الاداء المالي لا يؤثر على الإفصاحات البيئية وان الربحية ليست عاملا يحسن قدرة الشركة على الانخراط في المسؤولية البيئية للشركات , وكانت اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بالأداء البيئي لما له من تأثير مباشر على القيمة السوقية للشركة.

المحور الثاني

معيار محاسبة الاستدامة FNO101وجودة الابلاغ المالي– مدخل مفاهيمي

اولا :- محاسبة الاستدامة

1- مفهوم محاسبة الاستدامة

تعد محاسبة الاستدامة من الوسائل المهمة التي تستخدم في انتاج المعلومات التي تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأداء المستدام (الدباغ, والسعدون, 2020: 1) وتعرف محاسبة الاستدامة بأنها تقييم للأداء البيئي والاجتماعي و حوكمة الشركات من خلال ادارتها لمختلف اشكال راس المال غير المالي المرتبط بقضايا حوكمة الاستدامة البيئية والاجتماعية والبشرية من اجل انشاء قيمة مستدامة طويلة الاجل تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة وهي مكملة للمحاسبة المالية بحيث يمكن تقييم المعلومات المالية ومعلومات الاستدامة جنبا الى جنب وتوفير رؤية كاملة لاداء الوحدة الاقتصادية وخلق قيمة مالية وغير مالية على جميع اشكال رأس المال للوحدات (SASB,2013: 3-7) كما وتعرف بانها نظام متكامل يستعمل للقياس وللافصاح عن التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للوحدة وهي بذلك تجسد التزام الوحدة الاقتصادية بالشفافية وان الانحراف ليس دائما اقتصادي يمكن ان يكون بيئي واجتماعي فان المحاسبة ضرورية لجميع الانحرافات (Vallesi et al,2012: 49) فالتنمية المستدامة هي تنمية المجتمع وتنمية الصناعة وتنمية الزراعة .

2-مكونات محاسبة الاستدامة

أ – الانشطة الاجتماعية المستدامة: نتيجة للتطورات في مسؤوليات الوحدات الاقتصادية اتجاه المجتمع رافقها تصاعدا في تأثير المجتمع وضغوطه الى تبني ادارة هذه الوحدات مزيدا من تطلعات المجتمع واهدافه اذ ادت هذه الضغوطات الى ان تظهر الوحدات الاقتصادية مزيدا من الالتزام للطلب الاجتماعي سواء كان مفروضا بحكم القانون او بالمبادرات التي تقوم بها لارضاء المجتمع (العرموطي, 2013: 21)

ب – الانشطة البيئية المستدامة: تتمثل بالأنشطة التي ينتج عنها تقليل مقدار التدهور البيئي وترتبط هذه الانشطة بالالتزام و بالاعتبارات والشروط القانونية للازمة لتجنب اسباب تلوث الارض والمياه والهواء والضوضاء وغيرها بالإضافة لتصميم برامج متكاملة للتخفيض من المخلفات الصلبة واستعمال طرق ذات كفاءة لتقليل حجم تلك المخلفات ، كما وتشمل البرامج التي تمثل مشاركة الوحدة الاقتصادية في المحافظة على الموارد النادرة من مواد خام وطاقة بالإضافة الى محاولة اكتشاف مصادر جديدة لتلك الموارد ، اذ ان مجموعة بنود المعلومات التي ترتبط بأنشطة الادارة البيئية واداء الوحدة والتاثيرات المالية المترتبة عليها في المستقبل والحاضر (مُحَمَّد, 2017: 77)

ت – الانشطة الاقتصادية المستدامة: تتمثل بالأنشطة التي تهدف الى تحسين مستوى رفاهية الانسان من خلال زيادة نصيبة من الخدمات والسلع وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستعمال الامثل للموارد المتاحة (الامين , 2018: 85)

3-مداخل محاسبة الاستدامة

هناك مدخلين يمكن من خلالهما وضع نظام عالمي لمحاسبة الاستدامة يمكن توضيحهما كالاتي((Lamberton,2005:8

أ-مدخل من الاعلى الى الاسفل للتنمية المستدامة :- ويبدأ باوسع تعريف للتنمية المستدامة واستدامة الشركات من خلال مدخل القياس والمنطق.

ب-مدخل اصحاب المصلحة :- المنطق الاساسي منه انه في حالة رغبة الادارة في جعل الاستدامة ظاهرة عالمية حقيقية فان مشاركة واشراك اصحاب المصلحة يكون شرط اساسي وذلك لوضع نظام محاسبة استدامة عالمي وفعال.

4- معايير محاسبة الاستدامة:

يعد مجلس معايير محاسبةSASB Sustainability Accounting Standards Board "

منظمة مستقلة لا تهدف الى الربحية وظيفتها الأساسية إصدار ونشر وتطوير المعايير الخاصة بالإفصاح عن الاستدامة بما يتلاءم مع متطلبات عمل المجلس , تقوم بوضع المعايير لأكثر من 11 صناعة في 11 قطاع تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين والعاملين المتخصصين في قضايا الاستدامة (Matsumura, ET AL,2017: 42)ويتمثل الغرض من معايير مجلس محاسبة الاستدامة هو اعداد استراتيجية عمل متكاملة لادارة الوحدات الاقتصادية تسهم في تقييم مخاطر عدم الاستدامة والفرص المتاحة للوحدة التي تساعدها في اتخاذ قرارات الاستثمار ، اذ يمكن للوحدة الاقتصادية ان تقييم المعلومات المالية ومعلومات الاستدامة جنبا الى جنب وتقديم نظرة كاملة لاداء الوحدة الاقتصادية(SASB, 2013:3)

5-الاطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة

هناك خمس ابعاد واسعة الاستدامة وفقا ل (SASB)وهي كالاتي

(SASB Conceptual Framework 2017:2-3)

أ- البيئة :- ويشمل تأثير الشركات على البيئة يرتبط بالمعلومات المتعلقة بتأثير الشركات على البيئة وكيفية قياسها والإفصاح عنها والهدف منها هو تحسين أداء الشركات في الاستدامة البيئية على المدى البعيد من خلال أنظمة الادارة في الشركات التي يمكن اعتبارها كأداة جديدة في الاستدامة البيئية.

ب- رأس المال الاجتماعي:- ويشمل الأعمال التجارية التي ستسهم في المجتمع لغرض الحصول على الموافقة للمباشرة في العمل.

ت- رأس المال البشري :- ويشمل إدارة الموارد البشرية للبنوك (الموظفين والمتعاقدين) باعتبارهم أصول أساسية لخلق قيمة طويلة الأمد.

ث- نموذج الأعمال والابتكار : ويتضمن دمج العوامل الاجتماعية والبيئية والبشرية لخلق قيمة إضافية للبنوك.

ج- القيادة والحوكمة : ويتضمن إدارة المواضيع المتعلقة بطريقة الأعمال أو العمليات الشائعة في الشركات والتي يحتمل ان تتعارض مع مصالح المجموعة الأوسع من أصحاب المصالح والمجتمع والمرتبطة بإدارة المخاطر وسلسلة التزويد والفساد والرشوة ومصادر المواد.

ثانياً:- المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101

يتضمن المعيار قطاع البنوك التجارية التي تقبل الودائع وتقدم القروض للأفراد والشركات التي تشارك في البنية التحتية، والعقارات، وغيرها من المشاريع داخل وخارج حدود البلد, وبالنسبة للبنوك التجارية فقد حدد المجلس مواضيع الاستدامة الجوهرية الآتية (الجلبي , 2017: 28-):

أ- الإدراج المالي والطاقة الاستيعابية.

ب- خصوصية العملاء وأمن البيانات.

ت- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية.

ث- إدارة المخاطر النظامية.

ج- دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان.

ويتضمن المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 للبنوك التجارية الابلاغ المالي عن الاتي (الجبلي, 2017: 29)

1- بالنسبة للقطاع المالي فإن المقاييس التي تقيس الإيرادات والعائدات والهوامش ورأس المال التنظيمي لها علاقة بتحليل الافصاح الصادر عن المجلس لأن هذه المقاييس المالية متاحة بسهولة في البيانات المالية ولمعدي البيانات المالية

2- يوصي SASB بمقاييس النشاط المحددة التي يجب أن ترافق معايير المجلس الخاصة بمحاسبة الاستدامة لمساعدة المستثمرين في التفسير والتحليل وفقا لهذه المعايير.

3- يجب على البنوك أن تفصح بالإضافة إلى المعلومات التي يقتضيها القانون عن المزيد من المعلومات الجوهرية المتوفرة لأنه ضروريا لإصدار تقارير غير مضللة.

4- المدخل الاستراتيجي للشركات عن إدارتها لأداء الاستدامة.

5- المدخل الاستراتيجي للشركات عن إدارتها لأداء الاستدامة.

6- درجة السيطرة بالنسبة للبنوك

7- أي مقاييس تتخذها البنوك لتحسين الأداء

8- بيانات البنك لأخر ثلاث سنوات مالية (عند توفرها).

9- استخدام معايير محاسبة الاستدامة الخاصة بصناعتهم الأساسية كما هو محدد في نظام تصنيف الصناعة المستدام وفق SICS tmوإذا كان البنك يحقق إيرادات كبيرة من عدة صناعات يوصي المجلس بأن ينظر في الأهمية النسبية لقضايا الاستدامة التي حددتها لتلك الصناعات والإفصاح عن مقاييس المحاسبة المرتبطة بها

10- أن تفصح البنوك عن قضايا الاستدامة والمقاييس والعمليات التي تقوم بها كحصة السيطرة وبالتالي يتم توحيدها لأغراض إعداد التقارير المالية (حصص السيطرة والتي تعرف عموما بأنها ملكية 85% أو أكثر من أسهم التصويت)

11- أن تعد مقاييس مفيدة لمستخدمي المقاييس المحاسبية ل SASB مثلا (المستثمرين) في أدارة حساباتهم و نسبهم الخاصة.

ثالثاً- جودة الابلاغ المالي

تعد جودة الابلاغ المالي , احد مكونات التنظيم الاداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات, المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الاطراف الخارجية وادارة الوحدة الاقتصادية لذا فان النظام المحاسبي يعد احد مكونات الاساسية لنظام المعلومات الادارية, اذ ان جودة الابلاغ المالي تؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين الوحدة الاقتصادية ومزودي راس المال وهذا يقلل ,من مستوى مخاطر القيود المحاسبية التي تواجهها الوحدة الاقتصادية ، فضلا عن انخفاض كلفة الحصول على رأس المال مما يحسن من اداء رأس المال,(Balakrishnan,2009: 12) مما تؤثر جودة الابلاغ المالي على وجهة نظر المستثمر بشأن أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل(Azar, et al, 2019:2)

ويرى (الشريف,2017) بان المستثمرين يحتاجون الى درجة عالية من الجودة في الابلاغ المالي والتي تؤدي الى تحقيق الكفاءة, المطلوبة للاستثمار وتوفر الجودة معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين خاصة عن كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ويؤدي عدم التلاعب بالارباح ,الى ضمان, حد ادنى من جودة المعلومات المحاسبية فكلما زادت جودة الابلاغ المالي تنخفض مخاطر الاستثمار(الشريف , 2017: 35)

ثالثاً:- تعزيز جودة الابلاغ المالي من خلال تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامةFNO 101

-1عناصر محاسبة الاستدامة لتحسين جودة الابلاغ المالي

يرى (Kieso,& et al, 2016) بان جودة الابلاغ المالي تنبع من الجودة الشاملة للكشوفات المحاسبية ويشير ذلك الى النطاق الذي يصف المعلومات التي نشرت عن العمليات المحاسبية للوحدة الاقتصادية .(Kieso,& et al, 2016: 43) ولكي تكون المعلومات مفيدة ينبغي أن يكون هناك رابط بين صناع, القرار والقرارات التي يتخذونها وهذا الرابط هو القابلية للفهم الذي يمثل جودة المعلومات التي تسمح للمستعملين المطلعين بشكل معقول على إدراك أهميتها (Obaidat, 2007:27) ويمكن توضيح عناصر محاسبة الاستدامة لتحسين جودة الابلاغ المالي كالاتي-:

أ- الإبلاغ المالي عن المؤشرات البيئية في البنوك التجارية:- بسبب التطورات الاقتصادية وظهور الأسواق العالمية ازدادت أهمية التوسع في الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لأنها تعد المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات ويمكن تعريف الافصاح البيئي " هو عرض للمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية من خلال القوائم والتقارير الدورية التي تسهل من عمل مستخدمي تلك التقارير من تقييم الأداء البيئي لها لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة "(الحسناوي, 2020: 22) وبسبب ارتباط البنوك مع المجتمع بشكل عام فهي تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها ونظرا لغياب المسائلة من قبل الجهات المعنية أصبحت البنوك حرة في تحديد ما تنشره من معلومات وقد يترتب على ذلك محدودية المعلومات التي تفصح عنها لان معظم التقارير البيئية اختيارية ومن أهم المؤشرات البيئية التي يتم الافصاح عنها من قبل البنوك هي-:

- طرق توفير الطاقة : الإجراءات والاستراتيجيات والخطط الحالية والمستقبلية لإدارة تأثير التنوع البيولوجي.

- الاستثمار في الطاقة المتجددة : المبادرات اللازمة لتوفير الخدمات والمنتجات التي تعتمد على الطاقة المتجددة وتخفيض استهلاك الطاقة المصاحبة للانبعاثات.
- مبادرات التوعية بشان استهلاك الطاقة : الأنشطة المتبعة لتوعية وتدريب العاملين وإفراد المجتمع لتخفيض استهلاك الطاقة.
- السياسات البيئية للبنك : العوامل التي تؤدي الى تحديد الآثار البيئية المحتملة.

ب الإبلاغ المالي عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية-:

اصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مسالة مهمة وحاسمة فيها لارتباطها بعدة عوامل منها الأخلاقية والمجتمع والبيئة التي تزيد من سمعة الشركة وتحسين ثقة المستثمرين والعملاء والمساهمين والمجتمع فيها بالإضافة الى ثقة العاملين والتفاني في عملهم وبذل المزيد من الجهد وزيادة مصداقية الشركة وتحسين الأداء المالي وزيادة القدرة التنافسية وجذب مستثمرين جدد الأمر الذي يؤدي الى زيادة القيمة السوقية لها وقد ازدادت المطالبات لأغراض العرض والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها المالية(هاتف, 2006: 173) ومن اهم المؤشرات المهمة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هي

- البيئية : وتشتمل على الافصاح عن أهم السياسات التي تتبعها الشركة للمحافظة على البيئة
- الطاقة : وتشتمل على الافصاح عن أهم السياسات التي تتبعها الشركة لمصادر الطاقة
- والمحافظة عليها في تشغيل أنشطة
- الموظفين : وتشتمل على الافصاح عن تدريب الموظفين وتقديم المساعدات المالية لهم وتوفير
- السكن الملائم والغذاء وتوفير معايير الصحة والسلامة والأماكن الترفيهية
- المجتمع : وتشتمل على الافصاح عن مساهمة الشركة في عمليات التبرع النقدي او دعم
- البرامج المجتمعية من خلال الأيدي العاملة فيها

ج- الإبلاغ المالي عن المؤشرات الاقتصادية في البنوك التجارية:- يعد الإبلاغ المالي عن أبعاد الاستدامة الأداة الرئيسية التي تمكن الشركة من قياس أدائها ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة والذي بدوره يعطي صورة ايجابية الى أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين الأمر الذي يؤدي الى زيادة كفاءة وتحسين أداء البنوك لان القياس والافصاح عن المؤشرات الاقتصادية احد متطلبات الإفصاح عن التنمية المستدامة اذ ان هنالك علاقة بين البنوك التجارية والنمو الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة التي تؤثر بصورة كبيرة على المنافسة البنكية والسبب هو لضعف تنمية الأسواق المالية وارتفاع مخاطر الائتمان لذلك فالبلدان التي تضع قوانين قوية تشجع حدة المنافسة البنكية يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي (الجلبي, 2017: 18)

2-المعايير المحاسبية والمقاييس الكمية لمواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101

أ- الإدراج المالي والطاقة الاستيعابية:- ينبغي أن تفصح البنوك التجارية عن الكيفية التي تعزز بها قيمة .وتتضمن المقياس الكمي النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها البنوك لأول مرة من حساب حملة البطاقات (الجلبي, 2017: 29)

ب- خصوصية العملاء و الأمن الالكتروني للبيانات:- يتطلب من البنوك الافصاح عن الآليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق المساهمين. وتتضمن المقياس الكمي عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها. (الجلبي, 2017: 31)

ت- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية:- يجب على البنوك ان تلتزم بمجموعة من القواعد المرتبطة بالأداء والإفصاح عن القضايا المتعلقة بالتداول من الداخل وتحسين الثقة وتحديد الأسعار والتلاعب في السوق. وتتضمن المقياس الكمي مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الإعلام عن المخالفات. (الجلبي, 2017: 32-33)

ث- إدارة المخاطر النظامية:- ينبغي على البنوك التجارية أن تعزز الإفصاح عن المقاييس بما في ذلك نسب تغطية السيولة في بازل ٣ والتعرض للمشتقات غير المدرجة في البورصة . وتشمل المقاييس الكمية نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة وهي (الجلبي, 2017: 34-35-:)

- خسائر القروض .
- الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب .
- نسبة رأس المال للأسهم العادية من المستوى الأول .
- نسبة رأس المال من المستوى الأول
- إجمالي المخاطر على أساس نسبة رأس المال
- نسبة الرافعة المالية من المستوى الأول

ج- دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان:- تفصح البنوك عن كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بتغير المناخ. وعلى نحو مماثل، يجب على البنوك مراقبة وإدارة " والانبعاثات الممولة" - أو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للشركات التي تستثمر فيها البنوك أو التي تقدم القروض لها. وتشمل المقاييس الكمية مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمه في عملية الإقراض. (الجلبي, 2017: 37)

لذا فان تعزيز واهمية جودة الابلاغ المالي باستخدام معايير محاسبة الاستدامة يمكن توضيحها بالاتي SASB Conceptual (Framework , 2017 : 10)

أ- يسهل من عملية المقارنة بين أداء البنوك حول مواضيع الاستدامة.

ب- يسهل من عمل البنوك في إدارة المخاطر المرتبطة بمواضيع الاستدامة.

ت- يسهل من عمل البنوك في إعطاء صورة كاملة للمستثمرين حول مخاطر الاستدامة الجوهرية والفرص المتوفرة لها ، مع إعطاء صورة متكاملة للمستثمرين حول البيانات غير المالية لعمل البنوك.

ث- سهولة الوصول الى المعلومات المتعلقة بالاستدامة من قبل الجمهور والحصول على هذه المعلومات بصورة منتظمة.

ج- زيادة موثوقية المعلومات المتعلقة بالاستدامة بالإضافة الى إمكانية التحقق منها.

المحور الثالث

قياس اثر تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي - الجانب التطبيقي

سيتم في هذا المحور تحليل النتائج الاحصائية للمعطيات التي وردت في الاستبانة, وذلك باستعمال مجموعة من الاساليب الاحصائية وذلك لتحقيق اختبار صحة فرضية البحث التي تبناها والتي تنص على انه "يوجد هناك اثر ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ."

اولا :- تحليل نتائج استجابة العينة

اذ تتضمن هذه الفقرة تحليلاً احصائياً لأثر تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, وسيتم استعمال الاوساط الحسابية والنسب المئوية من اجل تحديد اتجاهات عينة البحث وكالآتي-:

1. اكدت العينة بان جودة الابلاغ المالي تنبع من الجودة الشاملة للتقارير المالية وغير المالية ويشير ذلك الى النطاق الذي يصف المعلومات التي نشرت عن العمليات المحاسبية للوحدة الاقتصادية ,اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.26) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (44.8%) والاتفاق وبنسبة (37.9%).

2. اتفقت العينة بانه لكي تكون المعلومات مفيدة ينبغي أن يكون هناك رابط بين صناع, القرار والقرارات التي يتخذونها وهذا الرابط هو القابلية للفهم الذي يمثل جودة المعلومات التي تسمح للمستعملين المطلعين بشكل معقول على إدراك أهميتها اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.19) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (34.5%) والاتفاق وبنسبة (51.7%).

3. بسبب التطورات الاقتصادية وظهور الأسواق العالمية ازدادت أهمية التوسع في الابلاغ المالي عن المعلومات المالية وغير المالية لأنها تعد المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات لاسيما ما يخص مؤشرات الاستدامة, هذا ما اكدته العينة اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.07) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (29.3%) والاتفاق وبنسبة (51.7%).

4. اتفقت العينة على ان القياس والافصاح عن المؤشرات الاقتصادية احد متطلبات الإفصاح عن التنمية المستدامة اذ ان هنالك علاقة بين البنوك التجارية والنمو الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة التي تؤثر بصورة كبيرة على المنافسة البنكية اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.93) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (31%) والاتفاق وبنسبة (37.9%).

5. اكدت العينة ان المطالبات لأغراض الابلاغ المالي عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك في تقاريرها المالية مما يسهم في تحسين سمعة الشركة وتحسين ثقة المستثمرين والعملاء والمساهمين والمجتمع اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (27.6%) والاتفاق وبنسبة (48.3%).

6. يعد الإبلاغ المالي عن أبعاد الاستدامة الأداة الرئيسية التي تمكن البنك من قياس أدائه ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة والذي بدوره يعطي صورة ايجابية الى أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين الأمر الذي يؤدي الى زيادة كفاءة وتحسين أداء البنوك هذا ماتفقت عليه العينة اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.22) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (39.7%) والاتفاق وبنسبة (48.3%).

7. ينبغي على البنوك ان تلتزم بمجموعة من القواعد المرتبطة بالأداء والإفصاح عن القضايا المتعلقة بالتداول من الداخل وتحسين الثقة وتحديد الأسعار والتلاعب في السوق فضلا عن بيان المقياس الكمي المرتبط بمبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الإعلام عن المخالفات هذا ما اتفقت عليه العينة اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.22) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (37.9%) والاتفاق وبنسبة (46.6%).

8. اتفقت العينة على انه ينبغي أن تفصح البنوك التجارية عن الكيفية التي تعزز بها قيمة فضلا عن بيان المقياس الكمي النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها البنوك لأول مرة من حساب حملة البطاقات اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.12) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (39.7%) والاتفاق وبنسبة (34.5%).

9. يتطلب من البنوك الافصاح عن الآليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق المساهمين فضلا عن بيان المقياس الكمي عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها هذا ما اكدت عليه العينة اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.17) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (37.9%) والاتفاق وبنسبة (43.1%).

10. اكدت العينة على انه ينبغي على البنوك التجارية أن تعزز الإفصاح عن المقاييس بما في ذلك نسب تغطية السيولة في بازل 3 والتعرض للمشتقات غير المدرجة في اسواق رأس المال . وتشمل المقاييس الكمية نتائج اختبارات الضغط ومخاطر سيولة السوق في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.10) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (31%) والاتفاق وبنسبة (51.7%).

والجدول الاتي يوضح تحليل لمحور الاستبانة اثر تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي.

جدول (1)

وصف عام لفقرات محور الاستبانة

الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	%	%	%	%	%		
جودة الابلاغ المالي تنبع من الجودة الشاملة للتقارير المالية وغير المالية ويشير ذلك الى النطاق الذي يصف المعلومات التي نشرت عن العمليات المحاسبية للوحدة الاقتصادية	44.8	37.9	15.5	1.7	--	4.26	0.78
لكي تكون المعلومات مفيدة ينبغي أن يكون هناك رابط بين صناع, القرار والقرارات التي يتخذونها وهذا الرابط هو القابلية للفهم الذي يمثل جودة المعلومات التي تسمح للمستعملين المطلعين بشكل معقول على إدراك أهميتها	34.5	51.7	12.1	1.7	--	4.19	0.71
بسبب التطورات الاقتصادية وظهور الأسواق العالمية ازدادت أهمية	29.3	51.7	15.5	3.4	--	4.07	0.77

التوسع في الابلاغ المالي عن المعلومات المالية وغير المالية لأنها تعد المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات لاسيما ما يخص مؤشرات الاستدامة							
القياس والافصاح عن المؤشرات الاقتصادية احد متطلبات التنمية المستدامة اذ ان هنالك علاقة بين البنوك التجارية والنمو الاقتصادي من خلال الابلاغ عن المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة التي تؤثر بصورة كبيرة على المنافسة المصرفية	31.0	37.9	24.1	6.9	--	3.93	0.92
ازدادت المطالبات لأغراض الابلاغ المالي عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك في تقاريرها المالية مما يسهم في تحسين سمعة الشركة وتحسين ثقة المستثمرين والعملاء والمساهمين والمجتمع	27.6	48.3	22.4	--	1.7	4.0	0.82
يعد الإبلاغ المالي عن أبعاد الاستدامة الأداة الرئيسية التي تمكن البنك من قياس أدائه ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة والذي بدوره يعطي صورة ايجابية الى أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين الأمر الذي يؤدي الى زيادة كفاءة وتحسين أداء البنوك	39.7	48.3	8.6	1.7	1.7	4.22	0.82
ينبغي على البنوك ان تلتزم بمجموعة من القواعد المرتبطة بالإبلاغ المالي لاسيما المرتبطة بالأداء والإفصاح عن القضايا المتعلقة بالتداول من الداخل وتحسين الثقة وتحديد الأسعار فضلا عن المقياس الكمي المرتبط بمبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي	37.9	46.6	15.5	--	--	4.22	0.70
ينبغي أن تفصح البنوك التجارية عن الكيفية التي تعزز بها القيمة السوقية لها فضلا عن المقياس الكمي المتمثل بالنسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها البنوك لأول مرة من حساب حملة البطاقات	39.7	34.5	24.1	1.7	--	4.12	0.84
ينبغي ان تفصح البنوك عن الآليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة المخاطر وحماية حقوق المساهمين فضلا عن المقياس الكمي المتمثل بعدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات	37.9	43.1	17.2	1.7	--	4.17	0.78

الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها							
ينبغي على البنوك أن تعزز الإفصاح عن المقاييس بما في ذلك نسب تغطية السيولة في اتفاقية بازل 3 والتعرض للمشتقات غير المدرجة في اسواق رأس المال فضلا عن المقاييس الكمية المتعلقة بنتائج اختبارات الضغط ومخاطر سيولة السوق في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة	31.0	51.7	13.8	3.4	--	4.10	0.77
الوسط الحسابي العام						4.13	0.52

ومن الجدول اعلاه يتبين بأن قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (4.13) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا البعد متجه نحو الاتفاق التام والاتفاق، وبانحراف معياري (0.52). وهذا يعني بان اجابات افراد العينة كانت متجانسة حول فقرات هذا المحور.

ثانياً- نتائج اختبار الفرضية احصائياً-:

اختبار فرضية البحث وذلك من خلال الاختبار التائي لعينة واحدة ، فاذا ظهر الاختبار معنوي من خلال مقارنة الوسط الحسابي مع الوسط الحسابي الفرضي, فاذا كان الوسط الحسابي اكبر من الوسط الحسابي الفرضي هذا يعني تطبيق ذلك المحور.

جدول (2)

نتائج(T-Test) للفرضية الرئيسة للبحث

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	درجة الحرية	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
4.13	0.52	16.9	57	2.01	دال

المصدر: اعداد الباحثان في ضوء نتائج(T-Test)

بلغت القيمة التائية المحسوبة (16.9) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (57) والبالغة (2.01) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية للمعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 وجودة البلاغ المالي ، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (4.13) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي وهذا يعني اثبات الفرضية الرئيسة اي انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية لتطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ."

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :- الاستنتاجات

1- تعد جودة الابلاغ المالي , احد مكونات التنظيم الاداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات, المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الاطراف الخارجية وادارة الوحدة الاقتصادية لذا فان النظام المحاسبي يعد احد مكونات الاساسية لنظام المعلومات الادارية, اذ ان جودة الابلاغ المالي تؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين الوحدة الاقتصادية ومزودي راس المال.

2- تتطلب معايير محاسبة الاستدامة الافصاح عن نشاط الشركة الأساس وكما هو محدد في نظام تصنيف الصناعة المستدام وفق tm SICSفإذا كان البنك يحقق إيرادات كبيرة من عدة صناعات يوصي المجلس بأن ينظر في الأهمية النسبية لقضايا الاستدامة التي حددتها لتلك الصناعات والإفصاح عن مقاييس المحاسبة المرتبطة بها.

3- يعد الإبلاغ المالي عن أبعاد الاستدامة الأداة الرئيسية التي تمكن الشركة من قياس أدائها ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة والذي بدوره يعطي صورة ايجابية الى أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين الأمر الذي يؤدي الى زيادة كفاءة وتحسين أداء البنوك

4- يتمثل الغرض من معايير مجلس محاسبة الاستدامة هو اعداد استراتيجية عمل متكاملة لإدارة الوحدات الاقتصادية تسهم في تقييم مخاطر عدم الاستدامة والفرص المتاحة للوحدة التي تساعدها في اتخاذ قرارات الاستثمار ، اذ يمكن للوحدة الاقتصادية ان تقييم المعلومات المالية ومعلومات الاستدامة جنبا الى جنب وتقديم نظرة كاملة لإداء الوحدة الاقتصادية

5- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ظهر بانه توجد علاقة ذات دلالة معنوية لتطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 في تعزيز جودة الابلاغ المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانيا :- التوصيات

1-ضرورة الإبلاغ المالي عن مواضيع الاستدامة من قبل البنوك التجارية للعمل في إطار الشفافية من خلال عرض المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية المنشورة وبيان مساهمتها في حماية البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

2-ضرورة التعامل مع المخاطر ومنها مخاطر الاستدامة البيئية ،الاقتصادية ، الاجتماعية ، الحوكمة والإفصاح عنها لذا ظهرت معايير محاسبة الاستدامة كلغة مشتركة بين المؤسسات المالية.

3-ضرورة ان تعمل البنوك على دمج أنشطتها الاعتيادية مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطوير الاقتصاد وحماية البيئة.

4-ضرورة اهتمام ادارات البنوك التجارية بمعايير محاسبة الاستدامة لاسيما ما يخص المؤشرات التي تتعلق بمعيار FNO101 لأنها تسهم في تحسين جودة الابلاغ المالي مما ينعكس ايجابيا في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطوير الاقتصاد وحماية البيئة

المصادر

1- الامين ،وليد مُحَمَّد محمود ،(2018) دور تقارير محاسبة الاستدامة في تحقيق شفافية الاداء وتقليل مخاطر القرارات لاستثمارية : دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية وبنك تنمية الصادرات اطروحة دكتوراه.

2- الجبلي, وليد سمير عبد العظيم (2017) أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية , مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد 2.

3- الحسناوي (2020) مشتاق مُحَمَّد ريسان, تأثير تطبيق معايير الاستدامة في تعزيز قيمة الشركة, رسالة ماجستير في علوم المحاسبة, جامعة كربلاء.

4- الشريف, خالد احمد النور,(2017) نموذج مقترح لقياس وتفسير العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات الاستثمار –دراسة تطبيقية, جامعة عين شمس, كلية التجارة , رسالة ماجستير في المحاسبة.

5- العرموطي ،احمد عدنان (2013) اثر محاسبة الاستدامة عمى تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان "، رسالة ماجستير ،جامعة شرق الاوسط ،كلية الاعمال ،قسم المحاسبة .

6- مُحَمَّد ،مجدي شكري فوزي ،(2017) دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية "،جامعة عين الشمس ،كلية التجارة ،قسم المحاسبة

References Foreign

1. Azar, Nasrin, Zarina Zakaria and Noor Adwa Sulaiman,(2019)The Quality of Accounting Information: Relevance or Value-Relevance?, Asian Journal of Accounting Perspectives, Vol. 12, No. 1

2. Deswanto, Refandi Budi, (2018)," The associations between environmental disclosures with financial performance, environmental performance, and firm value " Social Responsibility Journal, Vol. 14 Issue: 1.

3. Kieso , Donald E. & Weygandt , Jerry J. & Warfield , Terry (2016) " Intermediate Accounting_ International student version " Ed. 16th

4. Lamberton,Geoff, (2005), "Sustainability Accounting: Abrief History And Conceptual Frame Work", Accounting Forum, Vol.29.

5. Obaidat, Ahmad N(2007) Accounting Information Qualitative Characteristics Gap: Evidence from Jordan, International Management Review Vol. 3 No. 2.

6. SASB Conceptual Framework, Sustainability Accounting Standards Board (SASB) , (2017)

7. Sustainability Accounting Standards Board, (SASB), (2013)," Conceptual Framework.

8. Yaldo, Ilham ,(2015)," An Ontology for Sustainability Reporting Based on Global Reporting Initiative (GRI) G4", Doctor Thesis, School of Accounting, University Of Curtin.

التنمية المستدامة للصناعات الكبيرة في العراق

م.م. سندس احمد عبد القادر

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

sarahsnaa@gmail.com

009647808353139

المستخلص

إن الهدف الأساس من التنمية المستدامة هو استغلال الموارد الموجودة في العراق استغلال امثل لا يسبب ضرر للبيئة ، من خلال تصنيع المواد الخام التي تدخل في الصناعة بدلاً من استيرادها ،والاستفادة من الكثافة السكانية الكبيرة من خلال توفير فرص العمل وتوفير ما تحتاجه تلك الايدي من دورات تطويرية وتدريبية تساهم في زيادة خبرته في إدارة الآلات والمكائن وبالشكل الذي يعمل على تطوير الإنتاجية وتحسين نوعيتها

، وقد تم التطرق في هذا البحث إلى أهم المقومات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، وأبرز المعوقات التي تقف امام تحقيق تلك التنمية ، فضلاً عن بعض الاستراتيجيات والمقترحات التي من الممكن لو تم العمل بها بشكل صحيح ستتحقق تنمية كبيرة للصناعات الكبيرة في العراق .

Sustainable development of large industries in Iraq

A.T. Sundus Ahmed Abdul Qadir AL-ramadan

Abstract

The main objective of sustainable development is to make optimal use of the existing resources in Iraq that do not cause harm to the environment, through the manufacture of raw materials that enter the industry instead of importing them, and to benefit from the large population density by providing job opportunities and providing what these hands need from development courses And his training contributes to increasing his experience in the management of machines and machines in a way that develops productivity and improves its quality

In this research, the most important elements that contribute to achieving sustainable development in Iraq, and the most prominent obstacles that stand in the way of achieving that development, as well as some strategies and proposals that may be implemented correctly, will achieve great development for large industries in Iraq.

Key words:larg industries, sustainable development

المقدمة:

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإقتصادية في أي بلد ، لأنه يعتبر الأساس في إحداث التطور في مختلف المجالات السياسية او الاجتماعية أو الإقتصادية ، لذا كان لابد من تنمية هذا القطاع من خلال توفير فرص العمل وزيادة كفاءة وخبرة تلك الأيدي العاملة والذي ينعكس بدوره على تتحسين نوعية الإنتاج ، فضلاً عن توفير وإيجاد الحلول الممكنة التي تساعد على الاستغلال الأمثل لما يمتلكه العراق من موارد أولية والتي إذا ما استغلت بشكل جيد سيكون لها دور كبير في تحسين نوعية الإنتاج والاستغناء عن المنتج المستورد من اجل النهوض بعراق افضل يكون بمصاف الدول المتقدمة .

مشكلة البحث: تتحدد بما يلي:

أ- ما مقومات قيام الصناعات الكبيرة في العراق .

ب- هل هنالك معوقات تقف امام التنمية المستدامة للصناعات الكبيرة في العراق .

ت- استراتيجيات تنمية الصناعات الكبيرة في العراق .

فرضية البحث : يفترض البحث مايلي:

1- تمتلك الصناعات الكبيرة في العراق مقومات عدة يمكن إذا ما وظفت بشكل صحيح أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2- هنالك بعض الاستراتيجيات إذا تم العمل بها سيكون لها دور في حل أو التخفيف من حدة المعوقات التي تعترض التنمية المستدامة للصناعات الكبيرة في العراق .

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث بالتعرف على مفهوم الصناعات الكبيرة في العراق ، وأهم المؤشرات الإحصائية للصناعات الكبيرة في العراق والتي من خلالها يتم التعرف على حجم الصناعات وحجم القوى العاملة ،فضلاً عن التعرف على اهم مقومات ومعوقات واستراتيجيات التنمية الصناعية في العراق .

حدود البحث :

الحدود المكانية: الصناعات الكبيرة في العراق.

الحدود الزمانية : تم التطرق للبيانات التي تخص الصناعات الكبيرة للفترة من 2012-2020 ، مع التركيز على عام2020.

هيكلية البحث : تطرق البحث إلى ثلاثة محاور هي :

المحور الأول : مفهوم الصناعات الكبيرة في العراق .

المحور الثاني : المؤشرات الإحصائية للصناعات الكبيرة في العراق .

المحور الثالث : التنمية المستدامة للصناعات الكبيرة في العراق .

خريطة (1) خريطة العراق

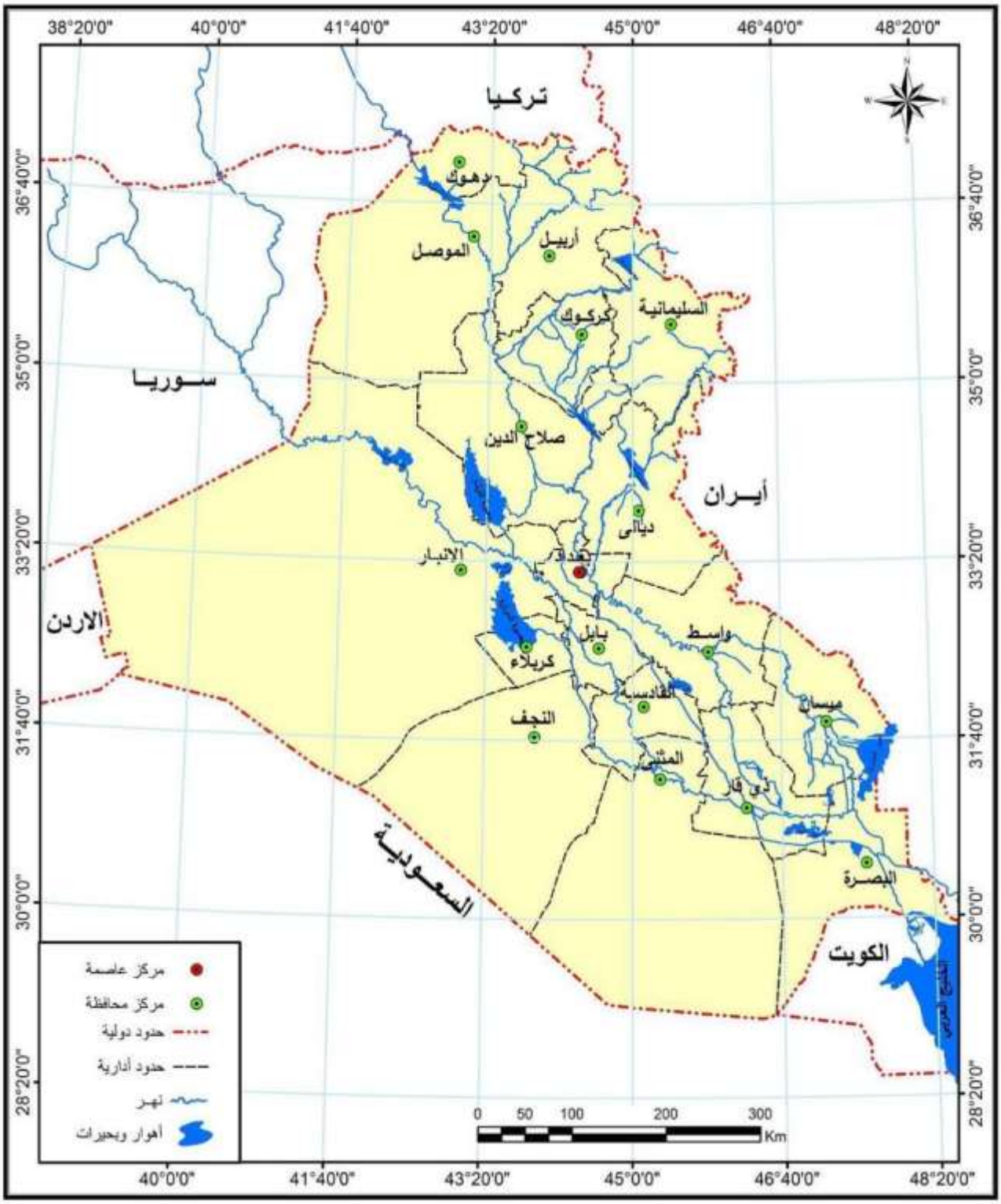

المصدر :وزارة الموارد المائية،الهيئة العامة للمساحة ، خريطة جمهورية العراق،2021.

المحور الأول : مفهوم الصناعات الكبيرة:

تمتاز الصناعات الكبيرة بسعة المساحة التي تقيم عليها منشاتها وبكبر المواد الأولية وعدد العاملين الذين يتجاوز عددهم (30) عاملاً ، وقد بلغ مجموع الصناعات الكبيرة في العراق لعام 2020 (719) منشاة وبعدد عمال بلغ (126790) عاملاً ، **ومن أنواع الصناعات الكبيرة** (صناعة التعدين والمحاجر ، وصناعة فحم الكوك) ، و الصناعات التحويلية وما تضمه بداخلها من صناعات متعددة منها الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات والصناعات الخشبية وصناعة الورق والطباعة والصناعات الكيمياوية، الصناعات الطبية، وصناعة المعادن اللافلزية والفلزية ، وصناعة المعدات الكهربائية ، وصناعة الأثاث وغيرها. ويلاحظ من الجدول(1) والشكل (1) أن عدد المنشآت الصناعية في عام 2012 (686) منشأة ، كما شكل نسبة (12%) من عدد المنشآت الكبيرة في العراق، أما في عام 2013 بلغت (669) منشأة بمعدل نمو سلبي بلغ (-3%)والسبب في هذا الانخفاض هو اغلاق اغلب المعامل بسبب عدم توفر المادة الأولية التي تم استبدالها بالمادة الأولية الأجنبية ، وفي عام 2014 انخفضت عدد المنشآت الى (609) منشأة وبنمو سلبي (-8,9%) ، كما ارتفع عدد المنشآت في عام (2018) الى (627) منشأة وما نسبته (10,8%) ، وبنمو إيجابي بلغ (9,2%) ، وأخيراً شهد عام 2020 ارتفاع كبير في عدد المنشآت للصناعات الكبيرة بلغ (719) منشأة ،وبنسبة (12.5%) ، وبنمو إيجابي وصل الى (7,3%).

جدول (1)

معدل النمو للمنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للفترة (2012-2020)

السنوات	عدد المنشآت	%	معدل النمو	عدد العمال	%
2012	686	12	-	209013	16.8
2013	669	11.6	3-	163040	13.1
2014	609	10.5	8,9-	130487	10.5
2015	621	10.7	1,97	129224	10.4
2016	586	10.2	5,6-	117020	9.4
2017	574	10	2-	114497	9.2
2018	627	10.8	9,2	115986	9.3
2019	670	11.6	6,8	135629	11

2020	719	12.5	7,3	126790	10.2

المصدر : وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي ، الجهاز المركزي للاحصاء الصناعي، بيانات منشورة 2020.

شكل (1)

المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للفترة (2012-2020)

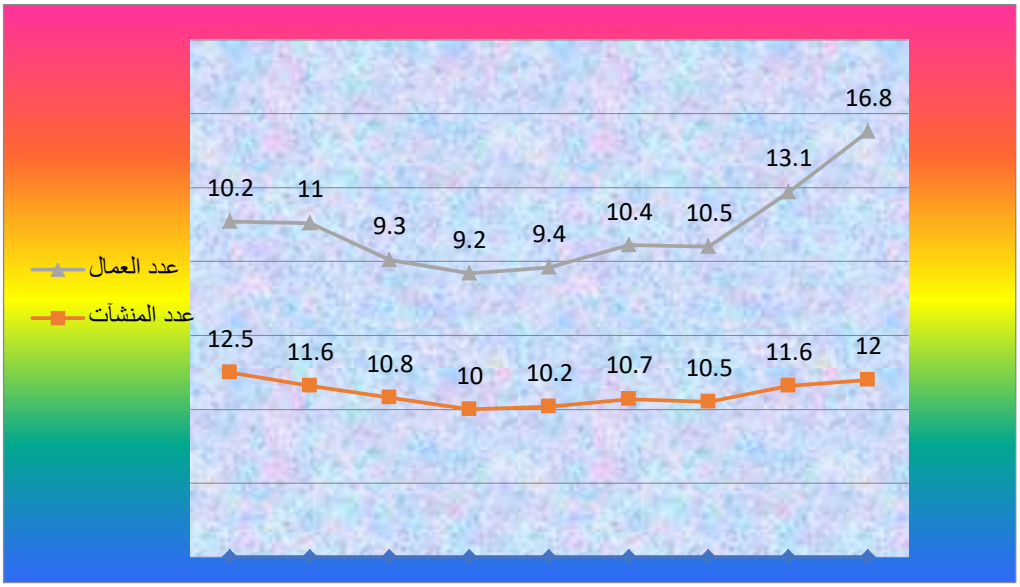

بالاعتماد على جدول (1)

أما توزيع الصناعات الكبيرة في العراق حسب نوع الصناعة ، من الجدول (2) والشكل (2) نلحظ إن صناعة منتجات المعادن الا فلزية شكلت اعلى نسبة من حيث عدد منشأتها وهي (358) منشأة إذ شكلت نسبة (49,8%) من المجموع الكلي للصناعات الكبيرة في العراق ، وبعدد عمال (25216) عاملاً ،أما صناعة المنتجات الغذائية شكلت نسبة (29,7%) وهي نسبة عالية بالنسبة لعدد المنشآت الكبيرة وبواقع (214) منشاة ، وبعدد عمال بلغ (12011) ، تلتهم من حيث عدد المنشآت وعدد العمال صناعة المشروبات وصناعة فحم الكوك حيث وصل عدد المنشآت فيها الى(36 و29) منشأة وعلى التوالي وبنسب (5% و 4%) ولكلا الصناعتين وبعدد عمال (3482و30357) وعلى التوالي ، في حين مثلت (صناعة الورق وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية وصناعة منتجات المعادن المركبة والمركبات ذات المحركات وصناعة الأثاث) نسبة (3%) وعلى التوالي وبواقع منشأتين لكل صناعة .

جدول (2)

الأهمية النسبية لعدد المنشآت في الصناعية الكبيرة وعدد العمال حسب نوع الصناعة في العراق لسنة2020

نوع الصناعة	عدد المنشآت	%	عدد العمال	%
أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر	3	0,4	1025	0.8
صناعة المنتجات الغذائية	214	29,7	12011	9.5
صناعة المشروبات	36	5	3482	2.7
صناعة المنسوجات	7	1	9666	7.6
صناعة الملابس وصبغ الفراء	5	0,7	2514	2
دبغ الجلود وصناعة الحقائب	1	0,1	2986	2.3
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	2	0,3	41	0.03
صناعة الورق	2	0,3	60	0.04
الطباعة والنشر	8	1,1	1098	0.8
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	29	4	30357	24
صناعة المواد والمنتجات الكيمياوية	13	1,8	6568	5.2
صناعة المنتجات الصيدلانية	6	0,8	4575	3.6
صناعة منتجات المطاط واللدائن	14	1,9	1363	1.1
صناعة منتجات المعادن الافلزية	358	49,8	25216	20
صناعة الفلزات القاعدية	3	0,4	3597	2.8
صناعة منتجات المعادن المركبة	2	0,3	35	0.02
صناعة المعدات الكهربائية	9	1,2	10897	8.6
صناعة الآلات والمعدات الكهربائية غير المصنفة	3	0,4	6411	5.1
صناعة المركبات ذات المحركات والمقطورات	2	0,3	4346	3.4
صناعة الأثاث	2	0,3	69	0.05
المجموع	719	100	126317	100

المصدر : وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي ، الجهاز المركزي للأحصاء الصناعي ، بيانات منشورة 2020

شكل (2)

الأهمية النسبية لعدد المنشآت في الصناعية الكبيرة وعدد العمال حسب نوع الصناعة في العراق لسنة2020

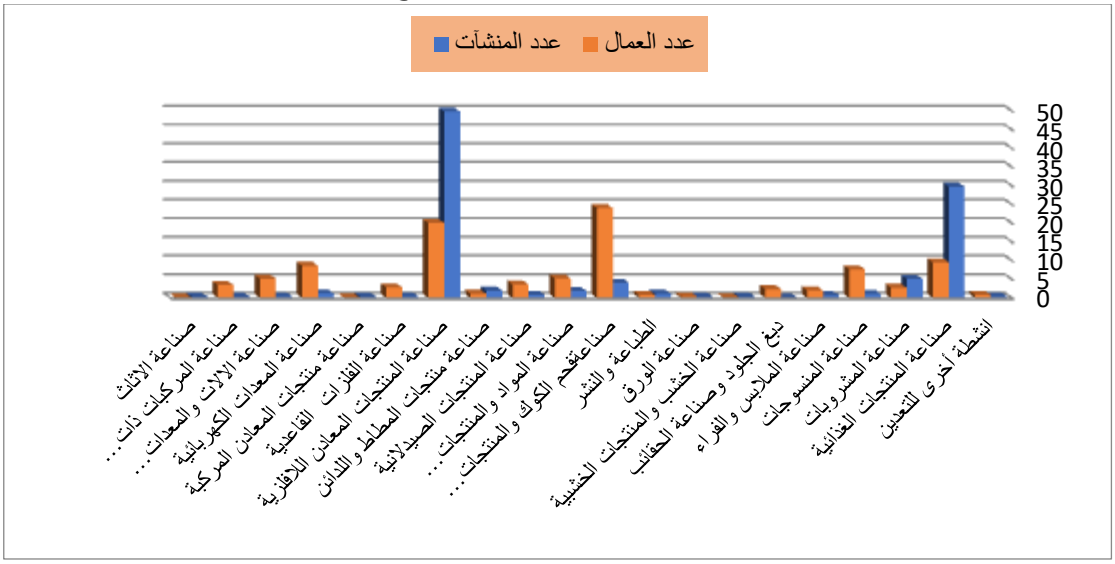

جدول رقم (2)

ثانياً : المؤشرات الإحصائية للصناعات الكبيرة في العراق

1– عدد المنشآت :

لدراسة حجم المنشآت الصناعية أهمية كبيرة فمن خلاله يتم التعرف على عدد المنشآت الصناعية فضلاً عن تحديد العوامل الرئيسة في توطن صناعة بمكان دون أخر ، والذي ينعكس بدوره على نشاطها وتطورها ، ومن الجدول (3) والشكل (3) نلحظ إن محافظة بغداد تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الصناعات في العراق وبنسبة (14,5%) من المجموع الكلي للصناعات في العراق ، في حين احتلت محافظة بابل المرتبة الثانية من حيث عدد الصناعات في العراق وما نسبته (12,2%) من المجموع الكلي للصناعات في العراق ، تلتها بالمرتبة الثالثة محافظة ديالى شكلت عدد الصناعات فيها (10,3%) من المجموع الكلي للصناعات الكبيرة في العراق ، في حين شكلت محافظات الانبار وصلاح الدين وكربلاء أقل عدد من الصناعات الكبيرة وبنسب (1,9% و2,1%و2.5%) وعلى التوالي.

جدول (3)

عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق حسب المحافظات وحسب القطاع لعام 2020

المحافظة	عدد المنشأت2020				المجموع الكلي	%
	حكومي	خاص	عام	مختلط		
نينوى	1	32	11		44	6,1
كركوك	1	31	2		34	4,7
ديالى	1	72	1		74	10,3
الأنبار		12	1	1	14	1,9

بغداد	3	77	18	6	104	14,5
بابل	2	80	6		88	12,2
كربلاء	1	16	1		18	2,5
سط	1	42	1		44	6,1
صلاح الدين	1	12	2		15	2,1
النجف	2	25	4		31	4,3
القادسية	2	50	4		57	7,9
المثنى	2	32			34	4,7
ذي قار	57	2			59	8,2
ميسان		68	1		69	9,6
البصرة	2	29	4		35	4,8
المجموع الكلي	76	580	56	7	719	100

المصدر : وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي ، الجهاز المركزي للأحصاء الصناعي

شكل (3)

الأهمية النسبية المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق حسب المحافظات وحسب القطاع لعام 2020

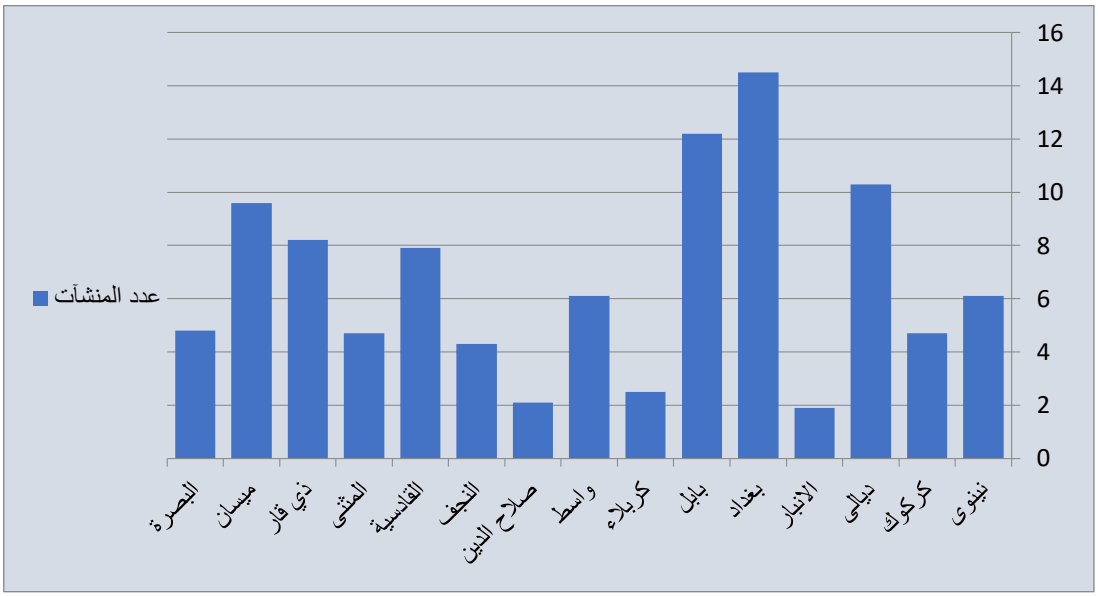

جدول (3)

2– عدد العمال:

يُعد هذا المعيار من المعايير التقليدية والأكثر شيوعاً وانتشاراً في العالم في قياس كثافة التركز الصناعي ونموه ، وهذا راجع إلى توفر الإحصاءات الخاصة بعدد العمال في كل صناعة وفي معظم البيانات ، أن هذا المعيار يُعد مؤشراً مادياً لا يتأثر بالتذبذب الحاصل في القيمة ، نتيجة التغيرات التي تحصل في السعار ويعكس بدرجة كبيرة المحتوى الاجتماعي إلى جانب المحتوى الاقتصادي لعملية التصنيع[1].

إن ايجاد وخلق فرص عمل للأيدي العاملة العاطلة ومحاولة القضاء على البطالة لغرض الوصول للتشغيل الكامل للموارد البشرية وتعبئتها في العملية التنموية ، كأحد الأهداف الرئيسة للتنمية الصناعية وما ينتج عنه من رفع للمستوى المعاشي للسكان وتحقيق الرفاهية العامة[2] .

بلغ العدد الكلي للعمال في الصناعات الكبيرة في العراق (126317) عاملاً ، وبواقع (118689) عاملاً يعملون بشكل دائمي و (7628) يعملون بشكل مؤقت , ومن الجدول (4) نلحظ إن عدد العمال موزعين بين ثلاث فئات ، الفئة الأولى وهي الفئة الأقل من حيث عدد العمال تراوحت النسب فيها بين (0,8% – 4,8%) وشملت عشرة محافظات هي (كربلاء والمثنى والقادسية وواسط وميسان وديالى والانبار وكركوك والنجف وأخيراً ذي قار) ، اما الفئة الثانية شملت ثلاث محافظات وهي (نينوى وبابل والبصرة) وبنسب تراوحت بين (6% ، و8,2%) في حين الفئة الثالثة تمثلت بمحافظة واحدة فقط وهي بغداد وكانت الفئة الأكثر عدد من حيث عمالها مثلت (34,6%) من المجموع الكلي لعدد العمال في العراق

جدول (4)

عدد العمال المشتغلون الدائميون والمؤقتون حسب المحافظة لسنة 2020

المحافظة	عدد العمال		المجموع	%
	الدائميون	المؤقتون		
نينوى	6514	1035	7549	6
كركوك	5201	100	5301	4,2
ديالى	3815	712	4527	3.7
الانبار	4610	52	4662	3,7
بغداد	42571	1182	43753	34,6
بابل	9216	922	10138	8
كربلاء	949	66	1015	0,8
واسط	3592	62	3654	2,9
صلاح الدين	13728	387	14115	11,2
النجف	4253	1104	5357	4,2
القادسية	2943	63	3006	2,3
المثنى	1841	664	2505	2
ذي قار	4973	1093	6066	4,8
ميسان	4205	44	4249	3,3
البصرة	10278	142	10420	8,2
المجموع الكلي	118689	7628	126317	

المصدر : وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي ، الجهاز المركزي للأحصاء الصناعي

شكل (4)

الأهمية النسبية لعدد العمال المشتغلون الدائميون والمؤقتون حسب المحافظة لسنة 2020

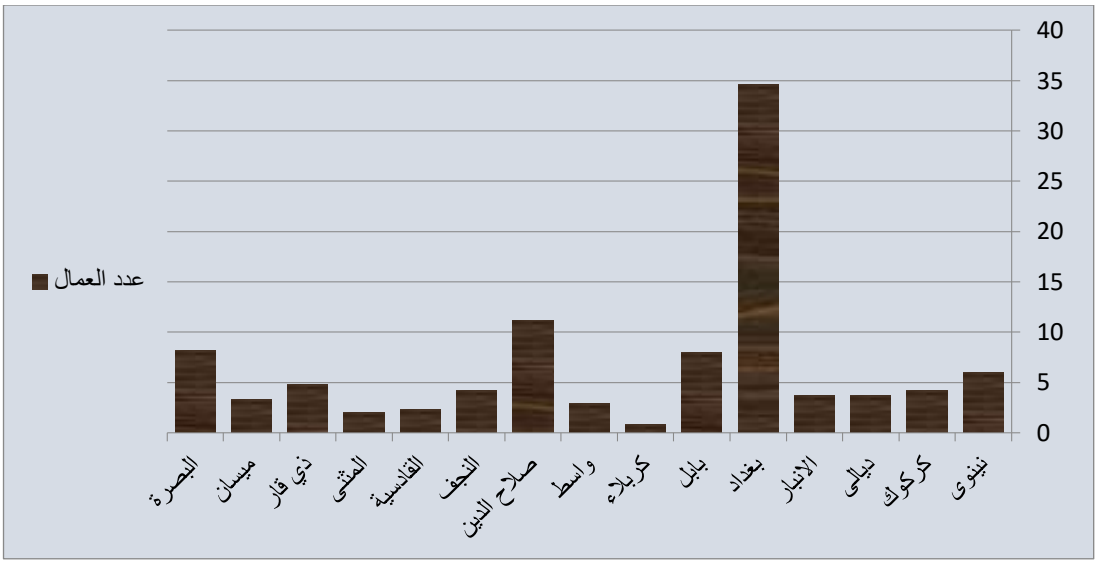

جدول(4)

3- القيمة المضافة :

ويقصد بها الفرق بين قيمة مستلزمات الإنتاج وقيمة الإنتاج النهائي ، الناتجة عن العمليات الإنتاجية، إذ إن الصناعات التي تحقق نمو إيجابي دليل على تحقيق القيمة المضافة ، والعكس يحدث في حال إن الصناعات لا تحقق قيمة مضافة .

وتُعد القيمة المضافة من المعايير الهامة في التعرف على حجم النشاط الصناعي أهميته في الأقليم لما تعكسه من مؤشرات توضح مقدار الربحية الاقتصادية المتحققة جراء النشاط الصناعي فيه ، وتزداد القيمة المضافة بزيادة الفرق الحاصل بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته التي يسعى إليها النشاط الصناعي لتحقيقها[3] ،.

وتأتي أهمية القيمة المضافة كونها تعتبر معياراً لقياس الكم الصناعي حيث تتجنب التكرار الذي يحدث بالاعتماد على استخدام قيمة المنتجات، ومن ثم تعطي صورة حقيقية عنه في أي جهة وتوضح القيمة المضافة للصناعات المختلفة الأهمية الاقتصادية النسبية لها[4].

نلحظ من الجدول (5) تذبذب في القيمة المضافة للصناعات الكبيرة في العراق ففي عام2012 بلغت(2394) ، أما في 2013 بلغت (3226) وبمعدل نمو إيجابي بلغ (34,7) ، في حين انخفضت القيمة المضافة في عامي 2014 و2015 الى (2219 و1964) وعلى التوالي وبمعدل نمو بلغ (-31,2 % و-11,4%) على التوالي ، في حين ارتفعت القيمة المضافة في عام 2017 الى (3579) وبمعدل نمو مرتفع بلغ (94,5%) وهذا يدل على كثرة المنشآت الصناعية في تلك السنة نتيجة توفر الأمان وافتتاح الكثير من المصانع والمعامل ، في حين عاد انخفاض القيمة المضافة في عام 2018 الى (2732) وبمعدل نمو سلبي بلغ (-23,6) ، في حين عاد ارتفاع القيمة المضافة الى (3490) في عام 2019 وبمعدل نمو بلغ (27,7%) ، واخيراً في عام (2020) نلحظ عودة انخفاض القيمة المضافة الى (3241) وبمعدل نمو سلبي بلغ (-7,1%) والسبب في هذا الانخفاض هو نتيجة ما تعرض له العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص من مرض كوفيد 9 وما صاحب ذلك من توقف لكثير من المعامل وتوقف الحياة بشكل كبير.

جدول (5)

القيمة المضافة للصناعات الكبيرة في العراق للفترة من (2012-2020) /(مليار دينار)

السنوات	القيمة المضافة	معدل النمو
2102	2394	-
2013	3226	34,7
2014	2219	31,2-
2015	1964	11,4-
2016	1840	6,3-
2017	3579	94,5
2018	2732	23,6-
2019	3490	27,7
2020	3241	7,1-

المصدر: وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي ، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي

ثالثاً : التنمية المستدامة للصناعات الكبيرة في العراق

1– مفهوم التنمية المستدامة

ظهرت تعاريف عدة للتنمية المستدامة ومنها التي تسعى لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي .

و منذ التسعينيات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة من اكبر اهتمامات الحكومات ووسيلة لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين مختلف الأجيال، كما تشكل التنمية المستدامة أداة لمعالجة المشكلات المختلفة والمتنامية للأفراد ، إذ إن الفقر والركود الذي تعيشه البلدان النامية تعتبر إحدى هذه المشكلات مما يتطلب خلق نموذج للتنمية لحل تلك المشكلات[5] ، وقد ظهرت تعاريف عدة للتنمية المستدامة منها:

– روبرت سولو عرف التنمية المستدامة بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الأجيال، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية ؛ بل تتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية إضافة إلى الجانب المادي او المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار للموارد الحالية والمستقبلية[6].

– كما عرفت التنمية المستدامة بأنها عبارة عن ادارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، او تحسينها وتلبية احتياجات الحاضر وبطريقة تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من اجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها."

أما Vuta al et(2007) ، عرف التنمية المستدامة في دراسته بأنها "قدرة الجيل الحالي لتلبية احتياجاته دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية رغباته" [(7)].

وتعرف التنمية المستدامة ايضاً بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة، وبأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع، من اجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته ، مع السعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها[(8)].

كما برزت احداث كثيرة في النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى ظهور هذا المفهوم منها [(9)] :

- زيادة انتشار الاحداث المسيئة على مستوى العالم .
- زيادة درجة التلوث في العالم.
- تعثر كثير من السياسات التنموية المعمول بها في دول العالم الثالث وتوسيع الفروق الاجتماعية وانتشار المجاعة والفقر.

وهنالك العديد من المعاني لكلمة الاستدامة وتتمثل في[(10)] :

- الاستخدام المنظم الطويل الأمد للثوات الطبيعي من اجل الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة.
- أسلوب للتقدم الذي يُمكن الدول من التقدم إقتصادياً وإجتماعياً دون ان تحطم ثرواتهم البيئية.
- يُعد نوعاً من التطور الذي يكون عادلاً اجتماعياً ومقبولاً اخلاقياً ونافعاً اقتصادياً.
- يعد نوعاً من التطور الذي يكون عنده المؤشرات البيئية بأهمية المؤشرات الاقتصادية نفسها .

2- مقومات التنمية المستدامة للصناعات الكبيرة في العراق :

للصناعات الكبيرة في العراق مقومات عدة ساهمت في تحقيق التنمية المستدامة منها :

أ- رأس المال :

إن قيام أي مشروع صناعي او إعادة تأهيل أي مصنع يحتاج إلى رأس مال كبير وضخم لشراء الآلات والمكائن والمعدات ، كما يحتاج رأس المال لشراء الأرض ولتوفير ما تحتاجه من بنى تحتية ، فضلاً عن دفع أجور العمال وشراء الوقود والمواد الأولية .

تظهر أهمية رأس المال باعتباره احد مقومات الصناعة ولا ترجع إلى أهمية النقود التي يجب توافرها لأجراء العملية الإنتاجية فقط ، بل إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائط النقل والمواد الخام والسلع النصف مصنعة ، فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من مواد خام ودفع أجور العمال ، فضلاً عن حاجتها لرأس المال الثابت لشراء الآلات والمكائن والمعدات واقامة المباني وكلما كبر حجم المشروع الصناعي كلما زادت الحاجة الى رأس المال لتنفيذ المشروع الصناعي والذي يتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة ومدى تطور الأسلوب التقني فيها[(11)].

يمتلك العراق موارد مالية ضخمة كونه احدى الدول النفطية ويُعد من الدول المتصدرة عالمياً في الإنتاج والتصدير النفطي ومالها من عوائد مالية وهي أساس التمويل الاستثماري وتوفير العملة الصعبة اللازمة للتغيرات التنموية ، يمكن توظيفها في التنمية الصناعية ، أذا مااستثمرت بإنشاء مشاريع مخططة ومدروسة[(12)]، إذ يأتي العراق بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في إنتاج النفط الخام بمتوسط إنتاج (4,6) ملايين برميل يومياً في الظروف الطبيعية ويعتمد على إيرادات النفط لتمويل يصل إلى

(92%) ، ومنذ عام 2020 والعراق يلتزم باتفاقية خفض الإنتاج التي أقرها تحالف أوبك ، ما أثر على حجم صادراته التي تصل قرابة (107) مليون برميل شهرياً ، في حين وصلت الإيرادات الى (6,5) مليارات دولار[13] .

ب–المادة الأولية:

وهي المواد التي تصنع منها حاجات الانسان المتنوعة وتكون أما مواد أولية أو مواد زراعية أو معدنية أو صناعية ، وأن توفر المواد الأولية يعتبر من المقومات الأساسية للتنمية الصناعية في أي بلد ، الا إن هذا لا يعني ضرورة توافرها وإنتاجها محلياً ، ولكن يكفي ان يضمن الحصول عليه بانتظام عن طريق استيرادها من مناطق إنتاجها وذلك لضمان استمرارية عملية الإنتاج ، ولأهمية المواد الأولية في الصناعة نجد إن جميع المؤسسات الصناعية تأخذ بنظر الاعتبار مواقع المواد الأولية وتكلفة نقلها الى المصنع عند اختيار الموقع الجغرافي لمؤسساتها ، وذلك لعدم إمكانية تزويد المصنع بمعظم الخامات بالكلفة نفسها كون هذه الخامات موزعة بصورة غير منتظمة في جميع انحاء العالم ولتباين درجة استغلال الخامات وتكاليفها[14] .

ولا يعني مجرد وجود المواد الأولية في موقع ما أساس لقيام الصناعة التي تستخدمها فيه ، فلا بد من مراعاة اعتبارات أخرى منها كمية المواد الأولية المتوافرة في المنطقة وطبيعتها وديمومة الحصول عليها بشكل مستمر سواء كانت محلية أم مستوردة[15]، ويمتاز العراق بتوافر المواد الأولية في جميع المحافظات مع الاخذ بنظر الاعتبار أن كل محافظة تمتاز بتوافر ماد أولية تفتقر إليها محافظة أخرى ، مثلاً تمتلك محافظة البصرة أكبر احتياطي للنفط في العراق لكثرة عدد الحقول النفطية فيها والبالغ عددها (15) حقلاً نفطياً ، كما تشتهر منطقة الموصل بوجود أكبر مصنع لأجود أنواع السكر في العراق ، كما تمتاز محافظة ميسان بتوافر قصب السكر والذي يعتبر مادة أولية لصناعة السكر وأحد المواد الداخلة في صناعة الورق .

ت–الأيدي العاملة :

تعد الأيدي العاملة من اهم مقومات البناء الصناعي ، وتبرز اهميتها في الناتج الصناعي وعدد الايدي العاملة ومستوى كفائتهم وخبرتهم ، وكثير من الدراسات إشارة إلى ان الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الصناعية لا تعتمد على التكنولوجيا فحسب وانما تعتمد إلى حد كبير على مستوى كفاءة الأيدي العاملة ومهارتها ورغبتها في العمل[16].

وتعد الأيدي العاملة واحدة من المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الصناعية ، وهي بحق تشكل عقبة رئيسة أمام التطور الصناعي الذي تشهده الدول النامية ، ويتحدد أثر الأيدي العاملة في الإنتاج الصناعي بعدد العمال ومستوى كفاءتهم ، كما يعتمد عدد العمال على حجم السكان في الدولة ، أما مستوى الكفاءة فيعتمد بالدرجة الأولى على درجة التدريب الفني للعمال ومهاراتهم والبيئة الصناعية المتاحة ، وتتأثر الوحدات الصناعية وبدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة ونوعية الأيدي العاملة التي تحتاجها والتوزيع الجغرافي للأيدي العاملة[17] .

إذ بلغ عدد السكان في العراق لعام 2020 (40,150,174) نسمة ، وشكلت فئة الذكور التي تبدا من عمر (15–64) سنة والتي تعد الفئة العمرية النشطة والقادرة على العمل التي يعتمد عليها المجتمع نسبة عالية مثلت (56,5%) من المجموع الكلي للسكان الذكور في العراق ، في حين شكلت فئة صغار السن والتي تتراوح بين (صفر – 14) سنة نسبة 40,4%) من المجموع الكلي للسكان ، فيما مثلت فئة كبار السن والتي تبلغ أعمارهم فوق (65) سنة اقل نسبة بين الفئات العمرية وبنسبة (3,1%) ، وهي الفئة التي تمثل المتقاعدين عن العمل أو المعاقين والغير قادرين عن العمل بسبب المرض.

وتختلف الصناعات فيما بينها من حيث عدد الأيدي العاملة فبعض الصناعات تحتاج إلى ايدي عاملة بأعداد كبيرة مثل الصناعات الكيمياوية وصناعة الحديد والصلب وبعض شركات صناعة الكرفانات ، بالمقابل هنالك صناعات تحتاج إلى ايدي عاملة ذات خبرة ومهارة مثل صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونية وغيرها .

ث–السوق :

من المعروف إن السوق هو المكان الذي يرتاده السكان لبيع وشراء المواد الأولية والمواد المصنعة والمواد جاهزة الصنع ، وقد يكون هذا السوق محلياً او دولياً أو اقليمياً ، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن السوق يتأثر بعدد السكان وبالقدرة الشرائية لهم فكلما زاد عدد السكان وزادة القدرة الشرائية زاد الطلب على السلع على اختلاف أنواعها واصنافها.

كما أن هنالك علاقة متبادلة ما بين موقع الصناعة والسوق إذ نجد أن تطور الصناعة سببه وجود أسواق واسعة ، كما أن نمو الأسواق يرتبط هو الأخر بنو الصناعة ويشير السوق إلى مستوى الطلب كما يشير إلى مستوى العرض لاستيعاب المزيد من الإنتاج[18] ، بمعنى أن السوق بالنسبة لأي سلعة يعني مقداراً من الطلب الفعال على منتجاتها والذي يعتمد على حجم السكان وخصائصهم وأنماط معيشتهم ومعدلات دخولهم ومقدرتهم على الأنفاق الاستهلاكي لذلك نلحظ أن المناطق التي ترتفع فيها الكثافة السكانية والتي تتمتع بارتفاع دخول افرادها يمكن ان نصفها دالة على تحديد السوق كما يعتبر الأخير أحد المقومات الأساسية لقيام الصناعة سواء كان سوقاً استهلاكياً أو انتاجيا[19] .

كما يساعد اتساع السوق على استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي في مواجهة المنتجات الأجنبية ، ويحدث العكس عندما يكون السوق صغيراً لا يمكن الاستفادة من اقتصاديات الحجم وبالتالي تكون الكلفة عالية ما يشكل عقبة أمام توسع الإنتاج الصناعي مما يضطر الدولة لحماية منتجاتها بصفة مستمرة وهو الامر الذي يزيد من درجة الاعتماد على الحماية ويضعف الحوافز التطويرية للإنتاج المحلي كماً ونوعاً [20].

كما يعتمد السوق على حجم السكان وحجم القدرة الشرائية للمستهلك وخصائصهم وأنماط معيشتهم ، إذ تعد المناطق الكثيرة السكان والتي تتمتع بأرتفاع المستوى المعاشي مصدراً مهماً لتصريف البضائع والذي يساهم بدوره برفع المستوى الاقتصادي للبلد بشكل عام .

ج– معوقات التنمية المستدامة:

إن الاستخدام الغير الأمثل للموارد الطبيعة يؤدي إلى استنزافها مما ينتج عنه عدم القدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة ، لذلك لابد من أن تكون هنالك علاقه صديقة بين البيئة والأنسان يحافظ من خلالها على مكنونات الطبيعة ، وتوفير فرص التعليم والعمل المتكافئة بين الأفراد للقضاء على الفقر ، بالمقابل هنالك مجموعة من الأسباب تعيق تحقيق التنمية للصناعات في العراق كما إن هنالك استراتيجيات عدة لمعالجة تلك المعوقات .

ومن أبرز تلك المعومات :

1- عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يشهده العراق بشكل عام بسبب تعدد الطوائف والفتن .

2- الحروب والأزمات التي شهدها البلد والمتمثلة بحرب ايران والكويت وانتهاءاً بعام 2003 وما تبعه من مخلفات أدت الى انهيار الاقتصاد العراقي واغلاق أغلب المعامل واحلال البضاعة الأجنبية محل البضاعة المحلية وترغيب المواطن بالمنتج الأجنبي لما يمتاز به من رخص الأسعار وجودة المنتج مقارنة بالمنتج المحلي .

3- الانفجار السكاني الذي يشهده العراق إذ بلغ مجموع السكان في عام 2020 (40,150,174) مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان إلى (51,211,700) مليون نسمة في عام 2030[21] ، وإن هذه الزيادة السكانية تسبب ضغط على الموارد الطبيعية والاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة فضلاً عن الانتشار الواسع للعشوائيات بسبب ازمة السكن الناتجة عن الزيادة السكانية .

4- انخفاض المستوى المعاشي للمواطن أدى الى ارتفاع مستوى الفقر الشديد بسبب ارتفاع نسبة البطالة الناتجة عن عدم توفر فرص العمل .

5- نقص الخبرة لكثير من العاملين في مجال الصناعة بسبب قلة او انعدام توفير الدورات التأهيلية والتدريبية التي تساعد على تحسين أداء العامل وزيادة خبرته إذ أن نقص الخبرة يؤثر سلباً على نوعية الإنتاج وكميته .

6- بعد المسافة بين المنطقة الصناعية ومكان السكن وانعدام البنى التحتية الضرورية أدت إلى الهجرة المعاكسة من المناطق الصناعية إلى المناطق السكنية ، لذا كان لابد من بروز دور الحكومة والحد من هذه الهجرة .

7- التغير المناخي الذي يعاني منه العراق والناتج عن تذبذب في معدلات سقوط الامطار وما تبعه من تذبذب في كمية المياه التي تتلقاها الأنهر والبحيرات والذي ينعكس بدوره على عدم قدرة الفلاح على تامين المياه لسقي لمحصولات ومدى قدرته على توفير ما يحتاجه السكان من المواد الغذائية .

8- توقف الكثير من المعامل في العراق بسبب عدم توفر قطع غيار أو ارتفاع أسعار المواد الأولية .

الاستراتيجيات الخاصة بها :

وتعرف استراتيجية التنمية الصناعية أو السياسة الصناعية بأنها أي سياسة حكومية تستهدف إحداث تحول هيكلي نحو الأنشطة التي من المتوقع أن تسهم بشكل اكبر في النمو الاقتصادي أو الرفاهية الاجتماعية[22]. ومن أبرز تلك الاستراتيجيات :

1- عدم فتح المجال امام الدول المعادية بالتدخل في سياسة البلد ، ومحاولة قمع تلك الفتن وتعدد الطوائف لضمان استقرار البلد.

2- اغلاق باب الاستيراد وفرض الضرائب على المنتجات الأجنبية وتشجيع المنتج المحلي من خلال توفير ما يحتاج اليه صاحب المشروع من معدات ومواد أولية ضرورية لقيام الصناعة وفتح باب التصدير وتخفيض التعرفة الكمركية التي تفرض عليها .

3- تحديد النسل وتوفير فرص عمل للفئة القابلة للعمل ، وانشاء مجمعات سكانية وبأسعار مناسبة تعالج مشكلة التضخم السكاني .

4- توفير فرص العمل بمنح القروض والتسهيلات المالية وبدون فائدة لمن يرغب بإقامة مشروع صناعي .

5- إقامة دورات تدريبية مجانية تشجيعية تزود الشخص بالخبرات والدراية الكافية بكيفية الاستخدام الأمثل للمعدات والآلات .

6- قيام الحكومة بتأمين أراضي وبمساحات كافية وتتوفر فيها كافة البنى التحية اللازمة لقيام المشروع الصناعي من (ماء وكهرباء وطرق وغيرها) فضلاً عن توفير وسائل النقل لنقلهم من مناطق سكناهم الى أماكن عملهم .

7- اكتشاف أساليب جديدة للزراعة وتحسين أساليب الري للأراضي الزراعية .

8- إعادة تشغيل المنشآت المتوقفة عن العمل من خلال توافر ما تحتاجه من الآلات والمكائن والمعدات والمواد الأولية وغيرها من الضرورات لقيام وتنشيط الجانب الصناعي ، فضلاً عن انشاء منشآت صناعية تقوم بإنتاج مواد استهلاكية تكون بديلة للمواد الأولية التي يتم استيرادها من الخارج مثل انتاج المواد الاستهلاكية المعمرة وغيرها .

الاستنتاجات

1- من خلال دراسة عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق لعام 2020 لوحظ أن عدد المنشآت شكل نسبة (7،3%) من المجموع الكلي للصناعات الكبيرة في العراق ، إذ احتلت مدينة بغداد المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الصناعية بنسبة مثلت (14,5%) ، حيث شكل العمال نسبة (34,6%) من المجموع الكلي للايدي العاملة في العراق ، بالمقابل هنالك محافظات أخرى شكل عدد المنشآت الصناعية نسبة (1,9%) وهي نسبة قليلة جداً مقارنة ببقية المحافظات كما هو الحال في محافظة الأنبار ويرجع السبب إلى تردي الوضع الأمني في المحافظة الأنفة الذكر والمتمثلة بداعش ومانتج عنه من أوضاع صعبة أدت إلى غلق الكثير من المعامل والمنشآت الصناعية ، فضلاً عن تهجير وقتل الكثير من سكانها .

2- يمتلك العراق مقومات قيام الصناعة ومنها الموارد الطبيعية المتمثلة بتوفر الأراضي والمياه ، والنفط إذ يعتبر العراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك إذ وصل الإنتاج الى (400) ألف برميل / يومياً في عام 2020، أما صادراته فقد وصلت في نفس العام إلى اكثر من مليار برميل إذ أن الصين والهند كانتا الأكثر شراء للنفط العراقي.

3- يمتلك العراق كثافة سكانية عالية حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان (2,55%) لعام 2020 ، يقابلها ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير وصل إلى (13,8%) وقد تصدرت الأنبار المرتبة الأولى بعدد العاطلين عن العمل بنسبة (32,4%) ، تليها محافظة دهوك بنسبة (26,4%) ، ومن ثم محافظة ميسان بنسبة (20,4%) ، فيما تعد اقل نسبة للبطالة في العراق في محافظة كركوك بنسبة (6,3%) ، تليها محافظة كربلاء بنسبة (6,7%) ، واخيراً محافظة البصرة حيث شكلت نسبة البطالة (7,6%) من المجموع الكلي للسكان في العراق .

4- كثرة الحروب والأزمات التي شهدها البلد والذي أدى إلى إنعدام الاستقرار السياسي وأثر بشكل كبير على الصناعات في العراق حيث تم اغلاق أغلب المعامل بسبب قلة أو صعوبة الحصول على المادة الأولية لقيام تلك الصناعة.

الهوامش والمصادر:

(1) فارس مهدي مُحَمَّد ، الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق (دراسة في الجغرافية الصناعية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،2006 ، ص56.

(2) مؤيد حسن قاسم العطيوي ، الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة وأبعادها الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة،2017 ص33.

(3) عبد الصاحب ناجي البغدادي ، مُحَمَّد جواد عباس شبع ، التنمية الصناعية والتخطيط الأقليمي في محافظة النجف الأشرف ، مجلة أداب الكوفة ،المجلد (1) ، ع(27) ، 2016 ، ص5-6 .

(4) مُحَمَّد ازهر السماك ، جغرافية الصناعة (منظور معاصر) ، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ،2011، ص 43.

(5) معتصم مُحَمَّد إسماعيل ، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجاً) ، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ،2015، ص42

(6) اللجنة العالمية للبيئة وللتنمية ، ترجمة مُحَمَّد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،1989 ،ص83.

(7) منى مُحَمَّد علي الشعباني / دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة (دراسة استكشافية في منشآت الأعمال في البيئة المصرية ،ص 16-17

(8) ريزان صلاح الدين عزة ، انعكاس تطبيق التدقيق البيئي على تحقيق عملية التنمية المستدامة، دراسة في عينة من الشركات الصناعية في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،مج(11)، ع(26) ،2019، ص373-374 .

(9) مايح شبيب الشمري ، علي حمزة جياد ، الاستدامة في إطار التنمية – رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق ،جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (57) ،2020ص5.

(10) جنان عبد العباس باقر الدليمي، دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة في الشركة العامة للصناعات النسيجية / الحلة) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد(9) ، العدد (4) ،2017، ص180 .

(11) مُحَمَّد ازهر السماك ، عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ،دار ابن الثير للطباعة والنشر ، الموصل،1987، ص111.

(12) مؤيد حسن قاسم العطيوي ، الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة وأبعادها الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ،2017، ص101.

(13) صادرات العراق النفطية تصعد قليلا في يوليو، https://www.aa.com.tr/ar

(14) احمد حبيب رسول ، جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، بيروت ،ص53.

(15) مُحَمَّد فؤاد الصفار، التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1996 ،ص261.

(16) حامد سفيح عجرش الركابي ، التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة في محافظات البصرة وذي قار وميسان ، أطروحة دكتوراه ،جامعة البصرة ، كلية الآداب ،2006، ص84

(17) مُحَمَّد ازهر السماك ، جغرافية الصناعة (منظور معاصر) ،ط1 ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الاردن ،2011، ص112.

(18) مُحَمَّد ازهر السماك ، عباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، دار ابن أثير للطباعة والنشر ، الموصل ،1987،ص107.

(19) سندس احمد عبد القادر ، تحليل مكاني للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ،2020، ص57.

(20) محمد احمد إسماعيل السعيدي ، افاق التنمية الصناعية في الجمهورية العربية اليمنية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،1989،ص322.

(21) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات سكان العراق لعام 2020

(22) وضع استراتيجية التنمية الصناعية المصرية على أسس سليمة (الاستفادة من تجربة جنوب افريقيا، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص3 . http://www.eces.org.eg/

المصادر:

1- السماك ،محمد ازهر ، جغرافية الصناعة (منظور معاصر) ، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ،2011

2- البغدادي ،عبد الصاحب ناجي ، محمد جواد عباس شبع ، التنمية الصناعية والتخطيط الأقليمي في محافظة النجف الأشرف ، مجلة أداب الكوفة ،المجلد (1) ، ع(27)

3- إسماعيل ، معتصم محمد ، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجاً) ، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ،2015

4- فارس مهدي محمد ، الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق (دراسة في الجغرافية الصناعية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،2006

5- مؤيد حسن قاسم العطيوي ، الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة وأبعادها الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة،2017.

6- مايح شبيب الشمري ، علي حمزة جياد ، الاستدامة في إطار التنمية – رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق ،جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (57) ،2020.

7- اللجنة العالمية للبيئة وللتنمية ، ترجمة محمد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،1989.

8- منى محمد علي الشعباني / دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة (دراسة استكشافية في منشآت الأعمال في البيئة المصرية.

9- ريزان صلاح الدين عزة ، انعكاس تطبيق التدقيق البيئي على تحقيق عملية التنمية المستدامة، دراسة في عينة من الشركات الصناعية في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،مج(11)، ع(26) ،2019.

10- حامد سفيح عجرش الركابي ، التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة في محافظات البصرة وذي قار وميسان ، أطروحة دكتوراه ،جامعة البصرة ، كلية الآداب ،2006.

11- جنان عبد العباس باقر الدليمي، دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة في الشركة العامة للصناعات النسيجية / الحلة) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد(9) ، العدد (4) ،2017.

12- محمد ازهر السماك ، عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ،دار ابن الثير للطباعة والنشر ، الموصل،1987.

13- احمد حبيب رسول ، جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، بيروت.

14- محمد فؤاد الصفار، التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1996.

15- سندس احمد عبد القادر ، تحليل مكاني للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ،2020.

16- محمد ازهر السماك ، جغرافية الصناعة (منظور معاصر) ،ط1 ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الاردن ،2011.

17- مُحَمَّد ازهر السماك ، عباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، دار ابن أثير للطباعة والنشر ، الموصل ،1987.
18- مُحَمَّد احمد إسماعيل السعيدي ، افاق التنمية الصناعية في الجمهورية العربية اليمنية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،1989.
19- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات سكان العراق لعام 2020.
20- وضع استراتيجية التنمية الصناعية المصرية على أسس سليمة (الاستفادة من تجربة جنوب افريقيا، المركز المصري للدراسات الاقتصادية،http://www.eces.org.eg/.
21- صادرات النفط العراقية ،httep//www.aa.com.tr/ar.

البيئة الابتكارية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي
لبعض الدول الناشئة والمتقدمة للمدة 2007–2020

ا.م.د. أيسر ياسين فهد
كلية الادارة والاقتصاد– الجامعة العراقية
tradepolicies@yahoo.com
aysar.fahad@aliraqia.edu.iq

ا.م.د. مخيف جاسم حمد
كلية الادارة والاقتصاد– جامعة تكريت
mokheef_aljubury@yahoo.com

00964790278189

الملخص

هدف البحث الى التعرف على العلاقة بين البيئة الابتكارية والنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ومقارنتها بتلك في البلدان الناشئة، اذ ان الابتكار يعد من اهم العناصر في النمو الاقتصادي ويكتسب اهمية متباينة بين المجموعتين وتكمن فرضية البحث بأن هناك اثر للابتكار على النمو الاقتصادي طويل الأمد ووفق الاليات والمحددات الخاصة بالنمو الاقتصادي، وبالاستناد على بعض المؤشرات المختارة الخاصة بالبيئة الابتكارية كمتغيرات مستقلة اما الناتج المحلي الاجمالي فهو المتغير التابع ومعبرا عن النمو الاقتصادي ومستوى اداء النشاطات الاقتصادية، توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة موجبة طويلة الأمد بين الابتكار والنمو الاقتصادي بشكل أكبر في البلدان الناشئة.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الابتكار، البلدان المتقدمة، البلدان الناشئة، الناتج المحلي الإجمالي.

The innovative environment and its relationship to the economic growth of some emerging and developed countries for the period 2007-2020

A.P.D. Aysar yaseen fahad

College of Administration and Economics - Iraqi University

A.P.D. Mokhef jasem hamad

College of Administration and Economics - Tikrit University

Abstract:

The research aims to identify the relationship between the innovative environment and economic growth in developed countries and compare it with those in emerging countries, as innovation is one of the most important elements in economic growth and acquires varying importance between the two groups. Concerning economic growth, and verifying the goal, some standard methods are based on some selected indicators of the innovative environment as independent variables. The GDP is the dependent variable and expresses economic growth and the level of performance of economic activities. There is a positive long-term relationship between innovation and greater economic growth in emerging countries.

Keywords: economic growth, emerging countries, advanced countries, gross domestic product

المقدمة

من اهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها البلدان المختلفة هو الانطلاق في مسار النمو الاقتصادي الذي يسهم الابتكار في رفع مستواه وله أثر لا يستهان به على معظم المتغيرات الاقتصادية الجوهريةفي البلدان المتقدمة والناشئة على حد السواء بالرغم من تباين ذلك الاثر بين المجموعتين، كما ان للابتكار اهمية خاصة لدى صناع القرار والباحثين والمتخصصين في وضع الخطة التنموية لغرض رفع مستويات التنافسية وتزايد المستوى المعيشي للافراد وبخاصة في بلدان مثل الهند والصين التي يشكل عدد سكانها مجتمعة اكثر ربع سكان العالم، ولا يحث هذا الا بإعادة صياغة المنظومة الهيكلية للقطاعات الاقتصادية العاملة في اقتصاداتها، بما يتيح رفع مستويات النمو الاقتصادي وضمان تحقيق زيادات حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، لذلك تعتبر البيئة الابتكارية محدد مهم وأساسي في تحسين ظروف الاستثمار والإنتاجية والمؤشرات ذات العلاقة وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هي علاقة البيئة الابتكارية بالنمو الاقتصادي في البلدان الناشئة والمتقدمة؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم الابتكار؟
2. ما هي مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي في عينة الدراسة؟
3. مدى تأثير البيئة الابتكارية في الناتج المحلي الاجمالي في عينة الدراسة في المدى المتوسط والطويل؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة طويلة الأمد ما بين البيئة الابتكارية والنمو الاقتصادي وتباينها بين بلدان العينة.

أهداف البحث: يهدف البحث الى التعرف على:

1- مفهوم البيئة الابتكارية وعلاقتها النظرية بالنمو الاقتصادي.
2- استعراض المؤشرات الرئيسية للابتكار وكذلك النمو الاقتصادي في عينة الدراسة.

اهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة في:

1- توضيح دور الابتكار في النمو الاقتصادي وتباين هذا الدور بين الدراسة.
2- تقديم خطوط استرشادية للباحثين والمهتمين في مجال الابتكار والعلاقة مع النمو الاقتصادي.

هيكلية الدراسة: للوصول الى أهداف واثبات الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، قسمت الى مطلبين رئيسين، تضمن المطلب الاول تقديم استعراض للإطار المفاهيمي المفسر للبيئة الابتكارية ومن ثم النمو الاقتصادي والوصول الى العلاقة في ظل النظرية الاقتصادية، بينهما تناول المطلب الثاني تحليل مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي في دول العينة للمدة 2007-2020، واختتم البحث بجملة من النتائج والمقترحات.

حدود الدراسة

1. **الحدود الزمانية للدراسة:** الفترة ما بين 2007 و2020.
2. **الحدود المكانية للبحث:** وتشمل عينة البلدان المتقدمة وهي كل من سويسرا والولايات المتحدة، وعينة من البلدان الناشئة وهي روسيا، الصين، الهند وجنوب افريقيا.

منهجية البحث: توظيف المنهجية الوصفية لتحليل العلاقة ما بين متغيرات البحث والتي تمثلت في البيئة الابتكارية من خلال مؤشراته ومعدلات النمو في البلدان الناشئة والمتقدمة.

I. التعريف بالبيئة الابتكارية والنمو الاقتصادي

اولا: مفهوم البيئة الابتكارية

يمكن تعريف الابتكار أنه عملية تحويل ما هو جديد من افكار ومعارف الى سلع وخدمات، كما عرفها شومبيتر على انه تقديم منتج وطريقة جديدة وفتح اسواق جديدة للمادة الخام (**القريشي، 2007**) ، وكما تعرف بأنها اسلوب او طريقة حديثة للنهوض بالاليات العلمية والمهنية لغرض رفع مستوى الانتاجية، ويعرف على انه مايقدمه الشخص من قدرة للابتكار واختلاف عن نمط التفكير العادي واتخاذ نمط جديد من التفكير، أو ان الابتكار هو ذلك الشيء الجديد خلال مدة معينة ناجحة عن الخبرة والممارسة من خلال الكشف عن الثغرات والخلل في المعلومات، ومن ثم مدى قدرة المبتكر لسد هذه الثغرات، ويعرف على انه الابداع والاختراع يتم عن تصور جديد لحل مشكلة معينة (**الدريني، 1982: 165**)، ويعرف على انه ايجاد افكار جديدة وخلاقة بالامكان تطبيقها، وتم تعريف الابتكار من قبل منظمة التعاون والتنمية، على انه مجموعة من المراحل والتي تشتمل على الخطوات منها الفنية والمالية والعلمية التي تضم البحث والتطوير والتي لها الامكانية في تسويق وتطوير منتج جديد او ادخال طريقة جديدة الى الخدمات الاجتماعية بأستخدام احدث التطورات في المعرفة، وان تكون قادرة الخبرة على تحقيق ميزة تنافسية تنطوي على ثلاثة جوانب منها مايتعلق بتنظيم الموارد التي تحققت من خلال الية البحث والتطوير ومايتعلق بتطوير وتجديد المنشأة الاستثمارية بفعل التوظيف الجديد والاتجاه نحو تحقيق الاهداف المرسومة للمنظمة، وكذلك نجاح الاعمال والخبرة العالية في جذب على ان هناك منتج جديد متميز مبني على المنافسة، نستنتج بأن الابتكار هو عملية ايجاد اسلوب او طريقة جديده مختلفة عن سواها في الانتاج وبتكوين قيمة مضافة جديدة مبنية في الاقتصاد، وهناك عدة عوامل تؤثر في مفهوم الابتكار منها مجموعة العوامل الشخصية والتنظيمية والبيئية والمالية، وينقسم الابتكار الى عدة انواع منها (**الشريف، 2000: ص 339**):

1- الابتكار في التكنلوجيا: وهو احداث تطوير تكنلوجي يؤدي الى موافقة الانتاج للطلب الحقيقي للسوق.
2- الابتكار في التوظيف: وهو احداث التغير في عناصر الانتاج والتي تم العمل عليها سواء من حيث الانتاج او الاستهلاك مع امكانية تكوين حلقات توظيف تنسجم مع المتطلبات المتأتية في الطلب الحالي أوالمستقبلي.
3- الابتكار الاجتماعي: هو التوافق مع المتطلبات المجتمعية فيما يتعلق بالمنتج او الخدمية وقطاعات السكن والخدمات الصحية والتخفيف من الفقر.
4- الابتكار الفني: وهو ما يتناول النواحي الفنية المستجدة من حيث الشكل العام للمنتج ومظهره.

ثانيا: مؤشرات الابتكار (بية و وداك، 2018: 13)

1- الانفاق على البحوث وتطوير الانتاج: وهو ما يتم تخصيصه من الموازنة للاستثمار في النواحي الابتكارية، واعطي اهتمام بشكل خاص لهذا المؤشر، والذي يؤشر نسبة ما تم تخصيصه من الناتج المحلي الاجمالي او من الارباح التي حققتها شركات القطاع الخاص على صعيدي البحث والتطوير.

2- عدد براءات الاختراع: وهو من المؤشرات المهمة في وضع تصور لعدد الطلبات لتسجيل براءات الاختراع في الدوائر المعنية بذلك، ويترتب عن الحصول على براءات الاختراع حق ملكية للاختراص يصل الى 20 سنة.

3- الميزة التنافسية لصادرات التكنلوجيا المتقدمة: وهي التي تعنى احداث تطور او ايجاد سلع جديدة لها الامكانية في المنافسة في السوق وذات توظيف اكبر لرأس المال المتأتي عن البحث والتطوير.

4- العلامات التجارية: تعد العلامة التجارية من المؤشرات المهمة لمخرجات الابتكار، ان الشركات تتنافس فيما بينها على الاغلب من حيث السمعة التجارية التي تميزها عادة من خلال علامة تجارية تميزها.

ثالثا: مفهوم النمو الاقتصادي

بِالرَّغْمِ مِنْ وُجُودِ تَبَايُنٍ فِي مَجْمُوعَةُ التَّعْرِيفَاتِ الَّتِي تَقَدُّمٍ لِمَفْهُومِ النُّمُوِّ الْإِقْتِصَادِيِّ الَّا انهبشكل مُوجَزَ اي تَزَايُدَ حَاصِلَةَ فِي النَّوَاتِجِ الْمَحَلِّيَّةَ الاجمالية وَهُوَ مَا يُؤَدِّي بِالضَّرُورَةِ الى تَزَايُدَ الدَّخْلِ الْقَوْمِيِّ، وَهُوَ مَا سَنَعْكِسُ فِي احداث تَزَايُدٌ لِمُتَوَسِّطِ نَصِيبِ الْفَرْدِ مِنَ الدَّخْلِ الْحَقِيقِيِّ(**عَبْدَ الْقَادِرِ، 2003، ص11– 12**).

كَمَا يُعَرِّفُ بَانُهُ التَّزَايُدَ الْمُسْتَمِرَّةَ فِي النَّاتِجِ الْقَوْمِيِّ الاجمالي لِمُدَّةٍ مِنَ الزَّمَنِ دُونَ أَحْدَاثِ تَغَيُّرَاتٍ جَوْهَرِيَّةٍ فِي كَافَّةِ الْمَجَالَاتِ (**الْقُرَيْشِيِّ، 2007، ص134**) كَمَا يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُ بَانَهُ اجمالي التَّغَيُّرَاتِ سَوَاءً مِنْهَا الَّتِي تَكُوُّنِ بِشَكْلٍ كَمِّي أَوْ تِقْنِيٌّ لِلطَّاقَةِ الانتاجية، وَبَيَانَ مِقْدَارِ تَوْظِيفِ تِلْكَ الطَّاقَةِ وَأَثْرُهَا عَلَى مُعَدَّلِ النُّمُوِّ الْإِقْتِصَادِيِّ(**الامين وَالْبَشِيرَ،، 2010، ص 74– 75**) وَيُعَرِّفُ كَذَلِكَ بِأَنَّهُ تَحَوَّلَ تَدْرِيجِيٌّ وَمُسْتَقِرٌّ بِمَدَى طَوِيلٍ يَحْدُثُ مَنْ خِلَالَ تَزَايُدِ عَامٍ فِي مُعَدَّلَاتِ الْإِدِّخَارِ وَتَعَدُّدِ الافراد. (**الْقُرَيْشِيُّ، 2007، ص125**)، وَيُعَرِّفُ بِكَوْنِهِ تَزَايُدَ الدَّخْلِ الْقَوْمِيِّ وَتَزَايُدِ الْحَجْمِ الاجمالي لِلسِّلَعِ وَالْخِدْمَاتِ وَيَتَبَايَنُ مِنْ قِطَاعٍ إِلَى آخِرٍ وَمَنْ بَلَدٍ إِلَى أُخَرٍ، وَهُوَ بِذَلِكَ يَتَنَاوَلُ الْبُعْدُ الْمَادِّيُّ لِلتَّنْمِيَةِ الْإِقْتِصَادِيَّةِ وَوَفْقِ مَجْمُوعَةِ مِنَ الْمُحَدَّدَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْخَوَاصِّ الْكَمِّيَّةِ وَالنَّوْعِيَّةِ لِرَأْسِ الْمَالِ الْبَشَرِيِّ وَالْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ والاساليب التِّكْنُولُوجِيَّةَ وَتَرَاكُمَ رَأْسِ الْمَالِ لِلنُّمُوِّ الْإِقْتِصَادِيِّ. (**التَّمِيمِيُّ، 2008**)،

رَابِعًا: مُؤَشِّرَاتُ النُّمُوِّ الْإِقْتِصَادِيِّ

1– النَّاتِجَ الْمَحَلِّيَّ الْإِجْمَالِيَّ، وَيَعُدِ أَشْمَلُ مَا يُمَثِّلُ النُّمُوُّ الْإِقْتِصَادِيُّ، وَهُوَ تَعْبِيرٌ عَنِ اجمالي الْقِيمَةَ السُّوقِيَّةَ لِمُخْتَلِفِ السِّلَعِ وَالْخِدْمَاتِ بِصُورَتِهَا النِّهَائِيَّةِ خِلَالَ مُدَّةٍ زَمَنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَغَالِبًا مَا يَكُونُ سَنَةً وَاحِدَةً.

2– إِجْمَالِيَّ الدَّخْلِ الْمُتَوَقَّعِ: يَرَى بَعْضُ الْإِقْتِصَادِيِّينَ أَنَّ النُّمُوَّ الْإِقْتِصَادِيَّ ينبغي أَنْ يُعَبِّرَ عَنْهُ فِي ضَوْءِ الدَّخْلِ الْقَوْمِيِّ الْمُقَدَّرِ وَلَيْسَ الْحَقِيقِيُّ، لِكَوْنِ مِنَ الْمُمْكِنِ انَّ يَمْتَلِكُ الْبَلَدُ مَوَارِدَ وَقُدْرَاتٍ مُتَقَدِّمَةً تِقْنِيًّا، وَهُوَ مَا يَتَطَلَّبُ اخذ تِلْكَ الْمَوَارِدِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ بِنَظَرِ الْإِعْتِبَارِ عِنْدَ أحتساب الدَّخْلَ.

3- مُتَوَسِّطَ حِصَّةِ الْفَرْدِ مِنَ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ الْإِجْمَالِيِّ: وَيَتِمُّ التَّعْبِيرُ عَنْ ذَلِكَ كَمِقْيَاسٍ لِلْمُسْتَوَى الْعَامِّ لِلرَّفَاهِيَةِ لافراد بَلَدٍ مُعَيَّنٍ، وَيُشِيرُ إِلَى مُتَوَسِّطِ الدَّخْلِ الَّذِي يَسْتَحْصِلُهُ الافراد وَهُوَ بِذَلِكَ يَكُونُ مُؤَشِّرٌ أَكْثَرْ دِقَّةً لِمِقْيَاسٍ لِلنُّمُوِّ الْإِقْتِصَادِيِّ. أَيَّ انَّهُ فِي حَالِ إِزدِياد الدَّخْلَ الْقَوْمِيَّ لِدَوْلَةٍ مَا بِمُعَدَّلٍ يَفُوقُ التَّزَايُدُ فِي عَدَدِ أَفْرَادِهِ، فَهَذَا يُدَلِّلُ عَلَى وُجُودِ نُمُوٍّ وَالْعَكْسِ صَحِيحَ.

خامسا: العلاقة بين البيئة الابتكارية والنمو الاقتصادي

II. هُنَاكَ عَلَاقَةٍ طَرْدِيَّةٍ تَبَادُلِيَّةٍ بَيْنَ الْإِبْتِكَارِ وَالنُّمُوِّ الْإِقْتِصَادِيِّ، وَيَتِمُّ تَحْدِيدُ النُّمُوِّ دَاخِلِيًّا، اذ يَتَأَثَّرُ بِقَرَارِ الْمُشَارِكِينَ فِي الْعَمَلِيَّةِ الانتاجية لِلْحُصُولِ عَلَى اعلى الارباح الْمُمْكِنَةَ مِنْ خِلَالَ عَمَلِيَّةُ الْإِبْتِكَارِ الْقَائِمَةِ عَلَى سِلْسِلَةِ الْبَيَانَاتِ الْخَاصَّةَ بِالتَّحْلِيلِ الْإِقْتِصَادِيِّ الْجُزْئِيِّ، وَتُشِيرُ اِغْلَبِ الدِّرَاسَاتِ الْإِقْتِصَادِيَّةِ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي النَّمُوذَجِ الْكِلَاسِيكِيِّ الْحَدِيثِ(solow) وَالَّذِي يَرَى بِأَنَّ الْإِسْتِثْمَارَ فِي رَأْسِ الْمَالِ الْبَشَرِيِّ الْإِبْتِكَارِيِّ يَمْنَعُ عَنَاصِرُ الانتاج مِنَ التَّنَاقُصِ وَذَلِكَ يَنْجُمُ عَنْهُ تَحْقِيقٌ وَفْوَرَاتُ اِقْتِصَادِيَّةٌ عَالِيَةٌ عَنْ طَرِيقِ الْبَحْثِ وَالتَّطْوِيرِ والانفاق عَلَيْهِ(عَبْدَ الْقَادِرِ، 2003).

III. وَتَعُدِ التَّغَيُّرَاتُ الْإِبْتِكَارِيَّةُ مُهِمَّةٌ لِلنُّمُوِّ الْإِقْتِصَادِيِّ، اذ انَّ تَزَايُدَ النُّمُوِّ الْإِقْتِصَادِيِّ تَتَطَلَّبُ تَزَايُدُ مُسْتَمِرَّةُ فِي كَمِّيَّةُ السِّلَعِ وَالْخِدْمَاتِ المتجة، وَهَذَا يَتَطَلَّبُ التَّغَيُّرُ التكنلوجي مَنِ أَجْلُ تَوْسِيعَ الانتاج، اذ انَّ الْإِسْتِثْمَارَاتِ فِي التكنلوجيا وَسِيلَةً لِضَمَانِ التَّنَافُسِيَّةِ وَالتَّقَدُّمِ.

IV. تحليل مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي لبعض الدول المتقدمة والناشئة للمدة 2007-2020:

اولا : تحليل مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي لبعض الدول المتقدمة.

1- **سويسرا:** تعد سويسرا من الدول المتقدمة في مجالات متعددة ومنها المخرجات الخاصة بالمعرفة والتكنلوجيا، وتحتل الجامعات السويسرية مكانة مهمة ضمن التصنيفات العالمية وهي موطن لعدة شركات متعددة الجنسيات، ويحتل قطاع التزصنيع مراتب متقدمة، ويلغ عدد سكانها 84.66017 مليون نسمة لعام 2017، وتقع جنوب اوربا الوسطى ولديها حدود مع النمسا وايطاليا والمانيا، مساحتها 41285 كم2، وتتصدر سويسرا العالم في مجال الابتكار لسنوات عديدة،ومن ابرز مؤشرات الابتكاروالتي يمكن تحليلها هي: -

أ. الانفاق علوى البحث والتطوير، ومن الجدول (1) اذ بلغ الانفاق على البحث والتطوير حوالي 12.5 مليار دولار لعام 2007،وارتفع الى 15 مليار لعام 2008، ثم استمر بالارتفاع الى ان وصل الى 26.8 مليار دولار سنويا لعام 2018 والى 27.1 مليار لعام 2019، وتعتمد سويسرا على الابحاث والتي تهدف الى تطوير جميع القطاعات ومنها الصناعية مرتفعة التكنلوجيا، وتقوم سويسرا بدعم الابحاث وتحويلها من خلال الصندوق الوطني للبحث العلمي، واحتلت سويسرا مراتب متقدمة من الانفاق على البحث والتطوير.

ب. براءات الاختراع. اذ سجلت سويسرا 2016 براءة اختراع للمقيمين وغير المقيمين لعام 2007، ثم ارتفع الى 2043 لعام 2011، ثم ارتفع الى 2048 لعام 2014، وخلال المدة 2015-2019، قد انخفض اعداد المسجلين لبراءة الاختراع الى ان وصل الى 1620 لعام 2019، ويعود الانخفاض في عدد المسجلين الى انخفاض التخصيصات والدعم الموجه للبحث العلمي والى تراجع الناتج المحلي الاجمالي.

ت. العلامات التجارية.اذ سجلت 30550 طلب تسجيل للعلامات التجارية من المقيمين وغير المقيمين لعام 2007، واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 28869 علامة تجارية لعام 2014، وارتفع الى 31287 لعام 2017، وانخفض الى

21881 لعام 2019، ويعود سبب الارتفاع في طالبي التسجيل للعلامات التجار ية، الى تزايد اعداد الشركات الجديدة في قطاع الصناعات العالمية والمتمثلة بالسلع الصيدلانية والادوية، اما الانخفاض لعام 2018،2019، يعود الى المنافسة الكبيرة في مجال الانتاج الصناعي، وانخفاض صادراتها الى الاسواق العالمية من الصادرات التكنلوجية المتقدمة.

ث. صادرات التكنلوجيا المتقدمة، وهي من ضمن مؤشرات الابتكار المهمة، ومن الجدول يتضح قد سجلت 35.285 مليون دولار لعام 2007، وارتفعت الى 53.257 مليون دولار لعام 2015، واخفض للمدة 2017-2019، اما سبب الارتفاع يعود الى الطلب العالبمي المتزايد على هذه الصادرات التكنلوجية المتقدمة، اما الانخفاض يعود الى المنافسة بين الدول وخاصة الصين رغم التراجع، تبقى سويسرا لمجالات معينة ومنها الصناعات عالية التكنلوجيا، متمثلة بالاجهزة الطبية وتقنية الفضاء.

ج. الناتج المحلي الاجمالي، والذي يعد كمؤشر للنمو الاقتصادي، ويعد استخدامه كمؤشر تابع. فقد بلغ 480 مليار دولار لعام 2007 وارتفع الى 699.3 مليار لعام 2011 والى 791.1 مليار دولار لعام 2014، واستمر بالتزايد الى ان وصل 801 مليار دولار لعام 2019، وذلك بسبب ارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي الصادرات المهمة للخارج، والحصول على العملة الصعبة لدعم النمو الاقتصادي.

الجدول (1)

مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي سويسرا للمدة 2007-2020 مليار دولار

العام	الانفاق على البحث والتطوير	عدد براءات الاختراع	عدد العلامات التجارية	صادرات التكنلوجيا المتقدمة	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دولار)
2007	12.5	2016	30550	35285.1	480
2008	15	2033	30769	42508.2	554.3
2009	15.7	2078	27952	39308.6	541.5
2010	17.5	2155	27853	42679.7	583.7
2011	21.7	2043	28283	50124.3	699.3
2012	21.4	2988	28507	50098.5	668
2013	22.1	2156	28869	53294.1	688.5
2014	23.4	2048	29029	55906.7	709.1
2015	22.8	1923	29987	53257.7	680
2016	22.8	1771	30405	54886.9	671.3
2017	23.2	1628	31287	29844.3	680.4
2018	26.8	1615	21999	30136.2	705.3
2019	27.1	1620	21881	30245.1	801.2
2020	27.4	1625	21800	30320.5	811.3

2- **الولايات المتحدة الامريكية:** تقع معظم البلاد في وسط امريكا الشمالية، اذ تقع 84 ولاية بين المحيط الهادي والمحيط الاطلسي وتحدها كندا شمالا والمكسيك جنوبا، وروسيا غربا،وعدد سكانها 332.639.102 نسمة لعام 2015،وتبلغ مساحتها (9.83) كم2،احتلت الولايات المتحدة الامريكية مكتنة مهمة في مجال العلم والتكنلوجيا وفي مجال الفضاء والانترنيت، اذ قامت الولايات المتحدة الامريكية بانفاق المليارات من الدولارات لتوسيع بنيتها التحتية في مجال البحث العلمي، اذ قامت بتولي مهام الطاقة الذرية لعام 1946، والمختبرات للاسلحة النووية وتتضمن تحليل مؤشر الابتكار والنمو الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية

أ. الانفاق على البحث والتطوير : اذ سجل الانفاق على البحث والتطوير مايقارب 380 دولار لعام 2007 وارتفع الى 430.4 مليار دولار لعام 2011 واستمر بالارتفاع الى ان ةصل517.5 مليار دولالر لعام 2016، واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 608.5 مليار دولار لعام 2019، واحتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الاولى لعام 2018 ومجموع نقاط 68 حسب تقرير التنافسية العالمية، ويعد الاقتصاد الامريكي من اكبر الاقتصادات على مستوى العالم وتليها الصين، وقد هيمنت الولايات المتحدة الامريكية على سوق االبحث والتطوير، اذ تمثل 27% من اجمالي الانفاق العالمي، وذلك لارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وضخامته.

ب. براءات الاختراع، فقد سجل عدد المقيمين وغير المقيمين لبرءات الاختراع، 466154 براءة اختراع لعام 2007، وارتفع الى 507618 براءة اختراع لعام 2011، واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 589410 الف براءة اختراع لعام 2015 والى 634271 براءة اختراع لعام 2020، وصدر اول براءة اختراع في الولايات المتحدة الامريكية قبل 228 عام، وتعد شركات (ابل ومايكروسوفت وغوفل وسامسونغ) قد حصلت على براءات اختراع.

ت. صادرات التكنلوجيا المتقدمة، اذ سجلت مايقارب 244.48 مليار دولار لعام 2007، وتشكل 11% من اجمالي الصادرات العالمية، وانخفض الى 169.46 مليار دولار لعام 2011، واستمر بالتزايد الطفيفة الى ان وصل الى 178.35 مليار دولار لعام 2015 ثم انخفض الى 156.04 مليار دولار لعام 2018، والى 143.49 مليار دولار لعام 2020. وخلال المدة 2007-2016 قد سجل ارتفاعل ملحوظا، وذلك لنجاح الصناعة الامريكية وهي تحتل الصدارة في مجالات متعددة منها (الطاقة الامريكية، والطيران والكهرباء) وقد تخصصت الناعة الامريكية بمجالات اخرى منها (الالكترونيات، التسلح والكيمياء) اما المدة 2017-2020 فقد انخفض حجم الصدرات من التكنلوجيا المتقدمة، وذلك نتيجة المنافسة مع الصين، ودخول الاخير في مجال التكنلوجيا المتقدمة.

ث. العلامات التجارية، فقد سجلت الولايات المتحدة الامريكية مايقارب 303501 الف طلب تسجيل علامة تجارية للمقيمين وغير المقيمين لعام 2007، واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 342578 الف علامة تجارية لعام 2014، والى 464833 الف لعام 2018واستمر بالارتفاع الى ان وصل 497838 الف لعام 2020، ويعود هذا الارتفاع الى تنوع وتعدد المنتجات الامريكية وخاصة المطاعم المنتشرة في دول العالم المختلفة.

ج. الناتج المحلي الاجمالي، اذ سجل هو الاخر ارتفاعا من 14.45 ترليون لعام 2007، ثم ارتفع الى 18.24 ترليون لعام 2015 والى 21.43 ترليون لعام 2019، واخفض قليلا لعام 2020.وقد الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة مراتب مختلفة من بين دول العالم نتيجة تزايد مساهمة الرراعة والصناعة وضخامة وتنوع الانتاج، وقوة التجارة والخدمات والمؤهلات سواء كانت تنظيمية او قوة الشركات متعددة الجنسيات وقوة البحث العلمي.

الجدول (2) مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية للمدة 2007–2020 (مليار دولار)					
الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دولار)	صادرات التكنلوجيا المتقدمة	عدد العلامات التجارية	عدد براءات الاختراع	الانفاق على البحث والتطوير	العام
14.45	244.48	303501	456154	380	2007
14.71	246.88	292726	456321	407.1	2008
14.45	154.11	265943	456106	406.3	2009
14.99	168.94	281461	490226	410.2	2010
15.54	169.46	305209	507618	430.4	2011
16.2	172.39	313325	542815	434.1	2012
16.79	172.15	323340	571620	455	2013
17.53	179.26	342578	578802	476.8	2014
18.24	178.35	374976	589410	496.1	2015
18.75	176.35	393242	605571	517.5	2016
19.45	156.64	448214	607654	551	2017
20.61	1.56.04	464833	597141	583.2	2018
21.43	156.07	492729	621453	608.6	2019
20.94	143.49	497838	634271	590.5	2020

المصدر: موقع مجموعة بيانات البنك الدولي https//www.albankaldawll.org تم الاطلاع عليها في 2021/11/2

3- **روسيا**: لها حدود مع النرويج وفنلندا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا، ولها حدود بحرية مع اليابان، وتبلغ مساحتها 17.075.400 مليون كم^2، وعدد سكانها 143،932.426 مليون نسمة لعام 2018.

أ. الانفاق على البحث والتطوير : يتضح من الجدول (3) ان البحث والتطوير قد بلغ 1.45 مليار دولار لعام 2007، والى 2.07 مليار لعام 2011 ثم استمر بالارتفاع الى ان وصل الى 2.20 مليار لعام 2014، وخلال المدة 2015-2019، قد انخفض الى 1.49 مليار دولار لعام 2015، وعاود الارتفاع ليصل 1.89 مليار لعام 2019، ورغم الجهود المبذولة على البحث والطوير فأنه تراجع الى 32% والى 28% والى 60% لعام 2013،مع ذلك ان القطاع العام شركات الملكية الخاصة والعامة ومعاهد البحث والتطوير الصناعية، وينفق الجزء الاكبر من اجمالي الانفاق على البحث والتطوير بنسبة 60% لعام 2013، بالمقارنة مع 32% للقطاع الحكومي، 9% للتعليم العالي، 0.1 من القطاع غير الربحي.

ب.براءات الاختراع، فقد شكلت مايقارب 39442 الف عدد طالبي التسجيل براءات الاختراع لعام 2007، وارتفع الى 44914 الف براءة اختراع لعام 2013، وبلغ ادنى حد 35511 براءة اختراع لعام 2019.وذلك بسبب انخفاض التمويل من مجموع الانفاق العام على البحث والتطوير.

ت.صادرات التكنلوجيا المتقدمة. اذ بلغت 4.37 مليار دولار لعام 2007 وارتفعت الى 10.48 مليار دولار لعام 2014 والى 10.78 مليار لعام 2019، واكدت معظم التقارير على الاهمية الواسعة في تطوير الصناعة المرتبطة بتكنلوجيا النانو والتطوير في كافة المجالات التكنلوجية للدخول والمنافسة في الاسواق العالمية، وقد تم تقسيم التمويل من اجمالي التمويل للتمويل للتكنلوجيا المتقدمة ومنها (انظمة النقل والفضاء 37.7%، انظمة الطاقة 15.6%، تكنلوجيا المعلومات والاتصالات 12.2% العلوم الحياتية 6%،تكنلوجيا النانو3.8%) (ar:unesco.orq).

ث.العلامات التجارية. فقد بلغ اعداد المقيمين وغير المقيمين لستجيل العلامات التجارية 56.187 الف لعام 2007 وارتفع الى 63018 الف لعام 2013، واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 85040 الف لعام 2019.

ج. الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ 1.30 ترليون دولار لعام 2007، والى 2.29 ترليون دولار لعام 2013، ثم انخفض الى 1.36 ترليون دولار لعام 2015، ثم الى 1.96 ترليون دولار لعام 2019.

وتعد روسيا ذو اقتصاد دخل متوسط مرتفع، وتحتوي روسيا على 30% من الموارد في العالم، والتي تبلغ قيمتها الاجمالية 70 ترليون دولالر امريكي، ويشكل قطاع النفط والغاز منه 16% من الناتج المحلي الاجمالي، 52% من الموازنة، 70% من اجمالي الصادرات، وتمتلك روسيا صناعة الاسلحة وغواصات تعمل لالطاقة النووية وصواريخ بالستيه قصيرة وطويلة المدى، وصنف الاقتصاد الروسي بالمرتبة (12) الاكثر ابتكارا في العالم، ويحتل المرتبة (8) اعلى نسبة تركيز للشركات العاملة عالية التقنية، مثل الانترنيت والفضاء، وثالث اعلى معدل لتخرج العلماء والمهندسين.

مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي الروسي للمدة 2007-2020 مليار دولار

العام	الانفاق على البحث والتطوير	عدد براءات الاختراع	عدد العلامات التجارية	صادرات التكنلوجيا المتقدمة	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دولار)
2007	1.45	39442	56187	4.37	1.3
2008	1.72	41849	55632	5.54	1.66
2009	1.52	38564	47539	4.8	1.22
2010	1.71	42500	56070	5.37	1.52
2011	2.07	41414	58334	5.81	2.05
2012	2.27	44211	62208	7.8	2.21
2013	2.45	44914	63018	9.31	2.29
2014	2.2	40308	60548	10.48	2.06
2015	1.49	45517	58631	11.54	1.36
2016	1.4	41587	65862	11.29	1.28
2017	1.74	36883	71796	10.48	1.57
2018	1.64	37957	75124	10.18	1.66
2019	1.89	35511	85040	10.87	1.96
2020	1.75	35621	85421	10.82	1.87

منظمة الامم المتحدة للعلم والثقافة، على الرابط www.ar:unesco.orq تم الاطلاع عليه بتأريخ 2021/11/26.

ثانيا: مجموعة الدول الناشئة :

1- الصين

أ. الانفاق على البحث والتطوير : اهتمت الصين بالبحث والتطوير باعتباره البوابة نحو الابتكار، وشكل الانفاق على البحث والتطوير في الصين مانسبته 20% من الانفاق العالمي، وتحتل الصين المرتبة 29 من مؤشر التنافسية العالمية، وتمتلك ثاني اكبر ميزانية للبحوث والتنمية في العالم، ومن الجدول (4) يتضح ان الانفاق على البحث والتطوير قد بلغ مايقارب 48.7 مليار دولار لعام 2007، وارتفع الى 84.7 مليار دولالر لعام 2009، واستمر بالتزايد الى ان وصل الى 298 مليار دولار لعام 2018، وان هذه الزيادات ناجمة عن عوائد اخرى من التجارة مع الدول المجاورة، واهتمام الشركات الاجنبية من الخارج بالبحث والتطوير وتنفق عليها مبالغ ضخمة بشكل اكبر من الشلركات الصينية، والاستثمار الاجنبي في البحث والتطوير مما يؤدي الى تحقيق وفورات تستخدم في دعم اداءؤ الاقتصاد الصيني.

ب. براءات الاختراع، فقد حققت زيادات متتالية في مجال الاختراع للمقيمين وغير المقيمين، اذ بلغ العدد 245161 الف براءة اختراع لعام 2007، واستمر بالتزايد الى ان وصل الى 825136 الف لعام 2013 وارتفع الى 1.542.002 مليون لعام 2018، والى 1.368.012 مليون لعام 2020، وتعود التزايد في ذلك الى دعم مراكز البحث العلمي والمبتكرين من الخارج المستخدمين في مجال الاستثمار الاجنبي والبحث والتطوير.

ت. صادرات التكنلوجيا المتقدمة، فقد كان للصادرات من التكنلوجيا المتقدمة دور في منافسة الدول النامية عن طريق تخفيض الاسعار، ومن اهم الصادرا التكنلوجية، المنتجات الالكترونية والكهربائية واجهزة الاتصالات ومعدات توليد الطاقة فضلا عن الاجهزة الطبية والمعدات الفضائية، ومن الجدول 4 يتضح قيمة الصادرات التكنلوجية، فقد بلغت 342.6 مليار دولالر لعام 2007، وارتفعت الى 540 مليار دولار لعام 2011، والى 653.8 مليار دولار لعام 2014، والى 728.7 مليار دولار لعام 2018، وتاثرت الصادرا التكنلوجية لعام 2009، اذ بلغت 359 مليار دولار بسبب الازمة المالية العالمية لعام 2008.

ث. العلامات التجارية : من الجدول (4) فقد سجلت مايقارب 679935 طلب تسجيل علامة تجارية للمقيمين وغير المقيمين لعام 2007، واستمرات بالارتفاع الى ان وصلت الى 1.847.938 مليون علامة تجارية لعام 2013، وارتفعت الى 2.844.117 مليون لعام 2017، ويعود هذا الارتفاع الى دور الشركات في قطاع الصناعات عالية التقنية، اذ استطاعت الصين ان تحقق الهدف باتباعها، عن طريق استراتيجية اختيار الكودار العلمية والكفوءة، واستطاعت الصين ان تحقق من بين 250 مليون يدخلون المرحلة الابتدائية، اذ يستطيع (5) مليون طالب ان يكونوا من افضل العقول والدخول في افضل الجامعات ويكونوا مجتمع ابتكاري مبني على العلم والمعرفة.

ج. الناتج المحلي الاجمالي: فقد شكل ماقيمته 3.55 ترليون دولار لعام 2007، وارتفع الى 7.55 ترليون دولار لعام 2011 والى 13.43 ترليون دولالر لعام 2018، واستمر لالارتفاع ليصل الى 14.28 ترليون دولالر لعام 2019، ويعد الناتج المحلي من ضخامته بحيث اصبح ثاني اكبر ناتج محلي اجمالي بعد الولايات المتحدة، وهو يعكس المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 8.242 الف دولار امريكي لعام 2019، ومقارنة بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مايعادل 65.228 الف دولالر امريكي، 47 الف دولار امريكي نصيب الفرد في الاتحاد الاوربي.(annabaa.org) وقد تقدمت الصين الى المركز الرابع عشر لعام 2019، ومازالت تحتل المرتبة الاولى في جودة الابتكار من مجموع 100 دولة، ومن جانب اخر فقد ارتفع مستوى القيمة المضافة الى 51% والى 145% للمدة 2007-2018، وتعد تجربة الصين في مجال الابتكار تجربة رائدة وبالامكان

الاعتماد عليها من قبل الدول النامية لكونها اعتمدت على الموارد المحلية من جانب والستثمارات الاجنبية من جانب اخر وتتشابه من حيث التوجه مع اغلب الدول النامية.والتي تسعى لرفع مؤشر الابتكار لديها.

الجدول (4)

مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي للصين للمدة 2007-2020 مليار دولار

العام	الانفاق على البحث والتطوير	عدد براءات الاختراع	عدد العلامات التجارية	صادرات التكنلوجيا المتقدمة	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دولار)
2007	48.6	245.161	679935	30.15	3.55
2008	66.5	289.838	667025	29.37	4.59
2009	84.6	314.604	806906	31.94	5.1
2010	104.1	291.177	1056563	32.14	6.09
2011	134.3	526.412	1386776	30.49	7.55
2012	162.9	535.313	1618432	30.85	8.53
2013	191.4	825.136	1847938	31.58	9.57
2014	212.7	928.177	2104414	29.7	10.48
2015	228.9	1.101.864	2203412	30.42	11.06
2016	260.9	1.458.994	2414324	30.24	11.23
2017	269.5	1.381.594	2621333	30.91	12.31
2018	304.1	1.542.002	2832298	31.47	13.89
2019	311.3	1.400.661	2844117	30.79	14.28
2020	317.2	1.368.012	2894521	30.65	14.78

2-**الهند** : تعد الهند ثاني اكبر دولة من حيث عدد السكان ويبلغ (1326093247) نسمة، وسابع اكبر دولة من حيث المساحة اذ تبلغ (3287263) كم2 وهي من الدول الناشئة الثانية بعد الصين دول العينة. ويتميز في مجال الصناعة، بالصناعات السلكية ولاسلكية، صناعة السيارات، صناعة الادوية الهندية.

أ. الانفاق على البحث والتطوير : ومن الجدول (4) قد سجل الانفاق على البحث والتطوير مستويات متفاوتة، اذ بلغ 691 مليون دولار لعام 2007 وارتفع الى 1.38 مليار دولار لعام 2011 واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 1.42 مليار دولار لعام 2014، واستمر بالارتفاع ليصل الى 1.79 مليار دولار لعام 2019.

ب. براءات الاختراع : اما براءات الاختراع لطالب التسجيل من المقيمين وغير المقيمين فقد بلغ 43.233 الف براءة اختراع لعام 2007 وارتفع الى 44.402 الف براءة اختراع لعام 2011، واستمر بالارتفاع ليصل الى 53627 الف براءة اختراع لعام 2019.

ت. صادرات التكنلوجيا المتقدمة : فقد شكلت هي الاخرى ماقيمته 6.28 مليار دولار لعام 2007 وارتفع الى 7.89 مليار دولار لعام 2011، واستمر بالارتفاع الى ان بلغ 9.08 مليار دولالر لعام 2017 والى 10.60 مليار دولار لعام 2020.

ث. العلامات التجارية : فقد سجلت مايقارب 123514 للمقيمين وغير المقيمين لعام 2007، واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 198547 علامة تجارية لعام 2011، والى 296322 الف علامة تجارية لعام 2016، واستمر بالارتفاع ليصل الى 349811 الف علامة تجارية لعام 2020.

ج. الناتج المحلي الاجمالي : فقد قدرت قيمته ب1.22 ترليون دولار لعام 2007 وارتفع الى 1.68 ترليون دولار لعام 2010 واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 1.86 ترليون دولار لعام 2013، واستمر بالتزايد الى ان وصل الى 2.87 ترليون دولار لعام 2019،ويعد اقتصاد الهند خامس اكبر اقتصا من حيث اسعار الصرف في السوق، ويكل قطاع الخدمات 55.6% من الناتج المحلي الاجمالي،والقطاع الزراعي 18%.

الجدول (5)

مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي للهند للمدة 2007-2020 مليار دولار

العام	الانفاق على البحث والتطوير	عدد براءات الاختراع	عدد العلامات التجارية	صادرات التكنلوجيا المتقدمة	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون)
2007	691.011	43233	123514	6.28	853.1
2008	0.69	36812	130172	7.86	1.2
2009	1.11	34287	144943	9.68	1.34
2010	1.48	39762	189926	7.81	1.68
2011	1.38	42291	198547	7.89	1.82
2012	1.35	34955	190851	7.73	1.83
2013	1.32	44402	202818	8.88	1.86
2014	1.42	43384	223756	9.23	2.04
2015	3	45658	274825	8.04	2.1
2016	1.53	45057	296322	7.68	2.29
2017	1.77	46582	266170	7.39	2.65
2018	1.75	50055	324014	9.08	2.7
2019	1.74	53627	348912	10.3	2.72
2020	1.77	53727	349811	10.6	2.71

المصدر: **https//www.albankaldawll.org**

3- **جنوب افريقيا:** تقع في الطرف الجنوبي من القارة الافريقية ويحدها كل من ناميبيا،بوتسوانا، زيمبابوي،موزنبيق، ويعد اقتصادها هو الالكبر والاكثر تطورا من بين كل الدول الافريقية،تبلغ مساحتها1.221.037كم2، وعدد سكانها 59.622.350 مليون نسمة.

أ. الانفاق على البحث والتطوير : من الجدول 6 يتضح حجم الانفاق على البحث والتطوير، اذ سجل ماقيمته 1.14 مليار لعام 2007، وارتفع ليشكل ماقيمته 1.49 مليار دولار لعام 2011، واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 1.64 مليار دولار لعام 2013، وخلال المدة 2014 – 2020 كان هناك تفاوت بالانفاق على البحث والتطوير اذ انفض الى 0.20 مليون دولار لعام 2020 بعد ان كان 0.15 مليون دولار لعام 2014.

ب. براءات الاختراع : اما براءات الاختراع فقد سجلت هي الاخرى 8317 الف براءة اختراع للمقيمين وغير المقيمين لعام 2007، وهي تعد اعلى قيمة تصل اليها جنوب افريقيا لبراءات الاختراع، واخفضت الى 7124 براءة اختراع لعام 2011، واتمرت بالانخفاض الى ان وصلت الى 6911 براءة اختراع لعام 2020 بعد ان كانت 7492 الف براءة اختراع لعام 2012،

ت. صادرات التكنلوجيا المتقدمة : اذ شكلت ماقيمته 5.95 مليار لعام 2007، واستمرت بالارتفاع الى ان وصلت الى 6.20 مليار دولار، وتفاوتت قيمة صادرات التكنلوجية بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة 2008-2020 اذ وصلت الى 5.22 مليار دولار لعام 2020 بعد ان كانت 5.48 مليار دولالر لعام 2008.

ث. العلامات التجارية، من الجدول 6 يتضح ان الاعلامات التجارية للمقيمين وغير المقيمين قد سجلت 35001 طلب تسجيل علامة تجارية لعام 2007، وانخفضت الى 13017 لعام 2008، وتفاوتت اعداد العلامات التجارية مابين 26621 علامة تجارية لعام 2009،واستمرت مابين الارتفاع والانخفاض خلال المدة 2010-2020، الى ان وصلت الى 38262 الف لعام 2020 بعد ان كانت 33484 الف لعام 2011.

ج. الناتج المحلي الاجمالي : فقد سجل مايقارب 1.30 ترليون لعام 2007، وارتفع الى 1.52 ترليون دولار لعام 2010، وارتفعت القيمة الى 2.05 ترليون لعام 2011، ثم انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي الى 1.66 ترليون لعام 2018، والى 1.72 ترليون لعام 2020.

الجدول (6)

مؤشرات الابتكار والنمو الاقتصادي لجنوب افريقيا للمدة 2007-2020 مليار دولار

العام	الانفاق على البحث والتطوير	عدد براءات الاختراع	عدد العلامات التجارية	صادرات التكنلوجيا المتقدمة	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دولار)
2007	1.14	8317	35001	5.95	1.3
2008	1.47	7941	13017	5.48	1.66
2009	1.02	6735	26621	5.92	1.22
2010	1.12	6383	30549	6.23	1.52
2011	1.49	7124	33484	6.2	2.05
2012	1.64	7492	34604	6.69	2.21

2013	1.64	7295	36070	6.52	2.29
2014	0.15	7552	35418	6.66	2.06
2015	0.64	7497	36920	7.42	0.8
2016	1.04	7210	37788	6.88	1.28
2017	1.3	7210	37718	5.68	1.57
2018	1.34	6915	38362	5.29	1.66
2019	0.13	6914	37371	4.89	1.69
2020	0.2	6911	38262	5.22	1.72

https//www.albankaldawll.org

V. خلاصة

من خلال التحليل الوصفي الذي هدف إلى الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في تحليل العلاقة ما بين الابتكار والنمو الاقتصادي على الأمد الطويل وبالاستناد على بعض المؤشرات المختارة الخاصة بالبيئة الابتكارية كمتغيرات مستقلة من جهة والناتج المحلي الاجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي ومستوى اداء النشاط الاقتصادي كمتغير التابع من جهة أخرى في البلدان المختارة، ظهر لنا التحليل أن الابتكار يعد من أهم العناصر التي تساهم في دفع وتعزيز النمو الاقتصادي وأن الابتكار يكتسب أهمية متباينة بين المجموعتين الدوليتين، كما توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة موجبة طويلة الأمد بين الابتكار والنمو الاقتصادي وبشكل أكبر في البلدان الناشئة.

المصادر:

1. الامين، عبد الوهاب والبشير، فريد، **الاقتصاد الكلي**، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، الطبعة الثانية، الكويت، 2010.
2. الشربف، علي، **الادارة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000.
3. إيمان بية وسارة وداك؛ **الابتكار والتمو في الدول العربية (2007–2016)**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018.
4. التميمي، رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، عمان، دار دجلة للنشر، الطبعة الاولى، 2008.
5. حسين عبد العزيز الدريني؛ **الابتكار : تعريفه وتنميته**، حولية كلية التربية، إصدارات جامعة قطر، 1982.
6. عبد القادر، مُحَمَّد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
7. عبد القادر، مُحَمَّد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
8. القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان–الاردن، 2007.
9. موقع "**موضوع**" الالكتروني، على الرابط http://mawdoo3.com تم الاطلاع عليه بتأريخ 2021/12/1.
10. موقع جامعة الوادي الالكتروني، على الرابط /http://dspace.univ-eloued.dz تم الاطلاع عليه بتأريخ 2021/11/25.
11. موقع مجموعة بيانات **البنك الدولي**، على الرابط www.albankaldawll.org تم الاطلاع عليه في 2021/11/2.
12. موقع **منظمة الامم المتحدة للعلم والثقافة**، على الرابط www.ar:unesco.orq تم الاطلاع عليه بتأريخ 2021/11/26.

الاستقرار الوظيفي في التنمية المستدامة

م.م. اسماء خالد طالب
جامعة ميسان– كلية التربية الاساسية
009647712606260

ا.د. رنا صبيح عبود
جامعة ميسان– كلية التربية الاساسية
009647739990126

ا.د. سعد علي زاير
جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد
009647806049900
asmaakalied@uomisan.edu.iq

الملخص:

الفقر صورة لاحد اهداف التنمية المستدامة التي تسعى المجتمعات العربية في ايجاد استراتيجيات جديدة وحديثة للقضاء علية كي لا يقف عائق امام تقدمها وانتعاش مجتمعها وزيادة انتاجه , فالسعي الى الاستدامة للعمل اللائق ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الاسري البيئي لمجتمع ما , لان غياب الجانب الوظيفي للفرد بمجتمع ما من جهة وما يقابله من متطلبات واحتياجات اساسية كما ذكرها وصنفها العالم ابراهام ما سلو في هرم الاحتياجات للفرد والتي هي تتجسد بأهداف لابد من تحقيقها لديمومة الحياة واستمرارها ومن ابرزها المستوى الثاني والتي اسماها بحاجات الامان ومنها الامن الوظيفي ,لذى فأن غياب الجانب الوظيفي وعدم استقراره لفرد ما بمجتمع معين يؤشر ذلك الى ظهور احد اهداف التنمية المستدامة بذلك المجتمع التي لاتزال لم تحقق ولم يسلط الضوء على معالجته وهو هدف القضاء على الفقر حيث تتفاقم مشكلة الفقر في ذلك المجتمع وبالتي يؤثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لنواة المجتمع الكبير وهي الاسرة .

و تتجلى اهمية الدراسة الحالية في تشخيص الاسباب التي تقع خلف الفقر الوظيفي الذي يعد احد اهداف التنمية المستدامة والتي تسعى هذه الدراسة الى تشخيص وتقديم طرق علاجية للحد من هذه الاسباب التي تشيع مشكلة تفاقم الفقر بين المجتمعات لغرض ديمومة الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ومن ثم استمرارية حدوث التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي للمجتمعات كما تفيد هذه الدراسة في نتائجها الجهات المعنية والمهتمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في المجتمعات كما تسلط الضوء هذه الدراسة على دور الوظيفة في تأمين مستقبل الفرد داخل مجتمعة من جهة ومعرفة تأثير الامان الوظيفي على انتعاش اقتصاد الاسرة من جهة اخرى, وهدف البحث في الدراسة الحالية الى معرفة الاستقرار الوظيفي في التنمية المستدامة, وتمثل الاطار النظري بمبحثين هما: الاول : هدف الفقر والتنمية المستدامة , و الثاني: الامن المهني الاسري , اعتمد الباحثون للدراسة الحالية المنهج الوصفي – للدراسات المسحية , وخرجة نتائج الدراسة الحالية بتشخيص مستويات الفقر لموظفي المجتمع العراقي , كما توصلت الاستنتاجات والتوصيات لهذه الدراسة لتشريع بعض القوانين الهامة لمكافحة الفقر في المجتمع العراقي لتطبيقها لعام 2030.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المهني الاسري – هدف الفقر– التنمية المستدامة– الايرادات و الصرفيات.

Job stability in sustainable development

Researcher. Asmaa Kalied Talib

Maysan University - College of Basic Education

Prof. Dr. Rana Sobeih Abboud

Maysan University - College of Basic Education

Prof. Dr. Saad Ali Zayer

University of Baghdad - College of Education Ibn Rushd

Abstract:

Poverty is an image of one of the sustainable development goals that Arab societies seek to find new and modern strategies to eradicate so as not to stand in the way of its progress and the recovery of its society and increase its production. On the one hand, the corresponding basic requirements and needs as mentioned and classified by the scientist Abraham Maslow in the hierarchy of needs for the individual, are embodied by goals that must be achieved for the sustainability and continuity of life, the most prominent of which is the second level, which he called safety needs, including job security, so the absence of the functional aspect and its instability for an individual In a particular society, this indicates the emergence of one of the sustainable development goals in that society, which is still not achieved and has not shed light on its treatment, which is the goal of eliminating poverty, as the problem of poverty in that society is exacerbated, which affects the economic and social aspect of the nucleus of the large community, which is the family.

The importance of the current study is manifested in diagnosing the causes that lie behind functional poverty, which is one of the goals of sustainable development. In the economic, social, environmental and cultural aspects of the societies as this study indicates in its results the concerned parties interested in achieving the goals of sustainable development in the societies. The research in the current study aims to know job stability in sustainable development, and the theoretical framework is represented in two topics: the first: the goal of poverty and sustainable development, and the second: family occupational security. Iraqi society, as the conclusions and recommendations of this study, reached to

legislate some important laws for the Iraqi people Poverty Scale Iraqi society to be implemented for the year 2030.

Keywords: family occupational stability - poverty goal - sustainable development - revenues and expenditures.

المقدمة:

العديد من الدول التي ناده في التنمية المستدامة ومنها برنامج الامم المتحدة والذي يؤكد على ضرورة تحقيق الاهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة في كل المجتمعات سواء الغربية او العربية فأن بتحقيقها يؤدي الى حدوث شكل وصورة الاستقرار في الاستدامة وسير الحياة على شكلها الصحيح والمتوازن , الا ان تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان العربية والغربية يعد من الامور المهمه في تحقيق التطور والاستقرار في مجتمع ما , الا ان هذه الاهداف لازالت قيد التنفيذ في اغلب المجتمعات وان كان فيها تم معالجة استدامة بعض اهدافها الا انها لم يتم الى الان القضاء على هذه الاهداف بتحقيقها وايجاد طرق حلول ومقترحات لها وهذا يعد عائق هام امام تحقيق استراتيجيات المجتمعات التي تطمح الى تحقيقها وبالتالي تحقيق صور التطور والتقدم المتسارع والذي تعيشه مجتمعات الكرة الارضية اجمع .

فأن عدم الاستقرار الوظيفي للفرد في اي مجتمع على الكرة الارضية يولد صورة الفقر في المجتمع الذي تكثر فيه هذه الظاهرة ومما يؤدي الى عدم تحقيق ما تسعى الية التنمية المستدامة , فالفقر صورة لاحد اهداف التنمية المستدامة التي تسعى المجتمعات العربية في ايجاد استراتيجيات جديدة وحديثة للقضاء علية كي لا يقف عائق امام تقدمها وانتعاش مجتمعها وزيادة انتاجه , فالسعي الى الاستدامة للعمل الائق ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الاسري البيئي لمجتمع ما , لان غياب الجانب الوظيفي للفرد بمجتمع ما من جهة وما يقابلة من متطلبات واحتياجات اساسية كما ذكرها وصنفها العالم ابراهام ماسلو في هرم الاحتياجات للفرد والتي هي تتجسد بأهداف لابد من تحقيقها لديمومة الحياة واستمرارها ومن ابرزها المستوى الثاني والتي اسماها بحاجات الامان ومنها الامن الوظيفي ,لذى فأن غياب الجانب الوظيفي وعدم استقراره لفرد ما بمجتمع معين يؤشر ذلك الى ظهور احد اهداف التنمية المستدامة بذلك المجتمع التي لاتزال لم تحقق ولم يسلط الضوء على معالجتة وهو هدف القضاء على الفقر حيث تتفاقم مشكلة الفقر في ذلك المجتمع وبالتي يؤثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لنواة المجتمع الكبير وهي الاسرة فان ماتنفقة الاسر في تلبية احتياجاتها للعيش فوق مستوى الفقراذا ماقورن بالدخل الشهري لهذه العائلة التي تحصل علية من المؤسسة التي هو احد موظفيها, فان غياب الرقابة التتبعية المستمرة من قبل مؤسسة الدولة المعنية يؤدي التى تفشي حالة الفقر , كما ان عدم الحد من ظاهرة الفقر في مجتمع ما يسودة يؤدي الى ظهور مشكلات عديدة تعيق تقدمها منها ان شيوع الفقر يؤدي الى شيوع حالات اليأس والحرمان والاحباط والاكتئاب اي تتولد كل الصور السلبية للفرد الذي مع مستوى الفقر يعيش حياته الشبه منعدمه وبالتالي فأنها تكثر صور الفقر بألوان عديدة منها صورة الانتحار وصورة الادمان وصورة القتل وصورة السرقة وصورة اللاوعي الذهني وصورة الالفاظ المنبوذة للتخاطب مع الاخرين , فكل هذه الصور التي يولدها الفقر في مجتمع ما بمجرد شيوعة فيه فأنة يؤدي الى القضاء على ذلك المجتمع وشيوع الفوضى فيه وان كان هنالك خطط يسعى المجتمع الى تحقيقها لم يكن ضمنها معالجة الفقر لا تستطيع هنا الدولة ان تعمل وفق مخططها لعدم دراستها في المخطط بشكل كامل لكل مشكلات المجتمع الذي يعاني منه واهمها مشكلة الفقر .

ومن هنا ينطلق الباحثون في صياغة مشكلة الدراسة الحالية وطرح التساؤل الرئيسي التالي :

- ما ابرز مسببات الفقر الوظيفي للأسر في المجتمع ؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1- هل لعدد افراد الاسرة ومعدل الراتب الشهري تأثيراو سبب في ظهور خط الفقر؟

2- هل من الممكن شراء سكن ثابت من الدخل الشهري للموظف ؟

3- هل الاحتياجات الاسرية مستوفية فوق مستوى خط الفقر داخل الاسر العراقية؟

4- هل يوجد عمل اضافي خارج المؤسسة وهل يحقق مستوى رضا معيشي فوق خط الفقر؟

اهمية البحث:

تتجلى اهمية الدراسة الحالية في تشخيص الاسباب التي تقع خلف الفقر الوظيفي الذي يعد احد اهداف التنمية المستدامة والتي تسعى هذه الدراسة الى تشخيص وتقديم طرق علاجية للحد من هذه الاسباب التي تشيع مشكلة تفاقم الفقر بين المجتمعات لغرض ديمومة الحياة الكريمة لافراد المجتمع ومن ثم استمرارية حدوث التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي للمجتمعات كما تفيد هذه الدراسة في نتائجها الجهات المعنية والمهتمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في المجتمعات كما تسلط الضوء هذه الدراسة على دور الوظيفة في تأمين مستقبل الفرد داخل مجتمعة من جهة ومعرفة تأثير الامان الوظيفي على انتعاش اقتصاد الاسرة من جهة اخرى.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الحالية الى معرفة الاستقرار الوظيفي في التنمية المستدامة.

حدود البحث:

الحدود المكانية : المجتمع العراقي / مجتمع ميسان – مجتمع بغداد .

الحدود الزمانية: 2022-2023 م.

الحدود الموضوعية: الاستقرار الوظيفي والتنمية المستدامة.

تعريف المصطلحات:

1-الاستقرار الوظيفي: هو " ضمان استمرارية وظيفة الموظف بسبب الظروف الاقتصادية العامة في البلاد فأنها تعني احتفاظ الموظف بوظيفته لأطول فترة زمنية في المؤسسة , فأنه يتعامل مع فرصة بقاء الموظفين في مؤسساتهم حتى لا يكونوا عاطلين عن العمل ".

(James,2012 : p12)

التعريف الاجرائي للباحثين: هو تحقيق البيئة الامنة من الاستقرار في الوظيفة للفرد داخل مؤسسة ما.

2-التنمية المستدامة: هي" تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية, 1998:ص83)

التعريف الاجرائي للباحثين: هي مجموعة افكار مبتكرة ومخطط لها لاحداث تغير حضاري اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي وثقافي يستهدف الارتقاء بالمجتمع .

الاطار النظري:

المبحث الاول : هدف الفقر والتنمية المستدامة :

مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت المفاهيم التنموية واختلفت المعاني مما ادى لغموض في مفهوم التنمية وقبل البدء في وضع استراتيجيات للتنمية لابد من توضيح مفهومها من اجل قياس ومعرفة مدى التقدم الحاصل في التنمية وتقييم هذا التقدم, ونتيجة الاستجابة الواقعية للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات وانعكاسا للخبرات الدولية والمحلية استمر مفهوم التنمية بالتطور وبمفهومها ومحتواها واستراتيجياتها التنموية المنعكسة كنتيجة لصورة التطور الفكري والاقتصادي والاجتماعي , و بغض النظر الى درجة تطور الدول التي تسعى لتلبية احتياجات افرادها و الموازنة بين الموارد والحاجات وعلى الرغم من وجود فجوة بينها في جميع الدول دون استثناء , الا ان عمقها ووحدتها تختلف من بلد الى اخر ومن حقبة زمنية الى اخرى, بحسب درجة التقدم المادي والرفاه الاقتصادي ودرجة الثقافة في المجتمع ودرجة ترابط مكونات المجتمع والاستقرار او الامن الوظيفي في كل الدول وان الدول النامية تسعى جاهده الى تنمية مجتمعاتها وعلى الرغم ان الفجوة فيها اكثر عمقا ستكون وبالتالي ان ردمها اكثر صعوبة , حيث اعتبر سان سمون " التقدم الاجتماعي اساس حركة الاصلاح التي تهدف الى تطور النظام الاجتماعي "(النوري , 1995: ص 95)وان اي تغير اجتماعي في بلد ما هو في جذوره محصلة للنمو الفكري الانساني وان اهتمام التنمية بمتوسط دخل الافراد الشهري وما يتم انفاقه للحصول على احتياجاتهم لمتطلبات الحياة ضرورة ملحة وكذلك الاهتمام بالجانب الاستثماري ومن ثم حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات .

منذ التسعينيات من القرن العشرين اصبحت التنمية المستدامة من اجل اهتمامات الحكومات وتعتبر وسيلة لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين مختلف الاجيال , وتشكل اداة لمعالجة المشكلات المختلفة للافراد , وان الفقر والركود والبطالة المزمنة وتفاوت اجتماعي واقتصادي وتلوث بيئي ....الخ والبلدان النامية التي تعيش هذه المشكلات تسعى التنمية المستدامة لخلق نموذج يعالج تلك المشكلات والسعي الى تحقيق تلك الغايات او الاهداف التي تم رسمها في النموذج للتنمية المستدامة للحد من زيادة اعداد الفقر لذى يجب اخذ خطط التنمية المستدامة في عين الاعتبار وتنفيذها , كما تعددت تعريفات التنمية المستدامة فهنالك اكثر من 60 تعريفا لها وذلك بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد الى اخر,وعرفها البعض هي " استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لاتؤدي الى فنائها او تناقص قدراتها بالنسبة للاجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية " (36Rebert,1987:p) كما عرفة التنمية بانها " تركز على الادارة المثلى للموارد للحصول على الحد الاقصى من منافعها الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد واستخدام الموارد على ان لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل "(11Amil,1988:p) كما تعني "بالنسبة للدول المتقدمة خفضا في مستوى استهلاك الطاقة والموارد واما بالنسبة للدول النامية توظيف الموارد من اجل رفع مستوى معيشة المواطن والحد من الفقر وبشكل يشمل ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس باقل من الجيل الحالي "(17Ciegis,2008:p)وعرفها البعض على انها" استخدام تكنولوجيا جديدة اقدر على انقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في اعداد السكان "(30James,1989:p) اضافة لاهتمامها في رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المدن وارياقها.

ان تضخم اسعار المواد الغذائية وارتفاعها لها تاثير كبير على الاقتصاد العالمي وتسبب في تعطل التجارة الدولية في كل بلدان العالم المتقدمة والنامية وينعكس ذلك التاثير على المستهلك ذو الدخل الشهري المحدود او المنخفض ومما يؤدي الى ولادة صورة الفقر في المجتمع, ومن

انواع اهداف التنمية المستدامة كما هي واضحة 17 هدفا في الصورة ادناه مع مسميات كل هدف.

مصدر الصورة (1): https://www.auditbureau.gov.jo/Ar/Pages

مفهوم الفقر:

الفقر سبب ونتيجة لظهور الامية في مجتمع ما ,حيث ان ظاهرة الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية حيث أصبحت تشغل تفكير الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة، و المؤسسات المحلية والدولية، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، فقد أصبحت إحدى أهم المواضيع التي تطرح على جدول أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة، وذلك للفت أنظار العالم ولاسيما دول العالم الثالث نظراً لخطورة الظاهرة ,حيث يعد الفقراخطر اهداف التنمية المستدامة كونة يضرب الركيزة الاساسية والداعمة في تطور وتقدم أي دولة وهو هدف التعليم فالفقر بصورة انعدام الامن الوظيفي هو سبب ونتيجة لشيوع الامية ، وضرورة تقليل آثارها، ومحاولة القضاء عليها، وذلك من خلال أتباع سياسات اقتصادية، واجتماعية، تناسب قدرات وامكانيات هذه البلدان، وعلى الرغم من الاهتمام العالمي بمشكلة الفقر، إلا أنه ما زال ينتشر بشكل كبير في معظم دول العالم وما زالت هناك خلافات تدور حول مفهوم الفقر، وأساليب قياسه، ووسائل القضاء عليه والأسباب التي تؤدي له.

يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة ذات امتدادات اقتصادية اجتماعية وانعكاسات سياسية متعددة الاشكال والابعاد فهي لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، و التقديرات تشير الى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الامن، ورغم الاختلاف في التفاوت بتحديد مفهوم الفقرومعاييره، الا أن انخفاض الدخل للفرد والاسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم وهذه المعايير وما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير" مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس ومستلزمات اخرى صحية وتعليمية وغيرها، وتتفاقم مشكلة الفقر بالعادة في المجتمعات النامية، وتتفاوت تبعاً لا اساليب المعالجات والمحاولات الرا مية الى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها " (صادق, 2005: ص 401) ، يتسبب "الفقر في الحد من تقدم الدول ورقيها ودفع المجتمعات نحو الهاوية

فيتحول شبابها إلى الانحراف، فالإنسان الجائع يكون جل همه وتفكيره سد جوعه فيكون ذلك حائلاً بينه وبين التقدم والإبداع"(عليوه, 2007:ص 13) و ينطوي مفهوم الفقر ليتجاوز البعد الاقتصادي ليمثل الجانب النفسي المرتبط في البعد الانساني له, إن الفقر يمثل الكلفة الاجتماعية التي يدفعها أفراد المجتمع من خلال معاناتهم الشديدة في سد النقص الحاصل في الحاجات الضرورية لهم , كما يعرف الفقر بانة مفهوم نسبي يمكن تعريفه من عدة جوانب تختلف بحسب الموضوع والحالة الموصوفة، لذا لابد من تحديد مفهوم كل من الفقراء والفقر عند القيام بأي دراسة ترتبط بالفقر في مجتمع ما .

ويعرف الفقر هو "التكلفة النقدية لفرد معين، في زمان ومكان معين، للوصول إلى مستوى الرفاه" (الاسكوا, 2007:ص33) وعرف البنك الدولي الفقر على انه "عدم القدرة لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" (ميشيل , 2001:ص 54) كما يقال الفقر هو "ظروف من الحياة محدودة جدا، بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة ومعدلات مرتفعة

لوفيات الأطفال الرضع وتوقع متوسط عمر منخفض". (بول, 2001:ص 396)

ولأغراض هذه الدراسة سيتم تعريف الفقر على أنه عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الحاجات الأساسية التي تجعل الفرد أو الأسرة يعيش حياة كريمة ومستقرة في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة.

عادتا ما يتم تحديد ظاهرة الفقر ضمن إطار الفقر المطلق والفقر النسبي باعتبارهما الإطار العام لمختلف التعاريف التي أعطيت لمفهوم الفقر، وفيما يلي إشارة لكل من المفهومين اعلاه :

ا-" الفقر المطلق : يرتكز مفهوم الفقر المطلق على تقدير الحد الأدنى من الضروريات لتلبية حاجات الفرد الأساسية، حيث يكون الفرد فقيرا من الناحية المادية عند الحد الذي تصبح فيه حياته على حافة خطر العيش وفي هذا الإطار يأتي تعريف البنك الدولي للفقر المطلق من خلال ما تضمنه تقرير التنمية لسنة 1980الفقر يعتبر سوء التغذية والأمية والأمراض ليكون دخل الفرد ادنى من مستوى العيش اللائق .

ب- الفقر النسبي: بتضمن مفهوم الفقر النسبي الإشارة إلي أن الفقراء يعتبرون أكثر حرمانا بالنظر إلي فئات المجتمع الاخرى وبهذا يصبح الفقراء هم الذين لا يحصلون على حد ادني مقبول من الرفاه البشري، وهو ما يعني أن الفقر النسبي يشير إلي مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع". (مطر, 2010:ص13) و لقياس الفقر هنالك خطان هما:

الأول:" الخط الوطني للفقر: وهو يقيس الفقر حسب مستوى البلد، معتمدا على العادات الاستهلاكية للأفراد ويحاول تبيان ظروف معيشة الفقراء استنادا إلى الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية".(وزارة التخطيط, 2014:ص5)

الثاني:" الخط الدولي للفقر: ويستخدم للمقارنات الدولية، إذ يبين الفوارق القائمة بين الدول من حيث فقر القوة الشرائية وتقوم هذه الطريقة على أساس ان الفرد الذي لايمكنه الحصول على حزمة استهلاكية شاملة بقيمة دولار أمريكي في اليوم(مقوما بالقوة الشرائية الثابتة) يعد فقيرا.

ومع صدور تقارير التنمية البشرية لعام 1997اخذ مفهوم الفقر أبعادا جديدة تعدت معيار الدخل والحاجات الأساسية، ليتجسد في الحرمان من الفرص والخيارات والتي هي في غاية الأهمية للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة وابداع، والاستمتاع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات، ويمكن القول إن الفقر حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والسكن والمستوى التعليمي وقلة الفرص وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات، وعدم

القدرة على مواكبة الآخرين". (وزارة التخطيط, 2014: ص5) وقد عرف البيان الصادرعن القمة العالمية للأمم المتحدة حول التنمية الاجتماعية عام 1995مفهوم الفقر" الافتقار إلى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان إشباع الحاجات الأساسية ولضرورية لمواجهة الحياة، وتجنب الجوع وسوء التغذية، والحرمان من خدمات الصحة والتعليم وعدم الحصول على مصادر المياه النقية، والسكن الملائم إضافة الى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية".(الامم المتحدة ,2004:ص 22)

ويشار إن النمو الاقتصادي " ضروري للتخفيف من الفقر ويعد شرط غير كافي مالم ترافقه فرص التشغيل ووصول الفقراء إلى الموارد والأصول المنتجة وتحسين فرص العيش الكريم".

(الامم المتحدة, 2011:ص 52)

اهم انواع الصور السلبية للفقر التي يراها الباحثون وفق هذه الدراسة هي :

- صورة اليأس والحرامان .
- صورة الاحباط والاكتئاب .
- صورة الانتحار.
- صورة الادمان .
- صورة القتل .
- صورة السرقة .
- صورة اللاوعي الذهني.

الاسباب و طرق العلاج وبعض القوانين التي يقترحها الباحثون لهذه الدراسة وفق رؤية اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 :

1-استحداث الوظائف.

2- التقليل من عدد افراد الاسرة (الانجاب) وتشريع قانون الحد من الانجاب والقضاء على الفقر الذهني لدى غير الموظفين الذي يعد من مسببات الفقر وايضا النمو السكاني.

3- زيادة المرتب او المكافئات وتعديل سلم الرواتب للموظفين واعضاء هيئة التدريس لغرض انتعاش اقتصاد الاسرة.

4- وضع الرقابة على المبيعات للحاجات الاساسية للفرد من قبل الجهات المعنية بالدولة

5- تشريع قانون يكفل للموظف وغير الموظف والاسر التي هم دون المستوى الوسط اي مع خط الفقر بتوفير دور سكنية لهم من الدولة للحد من ظاهرة الفقر في المجتمعات العربية والعراقية خاصة .

6- تشريع قانون يكفل للطفل حقة من المرتب الشهري من ولادته والى الكبر يكون ساري له الى ان يكمل التعليم الجامعي ويتأهل الى وظيفة جديدة تقوم الدولة هنا في قطعة عنه وهذه صور لدعم الاسر المجتمعية في الدول بشكل عام كما مفعل في الدول الغربية والعربية امثال دولة الامارات العربية المتحدة .

7- تأخر اقرار الموازنة العامة للدولة عن موعدها يؤدي الى ظهور حالة الفقر.

وبما أن الفقر مسألة نسبية مختلفة من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه , وان معرفة أسباب الفقر ينتج عنه صياغة سياسات للقضاء عليه ، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، فهناك مجموعة من الاسباب منها:

- " انعدام الدخل و انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.
- الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع، مثل الركود الاقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت.
- ضعف أداء المؤسسات الحكومية، والاجتماعية، فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة بالمجتمع "(علي, 2011:ص 65)
- "ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل، مثل انخفاض المهارة الفردية والتدريب.
- انتشار الجهل والأمية الذي شمل قطاعات واسعة من الشباب والنساء".(ربيع ,2011:ص34)
- " تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي بات يزعزع كيان الدولة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تتمثل بالاختلاسات الضخمة التي تأخذ من المال العام وتذهب إلى الحسابات الشخصية للمسؤولين الحكوميين، وبالتالي تركز الأموال الضخمة في أيد فئة قليلة من المجتمع" (عبد الرزاق , 2001:ص 63)

حيث يوجد عند الإنسان حاجات غير الحاجات الأساسية يطمح إلى إشباعها والوصول إليها، وقد صنف العالم ماسلو هذه الحاجات الى عدة اصناف سميت بهرم ماسلو والتي تبدا من الحاجات الضرورية وتنتهي بحاجات اخرى، مثل حاجات الانتماء، والامان , والتقدير، وتحقيق الذات، وما دامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عنده فأنه لا يستطيع الانتقال إلى الحاجات الأخرى "ويبقى الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وقد لا يستطيعون إشباعها، مما يولد لديهم شعور باليأس والإحباط وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والاجتماعي، ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والانغلاق على أنفسهم، ويصبحون في عزلة اجتماعية دائمة، وقد يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي".(الامين, 1995:ص 19)

لاسيما أن الفقر أصبح يشكل تحديا أخلاقيا لجميع دول العالم في الوقت الحاضر لانه " يؤدي إلى المزيد من مظاهر العنف والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة ".(العامري, 2014: ص120) وكما موضح ادناه هرم ابراهام ما سلو للحاجات الانسانية وفق نظرية التدرج الهرمي للحاجات الإنسانية .

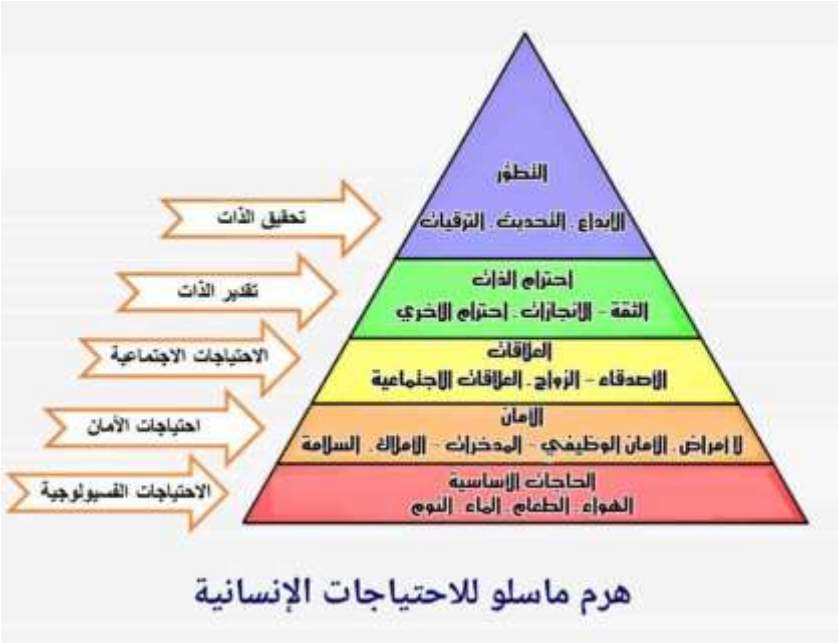

مصدر الشكل (1): https://www.rqiim.com/arafaelsaify/

المبحث الثاني: الامن المهني الاسري :

يعد الأمان الوظيفي حالة شعور الموظف بالاطمئنان على مستقبله الوظيفي ويوفر له التربة الخصبة التي ينمو فيها ويطور نفسه, ويحسن من أداءه, أكثر ما يخشاه الموظف هو فصل من الخدمة, العديد من المنظمات لا تحرص على توفير الشعور بالاستقرار الوظيفي, إن المنظمات سواء كانت تعليمية أو غير تعليمية يجب ان توفر الاستقرار النفسي للموظفين, ولكن هذه المنظمات تحرص وبشدة ان يؤدون الموظفين عملهم بكفاءة وفاعلية مقابل اشعارهم بهذا الاستقرار, وان من أهم ركائز النجاح في أية مؤسسة سواء تعليمية او منظمات أعمال كانت فلا توجد مؤسسة ناجحة ذات انتاجية مرتفعة إلا وكان الأمان الوظيفي او المهني قد تم تحقيقه فيها ويتمتع به جميع موظفيها , وتقوم فكرة الأمان الوظيفي على رفع درجة الطمأنينة لدى الموظف على مستقبله الوظيفي، وانهاء جميع صور القلق على ذلك المستقبل، واصبح الأمان الوظيفي لا غنى عنه في قائمة أداء المؤسسات والافراد، وخاصة بسبب التغييرات التكنولوجية والاقتصادية, بينما يرى البعض ان الأمان الوظيفي يتحدد على بناء الدخل والاستقرار فيعرف على انه: "إحساس الموظف بألطمأنينة على مصدر دخله وعلى استقراره في العمل, وعدم تعرضه للصرعات التنظيمية والشخصية وضغوط العمل". (الخرب,2006 :ص7)

ومن اهم الأبعاد التي يتجلى من خلالها الأمان الوظيفي هي:

1- "البعد الإنساني:

الأمان الوظيفي مطلب رئيس للعاملين في أية منظمة، حيث يرتبط بمفهوم الحياة الكريمة التي تقوم على ثلاثة ركائز من أهمها: قدرة الموظف على إشباع احتياجاته الأساسية الغذاء والدواء والمسكن، والتعليم، وتحرره من القيود غير المشروعة على حقوقه الشخصية المادية والمعنوية .

2-البعد الأخلاقي:

تدرك المنظمات أن علاقة الأخلاق بالأمان الوظيفي سبب وأثر، فهي سبب لأن لها دور كبير في استقرارأو عدم استقرار ألامان في المنظمة، وهي أثر لأن بروز المثل الأخلاقية العليا في ممارسات وسلوكيات العاملين يكون أشد في المنظمات التي يتمتع العاملون فيها بمستوى مرتفع من الأمان الوظيفي.

3- البعد السياسي :

يتعلق هذا البعد بالسياسات أو الأنظمة القائمة بالدولة التي تحدد أطر العمل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فإذا كان النظام القائم يشجع الانفتاح ويعمل وفق اقتصاد السوق الحر، فإنه يؤدي إلى زيادة معدلات الأمان الوظيفي.

4- البعد الاجتماعي :

إن وجود نظام عمل يقوم على العدالة في توزيع الرواتب والأرباح لتقريب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة من شأنه ترسيخ الأمان الوظيفي وزيادة الدافعية نحو العمل، في حين يؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة سواء بمنحها القليل من الحوافز، ووضعها في مراكز وظيفية متدنية، أو عدم منحها الراتب المناسب إلى

انخفاض مستوى الأمان الوظيفي".(الحازمي,2010 : ص 41) ويتحقق الامن المهني الاسري للتنمية المستدامة من خلال المخطط التوضيحي الذي صممه الباحثون لأغراض الدراسة كما موضح ادناه :

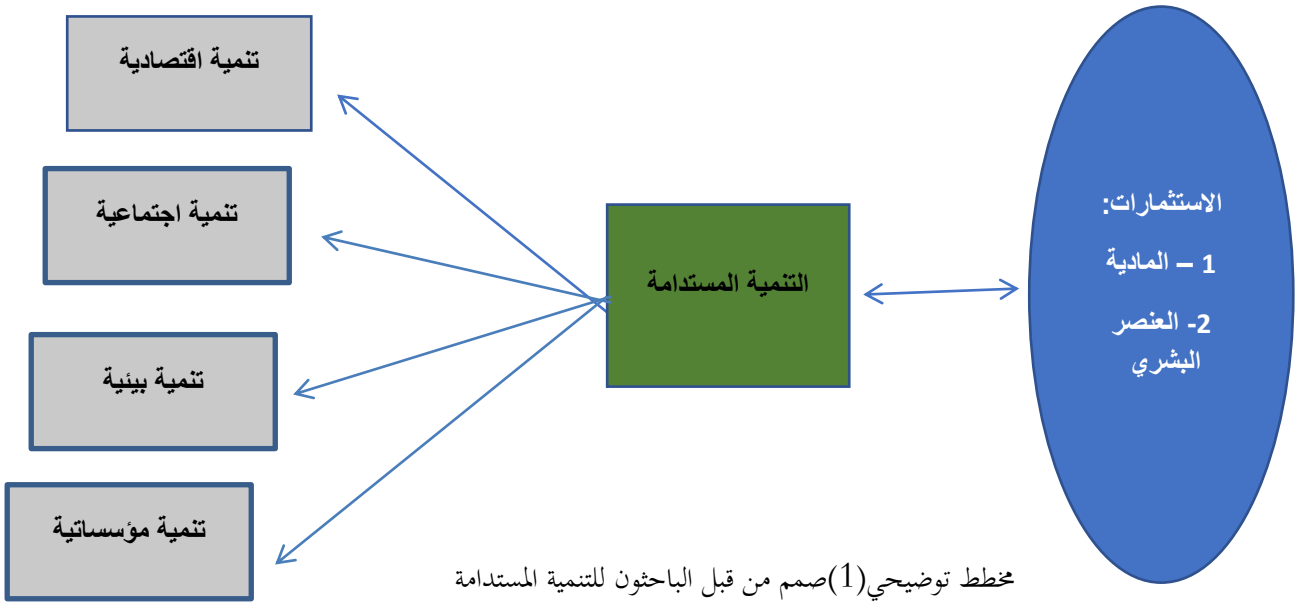

مخطط توضيحي(1)صمم من قبل الباحثون للتنمية المستدامة

كما يجب ان يكون هنالك توازن ما بين ايراد الفرد الشهري وما بين ما يتم استهلاكه او انفاقه على الاحتياجات المراد تلبيتها مع مراعات ان يكون هنالك توازن ما بين الدخل الشهري للموظف (المرتب الشهري للموظف)وشعورة في استقرار وظيفي وما بين الغلاء المستمر في السلع والاحتياجات الاساسية للفرد في الاسرة العراقية المراد تلبيتها, اي يجب هنا على الدولة العراقية النظر في هذه المعادلة لتجنب حدوث تفاقم مشكلة الفقر في المجتمعات العراقية للموظفين الذين يعملون في خدمة المؤسسات بغض النظر ان كانت مؤسسات تعليمية او غيرها كي تكون الاسر العراقية في مستوى عيش الرفاه لمكافحة خط الفقر في المجتمع العراقي لعام 2030 وما يبذل من جهد في زيادة الانتاجية داخل المؤسسة.

مؤشرات الاطار النظري:

1. تستخدم التنمية المستدامة للحد من زيادة اعداد ومكافحة الفقرفي المجتمع.
2. للتنمية المستدامة خطط استراتيجية يعمل على تنفيذها المختصين والمهتمين بتحقيقها.
3. ظاهرة الفقر تعد من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تشغل تفكير الكثير من رجال السياسة والاقتصاديين .
4. للفقر صور وابعاد مختلفة.
5. لقياس مستوى الفقر يوجد خطان هما الخط الدولي والخط الوطني .
6. الاستقرار الوظيفي يقلل من حالات الفقروتفشي الامية في مجتمع ما.
7. يجب ان يكون هنالك توازن ما بين مقدار الدخل الشهري للموظف العراقي وما بين متطلبات احتياجاته من الاستهلاك وما بين الغلاء الفاحش للسلع والحاجات الاساسية التي يحتاجها الفرد العراقي وما يبذل من جهد في زيادة الانتاجية داخل المؤسسة.

منهجية البحث واجراءاته

استخدم الباحثون المنهج الوصفي بطريقة المسح وذلك لملائمته في حل مشكلة البحث والاجابة على تساؤلات البحث.

1. التحليل الاحصائي للدراسة:

اعدت استبانة للاجابة عليها من قبل عينة البحث وكانت :

1	مقدار الراتب الشهري (1) **350 –400** (2) **500–700** (3) **750–1000000** (4) 1000000 فأكثر
2	عدد افراد الاسرة (1) **2–5** (2) **6–9**

	(3) 10 فأكثر
3	نوع السكن (1) ايجار (2) ملك
4	من الممكن شراء بيت من دخل الراتب الشهري (1) اتفق (2) اتفق الى حد ما (3) لا اتفق
5	متوسط الراتب يكفي لسد احتياجات متطلبات الحياة (1) اتفق (2) اتفق الى حد ما (3) لا اتفق
6	هل انت الموظف الوحيد في العائلة (1) نعم (2) لا
7	هل لديك عمل اضافي اخر (1) نعم (2) لا
8	يتوافق الراتب مع احتياجات الاسرة (1) اتفق (2) اتفق الى حد ما (3) لا اتفق
9	انني راض عن المستوى المعيشي الذي اعيشه (1) اتفق (2) اتفق الى حد ما (3) لا اتفق
10	هل انت المعيل الوحيد للعائلة (1) نعم (2) لا

2. النتائج : بعد توزيع الاستبانة على عدد من الموظفين والبالغ عددهم (45) موظف كانت النتائج :

1- مقدار الراتب الشهري :

شكل (2)

2- عدد افراد الاسرة :

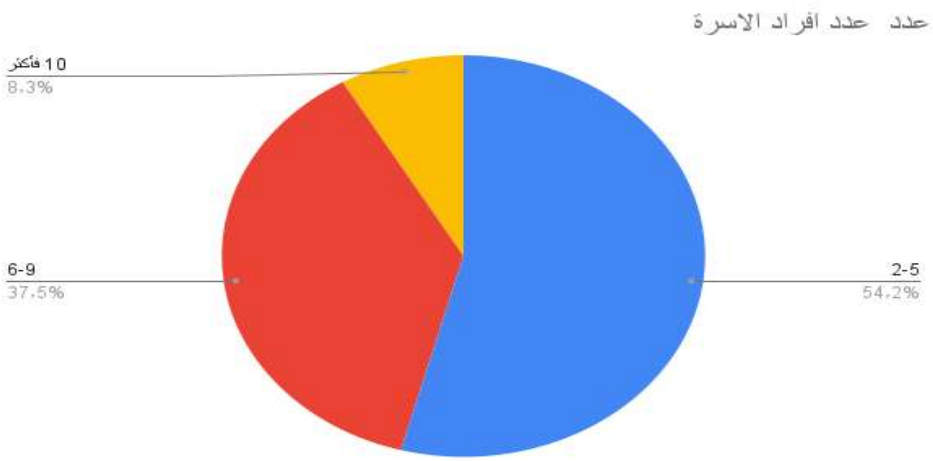

شكل (3)

3- نوع السكن ايجار ام ملك :

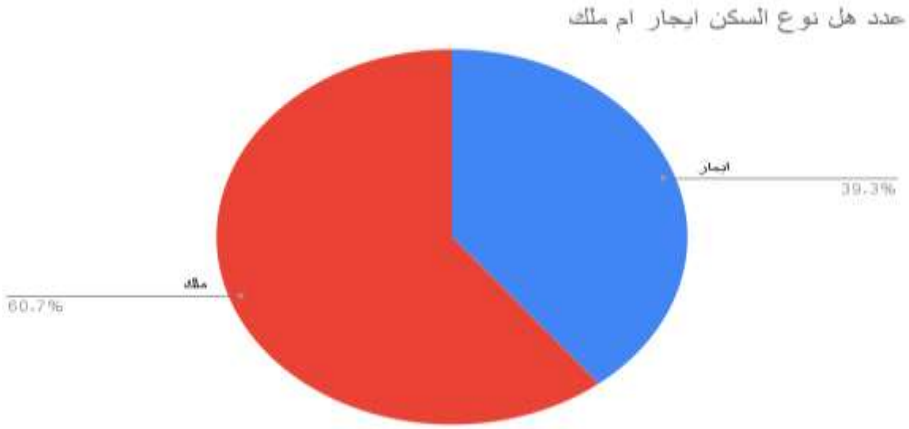

شكل (4)

4- من الممكن شراء بيت من دخل الراتب الشهري:

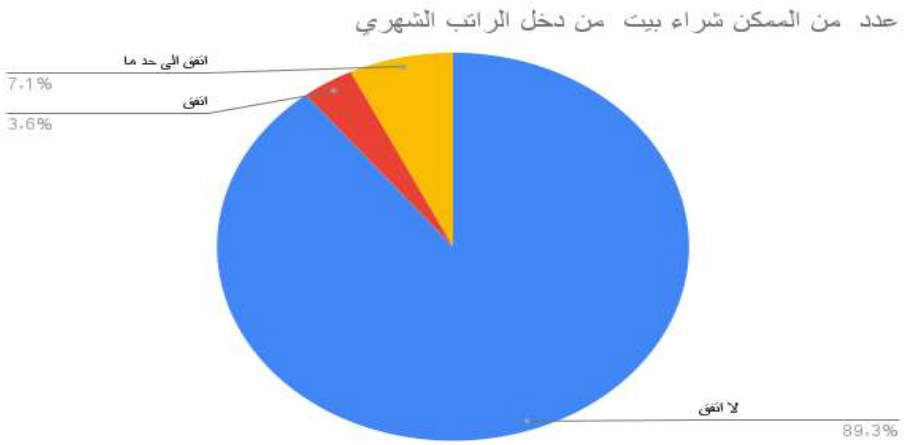

شكل (5)

5- هل متوسط الراتب يكفي لسد احتياجات متطلبات الحياة:

شكل (6)

6- هل انت الموظف الوحيد في العائلة:

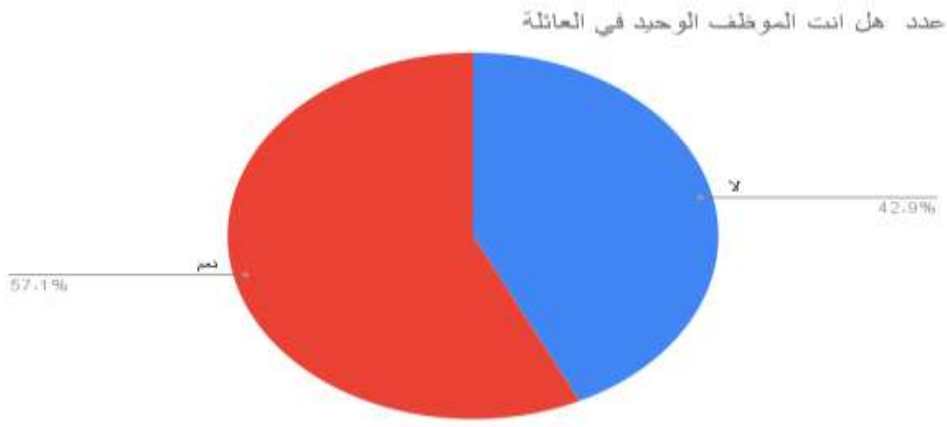

شكل (7)

7- هل لديك عمل اضافي اخر :

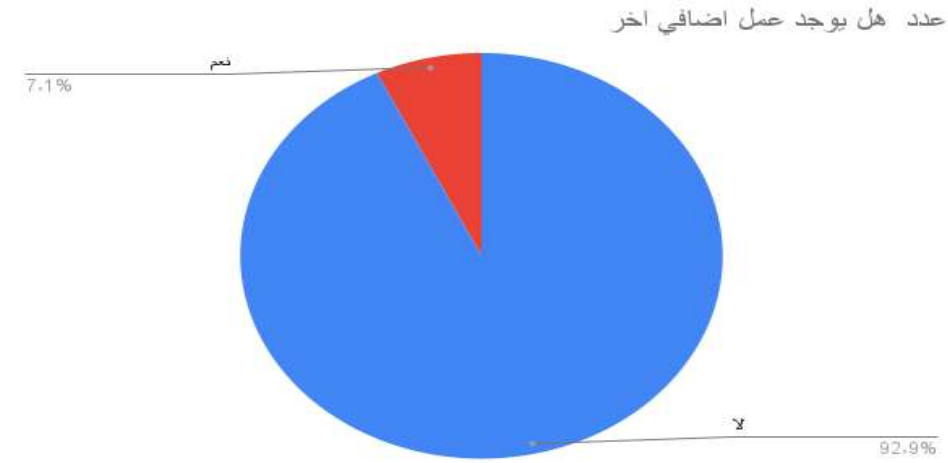

شكل (8)

8- هل يتوافق مقدار الراتب مع احتياجات الاسرة :

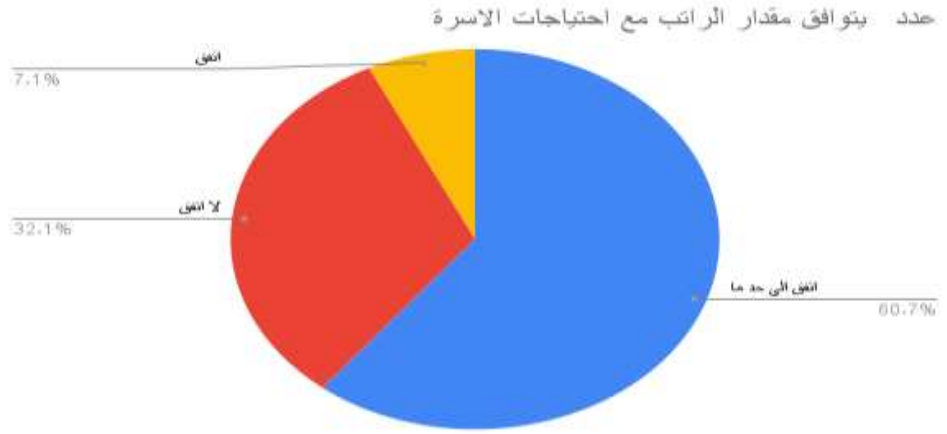

شكل (9)

9- هل انت راض عن المستوى المعيشي الذي تعيشه:

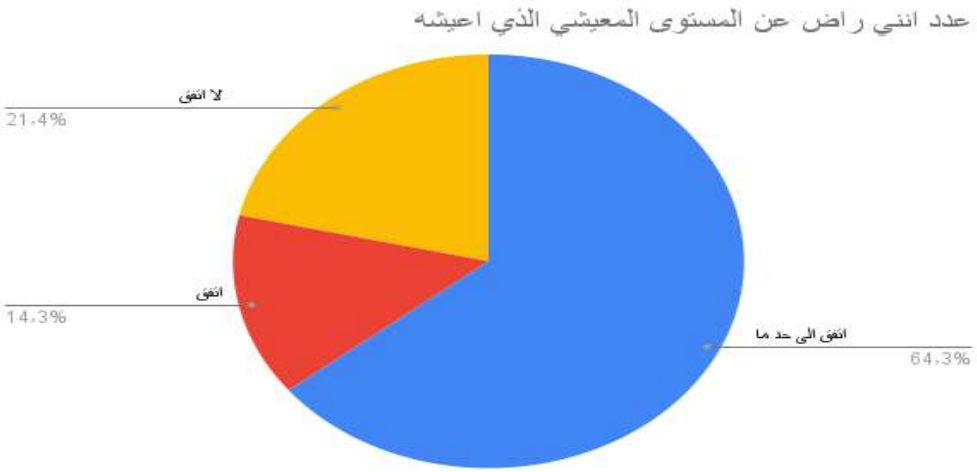

شكل (10)

10- هل انت المعيل الوحيد للعائلة :

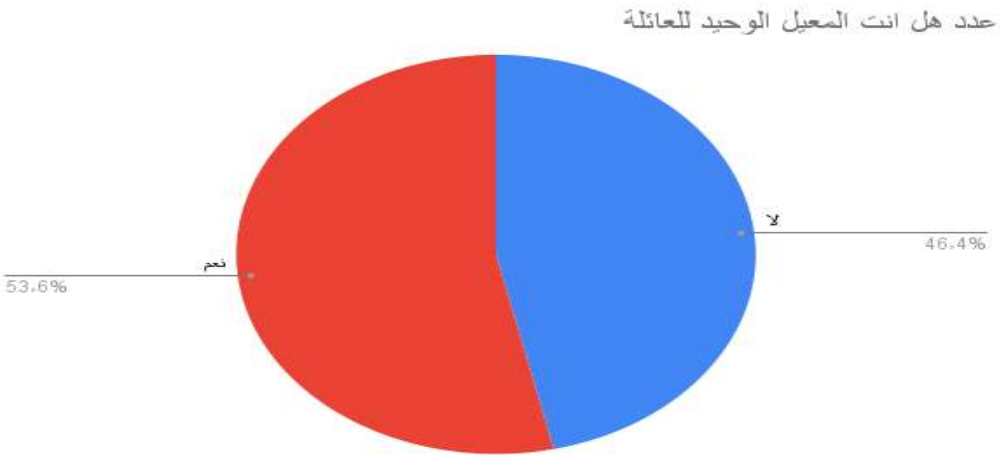

شكل (11)

3.الاستنتاجات: بناء على ما تم التوصل الية من نتائج في الدراسة الحالية المتمثلة في فقرات الاستبانة والتي كان عددها(10) حيث كانت نسب الاتفاق من قبل المجيبين حول الفقرات في الاستبيان كما يلي:

1- تمثلة نسبة الاتفاق الاعلى % 57.1 في الفقرة رقم (1) ونسبة متوسط الاتفاق كانت 28.6 % ونسبة الاتفاق الادنى كانت 4.8 % للراتب الشهري الذي يتقاضاه الموظف العراقي واذا اخذنا متوسط الاتفاق لهذه الفقرة نجد انه يحتاج ويتطلب اعادة النظر في المرتب المحدد للموظف داخل المؤسسة العراقية لانه مؤشر خطر لظهور خط الفقر في

المجتمع العراقي والمتمثل بمقدار 350-400 الف دينار عراقي وهذا لايسد احتياجات الفرد وتوفير متطلبات مستوى العيش الكريم .

2- تمثلة نسبة الاتفاق الاعلى % 2. 54 في الفقرة رقم (2) ونسبة متوسط الاتفاق كانت 5. 37 % ونسبة الاتفاق الادنى كانت 3. 8 % لعدد افراد الاسرة واذا اخذنا متوسط الاتفاق لعدد الافراد في الاسر العراقية تتراوح مابين (6-9) فردا وهذايؤشر مؤشؤا سلبيا يتطلب الانتباه له و تشريع قانون للحد من التزايد لعدد الافراد فوق الحد المقبول فهذا التزايد الغير منظم مع دخل الاسر الشهري يؤدي الى حدوث تفاقم مشكلة الفقر في المجتمع العراقي في السنوات القادمة.

3- نسبة الاتفاق الاعلى تمثلة بـ % 7. 60 في الفقرة رقم (3) ونسبة الاتفاق الادنى كانت 3. 39 % والتي تمثلت الفقرة فيها على نوع السكن والذي تمثلت في نوعة الغير ثابت (الايجار) للموظفين في مؤسسات الدولة العراقية وهذه نسبة عالية تعتبر اذ ماقورنت بنسبة الافراد الموظفين والذين لديهم سكن ثابت ويعد مؤشرا سلبيا يتطلب من الجهات المعنية في الدولة العراقية الالتفاتة لموظفيها بتوفير السكن الثابت لهم لمعالجة هذه المشكلة قبل تفاقم خط الفقر بشكل كبير بالمجتمع العراقي في السنوات القادمة.

4- نسبة خط الفقركان 89. 3% مؤشرها جدا مرتفع في الفقرة (4) حيث كانت نسبة الاتفاق فيها من قبل المجيبين الموظفين في جامعات العراق والتابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للبديل لااتفق ونسبة متوسط الاتفاق كانت 7.1% ونسبة الاتفاق الادنى كانت 3.6% .

5- تمثلة نسبة الاتفاق الاعلى % 4 . 46 في الفقرة رقم (5) والمتمثلة بالبديل (اتفق الى حد ما) ونسبة متوسط الاتفاق كانت 3. 39 % والمتمثلة في البديل (لااتفق) ونسبة الاتفاق الادنى كانت 3 14. % والمتمثلة في البديل (اتفق) واذا لاحظنا نسبة الاتفاق الاعلى ومتوسط الاتفاق للبديلين نجد اننا في مشكلة كبير جدا وهي شيوع ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي وبشكل متفاقم وامكانية تطورها بشكل اكبر اذ لم تقوم الدولة العراقية في معالجتها قبل حلول عام 2030.

6- تمثلة نسبة الاتفاق الاعلى 1 . 57 % في الفقرة رقم (6) والمتمثلة بالبديل (نعم) والتي اجتازة خط النصف كما موضح في الشكل(7) السابق ويعد مؤشر سلبيا للفقر في المجتمع العراقي يتطلب الالتفاتة من قبل الدولة العراقية في وضع استراتيجيات حداثوية تعالج مشكلة الفقر في هذه الفقرة,

كما ونلاحظ في الشكل (8) السابق ان نسبة الاتفاق عالية جدا من قبل المجيبين للبديل (لا) للفقرة رقم (7) والمتمثلة بنسبة 92.9 % وهذا مؤشر خطير على وجود الفقر بنسبة عالية لدى الافراد المنتجة في المجتمع والمتمثلة بشريحة الموظفين , لذا يجب معالجتها في اعادة سلم رواتبهم بالزيادة مقارنتا في الغلاء الفاحش لاحتياجات الاسرة , واما بالنسبة للفقرة رقم (1 0) حيث تمثلة نسبة الاتفاق الاعلى فيها والتي تجاوزت خط النصف بنسبة 53.6 % والمتمثلة في البديل (نعم) وكما هوموضح في الشكل

(11) والتي يساعد على تفاقم الفقر في المجتمع العراقي بشكل كبير.

7- تمثلة نسبة الاتفاق الاعلى 7 . 60 % في الفقرة رقم (8) والمتمثلة بالبديل (اتفق الى حد ما) والتي تمثلت في ثلث اجابات المجيبين تقريبا كما موضح في الشكل(9) السابق ويعد مؤشر سلبيا للفقر في المجتمع العراقي يتطلب الالتفاتة له من قبل الدولة العراقية في وضع استراتيجيات حداثوية تعالج مشكلة الفقر لهذه الفقرة ,اما بالنسبة للفقرة(9) تمثلة

بنسبة الاتفاق 64.3 % والمتمثلة بالبديل (اتفق الى حد ما) والتي تمثلت في ثلث اجابات المجيبين ونسبة الاتفاق 21.4 % للبديل (لااتفق) كما موضح في الشكل (10) لذا لابده من معالجة هذه الاشكالية قبل تفاقمها والعمل على زيادة مساحة الاتفاق للخلاص من الفقر.

4.التوصيات:

1- زيادة المرتبات الشهرية للموظفين في مؤسسات الدولة العراقية وخاصة موظفي الجامعات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي يعتبر الركيزة الاساسية في تقدم المجتمع ولكي يصل بحالة الشعور بالاستقرار الوظيفي بحلول عام 2030 حيث ترتبط هذه الزيادة في تلبية ومعالجة الاحتياجات الاستهلاكية الاساسية للاسرة العراقية لتصل الى مستوى العيش الكريم من جهة وانشغال التدريسي في عملية التفكيربالتعليم اثناء التدريس وكيفية تطويرة من جهة اخرى .

2- تشريع قانون يحدد العدد المثالي لكل الاسر العراقية وفرض العقوبات في حال عدم الالتزام بالعدد المسموح بالانجاب لتفادي الوصول الى خط الفقر في عام 2030 مع تشريع قانون يخصص لكل طفل ياتي الى الدنيا بمرتب شهري له يكفل احتياجاته الى ان يحصل على درجة وظيفية ويعتمد على ذاته.

3- توفير دور سكنية للموظفين من قبل المؤسسة التي يعملون بها كسكن ثابت ودائم لهم.

4- تشريع قانون رقابي صارم لمتابعة تحديد الاسعار للعقارات بالشكل العقلاني والمقبول (الدور السكنية . قطع الاراضي) داخل المجتمع العراقي بما يتلائم مع اقتصاد الاسرة العراقية والتي تمثل المجتمع المصغر لمجتمع الدولة العراقية مما يؤدي الى تلافي العدد من المشكلات السكنية وبالتالي يقضي ويحجم من حالة خط الفقر.

5- الفقر سبب ونتيجة لظهور الامية في المجتمعات وهذا يؤثر سلبا على تطور اقتصاد البلد واثرائة بالافكار الجديدة وتقدمة بشكل عام والعكس شيوع الامية في مجتمع ما يولد خط الفقر, فالقضاء على المشكلات التي ذكرت اعلاه والعمل بحلولها التي توصلت له الدراسة الحالية ينعكس ايجابا على مستوى العملية التعليمية ورقيها حيث تتجه الاسر العراقية هنا بعد تطبيق الحلول اعلاه الى ادخار الجانب المادي لمتطلبات اكمال عملية التعليم لافرادها ويكون شخص منتج ونافع في المجتمع مستقبلا, اما عدم تطبيق الحلول اعلاه واخذها بمحمل الجد للتنفيذ يعد مؤشر سلبي في المجتمع العراقي بشيوع وتفاقم صور الفقر التي اشاد لها الباحثون مسبقا في المبحث الاول للدراسة الحالية, ويتضح لنا ان الفقر اخطر اهداف التنمية المستدامة التي يجب معالجتها من الجذوروبجب على كل دولة توفير استقرار وظيفي لكل فرد .

قائمة المراجع:

1-اللجنة العالمية للبيئة والتنمية, مستقبلنا المشتركة, ترجمة مُحَّد كامل عارف , المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب , سلسلة عالم المعرفة عدد 142 , الكويت, 1998م.

2-قيس النوري, عبد المنعم الحسيني, النظريات الاجتماعية, جامعة الموصل, 1985م.

صادق علي طعان ، الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي مقارنة اقتصادية، بحث مقدم الى جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2005م.

3-الإسكوا, المرأة والفقر في منطقة الاسكوا: قضايا واهتمامات,الاجتماع العربي الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة, الأردن, 2007، م .

4- ميشيل شوسوفسكي, عولمة الفقر, ترجمة, جعفر علي حسين السودان, بيت الحكمة, بغداد, 2001 م.

5- بول آ. ساموبلسون, الاقتصاد, ترجمة هشام عبد الله,الدار الأهلية, الأردن, 2001 م.

6- مطر, احمد اسماعيل, الفقر في مدينة بعقوبة, دراسة تحليلية, رسالة ماجستير غير منشورة,كلية الادارة والاقتصاد,جامعة القادسية, 2010, م .

7- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء,, العراق, التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة. 2014, م.

8- الامم المتحدة,اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب اسيا, البيان الختامي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات, بيروت. 2004, م.

9- الامم المتحدة, تقرير التنمية البشرية, 2011م .

10- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، بيروت, 2001, م.

11- علي,مجيد احمد, دراسة السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر العراق, اطروحة دكتوراه غير منشورة,كلية الإدارة والاقتصاد,جامعة الكوفة, 2011,م.

12- ربيع نصر، الفقر في سورية مفاهيم بديلة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم, 2011م.

13- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، بيروت, 2001م.

14- الامين, عبدالله امين, الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته, اطروحة غير منشورة، جامعه النجاح الوطنية, , 1995م.

15- العامري, ذكرى خليل, السكن العشوائي واثره في انتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب في مدينة بغداد, رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية,كلية التربية الاساسية, قسم الجغرافية, 2014,م.

16- عليوة، جبر , إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في

قطاع غزة (دراسة تطبيقية على الجمعيات الإسلامية العاملة في مجال الزكاة في قطاع

غزة،) الجامعة الإسلامية- غزة, دراسة ماجستير, 2007م.

17- الخرب, محمد بن عبدالله بن حمد, الصراعات الشخصية وانعكاساتها على الأمان الوظيفي, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة نايف العربية للعلوم الأمانية , الرياض, المملكة العربية السعودية, 2006م.

18-الحازمي, خليل بن عبيد, الحوار الوطني ودوره في تعزيز الأمان الوطني للمملكة العربي السعودية, الطبعة الثالثة , مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني, الرياض, المملكة العربية السعودية , 2010م .

19- James,G,2012,How to Achieve True Job Security,http.w.w.w.inc.com.

20-Rebert Goodland,neoclassical economic and principles of sustainable develobment,ecological modeling,1987.

21- Amil markandesa,natural environments and social rate o discount,project,1988.

22- Cigis,R,and Cigis,R,Laws of Thermodynamics and sustainability of economics,Engineering Economics(2),2008.

23- James Gustare,the environment,thegreening of technology,development,1989.

التعليم المحاسبي المهني المستمر (التعلم مدى الحياة) كأداة تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية

الدكتور: مُحَمَّد الطيب علي الشريف

أستاذ المحاسبة المساعد، ورئيس قسم المحاسبة الأسبق بكلية الاقتصاد / جامعة صبراتة،

mahicq@gmail.com

00218927845010

الملخص:

تحتل مهنة المحاسبة مركزاً متميزاً في الدول، فهى تقدم خدماتها المتنوعة لعديد من الأطراف المستفيد منها، ويقوم بأداء هذه الخدمات موظفي الحسابات، وحتى لا يكون هناك ضعف في أدائهم المحاسبي قامت العديد من الجهات والمؤسسات التعليمية بالعمل على رفع كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة من خلال تبني برنامج التعليم المحاسبي المهني المستمر نظراً لأهميته في عملية التنمية البشرية في الدولة، وذلك من خلال التطوير المستمر لمهارات وقدرات موظفي الحسابات، وإكسابهم المهارات والقدرات اللازمة لمواجهة تحديات العصر المتزايدة والمتسارعة.

وبناءً على ما سبق ناقش هذا البحث العلاقة بين التعليم المحاسبي المهني المستمر والتنمية المستدامة في البيئة الليبية بالتطبيق على شركة مصفاة الزاوية لتكرير النفط، حيث هدف البحث إلى قياس وتفسير العلاقة (ارتباط، وتأثير) بين التعليم المحاسبي المهني المستمر وتحقيق التنمية المستدامة، كما هدف إلى التعريف بالتعليم المحاسبي المهني المستمر وبيان أهميته من خلال تطبيق مجالاته (المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات التقنية، ترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية للمهنة) لتسحين وتعزيز المعارف والمهارات المحاسبية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

وقد استخدم الباحث إسلوب الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث تم استطلاع رأي عينة عشوائية من (موظفي الحسابات، والمراجعين الداخليين) العاملين في شركة مصفاة الزاوية لتكرير النفط، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: يُدرك المستجوبين تمامًا بأن التعليم المحاسبي المهني المستمر يُعد ضرورة حتمية لمساهمته في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق مجالاته (المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات التقنية، ترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية للمهنة) وتطويرها بشكل مستمر، كما توصلت إلى جود علاقة إرتباط معنوية بين التعليم المحاسبي المهني المستمر والتنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: التعليم المحاسبي المهني المستمر، التنمية المستدامة.

Continuing professional accounting education (lifelong learning) as a tool for achieving sustainable development in the Libyan environment

Dr. Mohammad Al-Tayeb Ali Al-Sharif

Assistant Professor of Accounting, and former Head of the Accounting Department, Faculty of Economics / University of Sabratha

Abstract

The accounting profession occupies a distinguished position in the countries, as it provides its various services to many of its beneficiaries, and these services are performed by the accounting staff, and for there to be no weakness in their accounting performance, many educational institutions and institutions have worked to raise the efficiency of accountancy practitioners by adopting a program Continuing professional accounting education due to its importance in the human development process in the country, through the continuous development of the skills and capabilities of account staff, and providing them with the skills and capabilities necessary to meet the increasing and accelerating challenges of the times.

This research discussed the relationship between continuing professional accounting education and sustainable development in the Libyan environment by applying to Al-Zawiya Refinery Oil Refining Company. Continuous and demonstrating its importance through the application of its fields (cognitive skills, professional skills, technical skills, consolidation of values and ethical principles of the profession) to improve and enhance accounting knowledge and skills, which is positively reflected in sustainable development in the Libyan environment.

The researcher used the questionnaire method as the main tool for data collection, where the opinion of a random sample of (accounting staff and internal auditors) working in the Zawia Refinery Oil Refining Company was surveyed. It is imperative for its contribution to achieving sustainable development through the application of its fields (cognitive skills, professional

skills, technical skills, consolidation of the values and ethical principles of the profession) and its continuous development, and it has also found a significant correlation between continuing professional accounting education and sustainable development.

Key words: continuing professional accounting education, sustainable development.

الإطار العام للبحث

مقدمة البحث:

وضعت منظمة الأمم المتحدة United Nations (UN) أهداف التنمية المستدامة والتي تُعرف أيضًا باسم الأجندة العالمية (2030)، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع الشعوب بالسلام والإزدهار بحلول عام (2030)، فقد تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جدول أعمال (2030) للتنمية المستدامة في القمة التي تم عقدها في نيويورك (15) سبتمبر 2015، وقد أُدرجّت الوثيقة النهائية لمرحلة ما بعد العمليات (2015) سبعة عشر هدفًا سُميت بأهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs) ، و(169) هدفًا لاحقًا، وقد دخلت حيز التنفيذ في (1) يناير 2016، كما ذكر الامين العام للأمم المتحدة (سوف توجه القرارات التي نتخذها خلال السنوات الخمسة عشر (15) القادمة).

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف تحتاج دول العالم إلى وضع استراتيجيات جديدة وتطبيق إجراءات مركّزة واتخاذ حزمة من القرارات المهمة، وحيث أن التنمية المستدامة فى أى مجتمع تقوم في الأساس على تطوير الموارد المادية والبشرية، ويلعب التعليم هنا بصفة عامة دور مهم فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنمية الموارد البشرية والتى تُعتبر مطلب أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أى مجتمع.

وبناءً على التطورات السريعة والمتلاحقة في العالم والتي كان لها أثر في بيئة الأعمال الحديثة، مما أدى إلى إحداث تغيرات جذرية في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، كان لزامًا على مهنة المحاسبة مواكبة متغيرات البيئة التي تعمل فيها فهي تُمثل مكون مهم من مكونات تلك البيئة، وحتى تستجيب مهنة المحاسبة لمتطلبات بيئة العمل المتغيرة، وتتكيف مع تلك التطورات المستمرة والمتسارعة، يجب عليها أن تُركز في المقام الأول على تطوير قدرات ومهارات ومؤهلات المحاسبين في مختلف القطاعات، الأمر الذي ينعكس على تعزيز جودة أدائهم المحاسبي، مما يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ونظرًا لأهمية الدور الذى تلعبه مهنة المحاسبة فى عملية التنمية المستدامة، ونتيجة للتطورات المتسارعة فى تكنولوجيا المعلومات والعولمة، والاتجاه نحو اقتصاديات المعرفة، أصبح من الضروري تطوير برامج، واستراتيجيات، وأساليب لتطوير التعليم المحاسبى.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه لا يُمكن فصل التعليم المحاسبي والحفاظ على جودته في مؤسسات التعليم العالي بعيدًا عن جميع تلك التطورات والتغيرات الهائلة التي فرضتها البيئة الخارجية، وحتى يتمكن المحاسبين المهنيين من مواكبة بيئة الأعمال المعاصرة، وتنمية مهاراتهم وتطويرها والإطلاع على كل ماهو جديد في عالم المال والأعمال، أدى إلى ظهور مصطلح (التعليم المحاسبي المستمر) (التعلم مدى الحياة) وهو أحد المواضيع التي تلقت إهتمامًا واسعاً لدى الباحثين والمهتمين بتنظيم مهنة المحاسبة، فهو يُعد واحد من أهم وسائل التعليم والإتصال الرئيسية لما تُقدمه من مهارات علمية وعملية ومعارف مختلفة للممارسين في مجال مهنة المحاسبة.

ونظرًا لضرورة تطبيق نظام التعليم المحاسبي المستمر فقد تناولت بعض الدراسات السابقة الموضوع من عدة جوانب، فقد بيّنت دراسة (حسن، 2015) دور التعليم المهني المستمر في رفع كفاءة مراجعي الحسابات في قطاع غزة، من خلال التعرف على دور المعارف العلمية والمهنية التي يجب توافرها في مراجعي الحسابات للحفاظ والإرتقاء بمستوى كفاءته، والتعرف على دور البرامج التدريبية والخبرات العملية في زيادة الكفاءة، وكذلك دور المؤسسات المهنية والقوانين الفلسطينية في تبنيها لبرامج تدعم وتحرص على

رفع الكفاءة المهنية لمراجع الحسابات، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود برامج تعليم مهني مستمر ومُلزم في فلسطين، والذي نتج عن ضعف المؤسسات المهنية والقوانين الفلسطينية، مع وجود حرص ورغبة لدى مراجعي الحسابات في تطوير قدراتهم من خلال برامج للتعليم المهني المستمر وكذلك إلمام كافي لمواكبة القوانين والتشريعات بشكل عام في مجال المهنة، مع ضرورة إجادة مراجعي الحسابات لمهارات الحاسوب، واللغة الإنجليزية لرفع كفاءته المهنية.

وتناولت دراسة (النعيمي، 2017) موضوع استمرار التعليم المحاسبي المهني بهدف التعرف على مفهومه، أهميته، مجالاته، والأسباب التي تستوجب وجوده، فضلاً عن استكشاف واقع هذا التعليم المستمر في إقليم كوردستان /العراق، من خلال دراسة ميدانية، وقد خلص البحث إلى عدم وجود مشاركة فاعلة من قبل مراجعي الحسابات في الإقليم في التعليم المهني المستمر، وذلك بسبب وجود بعض المعوقات لعل من أبرزها: عدم وجود تشجيع أو تحفيز من قبل النقابة للمشاركة في أنشطة التعليم المستمر، ومواجهة صعوبة في التعامل مع الأنشطة التي تتم عبر الإنترنت، كما توصلت إلى أنه بالإمكان تجاوز تلك المعوقات من خلال وسائل وأساليب متعددة أبرزها نشر المقالات والبحوث المختصة بمهنة المحاسبة، والتواصل مع الجمعيات المهنية للحصول على أحدث إصدارتهم من منشورات ومجلات.

في حين هدفت دراسة (كودان و العبادي ، 2020) إلى تشخيص دور التعليم المحاسبي المستمر في تعزيز جودة الأداء المحاسبي، وذلك من خلال تحليل متغيرات الدراسة الرئيسية، حيث تم إختيار أربعة أبعاد مستقلة شملت: المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات التقنية، والتحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية، وبيان أثرها على جودة الأداء المحاسبي، ولتحقيق أهدف الدراسة وإختبار فرضياتها، تم تصميم إستبانة كأداة لجمع البيانات طبقاً لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، موزعة على عنية من موظفي أقسام الحسابات في جامعة زاخو الحكومية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط معنوية بين أبعاد التعليم المحاسبي المستمر وجودة الأداء المحاسبي، ووجود علاقة تأثير معنوية بين المتغيرين بلغت (78%)، مما يؤكد إدراك ممارسي المهنة لأهمية التعليم المحاسبي المستمر، وتأثيره الإيجابي في جودة أدائهم.

وفي المقابل تناولت دراسة كلٍ من (حسين و البكري، سبتمبر2020) التعليم المحاسبي المهني المستمر ودوره في زيادة جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية، وهدفت إلى التعرف على مفهوم وأهمية مجالات ودوافع التعليم المهني المستمر، وقد استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي، وتوصلت إلى أن التعليم المحاسبي المهني المستمر يُساعد على التطوير والمحافظة على قدرات المراجعين الخارجيين بما يُمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة تتلائم مع طبيعة العصر.

وبناءً على ماسبق، ونظرًا لأهمية التعليم المحاسبي من خلال تطبيق برنامج التعليم المحاسبي المستمر (التعلم مدى الحياة)، يُعد مطلبًا ضروريًا وأساسيًا في وقتنا الحالي ليوفر للمحاسبين المهنيين اكتساب مهارات ومعارف مختلفة، وقيم وأخلاقيات مهنية مطلوب توافرها، مع ضرورة الإلمام بالمهارات التقنية الحديثة، مما يجعل المحاسبين يواكبون كل تطورات مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي في العالم، ليكونوا أكثر قدرة على التعامل مع مقتضيات ممارسة هذه المهنة، وهذا بدوره يُحقق التنمية المستدامة.

وبذلك جاءت فكرة البحث الحالية لتعزيز تطبيق التعليم المحاسبي المستمر بما يُحقق أهداف التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

1. مشكلة البحث:

يسعى التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي إلى توفير محاسبين مهنيين أكفاء قادرين على القيام بمساهمات إيجابية خلال فترة حياتهم المهنية داخل سوق العمل، ولقد كان للتغير السريع في بيئة الأعمال المعاصرة دورًا كبيرًا لفرض الضغوطات والتهديدات التي تواجه المحاسبين من أجل التغيير السريع استجابة للاحتياجات والمتطلبات الجديدة والمتسارعة.

وعلى الرغم من التوسع الكبير الذي شهده العالم في مجال التعليم المحاسبي، إلا أن هناك قصورًا ملحوظًا في النظام المحاسبي المطبق في البيئة الليبية، وفي أداء المحاسبين العاملين في مختلف الوحدات الاقتصادية، ويتمثل ذلك القصور في: ضعف العمليات المحاسبية، ضياع المعلومات وتأخر إنجازها، والتأخر في إعداد القوائم المالية، وتأخر مراجعتها واعتمادها، وعدم مساهمة المحاسبين في استخدام الأساليب العلمية المحاسبية في التخطيط والرقابة، والضعف في نظام الرقابة الداخلية المطبق، وغيرها من المشاكل التي تؤثر على مستوى الأداء المحاسبي في تلك الوحدات، ويُمثل هذا الواقع مشكلة حقيقية وعقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية بوجه عام وفي ليبيا على وجه الخصوص.

ولمعالجة تلك المشاكل والتصدي لها فقد دعت العديد من المنظمات المحاسبية المهنية الدولية ومن بينها – الإتحاد الدولي للمحاسبين – إلى ضرورة تبني ووضع أساليب التعليم المهنية التي تُركّز على إكساب الطالب القدرات والمهارات المهنية التي تفيده في مرحلة التوظيف والعمل، وتعتبر معايير التعليم المحاسبي الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين ذات أهمية في هذا المجال، وبخاصة المعيار الدولي رقم (7) الذي يحث على إنتهاج التعليم المحاسبي المستمر من خلال تطبيق أبعاده الأربعة المتمثلة في: (المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات التقنية، ترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية للمهنة).

كما أكدت التنمية المستدامة على أهمية التعلم مدى الحياة من خلال إصدار الهدف الرابع الذي ينص على (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، وفي ضوء ما تقدم يُمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التطرق إلى التعليم المحاسبي المهني المستمر وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

2. أهمية البحث:

1) يستمد البحث أهميته في كونه يتناول موضوعًا يُعد أحد الركائز الأساسية التي يُعتمد عليه في عملية تطوير مهنة المحاسبة باعتبارها وسيلة للتخطيط الاستراتيجي، ومصدرًا لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارت الرشيدة لمختلف فئات المجتمع.

2) الكشف عن مشكلة حقيقية موجودة في عموم الوحدات الاقتصادية الليبية، ألا وهي قصور الأداء المحاسبي لدى موظفي الحسابات، والبحث عن وسيلة لتلافي ذلك القصور من خلال الاهتمام بالتعليم بالمحاسبي المهني المستمر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

3. هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في تسليط الضوء على التعليم المحاسبي المهني المستمر وبيان أهميته في تحقق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

4. فرضيات البحث:

بناءً على مشكلة وأهداف البحث يُمكن صياغة الفرضية التالية:

يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم المحاسبي المهني المستمر علي تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

5. إنموذج البحث المُقترح:

شكل رقم (1) أنموذج نموذج البحث المفترض

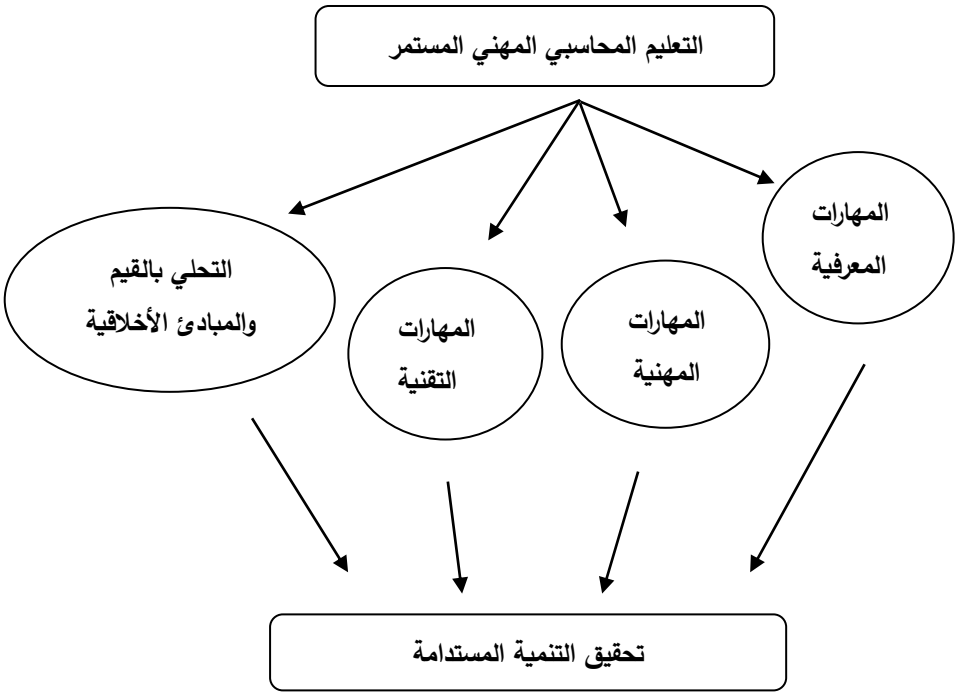

الشكل من إعداد الباحث

الإطار النظري للبحث

1. التعليم المحاسبي المهني المُستمر:

1.1 المفهوم:

أصبح موضوع استمرار التعليم المهني Continuing Professional Accounting Education (CPAE) من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من المنظمات والجمعيات المهنية، باعتباره أحد المتطلبات الأساسية للتأهيل المهني في كثير من بلدان العالم المتقدم وفي تخصصات مهنية متعددة منها مهنة المحاسبة والمراجعة. وعليه يُعد التعليم المهني المستمر عملية مستمرة ذات قيمة لحياة الفرد والمجتمع لغرض التطوير المهني وتحسين الكفاءات، لتطوير متطلبات الفرد وتقدم المجتمع (العبيدي، 2009).

كما أنه تعليم مستمر يعمل على تأهيل المتدربين لوظائف أو مهن بمختلف المستويات من التجارة الحرفية، أو وظيفة في الهندسة، أو المحاسبة، أو الإدارة، ويتم تصنيف التعليم المهني كتدريس مختلف من الخبرات التطبيقية، ويُمكن أن يشمل مجالاً علميًا أكثر اتساعًا يقوم بالتركيز على الجانب النظري بالتوازي مع التركيز على الخبرات والمعارف التطبيقية (الدويتع، 2002).

كما عرّف مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESB) استمرار التطوير المهني هو التعلّم والتطور الذي يُحافظ على ويطوّر القابليات ليُمكّن المحاسبين المهنيين من أداء أدوارهم بشكل مؤهل، فاستمرار التطوير المهني يوفر تطويراً مستمراً لكل من: المعرفة المهنية، المهارات المهنية، فضلاً عن القيم، الأخلاق والمواقف المهنية، كذلك القدرات التي تم تحقيقها خلال التطوير المهني الأساسي، ويُحافظ على القدرات المهنية ويطوّرها ليُمكّن المحاسبين المهنيين من الاستمرار في أداء أدوارهم بشكل مؤهل. (IAESB, Jun 2014).

ومن الجدير بالذكر أنّ استمرار التعليم المحاسبي المهني يبدأ بعد حصول المهني على إجازة ممارسة المهنة أي بعد التأهيل، أمّا مجالات هذا التعليم فقد تمّ تقسيمها إلى مجالين يمكن توضيحهما كما يلي: (هيئة المحاسبة والمراجعة مجلس التعاون لدول الخليج، 2003).

1_ التعليم المهني المستمر (الرسمي): وهو يرتكز على عملية التفاعل والمشاركة بين المتعلم وأفراد آخرين ويكون في العادة متضمناً عملية تقويم تقوم بها عدة أطراف ومن أمثلته ما يلي: البرامج المهنية المتخصصة التي تعقدها الهيئة والجهات الأخرى المتخصصة بشرط اعتمادها من الهيئة أو الجامعات أو المؤسسات المهنية على مستوى دول الخليج والتي تتمتع بمعايير جودة مهنية عالية، حضور أو المشاركة في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، المشاركة في أعمال اللجان الفنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، إعداد الكتب والبحوث والمقالات وأوراق العمل ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، إعداد وتقديم البرامج التدريبية ذات العلاقة بعملية التعليم المهني المستمر، وموضوعات أخرى.

2_ التعليم المهني المستمر (غير الرسمي): وهو لا يرتكز على عملية تفاعل ما بين المتعلم وأفراد آخرين، وإنّما يعتمد على الإجتهاد الشخصي في عملية التعلم ويشترط أن يكون ذو علاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، ومن أمثلته :التعليم بالمراسلة، مشاهدة أشرطة الفيديو ذات العلاقة بالمهنة، تبادل المقالات والموضوعات المهنية فيما بين الأعضاء المهنيين، الاطلاع على الأبحاث والموضوعات على الإنترنت، المشاركة في البرامج التعليمية المبرمجة بالحاسوب، الإطلاع على الدوريات والكتب المهنية، وموضوعات أخرى.

وعليه يُعرّف التعليم المحاسبي المستمر بأنه الأنشطة التعليمية المستمرة لتطوير قدرات المحاسب لتحقيق كفاءة الأداء في نطاق البيئة المهنية الخاصة به، ويهدف التطوير المهني إلى تعزيز الكفاءة المهنية للمحاسب أو الحفاظ عليها بعد التأهيل. (النعيمي، 2017).

ويُضيف (Kaspina, 2015) أن التعليم المحاسبي المستمر هو نشاط للتطوير المهني يستند إلى إستمرارية التعليم والتدريب العملي، فضلاً عن تهيئة الظروف المناسبة لإعداد وإعتماد محاسبين خبراء مؤهلين تأهيلاً عالياً وموجهين نحو إستمرارية تعليمهم.

من خلال التعريفين السابقين نُلاحظ أن: التعليم المحاسبي المهني المستمر يهتم بالجانب التطبيقي والذي يؤهل المتعلم عند ممارسة المهنة.

1.2 الأهداف:

تنعكس آثار التعليم المستمر على مهنة المحاسبة، حيث أن عضو المهنة لا يقوم بالحفاظ على أداءه المهني وقدراته فحسب، ولكن ينبغي أن يتمثل الهدف من التعليم المستمر في التحسين المستمر لقدرات أعضاء مهنة المحاسبة في مجالات المعرفة المختلفة بما يتلاءم مع طبيعة وتطورات العصر، كما حدد المعيار الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين الهدف من التعليم المهني

المستمر هو التطوير والمحافظة على القدرات بما يُمكّن المحاسبين المهنيين من آداء مهامهم بكفاءة والتكيف مع التطورات التقنية والمتغيرات الاقتصادية المحيطة بالمهنة (حسين و البكري، سبتمبر2020).

1.3 الأهمية:

تبرز أهمية التعليم المحاسبي المهني المستمر في النقاط التالية: (لطفي، 2005)، (حمد، 2017).

1) توفير أساس ضروري من المعرفة والمهارات المهنية، والقيم والأخلاق والمواقف المهنية التي تُمكن المحاسبين المهنيين من الإستمرار فى التعليم والتكييف مع التغيير طوال حايتهم المهنية.
2) يُساعد أعضاء المهنة في تطبيق أساليب جديدة وفهم التطورات الاقتصادية، وتقييم أثرها على زبائنهم أو أصحاب العمل وعلى عملهم، والوفاء بالمستويات والتوقعات المتغيرة.
3) القدرة على تحديد وتقييم المشاكل وإصدار الأحكام اللازمة لحل هذه المشاكل حسب الموقف.
4) يُساعد أعضاء المهنة في تطوير معرفتهم وترسيخها فيما يتعلق بقواعد وأخلاقيات السلوك المهني.
5) يُعتبر أحد المتطلبات الضرورية التي تؤكد جودة الأداء المهني والمحافظة عليها في الوحدات الاقتصادية.
6) يُساعد على تحديث المعرفة المهنية للمحاسبين مما يمنع تراكم تلك المعرفة نتيجة التقادم المعرفي لديهم للتوافق مع متطلبات العمل.
7) يلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على الكفاء المهنية، وتحسين الممارسة المهنية، وتوفير النمو المهني، وتعزيز التفاعلات المهنية المطلوبة.
8) يُعد أمراً حيوياً لمواكبة التغييرات المستمرة في العمليات المالية بسبب التغييرات القانونية والتنظيمية وبما يتلائم مع التطورات التكنولوجية، الأمر الذي يُساعد في تحقيق أداء أفضل لممارسي مهنة المحاسبة.

1.4 مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر:

حدد الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مجالات رئيسية لتطوير وتحسين التعليم المحاسبي المهني، ومن أهم هذه المجالات مايلي: نقلاً عن: (كودان و العبادي ، 2020)

1) المهارات المعرفية (التعليم الأولي والإلمام بالمعايير المهنية ومستجداتها):

المهارات المعرفية: هي مهارة الحصول على المعلومات اللازمة لحل مشاكل العمل، أي أن يكون لدى المحاسب حس معرفي تجاه مواضيع معينة من المنهج الدراسي الذي درسه، بالإضافة إلى قدرته على إستخلاص المعرفة المطلوبة لحل جوانب متعددة من مشاكل العمل من مصادر مختلفة، وعليه وضع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2007) برامج تعليمية لتطوير المعارف المهنية المطلوبة من المحاسبين أهمها المجالات التالية: المحاسبة والتقارير المالية، الرقابة والمحاسبة الإدارية، الضرائب، الأنظمة التجارية، المراجعة والتأكيد، والتمويل والإدارة المالية.

إن التعليم المحاسبي المستمر (المهني) الذي يمنح المهارات المعرفية، هو تعليم مبني أساسًا على المعارف غير المهنية والتي يتم تلقيها في مراحل التعليم السابقة (التعليم الأولي) أو في مرحلة التعليم المهني نفسها، ومن أمثلة تلك المعارف: التاريخ والسلوك الإنساني والعلوم السياسية والقانونية، والرياضيات، واللغة، والفنون والآداب وغيرها، حيث أنه بإمكان تلك المعارف إذا دُرّست بتوسع تشجع التعلم المستمر (التعلم مدى الحياة).

ويوضح كلٍ من: (Howieson، 2003)، (كحيط و أحمد، 2016) أن التعليم المحاسبي يُساعد على تزويد الكوادر المحاسبية العاملة في الوحدات الاقتصادية المختلفة بأهم التطورات المحلية والدولية التى تُرافق مهنة المحاسبة من خلال تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية، وتطوير المحاسبين بالمعارف المستجدة من خلال برامج التعليم المحاسبي المستمر (التعلم مدى الحياة) التي تبدأ مبكرًا وتستمر مع برنامج التعليم إلى أن يصبح المتعلم مؤهلاً لكونه محاسباً مهنياً، وتستمر أيضاً إلى ما بعد التأهيل وخلال الحياة المهنية للمحاسب، كما أن التطوير المهني المستمر من خلال اعتماد برامج التعليم المستمر يُعد إمتداد لعميلة التعليم التي تؤدي الى التأهل كمحاسبين مهنيين ذوي كفاءة عالية.

2) المهارات المهنية (التدريب والخبرة المهنية):

وهي القدرات العامة والصفات الكامنة في ممارس المهنة وكفاءة أدائه، على أن يكون هذا الأداء في إطار القيم والأخلاق والمواقف المهنية إلتزامًا بالمسؤولية المهنية لحماية المصلحة العامة.

ويأتي دور التعليم المحاسبي هنا في توفيره للمهارات المهنية المطلوبة والسلوكيات التي ينغبي على مزاولي مهنة المحاسبة التحلي بها، فالتلازم بين التعليم والممارسة العملية يُعد أمراً في غاية الأهمية للمساعدة في تطوير مهنة المحاسبة وتحسينها (الزاملي، 2014).

كما أكد (Korne, Thomas, & Klazinga, 2009) أن التعليم المحاسبي المستمر يُساعد في تحديد متطلبات وإحتياجات الوحدات الاقتصادية من البرامج التعليمية والدورات التدريبية ومعالجة المشاكل المستجدة التي تواجهها سواء أكان المتدرب دارساً للمحاسبة، أو محاسباً مزاولاً للمهنة، فإن تصميم برنامج تدريبي جيد في البيئة العملية يُحقق الكثير من الخبرات المهنية المطلوبة.

كما تطرق (IFAC) في مقدمة بيانه الذي أصدره عن معايير التعليم المحاسبي الدولية على أن أحد شروط إيجاد محاسب مهني مؤهل (مقتدر) يكون من خلال الجمع بين التعليم المحاسبي والخبرة العملية. (IFAC, 2013: 22-23)

مما سبق يتضح أن للتدريب والخبرة المهنية أهمية كبيرة في إحداث تغييرات في سلوك المحاسبين وتنمية مهاراتهم، ورفع كفاءة وجودة خدمات مهنة المحاسبة من خلال زيادة المعرفة وتطوير المهارات وزيادة مخزون المعلومات، وسد الفجوة (Gap) بين متطلبات سوق العمل وإمكانيات وقدرات المحاسبين المهنية (بن صالح، 2017).

3) المهارات التقنية (الإلكترونية):

وهي تلك المهارات اللازمة والمتخصصة في إستخدام الأدوات التقنية الحديثة من الأجهزة والبرمجيات، وإدارة العمليات، ونظام المعلومات، وتوظيف هذه الأدوات في إنتاج وتخزين وعرض المعلومات وتطوير كل من أنظمة المعلومات، والعمليات، والإدارة والرقابة، فضلاً عن معالجة المواقف المحددة والمتعلقة بنوع العمل التي يُصادفها المحاسب أثناء عمله، وتأتى هذه المهارات بعد توفير معلومات وتدريب تقني يستند إلى أساس علمي رصين في تنمية المهارات المحاسبية في شتى المجالات والأعمال المحاسبية التقنية (سعيد، 2008).

وبالتالي فإن للتعليم المحاسبي التقني دور حاسم في إستمرار وتطور مهنة المحاسبة في أنحاء العالم فهو يُمثل نقطة البداية نحو التأهيل المهني للمحاسب بإعداده ليُصبح عضوًا فاعلاً في مهنة متنامية على الدوام، وتعمل على تنظيم نفسها، وتوجب عليه

مواصلة التعليم لتطوير المهنة ومواجهة التغيرات التقنية والاقتصادية والإجتماعية فضلاً عن تنمية روح البحث لديه واكسابه قوة الترجيح والإستمرار في التقدم (مدوخ، 2014).

كما إن التغيير والتطور المتسارع في مجالات تقنية المعلومات وإستخداماتها المتعددة في العمل المحاسبي يتطلب ضرورة الإلمام بها والتفكير بكيفية تكييف وسائل وأساليب التعليم الإلكتروني بما يتلائم مع طبيعة التعليم المحاسبي، خاصة بعد إزدياد الحاجة إلى تقنية المعلومات في بيئة العمل المحاسبي، الأمر الذي تطلب أن يكون المحاسب مهيئاً للتعامل مع هذه التقنيات، فضلاً عن ضرورة وجود التعليم المستمر ليتمكن المحاسب من التعامل مع المستجدات التي يمكن أن تحدث في تقنيات المعلومات التي تستخدم في العمل المحاسبي للوصول إلى كفاءة الأداء (السقا و الحمادي، 2013).

وتُحقق المهارات الإلكترونية لدى المحاسبين عدة مزايا أهمها: السهولة والسرعة في إنجاز الأعمال المحاسبية، وتقديم المعلومات المحاسبية المطلوبة خلال لحظات من طلبها، فضلاً عن الدقة في المعلومات التي يُعدّها ويُقدمها النظام المحاسبي المحوسب، بالإضافة إلى توفيره تكلفة السجلات الورقية وتكلفة خزنها والحفاظ عليها (الصائغ، 2010).

4) ترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية للمهنة (العمل وفقاً لقواعد وأخلاقيات المهنة):

تُعتبر المحاسبة مهنة ذات سلوك أخلاقي ترتكز إلى المضامين والأبعاد الأخلاقية التي تُمثل إحدى الركائز الهامة لها، كما إن معايير التعليم الدولية أكدت على القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية لأداء أدوارهم المستقبلية كمحاسبين مهنيين، لأن للمحاسبين دوراً مهماً في صنع القرارات، لذلك فإن هناك حاجة إلى فهم كافٍ لمبادئ الأخلاق المهنية، والقيود المفروضة التي تضعها الهيئات المحاسبية المهنية على المحاسبين لضمان جودة الخدمات المحاسبية، ولهذا فإن دراسة علم الأخلاق ستكون له أهمية كبيرة للعاملين في المجال المحاسبي الأكاديمي والمهني لضمان تحقيق مستوى الجودة المطلوبة (الجليلي و ذنون، 2010).

حيث أن لأخلاقيات المحاسبين الأثر على سلوكياتهم ومن ثم سينعكس ذلك على نتائج أعمالهم، وعليه فإن للسلوك الأخلاقي للمحاسبين الأثر المباشر في سلوك الأفراد والجماعات داخل المنشأة وخارجها، ولغرض النهوض بهذا السلوك وتفعيله بغية الوصول بأعمال المحاسب إلى أعلى مستوى من الأداء، يتوجب تحقيق أربع متطلبات أساسية وهي: المصداقية لدى المحاسب، المهنية في عمل المحاسب (كفاءة مهنية وإتقان العمل)، جودة الخدمات التي يُقدمها المحاسب (أعلى مستوى من الأداء)، الثقة في الخدمات التي يُقدمها المحاسب (محمود ، حسين، و أحمد، 2011).

كما أن التحلي بالمبادئ الأخلاقية عند ممارسة مهنة المحاسبة يُحقق عدة أهداف أهمها: تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعّالة لتحقيق الخطط والأهداف، من خلال إيجاد نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، وتحديد المسؤوليات، والحقوق، والعلاقات بين جميع الفئات المعنية، وتوضيح القواعد، والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بالعمل، وفق معايير العدالة، والشفافية، والمساءلة المؤسسية، مع تقديم الخدمات بكفاءة عالية من خلال رفع مستوى الأداء وتفعيل مبدأ الرقابة الداخلية (عبد الله و الأسمري، مارس 2018).

2. التنمية المستدامة:

2.1 المفهوم:

يعود مصطلح التنمية لغةً إلى النماء وهو الزيادة، ونمى، ما ينمى، تنميًا ونُميًا ونماءً: زاد وكثُر وربما قالوا ينمو نُموًا، والنامي مثل النبات والشجر ونحوه، والصامت كالحجر والجبل ونحوه، والأشياء كلها على وجه الأرض نامٍ وصامت (بن مكرم، 2003).

أما المستدام والمستدامة لُغةً، فتعود إلى دام الشئ يدوم ويُدام ودومًا ودوامًا وديمومة، وإدامة واستدامة: تأنى فيه، وقِيل طلب دوامه، ومُستديم بمعنى مُنتظر، واستدامة الأمر الأناة، واستدامتها: التأني المبالغ في الأمر، أما المداومة على الأمر فتعني المواظبة عليه، والدّيوم: الدائم منه، واستدام الرجل غريمه: رفق به (بن مكرم، 2003).

وعليه تم تعريف التنمية المستدامة من قبل لجنة الامم المتحدة (برونـد تلانـد 1987) على أنها: التنمية التي تُلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. نقلاً عن: (جديدي و بنين، 4-5 فبراير 2020).

كما تم تعريفها على أنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي ودون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتُركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية. نقلاً عن: (الركابي، 2020).

2.2 الأهداف:

أهداف التنمية المستدامة، هي مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة، وفق اتفاقية ودعوة عالمية، وما يميز هذه الاتفاقية عن غيرها أنه لم يسبق أن وافقت جميع الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة والبالغ عددهم (193 دولة)، فضلاً عن مئات الآلاف من الجهات أصحاب العلاقة، على رؤية بعيدة المدى للمستقبل الجماعي للبشرية، وأتت هذه الأهداف السبعة عشر كالأهداف المستقبلية التالية التي يطمح العالم لتحقيقها بعد الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، كما تشمل على أربعة مواضيع رئيسية وهي: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية والشراكات، وتشمل هذه الأهداف (169) غاية، و(233) مؤشر. نقلاً عن: : (الركابي، 2020).

كما أن أهداف التنمية المستدامة هي دعوة جميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل للعمل لتعزيز الإزدهار مع الأخذ بالاعتبار حماية كوكب الأرض, وتُدرك هذه الأهداف بأن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي، كما وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل مع معالجة تغير المناخ وحماية البيئة)، ويُمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة فيما يلي: (منظمة الأمم المتحدة، 2020)

الجدول رقم (1) أهداف التنمية المستدامة

الهدف	المحتوى
1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمال.
4	ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8	تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الإبتكار.
10	الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقاردة على الصمود ومستدامة.
12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13	إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15	حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

من الجدول السابق نُلاحظ إن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة ويجب أن تُحقق توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهذا يتطلب تحقيق شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء، وهي مترابطة بحيث أن النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة موضوع محدد يؤدي إلى تحقيق الأهداف الأخرى، وتقتضي أهداف التنمية المستدامة التعاون والعمل مع جميع الشركاء وبشكل علمي حتى نتمكن من اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة، كما توفر مبادئ وغايات واضحة لجميع الدول لتعتمدها وفقاً لأولوياتها وخططها الوطنية مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي يواجهها العام بأسره (الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء، 2018).

ولأهمية الهدف الرابع (التعليم) إجتمع المنتدى العالمي للتربية في إنشيون بجمهورية كوريا الجنوبية في سنة (2015)، وبمشاركة 1600 مشارك من 160 دولة لمناقشة هدف واحد وهو (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، وهذا يؤكد دور التعليم الجيد ذو الجودة، والتعليم المستمر في تحقيق التنمية المستدامة، والجدول التالي يوضح كيف يُعزز التعليم تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

الجدول رقم (2) دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف	الدور المُناط بالتعليم
الأول	التعليم عامل حاسم في إنتشال الناس من وهدة الفقر.
الثاني	يقوم التعليم بدور أساسي لمساعدة الناس على التوجه نحو طرق زراعية أكثر إستدامة، وعلى فهم المسائل الغدائية.
الثالث	يُمكن للتعليم أن يُساهم مساهمة كبيرة في تحسين الصحة العامة على عدة مستويات منها تخفيض نسبة الوفيات المبكرة، وتحسين الصحة الإنجابية.
الخامس	تعليم النساء والفتيات مسألة ضرورية لإكتساب المهارات الأساسية للقراءة، وتحسين المهارات والقدرات التشاركية وتحسين الفرص الحياتية.
السادس	يُنمي التعليم والتدريب المهارات والقدرات اللازمة لاستخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر إستدامة ويُعزز النظافة الصحية.
السابع	بإمكان البرامج التعليمية، لاسيما غير النظامية وغير الرسمية أن تُساهم في حفظ الطاقة وتعزيز موارد الطاقة المتجددة.
الثامن	هناك صلة مباشرة بين مستويات التعليم والحيوية الاقتصادية والأعمال الحرة ومهارات السوق وغيرها من المجالات.
التاسع	التعليم ضروري لتنمية المهارات اللازمة لإقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتعزيز الصناعة المستدامة.
العاشر	من الثابت إن الاهتمام بالتعليم والإنتفاع به أمر يُساهم في الحد من إنعدام المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.
الحادي عشر	بإمكان التعليم تزويد الناس بالمهارات اللازمة للمشاركة في جعل المدن أكثر إستدامة والحفاظ عليها وتعزيز مرونتها وقدرتها على الصمود أمام الأوضاع الكارثية.
الثاني	يؤثر التعليم تأثيرًا كبيرًا على أنماط الإنتاج، وأن يوسع مدارك المستهلك بشأن السع النتجة بطريقة مستدامة

عشر	وضرورة تجنب الإهدار.
الثالث عشر	يُمثل التعليم مدخلاً أساسيًا لفهم الجمهور لتغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من وطأته لا سيما على المستوى المحلي.
الرابع عشر	التعليم عامل مهم في إنضاج الوعي بشأن البيئة البحرية وبناء توافق إستباقي بشأن الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد البحرية.
الخامس عشر	يُعزز التعليم والتدريب المهارات والقدرات التي من شأنها تعزيز أساليب العيش المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
السادس عشر	يُعتبر التعليم أو التعلم الاجتماعي مسألة حيوية لتيسير وضمان إقامة مجتمعات تشاركية وشاملة وعادلة وتعزيز التماسك الاجتماعي.
السابع عشر	يبني التعليم مدى الحياة القدرة على فهم وتعزيز السياسات والممارسات في مجال التنمية المستدامة.

المصدر: (المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، 2016)

وختام القول تؤكد: (منظمة الأمم المتحدة، 2020) على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها، لذا فإن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يُساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

2.3 الأبعاد:

تنضوي التنمية المستدامة أساسًا على ثلاثة أبعاد (اقتصادي، اجتماعي، وبيئي)، ولقد تم إضافة البُعد المؤسساتي، تتفاعل هذه الأبعاد فيما بينها ثنائيًا بشكل متكامل لتحقيق الأهداف التنموية التي تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء. نقلاً عن: (دهان و زغاشور، ديسمبر 2018).

1) البُعد الاقتصادي: مفاده ترشيد الاستهلاك بما يضمن الحد من استنزاف الموارد الطبيعية.

2) البُعد الاجتماعي: يكرس هذا البعد العدالة في التوزيع، توفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم لكل محتاجيها مع ضمان جودتها وتحسينها بشكل مستمر، تحقيق المساواة وإرساء معالم الديمقراطية بالنسبة لمختلف الأجيال، فالبُعد الاجتماعي بُعد بشري بالأساس على اعتبار أن الإنسان هو المحور الأساسي في العملية التنموية.

3) البُعد البيئي: ينصرف إلى المواءمة بين الاقتصاد والبيئة.

4) البُعد المؤسساتي: يُشير إلى استخدام التكنولوجيا الأنظف والأكفأ، وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد إلى أدنى حد ممكن، وتسرع في استحداث موارد للطاقة المتجددة وتوسع نطاق استعمالاتها.

بالنظر إلى الأهداف والأبعاد السابقة للتنمية المستدامة، يُمكن ملاحظة أن التعليم يُعتبر أحد أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية المستدامة، فهو يحتل الهدف الرابع تحت عنوان: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (التعليم المستمر)، كما يُعتبر التعليم أحد أهم عناصر البُعد الاجتماعي من خلال توفير الخدمات الاجتماعية كجودة التعليم وتحسينها بشكل مستمر، وبذلك يتناول هذا البحث الهدف الرابع، ويُركز على المقاصد ذات العلاقة بالتعليم المحاسبي المستمر.

3. التعليم المحاسبي المهني المُستمر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة:

لقد وُضِعت أهداف التنمية المستدامة لغرض مساعدة الدول النامية والفقيرة للقضاء على الفقر وتحقيق السلام المستدام والإزدهار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وتحسين الحياة للأجيال القادمة، ولأن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم في تحقيق الأهداف، وهي من تتولى مسؤولية جمع البيانات النوعية اللازمة في الوقت المناسب حتى تتمكن من متابعة التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يُساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، كل هذا يضع هذه الدول أمام أولوية تحقيق مقاصد بعض الأهداف حتى تتمكن من تحقيق بقية الأهداف (النعاس و القنبري، 9-10 نوفمبر 2020).

وبما إن المحاسبة تُعتبر علم اجتماعي يرتبط بالبيئة الخارجية والمحيط الاقتصادي، فهي تهتم بعملية إنتاج وقياس وتوصيل المعلومات ذات الصفة المالية وغير المالية، وإثبات الأحداث والعمليات والعلاقات الاقتصادية التي تتم بين الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة لاهتمامها بالرقابة على ممتلكات المشروع وحمايتها من الغش والتلاعب أو سوء الاستعمال، وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية، والتنمية.

ويري البعض (آدم، منصور، التوم، و عبد الله، 2015) إن من أهم أسباب عدم نجاح خطط التنمية في البلدان النامية هو عدم توفر معلومات محاسبية ملائمة، وحتى الذي يتوفر منها لا يُقدم في الوقت المناسب، الأمر الذي يلقي على المحاسبة مسئولية كبيرة في هذا المجال للسعي نحو توفير المعلومات المحاسبية المفيدة في اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التنمية، فقد تناول الكاتب (Enthoven) وهو من الكُتاب الأوائل الذين تناولوا أهمية دور المحاسبة في التنمية ومدى الحاجة إلى إيجاد تعليم محاسبي ملائم لتحقيق ذلك.

وبذلك فإن التعليم المحاسبي المستمر مهم جدًا في الإيفاء بمتطلبات سوق العمل لأن التغيرات البيئية فرضت الحاجة إلي تغيرات بمتطلبات سوق العمل من التركيز علي عنصر الكم إلي التركيز على عنصر النوع, والذي امتدت آثاره إلي مجموعه المعارف والثقافات والمهارات المطلوب توافرها في المحاسبين والعاملين بتلك الأسواق لتصبح غير محدود للجوانب الفنية فقط, بل تتجاوز ذلك إلي جوانب التفكير الإبداعي ليتمكن من السيطرة علي تلك الأسواق الجديدة (حسن و عبد الوهاب، 2008).

كما أشار Matsura إلى أن التنمية من أجل التنمية المستدامة ليست مرتبطة بالتعليم النظامي فحسب بل يتعداه إلى التعليم مدى الحياة (التعليم المستمر) والقدرة على التعلم من أجل الحياة، مؤكدًا أن التنمية لا تُمثل غاية في حد ذاتها، بل هي أقوى الأدوات الفعّالة لإحداث التغيرات المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة. نقلاً عن: (جديدي و بنين، 4-5 فبراير 2020).

وفي اتجاه أخر يرى سالي براون: أن الجودة في التعليم هي كل ما يؤدي إلى تطوير القدرات الفكرية والمهارية لدى الطلاب، وكل ما يؤدي إلى تحسين مستوى الفهم والاستيعاب، ويزيد من قدراتهم على حل القضايا أو المشكلات التي تواجههم، ويزيد من قدراتهم على توصيل المعلومات بشكل فاعل، واستثمار ما تعلموه في التصرف مع الأمور التي تواجههم (حسن م.، 2016).

ولا تتحقق جودة التعليم إلا من خلال بناء استراتيجيات خاصة وواضحة للأجيال القادمة التي هي محور وتركيز عملية التنمية المستدامة، ومن أهم تلك الاستراتيجيات التعليم المستمر مدى الحياة.

الإطار العملي للبحث

1. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في موظفي (الحسابات والتكاليف، المالية، المراجعة) من العاملين بمختلف مؤهلاتهم وتخصصاتهم في مصفاة الزاوية لتكرير النفظ، ونظرًا لكبر حجم العينة فقد تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية، والجدول التالي يوضع عدد الاستبانات الموزعة، والمستلمة، وعدد الاستمارات المفقودة، ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي:

الجدول رقم (3) مجتمع وعينة الدراسة

مكان الدراسة	مجموعات العينة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستلمة	نسبة العينة
مصفاة الزاوية لتكرير النفط	موظفي قسم الحسابات والتكاليف	37	26	%30.2
	موظفي قسم المالية	52	41	%47.7
	موظفي قسم المراجعة	28	19	%22.1
	الإجمالي	117	86	%100

من الجدول رقم (3) يُمكن ملاحظة أن عدد استمارات الاستبيان المستلمة (86) استمارة أي بنسبة (73.5%) تقريبًا من إجمالي الاستمارات الموزعة، وتُمثل هذه النسبة نسبة جيدة لإتمام هذه الدراسة، أما الاستمارات المفقودة، والتي حاول الباحث استرجاعها بقدر الإمكان دون جدوى بلغت (31) استمارة بنسبة (26.5%) تقريبًا، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة إذا ما قورنت بنسبة الاستمارات المتسلَّمة، مما يدل على تعاون موظفي الحسابات والمراجعين مع البحث العلمي.

2. ثبات أداة البحث:

من أجل اختبار ثبات أداة البحث تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تُشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4) إلى درجة ثبات في استجابات العينة كانت (90.6%) وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من (60%)، وبالتالي يُمكن القول أن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث، وعليه يُمكن إعتماده في هذه الدراسة الميدانية.

الجدول رقم (4) نتائج إختبار ثبات أداة البحث (كرونباخ ألفا)

المحور (مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر)	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المهارات المعرفية	5	0.718
المهارات المهنية	5	0.775
المهارات التقنية	5	0.729
التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية	5	0.751
الأداء ككل	20	0.906

3. عرض نتائج اتفاق أفراد العينة على فقرات الإستبيان:

أولاً. المهارات المعرفية كأحد مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر وتحقيق التنمية المستدامة:

الجدول رقم (5) إجابات أفراد العينة على فقرات المهارات المعرفية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	تحسين المهارات المعرفية يُساعد في معالجة مشاكل العمل المختلفة بما يُحقق التنمية المستدامة.	4.46	0.651	%89.2	مرتفعة جدًا
2	تنمية المهارات المعرفية يُساعد في التفكير المنطقي والتحليل الذهني السليم.	4.29	0.582	%85.8	مرتفعة جدًا
3	التطلع إلى أهم التطورات والمستجدات التي تطرأ على	4.40	0.610	%88.0	مرتفعة جدًا

	مهنة المحاسبة من مبادئ ومعايير والعمل بها.				
4	التحسين المستمر للمهارات المعرفية يُساعد في تقبل بيئة العمل المتغيرة ومواكبة مستجداتها المتلاحقة لتحقيق التنمية المستدامة.	4.46	0.582	%89.2	مرتفعة جدًا
5	متابعة النشرات والإرشادات التي تقرها المنظمات المحاسبية المهنية والإستفادة من توصياتها في مجال العمل المحاسبي.	4.21	0.651	%84.2	مرتفعة جدًا
	الفقرات ككل	4.36	0.422		مرتفعة جدًا

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن:

1_ جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات المعرفية تتراوح بين (4.21) – (4.46)، وجميعها تُشير إلى أن مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات المعرفية هو بدرجة مرتفعة جدًا.

2_ كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات المعرفية يساوي (4.36) بإنحراف معياري (0.422)، وتُعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جدًا، مما يدل على أنه هناك إتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات المعرفية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جدًا.

ثانيًا. المهارات المهنية كأحد مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر وتحقيق التنمية المستدامة:

الجدول رقم (6) إجابات أفراد العينة على فقرات المهارات المهنية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
6	البرامج التدريبية المستمرة تُساهم في تحسين مستوى الأداء المحاسبي وتحقيق التنمية المستدامة.	4.33	0.559	86.6 %	مرتفعة جدًا

7	الخبرة المحاسبية تُساعد في معالجة مشاكل لعمل بطريقة مميزة.	4.31	0.589	86.2 %	مرتفعة جدًا
8	يسهم التدريب المهني في إكساب خبرة مناسبة لممارسة العمل المحاسبي بنجاح.	4.25	0.601	85.0 %	مرتفعة جدًا
9	المشاركة في الدورات التدريبية يُحسن من مستوى الأداء المحاسبي.	4.25	0.636	85.0 %	مرتفعة جدًا
10	يسهم التدريب المهني المستمر في تطوير المهارات المحاسبية، بما يُساهم في تحقيق التنمية.	4.23	0.692	84.6 %	مرتفعة جدًا
	الفقرات ككل	4.28	0.447		مرتفعة جدًا

من خلال الجدول رقم (6) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات المهنية تتراوح بين (4.23) – (4.33)، وجميعها تُشير إلى أن مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات المهنية هو بدرجة مرتفعة جدًا، كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات المهنية يساوي (4.28) بإنحراف معياري (0.447)، وتُعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جدًا، مما يدل على أنه هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات المهنية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جدًا.

ثالثًا. المهارات التقنية كأحد مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر وتحقيق التنمية المستدامة:

الجدول رقم (7) إجابات أفراد العينة على فقرات المهارات التقنية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
11	استخدام التكنولوجيا في العمل المحاسبي يُساعد في تخفيف الأعباء المحاسبية	4.35	.668 0	%87.0	مرتفعة جدًا

12	امتلاك المهارات والمؤهلات الكافية في مجال تكنولوجيا المعلومات يُساعد في تحسين مستوى الأداء المحاسبي.	4.35	.6350	%87.0	مرتفعة جدًا
13	التعرف على كيفية عمل أنظمة المعلومات التقنية الحديثة والموجودة في مكان العمل لاستخدامها بمهارة.	4.33	.6300	%86.6	مرتفعة جدًا
14	المُشاركة في الدورات التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات يعزز مستوى الأداء المحاسبي.	4.40	.5740	%88.0	مرتفعة جدًا
15	استخدام التكنولوجيا في مهنة المحاسبة يُساعد في سرعة إنجاز العمل بكفاءة وفاعية.	4.42	.6130	%88.4	مرتفعة جدًا
	الفقرات ككل	4.37	0.433		مرتفعة جدًا

من خلال الجدول رقم (7) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات التقنية تتراوح بين (4.33) – (4.42)، وجميعها تُشير إلى أن مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات التقنية هو بدرجة مرتفعة جدًا، كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات التقنية يساوي (4.37) بإنحراف معياري (0.433)، وتُعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جدًا، مما يدل على أنه هناك إتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث المهارات التقنية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جدًا.

رابعًا. التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية كأحد مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر وتحقيق التنمية المستدامة:

الجدول رقم (8) إجابات أفراد العينة على فقرات التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
16	التحلي بآداب وأخلاقيات مهنة المحاسبة تعزز من	4.50	0.619	%90.0	مرتفعة جدًا

	مصداقية الأداء.				
17	الإلتزام بالمبادئ الأخلاقية المهنية يُعزز من ثقة الآخرين بالعمل المحاسبي.	4.15	0.545	%83.0	مرتفعة
18	السعي لحل مشاكل وصعوبات العمل بما يتفق مع قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة.	4.21	0.582	%84.2	مرتفعة جدًا
19	إنجاز الأعمال المحاسبية وفقًا للمبادئ والمعايير الأخلاقية المناسبة.	4.27	0.736	%85.4	مرتفعة جدًا
20	المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تحث على أهمية الإلتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة.	4.21	0.743	%84.2	مرتفعة جدًا
	الفقرات ككل	4.27	0.461		مرتفعة جدًا

من خلال الجدول رقم (8) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث القيم والمبادئ الأخلاقية تتراوح بين (4.15) – (4.50)، وجميعها تُشير إلى أن مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث القيم والمبادئ الأخلاقية هو بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جدًا، كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث القيم والمبادئ الأخلاقية يساوي (4.27) بإنحراف معياري (0.461)، وتُعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جدًا، مما يدل على أنه هناك إتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر من حيث القيم والمبادئ الأخلاقية هو بدرجة مرتفعة جدًا.

4. فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية) على تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

بناء على الفرضية أعلاه تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية) على تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية) على تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار أثر مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر على التنمية المستدامة

المتغير	معامل الارتباط	معنوية معامل الارتباط	قيمة المعلمة	قيمة إختبار (T)	معنوية إختبار (T)	قيمة معامل (R^2) التحديد
المهارات الفنية	0.536	0.000	1.192	4.310	0.000	0.288
المهارات المهنية	0.621	0.000	1.301	5.371	0.000	0.385
المهارات التقنية	0.764	0.000	1.656	8.028	0.000	0.584
التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية	0.695	0.000	1.417	6.556	0.000	0.483

من الجدول السابق رقم (9) يتضح الأتي:

1_ بلغت قيمة معامل الارتباط بين مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية) وتحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية (0.536، 0.621، 0.764، 0.695) على التوالي، وقيمة المعنوية المشاهدة أقل من (0.05) لجميع الأبعاد، مما يعني أن هناك علاقة إرتباط موجبة قوية ذات ذلالة إحصائية بين مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر وتحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

2_ بلغت قيم معلمة الإنحدار الخاصة بمجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية) (1.192، 1.301، 1.656، 1.417) على التوالي، وهي قيم موجبة مما يُشير الى وجود علاقة تأثير إيجابي لمجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية) علي تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية وهذه القيم معنوية من خلال قيم اختبار (T) لكل مجال من مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر حيث كانت القيم المعنوية المشاهدة المناظرة لكل بعد تُساوي (0.000) وهي أقل من قيمة (0.05) وهذا يدل على معنوية المتغيرات.

3_ بلغت قيمة مُعامل التحديد (R^2)، باعتباره المعامل الذي يقيس القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية)، ويتضح من خلال قيم المعامل المذكور أن مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ

الأخلاقية) تؤثر بما نسبته (28.8%، 38.5%، 58.4%، 48.3%) من التغير الحاصل في تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

وعلى ضوء المعلومات المبينة في الجدول السابق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية) على تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم المحاسبي المهني المستمر علي تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم المحاسبي المهني المستمر علي تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم المحاسبي المهني المستمر علي تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار أثر التعليم المحاسبي المهني المستمر على تحقيق التنمية المستدامة

المتغير	معامل الارتباط	معنوية معامل الارتباط	قيمة المعلمة	قيمة إختبار (T)	معنوية إختبار (T)	قيمة معامل التحديد (R2)
التعليم المحاسبي المهني المستمر	0.838	0.000	0.570	10.405	0.000	0.702

من الجدول السابق رقم (10) يتضح الأتي:

1_ بلغت قيمة معامل الارتباط بين التعليم المحاسبي المهني المستمر وتحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية (0.838) وهي قيمة ذات دلالة معنوية حيث كانت المعنوية المشاهدة لها تساوي (0.000)، وهذا يدل على أن هناك علاقة إرتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي المهني المستمر وتحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

2_ بلغت قيمة معلمة الإنحدار الخاصة بالتعليم المحاسبي المهني المستمر (0.570) وهي قيمة موجبة مما يُشير إلى وجود علاقة تأثير إيجابي للتعليم المحاسبي المهني المستمر على تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية، وهي معنوية من خلال قيمة إختبار (T) حيث بلغت قيمته (10.405)، وكانت المعنوية المشاهدة المناظرة له (0.000) وهي أقل من قيمة (0.05) وهذا يدل على معنوية المتغير.

3_ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2)، بإعتباره المعامل الذي يقيس القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (التعليم المحاسبي المهني المستمر)، ويتضح من خلال قيمة المعامل المذكور والبالغة (70.2%) أن التعليم المحاسبي المستمر يؤثر بما نسبته (70.2%) من التغير الحاصل في تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

وعلى ضوء المعلومات المبنية في الجدول السابق رقم (10) سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم المحاسبي المهني المستمر علي تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية.

5. نتائج وتوصيات البحث:

5.1 نتائج البحث:

1) كشفت نتائج تحليل علاقات الارتباط والإنحدار بين مجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر (مهارات معرفية، مهارات مهنية، مهارات تقنية، التحلي بالقيم والمبادئ الأخلاقية) وتحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية وجود علاقات معنوية طردية، مما يعني أن لمجالات التعليم المحاسبي المهني المستمر دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2) بناء القدرات وتطوير المهارات المعرفية والمهنية والتقنية لدى موظفي الحسابات، من خلال القيام ببرامج وأنشطة تدريبية تُساهم في تحقيق التنمية المستدامة، مع ضرورة الإلتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية.

3) كشفت نتائج تحليل علاقات الارتباط والإنحدار بين متغيرات البحث (التعليم المحاسبي المهني المستمر وتحقيق التنمية المستدامة في البيئة الليبية) وجود علاقات معنوية طردية، مما يعني أن للتعليم المحاسبي المهني المستمر دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

4) يُدرك المستجوبين تمامًا بأن التعليم المحاسبي المهني المستمر يُعد ضرورة حتمية لمساهمته في تحقيق التنمية المستدامة.

5) يوجد إتفاق بين أفراد العينة على أن المهارات المعرفية واحدة من البرامج التعليمية التي يجب تطويرها بشكل مستمر بما يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

6) إن الاهتمام بالتعليم المحاسبي المهني المستمر من خلال تقديم دورات تدريبية في مجال المحاسبة من شأنه تعزيز المهارات المهنية لدى موظفي الحسابات بما يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

7) تُقدم تكنولوجيا المعلومات فهم أعمق على مستوى التعليم المحاسبي المهني المستمر لتعزيز المهارات التقنية لدى أفراد عينة البحث.

8) يوجد إتفاق بين أفراد العينة على أن القيم والمبادئ الأخلاقية التي تنطوي عليها مهنة المحاسبة مهمة جدًا عند الممارسة المهنية، وأن التعليم المحاسبي المهني المستمر يؤكد على تبنيها باستمرار لأهميتها في العمل المحاسبي.

5.2 توصيات البحث:

بناءً على النتائج التي توصل إليها الباحث يُقدم التوصيات التالية:

1) قيام مصفاة الزاوية لتكرير النفط بتطوير المهارات المهنية والمعرفية لموظفي لحسابات من خلال نشر ثقافة التعليم المحاسبي المهني المستمر باستحداث دورات تدريبية باستمرار للتعريف بكل ماهو جديد في مهنة المحاسبة.

2) التركيز على جانب القيم والمبادئ الأخلاقية في التعليم المحاسبي المهني المستمر كمدخل لإيجاد ميثاق أخلاقي يلتزم به ممارسي مهنة المحاسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

3) يجب أن يكون التعليم المحاسبي المهني المستمر مرتبط بمشاكل الواقع العملي لمهنة المحاسبة في البيئة الليبية لتحقيق التنمية المستدامة.

4) توفير وسائل تكنولوجيا المعلومات لدى موظفي الحسابات لتطوير المهارات التقنية للإطلاع على كل ماهو جديد في مجال التعليم المحاسبي باستمرار مما يُساهم في تحسين العمل المحاسبي وتحقيق التنمية المستدامة.

5) القيام بمزيد من الدراسات المستقبلية عن جودة التعليم المحاسبي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

Bibliography

1) آدم، أحمد يوسف، ومنصور، مصطفى أحمد، والتوم، حسب الرسول يوسف، وعبد الله، نزار عمر، (2015) دور التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية في السودان، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، Journal of Economic Sciences, Volume 16 (2), e-ISSN (Online):1858-6759 http://journals.sustech.edu.

2) بن صالح، عبد الله (2017)، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودروها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، إطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن علي بالشلف، الجزائر.

3) بن مكرم، أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد، (2003) (إبن منظور) الأفريقي المغربي: لسان العرب، الجزئين (12)، (15) دار صادر، بيروت، لبنان.

4) جديدي، روضة، وبنين، وفاء، (4-5 فبراير 2020) التعليم كمدخل لتحسين جودة حياة الفرد في اتجاه تحقيق التنمية البشرية المستدامة التجربة اليابانية أنموذجًا، أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر الأبعاد والتحديات.

5) الجليلي، مقداد أحمد، ذنون، آلاء عبد الواحد (2010)، استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق ـ أنموذج لمنهج محاسبي مقترح لمرحلة البكالوريوس في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد (99) مجلد (32)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

6) حسن، عبد الفتاح، وعبد الوهاب، بشرى، (2008) التعليم المحاسبي الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية للنشر، العدد (49)، المجلد (14)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بعداد.

7) حسن، مبارك عبد الوهاب، (2016) تطبيق معايير ضمان جودة التعليم في المؤسسات التعليمية العليا في نيجيريا كلية التربية العليا لولاية جيغاوا نموذجًا، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.

8) حسن، همام غسان محمد، (2015) دور التعليم المهني المستمر في رفع كفاء مراجع الحسابات الخارجي (دراسة ميدانية على مكاتب مراجعي الحسابات في قطاع غزة)، رسالة ماجستير في المحاسبة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

9) حسين، رحاب خضر، والبكري، عبد الرحمن، (سبتمبر2020) التعليم المحاسبي المهني المستمر ودوره في زيادة جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية (دراسة حالة عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم)، مجلة كلية التنمية البشرية، العدد (9)، الجزء (1) إلكترونيًا.

10) حمد، أسماء هارون (2017)، التعليم المهني المستمر للمراجع الخارجي ودوره في جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة الخارجية بالسودان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جدامعة النيلين، السودان.

11) دهان، محمد، وزغاشور، مريم (2018) دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، يومي (10-11) ديسمبر.2018

12) الدويتع، سعيد صالح، (2002) أهمية التعليم المهني المستمر للمحاسب القانوني، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

13) الركابي، ساجد إحميد، (2020) التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، الناشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة (1).

14) الزاملي، علي عبد الحسين هاني، (2014) التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة (دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس وخريجي قسم المحاسبة بجامعة القادسية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المحور المحاسبي، العدد (12)، المجلد (3).

15) سعيد، لقمان مُحَمَّد (2008)، أدوات تكنلوجيا المعلومات ودروها في التعليم المحاسبي، دراسة تطبيقية في الجامعات والمعاهد الفنية في إقليم كوردستان العراق، إطروحة دكتوراه غير مشنورة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

16) السقا، زياد هاشم، والحمادي، خليل إبراهيم (2013)، دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد (2).

17) الصائغ، بلال أمجد مُحَمَّد (2010)، دور التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي الواقع وإمكانية التطوير: بالتطبيق على محافظة نينوى، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (6)، العدد (20).

18) عبد الله، عائدة عثمان، الأسمري، هاجر (مارس 2018)، دور التعليم المحاسبي في ترسيخ أخلاقيات مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي الإدارة المالية في شركة خالد بن عفير وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون، ((Route Educational and Social Science Journal,Volume 5).

19) العبيدي، مُحَمَّد جاسم، (2009) تقرير التعليم المحاسبي المستمر، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن.

20) كحيط، أمل عبد الحسين، أحمد، أحمد ميري (2016)، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية دراسة ميدانية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد (39)، المجلد 33.

21) كودان، كوڤان محي الدين، العبادي، إيمان عبد الكريم (2020)، دور التعليم المحاسبي المستمر في تعزيز جودة الأداء المحاسبي دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي الحسابات في جامعة زاخو، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، العراق، العدد (2)، المجلد (8).

22) لطفي، أمين السيد، (2005) المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

23) المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، التقرير العالمي لرصد التعليم، 2016.

24) محمود، صدام مُحَمَّد، حسين، علي إبراهيم، أحمد، مُحَمَّد حامد (2011)، أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (7)، العراق.

25) مدوخ، خيام مُحَمَّد كامل ((2014، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني و التكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

26) منظمة الأمم المتحدة، (2020)، أهداف التنمية المستدامة: 17 هدف لتحويل عالمنا، الأثر الأكاديمي، www.academicimpact.un.org

27) النعاس، فيروز عبد الرحيم، القنبري، مُحَمَّد قيس عادل، (2020) المحاسبة الذكية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ـ الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل، الموافق 9-10 نوفمبر2020، AISC, aisc. elmergib.edu.ly

28) النعيمي، باسمة فالح (2017)، واقع استمرار التعليم المحاسبي المهني في إقليم كوردستان/ العراق وسُبل النهوض به دراسة ميدانية في مكاتب مراقبة الحسابات، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة زاخو، العراق، العدد (4)، المجلد (5).

29) الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء، 2018، أهداف التنمية المستدامة، www.fcsa.gov.ae.

30) هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، (2003)، القواعد العامة للتعليم والتدريب المستمر (www.gccaao.org).

31) International Accounting Education Standards Board (IAESB), (Jun 2014), Handbook of International Education Pronouncements, 2014 ed. IFAC.

32) Kaspina, Rosa. (2015). Continuing Professional Development of Accounting and Auditing: Russian Experience and Challenges. Procedia-Social and Bevavioral Sciences.

33) Howieson, Bryan. (2003) Accounting Practice in the New Millennium:Is Accounting Education Reading to meet the Challenge? The British Accounting Review, 35.

34) Korne, Dirk, Custers, Thomas, Ethar, V. and Klazinga, Neik (2009) Development of Accounting Education. International Journal of Education Quality, 23.

35) Howieson, B. (2003). Accounting Practice in the New Millennium:Is Accounting Education Reading to meet the Challenge? . *The British Accounting Review*, 86.

36) IAESB. (Jun 2014). *Handbook of International Education Pronouncements.* USA: International Accounting Education Standards Board.

37) Kaspina, R. (2015). Continuing Professional Development of Accounting and Auditing: Russian Experience and Challenges. p. 550.

38) Korne, D. C., Thomas, E., & Klazinga, N. (2009). Development of Accounting Education. *International Journal of Education Quality, 23*.

.

أثر مستوى معالجة المعلومات ونوعها في أداء الذاكرة الدلالية وذاكرة الأحداث

الباحث / مُحَمَّد رافع ناصر دحادحه
طالب دكتوراه
dahadhamohamed@gmail.com
00962779206492

الباحثة / تماسي سمير حسين شرادقة
طالبة دكتوراه
tamasysameer@gmail.com
00962779687642

الملخص:

هدفت هذه الدِّراسة إلى التحقق من أثر مستوى معالجة المعلومات ونوعها في أداء الذاكرة الدلالية وذاكرة الأحداث. ولتحقيق ذلك أعدَّ الباحث اختبارين موضوعيين لقياس أداء أفراد الدِّراسة في حول الذاكرة الدلالية وذاكرة الأحداث. حيث تكوّن أفراد الدِّراسة من (120) طلبة وطالبات الصف الثامن الأساسي في مدرسة أم شريك الأنصارية للبنات، ومدرسة الشهيد راشد الثانوية للبنين التابعتين لمديرية التربية والتعليم في محافظة الزرقاء للعام الدراسي 2019/ 2020.

وأظهرت نتائج الدِّراسة: عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تُعزى لاختلاف مستويي نوع المعالجة وطريقة القياس. كما وأظهرت النتائج عدم وجود فرق دال إحصائيًا بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تُعزى لاختلاف مستويي نوع المعالجة وطريقة القياس.

وقد أوصت الدِّراسة بعدة توصيات من أهمها: العمل على اجراء المزيد من الدراسات الارتباطية التي تهدف للكشف عن الاسترجاع والتعرف وأثرها في الذاكرتين (الدلالية والأحداث). ومراعاة الفروق بين الذاكرتين(الدلالية والأحداث) عند تقديم المواد الدراسية للطلبة.

الكلمات المفتاحية: معالجة المعلومات، الذاكرة الدلالية، ذاكرة الأحداث، الصّف الثامن الأساسيّ

" The Effect of Information Processing and Type of Processing in the Performance of the Semantic and Episodic Memory"

Mohammad Rafia Naser Dahadha
Tamasy Sameer Hussein

Abstract:
This study aimed to verify the effect of the level and type of information processing on the performance of semantic and juvenile memory. To achieve this, the researcher prepared two objective tests to measure the performance of the study members on semantic and juvenile memory. Where the members of the study consisted of (120) students in the eighth grade of basic education in Umm Shrek Al-Ansariya School for Girls, and the Shahid Rashid Secondary School for Boys of the Directorate of Education in Zarqa Governorate for the academic year 2019/2020.
The results of the study showed that there were no statistically significant differences between the mathematical community for the performance of eighth-grade students on the semantic memory test due to the different levels of treatment type and method of measurement. The results also showed that there was no statistically significant difference between the two mathematical means for the performance of the eighth-grade students on the juvenile memory test due to the different levels of treatment type and method of measurement.
The study recommended several recommendations, the most important of which is: To work on more correlative studies that aim to uncover retrieval and recognition and their impact on the two memories (semantic and events). And take into account the differences between the two memories (semantic and events) when providing study materials for students.
Keywords: Information processing, semantic memory, event memory, eighth grade.

تعد الذاكرة من أهم العمليات العقلية العليا في حياة الإنسان، وتعتمد عليها عدد من العمليات الأخرى، مثل: الإدراك والوعي والتعلم والتفكير، وغيرها؛ لذا فقد حَظيت باهتمام الباحثين في مجال علم النفس المعرفي. لكونها تؤثر في جميع أشكال السلوك الإنساني فمن خلالها يحتفظ الأفراد بجميع خبراتهم وتجاربهم السابقة التي مروا بها خلال مراحل حياتهم المختلفة؛ لأنها تمكن الإنسان من ادخال الخبرات والتجارب، وترميزها، ومعالجتها، والاحتفاظ بها، واسترجاعها عند الحاجة؛ ونظرًا لأهمية الذاكرة؛ والذي انعكس على عدد كبير من الدراسات والبحوث والنظريات التي تناولت ماهيتها ومكوناتها ومراحلها وارتقاءها. فقد حاولَ الباحثون دراسة العوامل التي تحدد مستوى أداء الذاكرة، ولم يهتموا بكمية المادة المسترجعة أو بتنشيط عملية الاسترجاع فحسب، إنما اهتموا بنوع أو نمط المادة المسترجعة، وعلاقتها بعمليتي الحفظ والتذكر، فاستمرارية التعلم وديمومته وفاعليته تعتمدان على نوع ومستوى معالجة المادة لموضوع التعلم.

يمكن القول بأن موضوع الذاكرة أصبح في النصف الثاني من القرن العشرين من أكثر موضوعات علم النفس اهتمامًا، وحظي بالفحص والدراسة وحقق تطورا عظيمًا، فقد جرى دراسته في مجالات علمية عديدة بما في ذلك العلوم التي تبدو بأنها بعيدة عن علم النفس مثل تكنولوجيا الاتصالات والحاسوب، فقد تمخضت هذه الدراسات عن كم هائل من الأدبيات يُقدر بثلث ما كُتب في ميادين علم النفس كلها(Cohen, Gillian, 1989) ، والسبب في ذلك يعود الى تطور تقنيات الآلات الحاسبة الإلكترونية المرتبطة بنمذجة عمليات الذاكرة والذي كشف عن مدى تعقيد هذه العمليات، فقد كان يُنظر حتى عهد قريب إلى الذاكرة على أنها انطباع واحتفاظ واسترجاع بسيط للآثار، وحاليًا فقد تبين عدم كفاية ودقة هذه التصورات لذا أصبح الدارسون للذاكرة البشرية ينظرون الى عمليات التذكر والاحتفاظ والاسترجاع باعتبارها عمليات معقدة لمعالجة المعلومات (Anderson, 2005).

ويعرف فيجوتسكي (Vygotsky, 2007) الذاكرة بحكم طبيعتها ونشاطها بأنها استخدام الخبرات السابقة ومشاركتها في السلوك الحالي.

ويتفق معظم علماء النفس المعرفي على أن للذاكرة البشرية ثلاثة مكونات رئيسة، هي: الذاكرة الحسية، والذاكرة العاملة، والذاكرة طويلة المدى (Ormrod, 1995).

يمكن القول بأن الذاكرة الدلالية أصبحت مادة لأبحاث ودراسات كثيرة، باعتبارها نسقًا من أنساق الذاكرة طويلة المدى، والتي يحتفظ فيها بكل ما نحتاجه من أجل الكلام؛ حيث لا يشمل هذا النوع على الكلمات والتراكيب اللغوية والرموز التي تدل عليها وعلى الموضوعات ومعانيها والقواعد التي تحكمها، مثل قواعد النحو، والصيغ الكيمائية، والخصائص الفيزيائية (سعيد، 2015). بمعنى أن الذاكرة الدلالية تحتوي على جميع الحقائق التي لا ترتبط بأوقات معينة او أمكنة معينة، وانما تمثل حقائق مجردة عامة (أبو علام، 2018).

إن الذاكرة الدلالية تخزن شبكات من المعاني بشكل لغوي ورمزي، بمعنى أن مرجعية هذه الذاكرة تظهر من خلال المعرفية التي ترتبط بالأفكار والحقائق والمفاهيم والعلاقات والمتشابهات بشكل مجرد؛ كما وتشمل الصور الذهنية، والتي تجسد الخصائص الفيزيائية للأشياء الموجودة في العالم الخارجي، حيث يستخدمها الفرد في تنفيذ العديد من العمليات المعرفية: كالمحاكمات، وعمل الاستدلالات، وإعطاء الأوامر، وعمل المقارنات، وغيرها، كما وتشمل المخططات العقلية باعتبارها بنى معرفية تعمل على تنظيم المعرفة حول عدد من المفاهيم والمواقف، وتعتمد العلاقات بينها على أسس مختلفة كدرجة التشابه، أو الاختلاف، أو أية ارتباطات أخرى (خشاوي، وحواشين، وسليط، 2018).

وتمثل الذاكرة الدلالية (ذاكرة المعاني) أحد أهم الموضوعات الرئيسية في علم النفس المعرفي، ولها نصيب وافر من اهتمامات الباحثين في هذا العلم، لكونها المسؤولة عن تخزين أسماء الناس والمعارف والكائنات الحية واسترجاعها، حيث تُعتبر قاعدة بيانات الدماغ فهي تقوم بتخزين كثير من الحقائق ومواضيع الأشياء إلى حين استخدام هذه المعلومات. فهي إحدى مكونات الذاكرة طويلة المدى والتي يتم بواسطتها معالجة وتخزين معاني أو دلالات الكلمات، والمفاهيم، ومختلف المعلومات عن العالم الخارجي، والبيئة المحيطة بالإنسان (محجوب، 2018).

ويعرف كوملان (Colman, 2009) الذاكرة الدلالية على أنها نوع من أنواع الذاكرة الطويلة المدى الخاصة بالحقائق والمعلومات عن العالم باستثناء الخبرات الشخصية لحياة الفرد، على سبيل المثال معرفة تاريخ الحرب العالمية الثانية؛ وهي ما يختص بالمعرفة العامة للحقائق والمفاهيم والمعلومات غير المرتبطة بمكان او زمان وتختص بالإطار المعرفي الذي يعكس معرفتنا المنظمة عن العالم من حولنا.

كما تعرف على أنها موسوعة عقلية تنظم المعلومات التي يقوم الفرد بمعالجتها باستخدام الكلمات والرموز اللفظية، ومعانيها والعلاقات فيما بينها، والقواعد التي تحكمها والصيغ التي تظهر بها والتي تلزم لمعالجة هذه الرموز والمفاهيم والعلاقات (الهادي، وحسين، 2017).

ويرى الباحث أن الذاكرة الدلالية ليست تسجيلًا لخصائص المدخلات التي يمكن إدراكها عقليًا أو حسيًا، بل هي على الأرجح مرجعيات معرفية للإشارات التي تمثل مدخلات رمزية فيها.

يمكن القول بأن اهتمام الباحثين بتقسيم أنواع الذاكرة وتعريفها نبع من الاهمية الحقيقية التي أصبحت تأخذ شكلاً ايجابياً من أجل وضع حدود فاصلة بين الذاكرة الدلالية؛ وذاكرة الأحداث لما لهذه الذاكرة من قدرة على استرجاع المعلومات وتنسيقها وترتيب استرجاعها.

فذاكرة الأحداث تهتم باستدعاء الأحداث الحياتية الخاصة باعتبارها تشمل على جميع الخبرات التي مر بها الفرد خلال مراحل الحياة المختلفة؛ وتحديداً تلك الخبرات ذات الطابع الشخصي التي ترتبط في زمان أو مكان أو حدث معين. فالعلاقات بين تلك الخبرات يتم من خلال تخزين الأسماء والأماكن الهوايات والاهتمامات والميول أو أي حوادث أخرى تحمل معنى معين للفرد؛ فالذكريات عن الخبرات الشخصية مثل زيارة أحد المتاحف أو إحدى القلاع أو أول يوم في الجامعة تعد من أحداث الخبرات الشخصية وعادة ما يتم تخزين هذه الأحداث في شكل أشبه ما يكون بمخطوطة أصلية، حيث تسمى هذه الذاكرة بالذاكرة التسلسلية لأن الخبرات فيها يتم تخزينها وفق ترتيب زمني متسلسل يشبه الفيلم السينمائي. وذاكرة الخبرات الشخصية عرضة للتغيير والفقدان إلى حد كبير ولكنها مهمة كأساس التعرف على الأحداث التي مررنا بها في الزمن الماضي وصادفناه على غير توقع (Teti, 2019).

فمن الممكن وصف ذاكرة الأحداث بأنها " الوظيفة المعرفية المختصة باستقبال المعلومات المرتبطة بما يقع أمام الفرد من أحداث واقعية ومعالجتها وتخزينها، سواء أكانت أحداثًا عامة، أم أحداثًا شخصية؛ تمثل بالنسبة له فيما بعد ذكريات خاصة، أو سلسلة من الأحداث الماضية تتخذ شكل السيرة الذاتية" (الحويلة، 2008). وبمعنى اخر؛ فإن ذاكرة الأحداث تختص بالأحداث التي يمكن معرفتها، وتكون تجارب شخصية ماضية للفرد، كما أنها عبارة عن نسق تخزين معلومات مؤرخة وموقعة. وتمثل ذكرياتنا وتجمع تصورات الحوادث في حياتنا.

ويمكن القول بأن مفهوم ذاكرة الأحداث يعد من المفاهيم الحديث نسبياً في ميادين علم النفس المعرفي، إلا أن تولفنج (Tulving, 1985) كان أول من تطرق بشكل مفصل الى ذاكرة الأحداث حيث نظر لها على أنها ما نتذكره في سياق

محدد كذكرياتنا حول عطلة ما، أو عن آخر غداء تناولناه مثلًا. فهي تتكون من حقائق معزولة عن بعضها لم يتم تنظيما حسب سياق او حدث محدد وتفيدنا في فهم الخصائص العامة للعالم(Nuxoll & Laird, 2007) .

إن منظومة ذاكرة الأحداث مسؤولة عن تجميع الأحداث التي وقعت أو تقع في زمان أو مكان معين، ويتم تخزينها بعد ذلك كخبرة شخصية، وقد نادى الباحثين في علم النفس المعرفي بأهمية تصميم نظام لذاكرة الأحداث، ومن هنا كانت نقطة الانطلاق في البحث والتقصي حول ماهية ذاكرة الأحداث وأهم خصائصها (محجوب، 2018).

حيث تعمل ذاكرة الاحداث من خلال وعي الفرد بتجاربه وخبراته الحياتية، باعتبارها تختص بالأمور الشخصية، وتمتد خلفيتها إلى الماضي على شكل ذكريات، وتستشرف آفاق المستقبل على شكل التخطيط والإعداد؛ لإنجاح الفرد.

ويعرفها جاردنر (Gardner, 2001) بأنها الذاكرة الذاتية التي تحتوي على وعي عقلي، وتذّكر ذاتي للأحداث السابقة الناتجة عن وعي بالماضي المرتبط بمشاعر وأفكار محددة.

وتسمح لنا ذاكرة الأحداث باستنتاج المعلومات التي لم تلاحظ أثناء التجربة أو الحدث ومن ثم اضافتها إلى المعارف الحالية، كذلك يمكن استدعاء ذكريات الأحداث كسلسلة (كفيلم) ومن ثم اضافة المعلومات الحالية المرتبطة بالحدث القائم، فذاكرة الأحداث هي ملكة او قدرة مُنحت للإنسان ، الا في حال وقوع حادث او مرض ما يعطل عملها، وعندما يحدث ذلك فإن فقدان الذاكرة الحاصل لدينا هنا يمثل حالة مدمرة؛ واقترح تولفنج أن ذاكرة الأحداث هي امتداد من نوع فريد للذاكرة الدلالية أكثر من كونها نظامًا منفصلًا مستقلًا.

إن ذكريات الأحداث هي ذكريات حيوية، وقد تكون غنية بالتفاصيل التي يمكن أن تستمر مدى الحياة حتى لو كانت متجزأة من حدث جرى مرة واحدة فقط، لكن قد يكون جانبًا للصواب والمنطق الادعاء أن ذاكرة الإنسان تتمتع بسعة كبيرة لحفظ المعلومات المتعلقة بأحداث شخصية هامة، وهذا في حد ذاته أمر صعب القياس فلو كانت تقنية القياس تعتمد على تقارير لفظية لكان لدينا ضياع فوري محتمل في المعلومات تبعًا للروابط اللفظية في تلك التقارير، فسعة ذاكرة الاحداث تبدو كبيرة جداً (الهادي، وحسين، 2017).

وتكمن أهمية ذاكرة الأحداث في قدرتها على معالجة المعلومات المتعلقة بالأحداث التي ترتبط بالخبرات الشخصية للفرد، مثل يوم مناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه، بمعنى أي أحداث تمثل علامة مؤثرة في حياة الفرد(الهادي، وحسين، 2017). وكذلك الأفعال الروتينية، أو الجديدة في خبرة الشخص، أو الخاصة بالخطط الحالية أو المستقبلية. وتشكل الخبرات الشخصية ذاكرة السيرة الذاتية التي تلخص حياة الفرد والأحداث والوقائع المهمة في حياته، وعلاقتها بالسيرة الذاتية للآخرين، والمعلومات المتعلقة بالموضوعات الواقعية العامة أو الشخص (Judit, Lapadat, 1994).

ويرى الباحث أن ذاكر الاحداث هي عملية استرجاع أحداث ماضية خاصة، ترتبط كفاءة هذه العملية بالعمر ارتباطًا عكسيًا وبشكل ما وهذا يفسر مستوى الضيق الذي يشعر به كبار السن وأقاربهم في حال فشل ذاكرة الأحداث لأنها مرتبطة بالأفراد وعائلاتهم واصدقائهم بطريقة خاصة جدًا وتتجه الى أن تنتزع منهم الذكريات المشتركة القديمة.

ويمكن التعامل مع ذاكرة الأحداث في الدراسة الحالية بوصفها الوظيفة المعرفية المختصة باختزان المعلومات المرتبطة بما يقع أمام الفرد من أحداث واقعية ، سواء عامة، أم أحداث شخصية تمثل بالنسبة له فيما بعد ذكريات خاصة أو سلسلة من الأحداث الماضية تتخذ شكل السيرة الذاتية .

يمكن القول بأن عملية التذكر ليست مجرد ربط بين مثير واستجابة كما هو الحال عند المدرسة السلوكية، وإنما هي بمثابة نتاج لسلسلة من العمليات المعرفية التي تتوسط بين استقبال هذا المثير وإنتاج الاستجابة المناسبة له.

إن علماء ومنظري نظرية معالجة المعلومات لا يهتمون بالظروف الخارجية وإنما ينصب تركيزهم على العقل الذي هو نظام معالجة المعلومات كما يرون، وهو المسؤول عن ربط المعارف الجديدة بالسابقة وترتيبها وتنظيمها وجعلها ذات معنى.

إن معالجة المعلومات للذاكرة بشتى أنواعها سواء كانت دلالية أم ذاكرة أحداث تتعدد بتعدد الاحتياجات الخاصة التي يرغب الباحثون بتنميتها؛ حيث لعب مدخل مستويات معالجة المعلومات دورًا في تطور علم النفس المعرفي حيث اهتمت به اغلب النظريات المعرفية المعاصرة وخاصة المتعلقة بالذاكرة وذلك لافتراضاته المنطقية واتساقه مع النظريات المعرفية الاخرى (الهنائي، 2015).

ويفسر هذا المدخل حدود القدرة على التذكر على اساس حدود إجراءات تكوين ومعالجة المعلومات وليس على اساس الحدود البنائية للذاكرة، وذلك بافتراض ان هناك عدة مستويات لتجهيز المعلومات وانه كلما زاد عمق المعالجة قل النسيان بينما يؤدي التجهيز في المستوى السطحي الى احتفاظ قصير الأمد بالمعلومات ويؤدي التجهيز في المستويات العميقة الى احتفاظ أطول (شاهين، 2004).

يمكن القول بأن الاهتمام بنظرية معالجة المعلومات بدأ منذ الأربعينات من القرن الماضي، والذي يرى أن كفاءة الفرد في استقبال معلومة ما لا يعتمد فحسب على المعلومة أو المثير المقدم له في نفس اللحظة؛ ولكنه يعتمد ايضًا على جميع البدائل الخاصة بهذا المثير والتي لا تكون مقدمة للفرد في اللحظة الراهنة (كشاش، هادي، 2019).

وأن القدرات العقلية هي إمكانات ديناميكية أكثر منها بنيوية، وأن الإنسان مخلوق عاقل ومفكر وباحث عن المعلومات ومجهزًا لها؛ كما يفسر منحى معالجة المعلومات كثيرًا من الفروق الفردية بين الأفراد في النشاط العقلي في عصر من المتوقع أن تختلف فيه طرق الأفراد في التعامل مع المعلومات نظرًا لكثرتها وتنوعها وتلاحقها (أبو المعاطي، 2009).

ويعرف منحى معالجة المعلومات على أنه مجموعة الآليات والمهارات المتعلمة والتي تنطوي على توظيف الأنشطة العقلية أو المعرفية المتنوعة والعمليات التنظيمية التي تحدث بين استقبال المعلومات وتذكرها أو بين مدخلات الذاكرة ومخرجاتها، وتعمل على تسهيلها وجعلها مشوقة (رزق، 2004).

ويعرف سيد (2012) منحى معالجة المعلومات بأنها مجموعة العمليات العقلية المتداخلة والمترابطة التي يؤديها الطالب مستندًا على بنيته المعرفية من لحظة انتباهه للمثير وحتى صدور الاستجابة النهائية.

ويرى الباحث أن الهدف من عملية معالجة المعلومات هو تحديد أفضل الطرق التي تحفظ بها المعلومات في ذاكرة الطالب، ومعرفة المصير الذي تذهب إليه المعلومات التي تم ادراكها، من خلال معرفة كيفية تحويل المعلومات إلى رموز، ونقلها من مرحلة إلى أُخرى وربطها وتخزينها في الذاكرة وتسميعها ذاتيًا واستدعائها من الذاكرة ونسيانها.

وتأتي أهمية مستويات معالجة المعلومات من التأثير الذي تحدثه عملية المعالجة على سهولة أو صعوبة عملية الاسترجاع، من خلال الكشف عن أوجه القوة والضعف في العمليات العقلية التي يمر بها الإنسان إذا تعرض لموقف ما ومعرفة مدى نجاحه أو فشله من خلال دراسة معالجة المعلومات خطوة خطوة في أثناء انتقائه للمعلومات المقدمة له، ورفضه لمعلومات أخرى خلال عملية المعالجة ومن ثم التركيز على تحسين تلك العمليات لتعمل بكفاءة (عبد الحميد، 2016)، لذلك يجب السعي لمعرفة الطرق والأساليب المتنوعة والتي تؤثر على عملية معالجة المعلومات. كما أن المعلومات المخزنة في الذاكرة ليس لها موقع محدد ولكنها تخزن في مستويات متصلة تبدأ بالمستوى السطحي أو الهامشي وتنتهي بالمستوى العميق وأن كل مستوى له شيفرة معينة خاصة به يسجل عليها عملياته المعرفية (Laatu, 2003).

مشكلة الدراسة وسؤلاها:

مع تطور علم النفس المعرفي بما يحتويه من مجالات وفروع ومباحث مختلفة ومنها مباحث الذاكرة بأنواعها ادى هذا التطور الى تنوع وجهات النظر حول تعريف الذاكرة الدلالية وذاكرة الأحداث فمن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي أجريت في مجال قياس أداء الذاكرة الدلالية وذاكرة الأحداث وربطها بمستوى معالجة المعلومات، لاحظ الباحث ندرة وجود دراسات عربية في هذا المجال _في حدود علم الباحث_ وأن أغلب الدراسات التي تناولت ذاكرة الأحداث وعلاقتها ببعض المتغيرات كانت تطبق على عينات من المرضى دون الأسوياء كدراسة (Hamdan et al,2005).

ومن خلال عمل الباحث في الميدان التربوي، حيث يعمل مدرس في وزارة التربية والتعليم، فقد لاحظ أن هناك ضعفًا لدى الطلبة في تذكر أبرز الحقائق التي يدرسونها في الغرف الصفية، وسرعة نسيانهم للمعلومات الجديدة. وقد يعود هذا لمستوى المعالجة أو نوعها التي تحدث لدى الطلبة. ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية في محاولة قياس مستوى معالجة المعلومات وتأثيره على أداء ذاكرة الأحداث والذاكرة الدلالية.

لذلك يرى الباحث بعض التضارب في وجود وسيلة موحدة وفعالة تختص بقياس ذاكرة الأحداث بناءا على نتائج الدراسات السابقة ، وتكون مزيج من الاختبارات اللفظية والمصورة بحيث تقاس في حالة اختلاف نوع المعلومات وطريقة تقديمها ومضمونها ومن أهم الدراسات التي تدعم وجهة النظر هذه (Judith & Jack; Anna et al, 2005 Baddeley,2006).

ولم تحظ ذاكرة الأحداث و ما يرتبط بها من متغيرات معرفية أو ديمغرافية بالقدر الكافي من تفسيرات الباحثين بقدر ما حظيت به الذاكرة الدلالية ففي حين نجد اكثر من تسعة نماذج لتفسير الذاكرة الدلالية لم نستطع الوقوف في حدود علم الباحث على نصف هذا العدد من النماذج المفسرة لذاكرة الأحداث مما يجعلنا نضع علامة استفهام حول : هل يرجع ذلك الى عدم فهم الباحثين لمعنى ذاكرة الأحداث بشكل واضح؟ او لعدم وضوح المفهوم بالنسبة لهم؟ أو ان ذاكرة الأحداث لا تحتاج الى كم من النظريات والنماذج المفسرة لها لكونها اقل تعقيدا وغموضًا مقارنة بالأنواع الأخرى للذاكرة.

ونظرًا لأهمية زيادة كفاءة الذاكرة طويلة المدى بمكوناتها (الذاكرة الدلالية وذاكرة الأحداث) لتقوية البناء المعرفي للطلبة؛ تحاول هذه الدراسة معرفة العوامل التي تساعد على زيادة كفاءتها.

فهل يؤثر مستوى المعالجة على أداء الذاكرة الدلالية؟ المعالجة السطحية؟ أم المعالجة العميقة ؟ وكيف سيكون تأثير مستوى المعالجة على ذاكرة الأحداث ؟ هل زيادة عمق المعالجة سيزيد كفاءتها؟ ام لا؟

ومن ناحية أُخرى فهل يوثر نوع المعالجة (صور، كلمات) على أداء الذاكرة الدلالية / ذاكرة الأحداث؟ وأيهما يزيد من كفاءة الذاكرة الدلالية المعلومات اللفظية؟ أم الشكلية؟ وأيهما يزيد من كفاءة ذاكرة الأحداث، المعلومات اللفظية؟ أم الشكلية؟

وبشكل أكثر تحديدًا، جاءت الدراسة الحالية للإجابة عن الاسئلة الآتية:

- هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تعزى لنوع المعالجة (كلمات، صور) ولمستوى معالجة المعلومات (سطحي، عميق) ولطريقة القياس (استدعاء، تعرف) وللجنس (ذكر، أنثى)؟"
- هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تعزى لنوع المعالجة (كلمات، صور) ولمستوى معالجة المعلومات (سطحي، عميق) ولطريقة القياس (استدعاء، تعرف) وللجنس (ذكر، أنثى)؟

أهمية الدراسة: تنبع الأهمية النظرية للدراسة من الإثراء المعرفي الذي يمكن أن تضيفه إلى المكتبة العربية في تعرف مستوى معالجة المعلومات ونوعها في أداء الذاكرة الدلالية وذاكرة الأحداث.

مصطلحات الدراسة: تتبنى الدراسة المصطلحات الآتية:

أداء الذاكرة الدلالية: هو عبارة عن الدرجة التي يحصل عليها الطالب / الطالبة في اختبارات الذاكرة الدلالية التي سيعدها الباحث.

ذاكرة الأحداث (Episodi Memory): ذاكرة حديثة يجب ان تعمل تحت وعي الفرد وتتكون من تجارب الفرد وخبراته الحياتية وتختص بالأمور الشخصية وتمتد خلفيتها الى الماضي على شكل ذكريات وتستشرف آفاق المستقبل على شكل التخطيط والإعداد للفرد (Tulving et al, 1982).

أداء ذاكرة الأحداث: هو عبارة عن الدرجة التي يحصل عليها الطالب / الطالبة في اختبارات ذاكرة الأحداث التي سيعدها الباحث.

مستوى معالجة المعلومات (Levels of Processing of Information): مستوى المعالجة الذي يقوم به الطلبة عند تعرضهم لمعلومات جديدة، وتضم مستويين (سطحي / عميق).

نوع المعالجة: وتضم مستويين (كلمات/ صور).

الدراسات السابقة:

أجرى باركر واخرون (Barker et al, 2002) دراسة هدفت الى بحث أثر مدخل الفعالية الذاتية على استدعاء المعلومات اللفظية في ضوء مستويات المعالجة السطحية والعميقة، تكونت العينة من (200) طالب من تلاميذ المدرسة. واستخدمت الدراسة الأدوات التالية: قائمة كلمات تحوي 12 كلمة لقياس مستوى المعالجة السطحي مقابل العميق واختبار الاستدعاء الحر واختبار الاستدعاء الملمح، وتوصلت النتائج الى ان تذكر الأفراد للكلمات أثناء الاستدعاء الملمح أفضل منه في حالة الاستدعاء الحر وتفوق استدعاء المعلومات اللفظية التي تم معالجتها عند المستوى العميق.

كما وأجرى السرحان (2017) دراسة للتعرف على أثر نوع المعالجة المحوسبة للبيانات على الذاكرة، حيث اعتمدت الدراسة المنهج شبه التجريبي لتحقيق أهدافها من خلال تطبيقها على عينة مكونة من (250) طالب وطالبة في المدارس الحكومية من مدينة رفح، واستخدم الباحث قائمة بالصور والكلمات لقياس نوع المعالجة المعلوماتية، واختبار التذكر، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لأداء الطلبة على اختبار التذكر تُعزى لاختلاف نوع المعالجة المعلوماتية، واوصت الدراسة بضرورة تطبيق مثل هذه الطرق على متغيرات اخرى من شانها أن تظهر الفرق في التفضيل للعينات.

التعقيب على الدراسات السابقة

من حيث الأهداف: هدفت بعض الدراسات إلى الاهتمام بدراسة نوع المعالجة، في تحسين ذاكرة الاحداث والذاكرة الدلالية، في حين اهتم بعضها الأخر بالبحث في مستوى المعالجة على الذاكرتين.

من حيث العينة: تباينت أحجام العينات في الدراسات السابقة إذ يتراوح عدد أفراد العينات من (250) طالباً إلى (120) طالباً وطالبة؛ أما الدراسة الحالية فقد بلغ عدد أفراد عينتها إلى (60) طالباً وطالبة وهي تختلف عن الدراسات السابقة من حيث حجم العينة.

من حيث المنهج: اتفقت جميع الدراسات السابقة في هذا المحور في استخدام المنهج شبه التجريبي، وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في استخدام المنهج شبه التجريبي.

من حيث الأدوات: معظم الدراسات كانت أدواتها مقاييس خاصة للدراسة، وبرنامج خاصاً للتدريس، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدامها البرامج التدريسية، ومقاييس خاصة للدراسة.

أوجه الاتفاق: اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات في المنهج والأدوات المستخدمة.

أوجه الاختلاف: تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في موضوع الدراسة، ومكان إجرائها، وحجم العينة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: بناء الإطار النظري وعناصره. وبناء أدوات الدراسة. وترتيب الدراسة وفصولها والتعرف على المنهجية المناسبة لإجراء الدراسة.

منهج الدراسة: استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج شبه التجريبيّ، ذا المجموعتين المتكافئتين.

عينة الدراسة: تكونت هذه الدراسة من طالبات الصف الثامن في مدرسة أم شريك الانصارية الثانوية للبنات، ومدرسة الشهيد راشد الثانوية للبنين في محافظة الزرقاء، التابعة لوزارة التربية والتعليم، للعام الدراسي 2020/2019 ممن تتراوح أعمارهن ما بين (13-14) عاماً، من الصف الثامن والبالغ عددهن (ن=120) طالباً وطالبة، حيث تم اختيارهم بالطريقة القصدية الميسرة، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين بحث تشمل المجموعة التجريبية على (ن=60) طالباً وطالبة موزعين بالتساوي إلى (ذكور=30)، و(إناث=30)، فيما اشتملت المجموعة الضابطة على (ن=60) طالباً وطالبة موزعين بالتساوي إلى (ذكور=30)، و(إناث=30).

أداة الدراسة: لتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بإعداد اختبارين موضوعيّين، أحدهما في الذاكرة الدلالية، والآخر في ذاكرة الاحداث.

صدق أداة الدراسة: للتأكد من صدق أداة الدراسة تم استخدام صدق المحتوى، من خلال عرض الأداة على مجموعة من المحكمين ذوي الإختصاص، للحكم على درجة انتماء الفقرات للمجالات وسلامتها اللغوية، وتم الاخذ بملاحظاتهم حسب اتفاق نسبة التعديل بينهم، وكانت الأداة مناسبة من وجهة نظرهم.

متغيرات الدراسة: أولاً: المتغيرات المستقلة: (نوع المعالجة وله مستويان (كلمات/صور) داخل الأفراد. مستوى معالجة المعلومات وله مستويان (سطحي/عميق) داخل الأفراد. طريقة القياس وله مستويان (استدعاء/تعرف) داخل الأفراد). ثانياً: المتغيرات التابعة: (أداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلالية. أداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث). ثالثاً: المتغيرات الوسيطة: (متغير الجنس وله مستويان (ذكر/أنثى) بين الأفراد).

نتائج الدراسة ومناقشتها: خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الذي نصَّ على: "هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تعزى لنوع المعالجة (كلمات، صور) ولطريقة القياس (استدعاء، تعرف) ولمستوى معالجة المعلومات (سطحي، عميق) وللجنس (ذكر، أنثى)؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الأوَّل؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة وفقًا لنوع المعالجة ولطريقة القياس ولمستوى معالجة المعلومات وللجنس، وذلك كما هو مُبيَّن في الجداول التالية:

أولاً: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة وفقًا لنوع المعالجة

والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة وفقًا لنوع المعالجة

المستوى	المتغير	كلمات		صور	
		المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع المعالجة	ذكر	3.00	1.54	6.07	2.49

	أنثى	2.53	1.24	9.22	2.15
	الكلّي	3.14	1.60	4.34	1.78

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرة بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة ناتجة عن اختلاف مستويات نوع المعالجة، ولمعرفة الدلالة الإحصائيّة للفروق الظاهريّة وفقًا لطريقة القياس، تم استخدم تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب (One Way MANCOVA)، وذلك كما هو مبيّن في الجدول (2).

الجدول (2)

نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب للمتوسّطات الحسابيّة لأداء أفراد الدِّراسة على كلّ مستوى من مستويات طريقة القياس لاختبار الذاكرة الدلالية وفقًا لنوع المعالجة

مصدر التباين	المستوى	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيّة	حجم الأثر
نوع المعالجة	نوع المعالجة	3.50	1	3.50	2.43	0.13	0.0798
	نوع المعالجة *الجنس	1.20	1	1.20	0.83	0.37	0.0289
	الخطأ	40.42	28	1.44	-----	-----	----
	الكلي	45.13	30	1.50	-----	-----	----

*دالة إحصائياً عند (α=0.05).

يتضح من الجدول السابق؛ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تُعزى لاختلاف مستويي نوع المعالجة.

كما ويتضح؛ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (نوع المعالجة × الجنس).

ثانياً: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة وفقًا لطريقة القياس

والجدول رقم (3) يوضح ذلك:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة وفقًا لطريقة القياس

المستوى	المتغير	استدعاء		تعرف	
		المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
طريقة القياس كلمات	ذكر	4.07	1.67	5.28	1.94
	أنثى	3.78	1.77	6.91	2.63
	الكلّي	3.92	1.72	6.13	2.45
طريقة القياس صور	ذكر	4.21	1.70	6.90	2.53
	أنثى	3.22	1.34	8.69	3.19
	الكلّي	3.69	1.59	7.84	3.01

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرة بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة ناتجة عن اختلاف مستويات طريقة القياس، ولمعرفة الدلالة الإحصائيّة للفروق الظاهريّة وفقًا لطريقة القياس، تم استخدم تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب (One Way MANCOVA)، وذلك كما هو مبيّن في الجدول (4).

الجدول (4)

نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب للمتوسّطات الحسابيّة لأداء أفراد الدِّراسة على كلّ مستوى من مستويات طريقة القياس لاختبار الذاكرة الدلالية وفقًا لطريقة القياس

مصدر التباين	المستوى	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيّة	حجم الأثر
طريقة القياس	طريقة القياس	59.00	1	59.00	46.82*	0.00	0.6258
	طريقة القياس*الجنس	1.84	1	1.84	1.46	0.24	0.0495
	الخطأ	35.28	28	1.26	-----	-----	----
	الكلي	96.12	30	3.20	-----	-----	----

*دالة إحصائياً عند (α=0.05).

يتضح من جدول السابق؛ وجود فرق دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة يُعزى لاختلاف مستويي طريقة القياس؛ لصالح من استخدموا التعرف بوسط حسابي مقداره (6.69) مُقارنةً بمن استخدموا الاستدعاء بوسط حسابي مقداره (5.70)؛ بحيث في حال الانتقال من الطلبة الذين استخدموا الاستدعاء إلى الطلبة الذين استخدموا التعرف في اختبار الذاكرة الدلاليَّة؛ فإنَّه يطرأ تحسن في الذاكرة الدلاليَّة بمقدار (%62.58).

كما يتضح؛ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (طريقة القياس ×الجنس).

ثالثاً: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة وفقًا لمستوى المعالجة والجدول رقم (5) يوضح ذلك:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة وفقًا لمستوى المعالجة

المستوى	المتغير	سطحي		عميق	
		المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
لمستوى المعالجة كلمات	ذكر	5.93	2.00	8.86	3.03
	أنثى	5.47	2.09	11.47	2.87
	الكلّي	5.69	2.05	10.23	3.21
لمستوى المعالجة صور	ذكر	5.93	2.00	8.86	3.03
	أنثى	5.47	2.09	11.47	2.87
	الكلّي	5.69	2.05	10.23	3.21

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرة بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة ناتجة عن اختلاف مستوى المعالجة، ولمعرفة الدلالة الإحصائيّة للفروق الظاهريّة وفقًا لمستوى المعالجة، تم استخدم تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب (One Way MANCOVA)، وذلك كما هو مبيّن في الجدول (6).

الجدول (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب للمتوسّطات الحسابيّة لأداء أفراد الدِّراسة على كلّ مستوى من مستويات طريقة القياس لاختبار الذاكرة الدلالية وفقًا لمستوى المعالجة

مصدر التباين	المستوى	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيّة	حجم الأثر
لمستوى المعالجة	223.79	1	223.79	*100.11	0.00	0.7814
لمستوى المعالجة *الجنس	0.02	1	0.02	0.01	0.93	0.0003
الخطأ	62.59	28	2.24	-----	-----	----
الكلي	286.40	30	9.55	-----	-----	----

*دالة إحصائياً عند (α=0.05).

يتضح من جدول السابق؛ وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (مستوى معالجة المعلومات × الجنس)؛ ولإظهار الفروق لصالح من الفئات (الذكور أم الإناث) فقد تم استخدام اختبار t كما هو مُبيَّن في الجدول رقم (7).

جدول (7)

نتائج اختبار t المحسوب للفرق بين الأوساط الحسابية المُعدَّلة لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة في ضوء أخطائها المعيارية وفقًا لتفاعل (مستوى معالجة المعلومات ×الجنس).

الجنس	مستوى معالجة المعلومات	الوسط الحسابي المعدل	الخطأ المعياري	ذكر		أنثى	
				سطحي	عميق	سطحي	عميق
ذكر	سطحي	7.01	0.26	7.01	4.82	8.19	4.76
	عميق	4.82	0.14	0.26	0.14	0.26	0.14
أنثى	سطحي	8.19	0.26	-3.18*	-11.31*	---	---
	عميق	4.76	0.14	7.56*	0.27	11.49*	---

يتضح من الجدول؛ وجود فرق دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الوسطين الحسابيين المعدَّلين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة يُعزى لتفاعل (مستوى مُعالجة المعلومات × الجنس)؛ لصالح على الترتيب كلٍّ من:

- الطالبات ممن استخدمن مستوى معالجة المعلومات السطحي بوسط حسابي مُعدَّل مقداره (8.19) مُقارنةً بالطالبات ممن استخدمن مستوى معالجة المعلومات العميق بوسط حسابي مُعدَّل مقداره (4.76).

- الطالبات ممن استخدمن مستوى معالجات المعلومات السطحي بوسط حسابي معدل مقداره (8.19) مقارنةً بالطلاب ممن استخدموا مستوى معالجة المعلومات العميق بوسط حسابي معدل مقداره (4.82).
- الطلاب ممن استخدموا مستوى معالجة المعلومات السطحي بوسط حسابي مقداره (7.01) مقارنةً بالطالبات ممن استخدمن مستوى معالجة المعلومات العميق بوسط حسابي معدل مقداره (4.76).
- الطلاب ممن استخدموا مستوى معالجة المعلومات السطحي بوسط حسابي معدل مقداره (7.01) مقارنةً بالطلاب ممن استخدموا مستوى معالجة المعلومات العميق بوسط حسابي معدل مقداره (4.82).
- الطالبات ممن استخدمن مستوى معالجة المعلومات السطحي بوسط حسابي معدل مقداره (8.19) مقارنةً بالطلاب ممن استخدموا مستوى معالجة المعلومات السطحي بوسط حسابي معدل مقداره (7.01)؛ بحيث في حال الانتقال من الطالبات ممن استخدمن مستوى معالجة المعلومات العميق إلى الطلاب ممن استخدموا مستوى معالجة المعلومات العميق إلى الطلاب ممن استخدموا مستوى معالجة المعلومات السطحي إلى الطالبات ممن استخدمن مستوى معالجة المعلومات السطحي في اختبار الذاكرة الدلاليَّة؛ فإنَّه يطرأ تحسن في الذاكرة الدلاليَّة بمقدار (22.28%).

رابعاً: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة وفقًا لمستوى الجنس والجدول رقم (8) يوضح ذلك

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة وفقًا لمستوى الجنس

المستوى	ذكر		أنثى	
	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	12.07	3.45	19.28	5.93
	10.94	3.26	26.38	5.31

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرة بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة ناتجة عن اختلاف مستوى الجنس، ولمعرفة الدلالة الإحصائيّة للفروق الظاهريّة وفقًا لطريقة القياس، تم استخدم تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب (One Way MANCOVA)، وذلك كما هو مبيّن في الجدول (9).

الجدول (9)

نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب للمتوسّطات الحسابيّة لأداء أفراد الدِّراسة على كلّ مستوى من مستويات طريقة القياس لاختبار الذاكرة الدلالية وفقًا لمستوى الجنس

مصدر التباين	المستوى	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيّة	حجم الأثر
نوع المعالجة	الجنس	18.70	1	18.70	7.46*	0.01	0.2103
	الخطأ	70.22	28	2.51	-----	-----	----
	الكلي	88.92	29	3.07	-----	-----	----

*دالة إحصائياً عند (α=0.05).

يتضح من الجدول السابق؛ وجود فرق دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة يُعزى للجنس؛ لصالح الطالبات بوسط حسابي مقداره (6.48) مقارنةً بالطلاب بوسط حسابي مقداره (5.92).

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني الذي نصَّ على: "هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تعزى لنوع المعالجة (كلمات، صور) ولطريقة القياس (استدعاء، تعرف) ولمستوى معالجة المعلومات (سطحي، عميق) وللجنس (ذكر، أنثى)؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لنوع المعالجة ولطريقة القياس ولمستوى معالجة المعلومات وللجنس، وذلك كما هو مُبيَّن في الجداول التالية:

أولاً: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لنوع المعالجة

والجدول رقم (10) يوضح ذلك:

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لنوع المعالجة

المستوى	المتغير	كلمات		صور	
		المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع المعالجة	ذكر	2.20	0.188	2.20	0.188
	أنثى	2.87	0.144	2.87	0.144
	الكلّي	2.54	0.376	2.54	0.376

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرة بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث ناتجة عن اختلاف مستويات نوع المعالجة، ولمعرفة الدلالة الإحصائيّة للفروق الظاهريّة وفقًا لطريقة القياس، تم استخدم تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب (One Way MANCOVA)، وذلك كما هو مبيّن في الجدول (11).

الجدول (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب للمتوسّطات الحسابيّة لأداء أفراد الدِّراسة على كلّ مستوى من مستويات طريقة القياس لاختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لنوع المعالجة

مصدر التباين	المستوى	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيّة	حجم الأثر
نوع المعالجة	نوع المعالجة	13.07	1	13.07	1.49	0.23	0.0506
	نوع المعالجة *الجنس	4.27	1	4.27	0.49	0.49	0.0171
	الخطأ	245.17	28	8.76	-----	-----	----
	الكلي	262.50	30	8.75	-----	-----	----

*دالة إحصائياً عند (α=0.05).

يتضح من الجدول السابق؛ عدم وجود فرق دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تُعزى لاختلاف مستويي نوع المعالجة.

كما ويتضح؛ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (نوع المعالجة ×الجنس).

ثانياً: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لطريقة القياس والجدول رقم (12) يوضح ذلك:

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لطريقة القياس

المستوى	المتغير	استدعاء		تعرف	
		المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
طريقة القياس كلمات	ذكر	3.73	0.987	3.34	1.379
	أنثى	3.72	1.414	4.04	1.261
	الكلّي	3.73	1.211	3.69	1.361
طريقة القياس صور	ذكر	3.51	1.229	5.43	1.278
	أنثى	3.90	1.333	4.57	1.194
	الكلّي	3.71	1.293	5.00	1.302

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرة بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث ناتجة عن اختلاف مستويات طريقة القياس، ولمعرفة الدلالة الإحصائيّة للفروق الظاهريّة وفقًا لطريقة القياس، تم استخدم تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب (One Way MANCOVA)، وذلك كما هو مبيّن في الجدول (13).

الجدول (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب للمتوسّطات الحسابيّة لأداء أفراد الدِّراسة على كلّ مستوى من مستويات طريقة القياس لاختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لطريقة القياس

مصدر التباين	المستوى	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيّة	حجم الأثر
طريقة القياس	طريقة القياس	6.67	1	6.67	3.54	0.07	0.1122
	طريقة القياس*الجنس	9.60	1	9.60	*5.10	0.03	0.1540
	الخطأ	52.73	28	1.88	-----	-----	----
	الكلي	69.00	30	2.30	-----	-----	----

*دالة إحصائياً عند (α=0.05).

يتضح من جدول السابق؛ عدم وجود فرق دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث يُعزى لاختلاف مستويي طريقة القياس.

كما يتضح من جدول 25؛ وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (طريقة القياس ×الجنس).

ولإظهار الفروق لصالح من الفئات فقد تم استخدام اختبار t كما هو مُبيَّن في الجدول رقم (14).

جدول (14)

نتائج اختبار t المحسوب للفرق بين الأوساط الحسابية المُعدَّلة لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث في ضوء أخطائها المعيارية وفقًا لتفاعل (طريقة القياس ×الجنس).

الجنس	طريقة القياس	الوسط الحسابي المعدل	الخطأ المعياري	ذكر		أنثى	
				سطحي	عميق	سطحي	عميق
ذكر	استدعاء	3.42	0.23	3.42	4.15	3.98	3.92
	تعرف	4.15	0.28	0.23	0.28	0.23	0.28
أنثى	استدعاء	3.98	0.23	**2.04-***	0.46	---	---
	تعرف	3.92	0.28	1.76-	0.59	0.19	---

يتضح من الجدول السابق؛ وجود فرق دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الوسطين الحسابيين المعدَّلين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث يُعزى لتفاعل (طريقة القياس ×الجنس)؛ لصالح الطلاب ممن استخدموا التعرف بوسط حسابي مُعدَّل مقداره (4.15) مُقارنةً بالطلاب ممن استخدموا الاستدعاء بوسط حسابي مُعدَّل مقداره (3.42)؛ بحيث في حال الانتقال من الطلاب ممن استخدموا الاستدعاء إلى الطالبات ممن استخدمن التعرف إلى الطالبات ممن استخدمن الاستدعاء إلى الطلاب ممن استخدموا التعرف في اختبار ذاكرة الأحداث؛ فإنَّه يطرأ تحسن في ذاكرة الأحداث بمقدار (15.40%).

ثالثاً: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لمستوى المعالجة

والجدول رقم (15) يوضح ذلك:

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لمستوى المعالجة

المستوى	المتغير	سطحي		عميق	
		المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
لمستوى المعالجة كلمات	ذكر	2.88	0.315	2.22	0.183
	أنثى	2.94	0.177	2.88	0.250
	الكلّي	2.91	0.255	2.55	0.399
لمستوى المعالجة صور	ذكر	2.88	0.296	2.21	0.145
	أنثى	2.93	0.163	2.88	0.194

	الكلّي	2.91	0.238	2.54	0.378

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرة بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث نابجة عن اختلاف مستوى المعالجة، ولمعرفة الدلالة الإحصائيّة للفروق الظاهريّة وفقًا لمستوى المعالجة، تم استخدم تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب (One Way MANCOVA)، وذلك كما هو مبيّن في الجدول (17).

الجدول (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب للمتوسّطات الحسابيّة لأداء أفراد الدِّراسة على كلّ مستوى من مستويات طريقة القياس لاختبار الذاكرة الدلالية وفقًا لمستوى المعالجة

مصدر التباين	المستوى	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيّة	حجم الأثر
مستوى المعالجة	لمستوى المعالجة	1.97	1	1.97	1.87	0.18	0.0627
	لمستوى المعالجة *الجنس	0.00	1	0.00	0.00	1.00	0.0000
	الخطأ	29.44	28	1.05	-----	-----	----
	الكلي	31.41	30	1.05	-----	-----	----

*دالة إحصائياً عند (α=0.05).

يتضح من الجدول السابق؛ عدم وجود فرق دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث يُعزى لاختلاف مستوى معالجة المعلومات.

كما ويتضح؛ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (مستوى معالجة المعلومات ×الجنس).

رابعاً: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لمستوى الجنس

والجدول رقم (18) يوضح ذلك

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث وفقًا لمستوى الجنس

المستوى	ذكر		أنثى	
	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	2.89	0.328	2.19	0.267
	2.92	0.254	2.87	0.261

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرة بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث نابجة عن اختلاف مستوى الجنس، ولمعرفة الدلالة الإحصائيّة للفروق الظاهريّة وفقًا لطريقة القياس، تم استخدم تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب (One Way MANCOVA)، وذلك كما هو مبيّن في الجدول (19).

الجدول (19)

نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدّد المصاحب للمتوسّطات الحسابيّة لأداء أفراد الدِّراسة على كلّ مستوى من مستويات طريقة القياس لاختبار الذاكرة الدلالية وفقًا لمستوى الجنس

مصدر التباين	المستوى	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيّة	حجم الأثر
نوع المعالجة	الجنس	1.67	1	1.67	0.28	0.60	0.0100
	الخطأ	165.07	28	5.90	-----	-----	----
	الكلي	166.73	29	5.75	-----	-----	----

*دالة إحصائياً عند (α=0.05).

يتضح من الجدول السابق؛ عدم وجود فرق دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث يُعزى للجنس.

مناقشة النتائج

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الذي نصَّ على: "هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تعزى لنوع المعالجة (كلمات، صور) ولطريقة القياس (استدعاء، تعرف) ولمستوى معالجة المعلومات (سطحي، عميق) وللجنس (ذكر، أنثى)؟"

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تُعزى لاختلاف مستويي نوع المعالجة.

كما وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (نوع المعالجة × الجنس).

كما وأظهرت النتائج وجود فرق دال إحصائيًا بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة يُعزى لاختلاف مستويي طريقة القياس؛ لصالح من استخدموا التعرف مُقارنةً بمن استخدموا الاستدعاء؛ بحيث في حال الانتقال من الطلبة الذين استخدموا الاستدعاء إلى الطلبة الذين استخدموا التعرف في اختبار الذاكرة الدلاليَّة؛ فإنَّه يطرأ تحسن في الذاكرة الدلاليَّة.

كما وأظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (طريقة القياس ×الجنس).

كما وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (مستوى معالجة المعلومات × الجنس)؛ ولإظهار الفروق لصالح من الفئات (الذكور أم الإناث).

وأظهرت النتائج وجود فرق دال إحصائيًا بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار الذاكرة الدلاليَّة يُعزى للجنس؛ لصالح الطالبات مقارنةً بالطلاب.

ويمكن تفسير هذه النتائج إلى طبيعة وتنظيم الذاكرة الدلالية القائمة على نموذج عنقودي معقد. ولان الذاكرة الدلالية تحتوي على جميع الحقائق التي لا ترتبط بأوقات معينة أو أمكنة معينة، وانما تمثل حقائق مجردة عامة، ولأنها تمثل قاعدة بيانات الدماغ فهي تقوم بتخزين كثير من الحقائق ومواضيع الاشياء، وهي مكون ذاكرة طويلة المدى والتي بواسطتها يتم معالجة العالم الخارجي وتخزين

معاني ودلالات الكلمات والمفاهيم والمعلومات والبيئة عن العالم الخارجي والبيئة المحيطة بالإنسان من جهة، ومن جهة اخرى ان مستويات معالجتهم للمعلومات لهذه الذاكرة كان سطحياً.

كما ويمكن تفسير هذه النتائج إلى أن كفاية الاسترجاع تعتمد بدرجة كبيرة على التنظيم الذهني، أو على الأقل استخدام اشارات بارزة في عملية التذكر، أو تلاشي اثار الاحتفاظ في عمل الذاكرة الدلالية.

ان مساحة التي تم توظيفها ناسبت شبكة ترابطات المعاني داخل الذاكرة في معالجة وتجهيز المعلومات. والدليل على ذلك استدعاء اكبر من الكلمات والصور في حالة المستوى الاكثر عمقا. وينظر الى ذلك دوام الذاكرة كدالة على عمق المعالجة، حيث أن المعلومات التي لا تلقى انتباها كافيا يتم تحليلها على المستوى السطحي فقط، سرعان ما تتعرض للنسيان. أما المعلومات التي تم معالجتها بشكل عميق يتم تحليلها تحليلا تاماً، وتعزز عن طريق الارتباطات والصور وعليه فإنها تدوم طويلا في الذاكرة. ولوجود فروق بين الجنسين على الذاكرة الدلالية ولصالح الاناث. هذا الفرق يوحي بأن المشكلة الكامنة في مرحلة التشفير فضلا عن الاسترجاع؛ فالتشابه بين حالة الفرد الاولية زمن اكتساب المعلومات وترميزها، وبين حالته زمن الاختبار أو الاسترجاع، فيبدو أن الاحداث والمعلومات التي جرى تعلمها في حالة نفسية ذاتها معينة يمكن تذكرها بشكل افضل حين يكون الفرد في الحالة النفسية ذاتها التي حدثت هذه الخبرة الاصلية، والعكس صحيح.

إن المعرفة في الذاكرة الدلالية تعمل كوحدات مستقلة وتتصل مع بعضها البعض على شكل شبكي، ولا ننسى تأثير التنظيم ذي البنية على الاستدعاء في الذاكرة الدلالية هذا من جهة، ومن جهة اخرى ازدياد عدد المرات التي يقوم بها المفحوص بالتسميع الذاتي للمعلومات كلما زاد احتمال قدرة المفحوص على استدعائها. لان الترميز يأخذ شكلا دلاليا اكثر من التعرف.

كما أن معالجة المنبهات الذاكرة الدلالية في مرحلة السطحية/أو العميقة تعتمد على طبيعة المثيرات والوقت المتاح للمعالجة. فالنمط الذي تم التعرف عليه يمكن أنه فجر ارتباطات أو علاقات على أساس الخبرة السابقة للمفحوص. أو أنه يحتمل انه تم معالجة المنبهات المألوفة الى درجة كبيرة وذات معنى عند مستوى الاكثر عمقاً بالمقارنة بالمنبهات الأقل تشبعاً بالمعنى.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حلة والقرشي (2011) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الهواري (2015) والشريدة والوطبان (2012) ورهود وانستيسي (Rhods & Anastsi،2000)، وجريفي (Greve،2007).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحويلة (2009) وناثن وكريك Nathan & Craik،(2012) وهوسيل واكير (Housel & Acker،1977) و الهواري (2015) وناثن واخرون(Nathan،Myerson ، Roediger & Hale،2010) ورهود وانستيسي(Rhods & Anastsi،2000). ومووراس وأخرون Morais et al،(2013)

وبالرجوع (للأدب النظري) فإن الذاكرة الدلالية هي التي تقوم على اساس مفاهيمي واستدلالات ومخططات عقلية، ولأنها مجهزة لمستويات معالجة عميقة. ومن امثلة الذاكرة الدلالية الرياضيات، والمعادلات الكيميائية، وقواعد اللغة، والحقائق التي لا تستند الى زمان ومكان ما. ولكن مرجعيتها معرفية.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني الذي نصَّ على: "هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تعزى لنوع المعالجة (كلمات، صور) ولطريقة القياس (استدعاء، تعرف) ولمستوى معالجة المعلومات (سطحي، عميق) وللجنس (ذكر، أنثى)؟"

أظهرت النتائج عدم وجود فرق دال إحصائيًا بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تُعزى لاختلاف مستويي نوع المعالجة.

كما وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (نوع المعالجة ×الجنس).

في حين أظهرت النتائج عدم وجود فرق دال إحصائيًا بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث يُعزى لاختلاف مستويي طريقة القياس.

كما وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (طريقة القياس ×الجنس).

في حين اظهرت النتائج عدم وجود فرق دال إحصائيًا بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث يُعزى لاختلاف مستويي مستوى معالجة المعلومات.

كما وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث تُعزى لاختلاف مستويات تفاعل (مستوى معالجة المعلومات ×الجنس).

واظهرت النتائج عدم وجود فرق دال إحصائيًا بين الوسطين الحسابيين لأداء طلبة الصف الثامن على اختبار ذاكرة الأحداث يُعزى للجنس.

ويمكن تفسير هذه النتائج إلى أن معالجة ذاكرة الاحداث للمنبهات المألوفة ويكون استدعاء الذكريات كسلسلة (فيلم)/أو اشارات الاستدعاء الحر التي تأتي من ذات المفحوص فهي اشارات ذاتية خاصة. والتي تترك انطباعات حسية مؤقتة لذاكرة الاحداث. أو تأتي بشكل عفوي/او غير مقصودة. وهي وجود فروق لصالح الاناث في الاحتفاظ عند التلاعب بسياق التشفير الذي يزداد بزيادة مستويات الاستدعاء لديهن.

إن المعالجة السطحية لذاكرة الاحداث تتناسب في التجارب الانطباعية والخبرات الشخصية. فالوقت الطويل الذي تستغرقه عملية المعالجة من المحتمل إن لا يعطي استمرارية اكثر للمعلومات من الزمن القصير الذي يستغرقه عملية المعالجة العميقة.

إن استدعاء مكونات ذاكرة الاحداث تتم بشكل سريع. ويتوقف ذلك على خصائص ومدى الفة الاشياء المكون لطبيعة ذاكرة الاحداث فهي تمتاز بالبساطة وعليه يتم استرجاعها بشكل اسهل واسرع. ولأنها خبرات شخصية. وهذه الفروق لصالح الاناث، ولتفوقهن في المهارات اللغوية بشكل عام.

كما ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى فترة الاحتفاظ بالمعلومات التي تمت معالجتها كان على المستوى الذي تم فيه التجهيز والذي يعتمد بدوره على الاهمية لتلك المعلومات بالنسبة للفرد والوقت المتاح للمعالجة والجهد المبذول أثناء المعالجة.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة كريك وتولفنج (Craik & Tulving ,1957) وهيرلتز واخرون (Herlitz et al 1997.) والحويلة (2009) وايرن وستيفن (Erin & Stefan, 2007). جريفي (Greve, 2007).

التوصيات:

اجراء دراسات ارتباطية مستقبلا على الاسترجاع والتعرف واثر عملهما في الذاكرتين (الدلالية والشخصية).

مراعاة الفروق بين الذاكرتين(الدلالية والشخصية) عند تقديم المواد الدراسية وفقاً لآليات عمل الذاكرة النشطة لدى الطلبة.

مراعاة خصائص عمل الذاكرتين(الدلالية والشخصية) عند تصميم برامج تربوية وتعليمية ونفسية للطلبة.

قائمة المراجع:

أبو المعاطي، وليد (2009). مستويات تجهيز المعلومات لدى الطلاب العاديين والصم وعلاقتها بالاندفاع والتروي، *مجلة كلية التربية*،17(1) 139-150.

أبو علام، رجاء (2018). *سيكولوجية الذاكرة واساليب معالجتها*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الحويلة، أمثال. (2009). الكفاءة السيكومترية لبطارية قياس الذاكرة الدلالية وذاكرة الأحداث الشخصية لدى طلاب وطالبات جامعة الكويت، *مجلة الدراسات النفسية*، (4)، (9)، 750-790.

خشاوي، فاضل، وحواشين مفيد، وسليط، محمد (2018). *علم النفس المعرفي وتطبيقاته*. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

رزق، محمد. (2004). فعالية برنامج لاستراتيجيات تجهيز المعلومات في تعديل الاتجاه نحو المواد التربوية وزيادة الاستذكار والإنجاز الأكاديمي لعقلية، *مجلة كلية التربية بالمنصورة*. (56)، (2) 91-127.

السرحان، قاسم سعيد (2017). أثر نوع المعالجة المحوسبة للبيانات على الذاكرة، *مجلة جامعة الأقصى*، (3)، (2)، 114-127.

سيد، عصام. (2012). فاعلية استراتيجية مقترحة قائمة على نظريتي معالجة المعلومات والتعلم الاجتماعي في تنمية بعض أساليب التفكير في العلوم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية الأزهرية. *مجلة رسالة الخليج العربي* (14). (3). 120-132.

شاهين، جودة السيد. (2004). أثر مستويات تجهيز المعلومات والجنس في التعرف على النمط البصري لدى عينه من طلاب الجامعة، *مجلة كلية التربية جامعة المنصورة*، (1)، (26)، 177-190.

عبد الحميد، هويدا. (2016). أثر التفاعل بين أساليب الإبحار في التعليم المقلوب ومستويات تجهيز المعلومات في الدافع المعرفي لدى طالبات الدراسات العليا بكلية التربية، *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (73)، (8)، 77-89.

الهادي، نشوة، وحسين، شيماء (2017). بناء اختبارات الذاكرة الدلالية لدى طلبة الدراسات العليا، *مجلة العلوم النفسية والتربوية*، (24) (11). 51-92.

الهنائي، ثرياء بنت خليفة. (2015). *سعة الذاكرة العاملة ومستويات معالجة المعلومات لطلاب الصف الرابع الأساسي في محافظة الداخلية*، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، عُمان.

Anderson, K. (2005). *"Semantic Memory". In Reisberg, Daniel.* The Oxford Handbook of Cognitive Psychology. New York, NY: Oxford University Press.

Barker, k. l; McLnerney; D. M& institute, M. D. (2002): performance approach, performance avoidance and depth of information processing: a fresh look at relation between students' *academic motivation and connition. educational psychology.* vol. 22. No 5pp 571-590.

Hamdan, ., Cavalheior, J. Bueno, O. & Francisco. (2005). Relationships between executive control and verbal episodic memory in the mild cognitive

impairment and the Alzheimer-type dementia. *Estudos de psicologia.* 10(1)، 63-71

Judit, C. Lapadat., J (1994) the role of episodie memory in learning from university lectures، contemporary. *Educational psychology*.

Laatu، S. (2003). *Semantic memory impairments in conscious understanding of concept meanings and visual object recognition*. Turku: University of Turku.

Nuxoll, A, Laird, D. (2017). *Enhancing intelligent Agents with episodic memory*, University of Michigan، Artificial Intelligence Laboratory.

Ormrod, J. (1995). *Educational psychology: Principles and applications.* New Jersey: Englewood Cliffs.

Teti D.M. (2019). *Handbook of research methods in developmental science: New developments in the study of infant memory*. San Francisco: Blackwell Publishing.

Tulving, E. (1985). *Episodic and semantic memory*. New York ،NY: Academic Press, Inc.

الحماية القانونية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

د.مُحَمَّد عبد الحق بكراوي
قسم العلوم الإسلامية ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية والإسلامية، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية – الجزائر
Bekraoui55@gmail.com.
0021363363974

د. لعيدي خيرة.
قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم– الجزائر.

الملخص:

تشكل فئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الركيزة الأساسية في المجتمعات المتحضرة في وقتنا الراهن نظراً للقدرات التي تتوفر عليها والوظائف التي تقوم بها والخدمات التي يمكن أن تقدمها للمجتمع من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولقد حضية هذه الفئة بالعناية التامة من الشارع الشارع الحكيم سبحانه في القرءان الكريم وفي أحاديث سيد المرسلين، وعلى خطاهما سارت المواثيق الدولية من خلال كفالتها لحقوق هذه الفئة كغيرها من فئات المجتمع ، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية هذا المقال والذي يحاول بيان مدى الحماية للمقررة لهذه الفئة من خلال التشريع الجزائري من ناحية الحماية والرعاية ويتجلى ذلك من خلال إصداره للعديد من النصوص القانونية الرامية لحماية حقوق الطفل المعاق، وتعزيزه لدور الجمعيات الفاعلة بهدف كفالة ورعاية فئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

الكلمات المفتاحية: الحماية القانونية، الطفل المعاق، الاحتياجات الخاصة.

Legal protection for children with special needs

Abstract:

Children with special needs are the mainstay of modern civilized societies because of the capabilities, functions, and services they can provide to society socially, culturally, and economically. This category was given great interest both by the Nobel Quran and the sayings of our prophets PBUH. The international Agreements also did not ignore them by guaranteeing them equal rights as other categories in society.

from this point, the significance of this article appears to highlight the importance of this category illustrated by the Algerian legislation through several legal texts that aim to protect the rights of a disabled child and increase the role of active associations to ensure protection and care for children with special needs.

Keywords: Legal protection, Disabled child, Special needs.

مقدمة:

تشكل فئة الأطفال الركيزة الأساسية في جميع الحضارات على مر العصور، وفي مختلف الأزمنة، إلا أن مكانة الطفل عرفت تدهورا وانحطاطا كبيرين خاصة لدى الشعوب الغربية، ولم تسترجع هذه المكانة إلا بداية من القرن الثامن عشر أين ظهرت بعض التيارات الفكرية التي نادت بضرورة التربية الصحيحة والسليمة للطفل، وفي القرن العشرين بدأت هناك اهتمامات دولية لوضع تشريعات خاصة بحماية حقوق الطفل وأهمها اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989. (بولحية شهيرة:2011، ص09(.

ولما كان الطفل بشكل عام يحتاج للرعاية الجيدة لضمان التنشئة الجيدة له، فإن الطفل المعاق يعد من أولويات المجتمع بالرعاية والحماية، نظرا لمركزه في المجتمع، ونظرا للصعوبات التي يتعرض لها منذ ولادته والتي ترافقه في جميع مراحل نموه.

إن عظمة فئة الأطفال وحجم معاناتها من ألم الإعاقة يدفعني اليوم لأن أسلط الضوء على بعض الآليات التي استحدثها المشرع الجزائري، وعلى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير الرعاية اللازمة لهذه الفئة من خلال هذه المداخلة والمعنونة بـ: الحماية القانونية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

لبحث الموضوع ارتأيت وضع الإشكالية التالية:

ماهو المركز القانوني للطفل المعاق؟ ، وماهي الوسائل والضوابط التي وضعها المشرع الجزائري لحماية حقوقه؟.

للإجابة عن هذا التساؤل تم اعتماد المنهج التحليلي بغية التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالطفل والإعاقة وماهي أسبابها وكيف تتم الوقاية منها، كما تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف مظاهر التكفل ووسائله واستخلاص النتائج التي يمكن للدارسين والفاعلين الجمعويين في هذا المجال إمكانية تجسيدها في الميدان للرقي بالعمل الجمعوي من جهة وترقية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من جهة أخرى.

ولتحليل فحوى الموضوع تم تقسيمه إلى مبحثين الأول بمثابة بوابة للموضوع يعطي مفاهيم عامة حول الأطفال ذوي الإعاقة ، إذ يحتوي على مطلبين ، ومبحث ثان يدرس الآليات المتخذة لحماية فئة الأطفال ذوي الإعاقة .وفق الخطة التالية:

مقدمة

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

المطلب الأول : ماهية حقوق الطفول وأهمية حمايتها

الفرع الأول: تعريف الطفل

الفرع الثاني: حقوق الطفل

الفرع الثالث: أهمية الحماية والرعاية للطفل

المطلب الثاني : الإعاقة عند الأطفال أسبابها وطرق الوقاية منها

الفرع الأول : مفهوم الطفل المعاق في القانون الجزائري

الفرع الثاني: تعريف الإعاقة ودرجاتها

الفرع الثالث: أسباب الإعاقة عند الطفل

الفرع الرابع: طرق الوقاية من الإعاقة

المبحث الثاني: آليات التكفل بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

المطلب الأول: الحماية القانونية لحقوق الطفل المعاق

الفرع الأول : الحماية في القوانين العامة

الفرع الثاني: الحماية في القوانين الخاصة

المطلب الثاني : دور الجمعيات في رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

الفرع الأول : مفهوم الجمعيات الخيرية للأطفال ذوي لإعاقة

الفرع الثاني : طرق التكفل بالأطفال ذوي الإعاقة

خاتمة

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

تعتبر الطفولة اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، ولعل بعض الأمراض التي تصيب الطفل قد تسبب له نوع خاص من أنواع الإعاقة ، وسنبين في هذا المبحث معنى الطفل وبيان حقوقه ، ونبين ماهية الإعاقة وأسبابها، ثم نعرج إلى مفهوم الطفل المعاق عند المشرع الجزائري.

المطلب الأول : ماهية حقوق الطفل وأهمية حمايتها

الفرع الأول: تعريف الطفل

الطفل في اللغة هو الصغير من كل شيء (ابن منظور:1414هـ ، ص2681)، ومؤنثه طفلة وجمعها أطفال ، أما في الشريعة الإسلامية فنجد ما يشير إلى الأطفال في القرآن الكريم سواء الذكور منهم أو الإناث، وذلك في قوله تعالى: (لله ملك السموات والارض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما إنه عليم قدير) (سورة الشورى ، الآية 46-47)

وقال تعالى في إشارة صريحة إلى مرحلة الطفولة: (يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلّقة وغير مخلّقة لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء إلى أجل مسمى ثم نخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم بعد علم شيئا وترى الارض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج)(سورة الحج ، الآية 05)

ومن هاتين الآياتين يمكن استخلاص المراحل التي يمر بها الطفل حتى سن الرشد كونه جنين ثم وليد، وبعدها رضيع ، ففطيم ، ثم مميز، فراشد.

أما الطفل في القانون فنلاحظ أن معظم الإتفاقيات الدولية لم تعط تعريفا دقيقا له غير أن اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 في مادتها الأولى عرفت الطفل بأنه : "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه" (العبادي: 2013،ص18.).

أما المشرع الجزائري في المادة الثانية من قانون حماية الطفل 15-12 عرف الطفل بأنه: "كل شخص لم يبلغ الثامنة عشرة (18) سنة كاملة ..." (المادة 02 من قانون حماية الطفل رقم 15-12.)

الفرع الثاني: حقوق الطفل

إن مركز الطفل في المجتمع وما له من أهمية بالغة يستوجب إقرار حقوقه وتكريسها له إذ لم تكن هاته الحقوق حديثة النشأة بل أقرها القرآن والسنة النبوية بالحث على التربية الحسنة والتعليم قال رسول الله ﷺ: " أدبوا أولادكم على سبع خصال حب نبيكم وحب آل بيته وقراءة القرآن " وقال ﷺ: " علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل" ، وغيرها من الأحاديث الدالة على أهمية التربية والرعاية، وتتعدد حقوق الطفل وتختلف باختلاف مراحل نموه،

فالاهتمام بالطفل وحقوقه لا يقع على كاهل الأسرة فحسب بل وعلى كاهل المجتمع عبر مؤسساته كافة وخاصة الحقوقية منها، فالطفل الجائع يجب أن يُطعم والمريض يجب أن يعالج والمتخلف يجب أن يُشجع والمنحرف يجب أن يُقوم واليتيم والمهجور يجب إيواؤهما وإنقاذهما.. (المادة 02 من إعلان جنيف لعام 1924)، ولم تبدأ المواثيق الدولية الاهتمام بالطفل إلا سنة 1924 في إعلان جنيف الخاص بحقوق الطفل في حين أن الشرائع السماوية والقوانين الوضعة للشعوب كان لها الدور الكبير في إقرار حقوق الطفل وتكريسها، ومن أهم ما جاء في ذلك : قانون حمو رابي في المادة 14 : (إذا اختطف رجل طفل (ابن) رجل فسوف يقتل)، كما جاءت معظم الإتفاقيات الدولية والمواثيق بالنص على هذه الحقوق ومن أهمها إعلان جنيف السالف الذكر، وإعلان حقوق الإنسان لعام 1948 وكذلك إعلان حقوق الطفل لسنة 1959 واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والبروتوكلان الملحقان بها الأول المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء، والثاني يتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

وعلى غرار التشريعات السالفة الذكر فإن المشرع الجزائري جاء لتكريس حقوق الطفل في المادة الثالثة من القانون رقم 12/15 والذي اعتبر أن كل طفل دون تمييز يجب أن يتمتع بجيع الحقوق التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في التشريع الوطني.

ومن أهم الحقوق الأساسية التي جاءت مختلف الاتفاقيات والمواثيق وأيضا التشريعات الوطنية لكفالتها وحمايتها للطفل ما يلي: الحق في الحياة، الحق في الإسم واللقب والنسب، الحق في الجنسية، وفي الأسرة و الحق في الصحة، الحق في الحضانة، الحق في التربية والتعليم والثقافة والترفيه وفي احترام حياته الخاصة.

كما خصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة السالفة المعاق بإضافة بعض الحقوق كالحق في الرعاية الاجتماعية والعلاج والتعليم والتأهيل الذي يمكنه من الاستقلالية والاندماج في الحياة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية. (المادة 03 من قانون حماية الطفل رقم: 15-12)

الفرع الثالث: أهمية الحماية والرعاية للطفل

تقع على الأطراف كافة مسؤولية التنشئة الصحيحة للطفل ورعايته سواء فيما يتعلق بالرعاية الصحية المقررة للطفل منذ ولادته وتطعيمه وتغذيته أو ما تعلق بالرعاية الاجتماعية في ظل الأسرة، ودور الحضانة أو المراكز المتخصصة أو ما يمكن أن يقدم للطفل من خدمات في مجال الرعاية التعليمية، أوما يخص مجال رعاية الطفل العامل والطفل المعاق وتاهيله والعمل على حمايته من كل ما من شأنه التأثير سلبا على اندماجه في المجتمع. (النبشة: 2010، ص 09).

إن لرعاية وحماية الأطفال أهمية بالغة، وتبرز هاته الأخيرة من خلال ما يلي:

إيجاد أطفال متساوين في المجتمعات وتوفير الظروف المناسبة لجعل مصالح الأطفال فوق كل اعتبار من حيث الإجراءات التي تتعلق بالأطفال سواء قامت بها الدولة من خلال مؤسساتها أو تقوم بها منظمات الأمم المتحدة.

كفالة حق البقاء للطفل، والنماء والوصول إلى مجتمع متحضر.

الحفاظ على هوية الطفل والعمل على تعزيز حرية التعبير والحوار وتلقي الأفكار وصونه من مختلف أشكال الاستخدامات غير المشروعة.

وقاية الطفل من الاستغلال الاقتصادي وتوفير العيش الكريم والرفاهية والأمن في مجتمعه.

العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال تعميم التعليم الإبتدائي الشامل، واستصال الجوع والفقر، وكذا تقليل نسبة وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات...إلخ

فعلى المجتمعات الدولية والمحلية وضع آلية لتفعيل وتنفيذ القواعد والاتفاقات المقننة واستخدام مختلف الوسائل التي من شأنها تحقيق أهداف الحماية والرعاية والحد من الحروب لضمان مستقبل أفضل للطفل. (العبادي: 2013، ص34)

المطلب الثاني : الإعاقة عند الأطفال، أسبابها وطرق الوقاية منها

الفرع الأول : مفهوم الطفل المعاق في القانون الجزائري

إن تعريف الطفل المعاق يتركز على ماهية الإعاقة عند الأفراد عموما، ومطابقتها بعد ذلك على فئة الأطفال.

حيث يعرف أغلب الفقهاء ومنهم الأستاذ عبد الرحمان عيسوي الذي عرف الطفل المعاق بأنه: " الطفل الذي يتدنى مستوى أدائه عن أقران بشكل ملحوظ في مجال من مجالات الأداء وبشكل يجعله غير قادر على متابعة الآخرين إلا بتدخل خارجي أو بإجراء تعديل كلي في الظروف المحيطة به".

إن المشرع الجزائري عزز الحماية والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة ، لا سيما إذا تعلق الأمر بالطفل نظرا لعامل السن وبالنظر أيضا لمختلف العوامل المحيطة بهذا الطفل ومدى إمكانية تأثيرها على مردوده الاجتماعي والفكري، وبهذا سنحاول بان التعريفات التي جاء بها المشرع لتعريف الطفل المعاق، لتسهيل بيان الأحكام الخاصة بالحماية.

أولاً: تعريف الطفل المعاق حسب قانون 05/85 المتعلق بالصحة وترقيتها الملغى بموجب القانون 11/18.

إن قانون 05/85 اهتم بتنظيم المجال الصحي عموما، إلا أنه تطرق إلى تدابير حماية الأشخاص المعاقين وذلك في الفصل التاسع من الباب الثاني منه، حيث عرفت المادة 89 منه المعاق بأنه:

"يعد شخصاً معوقاً كل طفل أو مراهق أو شخص بالغ أو مسن مصاب بما يلي:

إما نقص نفسي أو فيزيولجي.

وإما عجز ناتج عن القيام بنشاط تكون حدوده عادية للكائن البشري.

وإما عاهة تحول دون حياة اجتماعية أو تمنعها."(المادة 89 من القانون المتعلق بالصحة وترقيتها رقم :85-05).

ثانياً: تعريف الطفل المعاق حسب قانون 09/02 المتعلق بحماية الأشخاص المعاقين وترقيتهم

يعتبر قانون02-09 من التشريعات المتخصصة في مجال الإعاقة وحماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ حيث عرفت المادة الثانية منه بأن المعاق هو كل شخص " مهما كان سنه وجنسه يعاني من إعاقة أو أكثر، وراثية أو خلقية أو مكتسبة تحد من قدراته على ممارسة نشاط أو عدة نشاطات أولية في حياته اليومية الشخصية والاجتماعية نتيجة إصابة وظائفه الذهنة أو الحركية أو العضوية الحسية." (المادة 02 من القانون المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم رقم: 09/02)

من التعريف السابق يتضح أن المشرع ركز عنايته بهذه الفئة من خلال شمولية النص لمختلف الأشخاص ذوي الإعاقة سواء التي تعرض لها الشخص منذ ولادته أو تلك الإعاقة الوراثية أو التي اكتسبها نتيجة حادث خلال المراحل العمرية ، وكذلك مختلف الإعاقات التي قد تحول دون ممارسته لنشاط واحد على الأقل أو عدة أنشطة في حياته العلمية أو الدراسية وأيضا حياته المهنية.

الفرع الثاني : تعريف الإعاقة ودرجاتها

ليس هناك تعريف محدد ومتفق عليه بين الباحثين حول تحديد المقصود بالمعوقين والإعاقة، إذ يوجد اتجاهين يعطي كل منهما مفهوما خاصا بالإعاقة:

الإتجاه الأول: يقصر لفظ المعاق على الشخص الذي يصاب بعجز معين في أحدى أعضاء جسمه، مما يجعله غير قادر على التكيف مع المجتمع، وبهذا فالإعاقة عندهم هي عدم القدرة على تلبية الفرد لحاجاتها الطبيعية المرتبطة بعمره وجسمه وخصائصه

الاجتماعية والثقافية والناتجة عن العجز في أداء الوظائف الفيسيولوجية ، ويدخل في نطاق هذا المعنى أنواع الإعاقة المختلفة ، العقلية، السمعية، البصرية، الجسمية وصعوبات التعلم.

الإتجاه الثاني: يرى أن لفظ الإعاقة لا يقتصر على مجرد إصابة الفرد بعجز معين في إحدى أعضاء جسمه بل يتعداه إلى كل حالة تعوق الشخص عن أداء وظائفه الطبيعية في المجتمع بغض النظر عن إصابته بعجز جسماني، ومن ثم فالمعاق هو الذي انخفضت لديه درجة التلقي لقصور بدني أو عقلي مترف به قانونا، فقد يصاب الشخص بحالة انطواء أو اضطراب نفسي تجعله غير قادر على التكيف مع أفراد المجتمع رغم سلامة أعضائه.

والواقع أن الإعاقة ليست نتيجة لسبب واحد بل هي حصيلة لمجموعة عوامل وأسباب، صحية، وراثية، ثقافية، واجتماعية، وهو ما سنفصله في الفرع الموالي.(موقع الحماية القانونية للمعاق في الدول العربية، 2020.)

تختلف درجات الإعاقة باختلاف طبيعة هاته الأخيرة، وهنا جاءت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم: 180/82 المؤرخ في 15 ماي 1982 والمتعلق بتشغيل المعوقين وإعادة تأهيلهم المهني تبين أصناف المعاقين:

القاصرون حركيا، القصور الجراحي، التقويمي، والعصبي، وإصابات داء المفاصل

القاصرون حسيا المكفوفون، والصم البكم، والأشخاص المصابون باضطرابات النطق

القاصرون المزمنون العاجزون عن التنفس وأصحاب المزاج النزيفي، أو مرض السكر أو القلب.

مختلف القاصرين بدنيا، ولاسيما ضحايا المخلفات الناتجة عن حادث عمل أو مرض مهني.

كما ينص المرسوم التنفيذي 14-204 المحدد لدرجات الإعاقة على أن الإعاقة حسب طبيعتها تنقسم إلى:

إعاقة حركية.

إعاقة بصرية.

إعاقة سمعية.

إعاقة ذهنية . (المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 14-204).

كما تحدد درجة الإعاقة بدرجة الضرر الناجم عن العجز المرتبط بإصابة أو بعدة إصابات تسبب قصورا في القيام بأعمال الحياة اليومية بالتفاعل مع المحيط.

تقدر نسبة العجز المعتمد في تحديد درجة الإعاقات المنصوص عليه في المواد 04 إلى 07 أعلاه من طرف طبيب مختص .(المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 14-204).

الفرع الثالث: أسباب الإعاقة عند الطفل

إن أسباب الإعاقة كثيرة ومتعددة بشكل عام نظرا لخطر الحوادث التي يتعرض له الشخص في حياته المهنية، إلا أن الإعاقة تختلف أسبابها عند الأطفال، ويمكن إجمال هاته الأسباب في الآتي:

1- أثناء مرحلة الحمل:

وتكون معظمها أسباب خلقية أو وراثية ناتجة عن التأثر بالأم أثناء تناولها لبعض الدوية أو غير ذلك.

2- بعد الولادة:

وغالبا ما تكون نتيجة للأعمال الطبية المرافقة لعملية توليد الأم ، أو حدوث إصابة للوليد مباشرة بعد الولادة، وقد تكون نتيجة لحمى تصيبه في فترة رضاعه.

3- مرحلة النمو:

وهي مرتبطة بالطفل كسوء التغذية أو الإصابة بأمراض معدية أو أمراض نفسية، أو نتيجة لتناول المخدرات...إلخ.

كما قد تكون الأسباب خارجة عن إرادة الطفل كإصابته بحادث مرور مثلاً.(بن عيسى :2012،(1)، ص07)

الفرع الرابع: طرق الوقاية من الإعاقة

إن لمعرفة سبب الإعاقة دور كبير في تطوير وتحسين طرق وبرامج الوقاية من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي تأثير ذلك السبب، وغالبا ما يكون سببها قبل الولادة أو أثنائها أو بعدها.

وعليه تكون الوقاية إما:

أ- مبكرة: من خلال إعداد أزواج المستقبل للحياة الأسرية، في النواحي النفسية والاجتماعية والصحية خاصة من خلال برامج التثقيف الصحي.

ب- أثناء الحمل: من خلال الإرشاد الجيني والتلقيح والفحوصات الضرورية، التغذية،تجنب الصدمات النفسية،التشخيص والعلاج المبكر للأمراض المتعلقة بالحمل...

ت- أثناء الولادة: توفير الظروف اللازمة لولادة آمنة، تفادي انتقال الأمراض من الأم للوليد...

ث- بعد الولادة: الرضاعة الطبيعية، تطعيم الأطفال... (بوسكرة :2020)

كما تنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 17-187 المؤرخ في 03 يونيو 2017 المحدد لكيفيات الوقاية من الإعاقة على أنه : " تتم الوقاية من الإعاقة من خلال ما يأتي:

تنفيذ برامج للوقاية الطبية والطبية الاجتماعية من الإعاقة بالانسجام مع البرامج القطاعية ذات الصلة بالوقاية من الإعاقة.

ترقية الكشف المبكر للإعاقة والنشاطات الطبية الاجتماعية لفائدة الأشخاص المعنيين وعائلاتهم قصد تجنب الإعاقة أو تشديدها .

ترقية حملات الإعلام والتحسيس والاتصال الموجهة للمواطنين حول الوقاية من الإعاقة.

تصميم وتنفيذ استراتيجية وطنية متعددة القطاعات للوقاية من الإعاقة تسمح بمقاربة عملية حسب مختلف مراحل وأوساط الحياة بإشراك القطاعات المعنية.

وضع لجنة استشارية وشبكة متعددة القطاعات طبية اجتماعية محلية للوقاية من الإعاقة .(المادة 02 من المرسوم التنفيذي 17-187)

المبحث الثاني: آليات التكفل بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

لقد أدرك المجتمع الدولي أن لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة حاجات لابد من توفيرها وحقوقاً لابد من حمايتها وكفالتها، لذلك فقد حرصت مختلف دول العالم والعديد من المنظمات الدولية على تأكيد حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة . (موقع النظم الدولية وحقوق المعاق، 2020)

إن التكفل بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يستوجب عمل مختلف الأطراف الفاعلة كالدولة وأيضا أفراد المجتمع المدني سويا للرقي بهذه الفئة من الأطفال ومحاولة دمجهم في الوسط الاجتماعي والثقافي والتعليمي الذي ينتمون إليه، وهو ما يتجلى من خلال توفير الحماية للحقوق من جهة وتوفير الرعاية اللازمة من جهة أخرى.

المطلب الأول: الحماية القانونية لحقوق الطفل المعاق

الفرع الأول : الحماية في القوانين العامة

أولاً : الدستور:

يعتبر الدستور الدعامة الأساسية والركيزة التي تستمد منها القوانين قوتها، إذ يعد من أهم التشريعات المنظمة لمجال حقوق الإنسان ، ولما كان مركز الأشخاص المعاقين لا سيما فئة الأطفال ذوي الإعاقة لا يقل أهمية عن مركز الأشخاص العاديين فإن الدستور الجزائري كفل لهم عدة ضمانات ، ويبرز ذلك من خلال نص المادة 29 من دستور 1996، والتي اعتبرت أن كل المواطنين سواسية أمام القانون.

كما نصت المادة 59 حيث أكدت على أن الظروف معيشية للمواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به، والذين عجزوا عنه نهائيا مضمونة.

إلى جانب هذه الضمانات فإن الدستور كفل مختلف الحقوق الإنسانية الأخرى وجعل كفالتها مضمونة بين جميع المواطنين بالمساواة ودون تمييز كحق الجنسية والسلامة البدنية ، حق الرعاية الصحية، حق حرمة الحياة الشخصية، وحق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية ... إلخ.

ثانيا: قانون 05/85 المتعلق بالصحة وترقيتها الملغى بالقانون رقم 18-11:

يعتبر قانون 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها من أهم القوانين التي ركزت على حماية حقوق المعاقين وهذا ما يتجلى من خلال المواد من 89 إلى 96 منه في الفصل السابع بعنوان تدابير حماية الأشخاص المعوقين؛ حيث ضمن لهذه الفئة الحق في التمتع بالرعاية الصحية والاجتماعية واحترام شخصيتهم ومراعاة كرامتهم وحساسيتهم والانتفاع من العلاج الملائم، وإعادة تأهيلهم.

كما تضمن القانون جملة من الإجراءات الخاصة بالهياكل الصحية الخاصة بذوي الإعاقة العقلية وغيرها من الإجراءات التي جاءت لحماية حقوق المعاق. (بن عيسى :2012،(1)، ص10)

ثالثاً : القانون التوجيهي رقم 04/08 المتعلق بالتربية:

إن المادة 85 من القانون التوجيهي تنص صراحة على إمكانية دمج الأشخاص المعاقين في الحياة المدرسية حيث خصت هذه الفئة بأقسام تأهيلية خاصة هدفها إدماج الأطفال المعاقين في المسار الدراسي العادي مثل بقية الأطفال وهو ما عرفه المشرع الجزائري بالتعليم المكيف إذ ينقسم إلى درجتين:

التعليم المكيف من الدرجة الأولى يخص فئة التلاميذ الذين لم يزاولوا دراستهم بصفة اعتيادية (لغياب المؤطر أو تعرض الهيكل لكوارث طبيعية)

التعليم المكيف من الدرجة الثانية يخص فئة التلاميذ المصابين بعاهة صم بكم إعاقة حركية صعوبة النطق" (المادة 85 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04 -08 : 2008)

الفرع الثاني : الحماية في القوانين الخاصة

أولاً: الحماية في القانون رقم 09/02 المتعلق

إن هذا القانون جاء لحماية الحقوق الخاصة بالمعاقين عامة بما فيهم الأطفال، حيث تضمن جملة من الإجراءات والتدابير الخاصة الغاية منها الرقي بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إحصاء هذه الفئة والكشف المبكر عن الإعاقة ودرجتها

والبحث عن آليات الوقاية منها، وضمان العلاج الصحي والنفسي وإعادة التأهيل، وضمان الإدماج الاجتماعي والمهني، كذلك ضمان الحصول على الأجهزة الاصطناعية. (بن عيسى :2012،(1)، ص11)

ثانياً الحماية المقررة في القانون رقم 12/15 الخاص بحماية الطفل

يعتبر قانون 12/15 من أهم القوانين الخاصة التي تهتم بفئة الأطفال، ولى الرغم من أنه جاء لحماية هذه الفئة إلا أنه راعى جانب الإعاقة ولم يغفلها، باعتبار أن الطفل هو الأكثر عرضة لها، إذ تنص المادة الثالثة الفقرة الثانية منها على أن الطفل المعاق، وبالإضافة إلى الحقوق المذكورة في الفقرة السابقة من الحق في الحياة والجنسية وغيرها...فإنه يتمتع بالحق في الرعاية الصحية والعلاج والتعليم والتأهيل الذي يعزز استقلاليته وييسر مشاركته الفعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
(المادة 03 من القانون رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل)

المطلب الثاني : الجمعيات الخيرية ودورها في رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

تعتبر الجمعيات من أهم الركائز التي تعتمدها الأنظمة الحديثة في تسيير مجتمعاتها نظرا لما تقدمه من خدمات في مختلف المجالات، ولعل أهمها الجمعيات الناشطة في المجال الخيري لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، فهي وعلى رغم قلتها إلا أن لها دور كبير في المساعي التي تقوم بها لذمج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة الاجتماعية ، باعتبار أن لهم طاقات خلاقة يمكن من خلالها إعادتهم إلى عجلة الإنتاج مما يسهم إيجابا في التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول : عموميات حول الجمعيات الخيرية للأطفال ذوي لإعاقة

والجمعية حسب ما جاء في قانون الجمعيات هي عبارة عن تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة. يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني. (المادة 02 من القانون المتعلق بالجمعيات رقم : 06/12 : 2012).

من هذا المنطلق فإن العناية بالمعاقين كفئة أصابتها درجة من درجات العجز واجب أخلاقي إنساني تفرضه القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية وتفرضه أيضا طبيعة التكافل الاجتماعي (النبشة: 2010، ص125).

إن رعاية وحماية الأطفال المعاقين ليس بالأمر الهين ، إذ يقتضي تظافر جهود كل من الدولة ومؤسساتها الإدارية وكذا أفراد المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات للتكفل بهذه الفئة.

ويعد العمل الجمعوي الخيري المتخصص في مجال حماية الأطفال ذوي الإعاقة من أهم الضمانات التي كفلها المشرع الجزائري بموجب المادة 03 من القانون 02-09 والتي نصت على (...تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الإنساني والاجتماعي في مجال حماية المعوقين وترقيتهم ...)

كم يعد العمل الجمعوي في مجال الإعاقة وخاصة الأطفال من الأهمية بمكان باعتبار أن هذه الفئة ليس لهم القدرة على التواصل مع الإدارة من أجل متابعة ملفاتهم الصحية وغيرها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن فئة الطفولة هي الفئة التي تحتاج العناية والرعاية أكثر من أي فئة أخرى في المجتمع فطفل اليوم هو رجل الغد وبالتالي فلابد من إعداد قادة.

ومن الأهداف التي تسعى الجمعيات الخيرية لتحقيقها للطفل المعاق ما يلي:

تنشئة طفل معتمد على نفسه ومحاولة ذمجه في المجتمع.

بعث نفسية الأسرة من جديد لتقبل إعاقة الطفل ومسايرة واقعه، ودعم هاته الأسرة باعتبارها الأداة الأساسية لتربية الطفل المعاق.

توفير الخدمات التعليمية، التربوية، الاجتماعية، التأهيلية والصحية للطفل.

توظيف الإمكانات المحلية والموارد المتاحة لصالح الطفل المعاق.

تعتبر الجمعيات من بين آليات الوقاية من الإعاقة التي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 17-187 الذي يحدد كيفية الوقاية من الإعاقة.

الفرع الثاني : طرق ووسائل التكفل بالطفل المعاق

إن عناية المجتمع بتأهيل معاقيه يجنبه أعباء كبيرة مستقبلا، أعباء يمكن تجنبها منذ البداية، إذ أن المثل يقول: درهم وقاية خير من قنطار علاج وهو ما أكدته المادة 16 من ميثاق حقوق الطفل العربي: (إن رعاية الطفولة من الإعاقة أفضل من علاجها منها بعد حدوثها). (النبشة: 2010، ص125).

من هذا المنطلق فإن الوسائل والآليات التي تعتمدها الجمعيات للتكفل بفئة الأطفال المعاقين كثيرة ومتعددة نوجزها في ما يلي:

أولاً : الرعاية الاجتماعية:

ترتكز الحماية الاجتماعية على أهم عنصر يقوم عليه المجتمع وهو التربية الخاصة، حيث يضمن المشرع الجزائري لهذه الفئة مجانية التعليم وإجبارية التعليم الأساسي وهو ما جاء في المادة 53 من الدستور، كما أن قانون حماية الأشخاص المعاقين بفرض التعليم الإجباري في مادته 15 فرض إلزامية خضوع الأطفال المعاقين إلى التمدرس الإجباري في مؤسسات التعليم والتكوين المهني التي تهيأ عند الحاجة.

ثانياً: الرعاية النفسية:

إن الإعاقة بشكل عام ومهما كانت درجتها تترك أثرها على التوازن الإنفعالي للطفل المعاق، مما ينعكس على إمكانية تكيفه مع البيئة التي ينتمي إليها، من خلال إكتشاف إمكانياته وتقبل وضعه في المجتمع أو يقوم باللجوء للعزلة هربا من الواقع.

لهذا فإن المعاق بحاجة ماسة دائمة ومستمرة للتكفل النفسي لمساعدته أكثر على تجاوز العراقيل النفسية وجعله أكثر ثقة بنفسه وبمواهبه وقدراته، والمشرع الجزائري راعى هذا الجانب من خلال نص المادة 91 من قانون حماية الصحة على أنه: " يجب أن تتسم الأعمال التي تكون في فائدة الشخاص المعوقين باحترام شخصيتهم الإنسانية ومراعاة كرامتهم وحساسيتهم الخاصة." (بوسكرة (2020:

ثالثاً: الرعاية الصحية:

إن التكفل بالأطفال المعاقين من الناحية الصحية أمر لابد منه وعليه فإن هذه الرعاية تشمل تشخيص الحالة وتقييم مستوى الأداء الوظيفي للأعضاء والنظم الجسمية، ووصف خطوات العلاج والنشاطات التأهيلية، وتقديم الرعاية الجسمية العامة ووقاية العميل من المضاعفات...

ولقد جاء المشرع الجزائري من خلال المادة 54 من الدستور ينص على أن الرعاية الصحية حق للمواطنين وهم جميعا سواسية أمام القانون، ونص في المادة 90 من قانون حماية الصحة على أنه: "يتمتع الأشخاص المعوقون بالحق في الحماية الصحية والاجتماعية ..."

خاتمة

في الأخير فإن ما يمكن قوله أن فئة الأطفال ذوي الإعاقة هي جزء لا يتجزأ من الوحدة المتماسكة لمجتمعنا الجزائري، وعليه فإنه بات من الضروري الآن وأكثر من أي وقت مضى أن ننهض بهذه الفئة ونعنيها بالرعاية والأهمية، بالنظر إلى الأعداد الخطيرة التي تحصيها الجمعيات المتخصصة في مجال الإعاقة و كذا المراكز الطبية الخاصة.

ومن النتائج التي تم الوصول إليها من الدراسة، أن لرعاية وحماية الطفل أهمية بالغة، وتبرز من خلال الحفاظ على هويته الدينية والوطنية ومن خلال أيضا العمل على تعزيز ثقته بنفسه وصونه من جميع أشكال التمييز والاستخدامات غير المشروعة.

أيضا نستنتج أن الإعاقة عبارة عن عجز أحد الأعضاء عن الأداء الوظيفي الطبيعي وبالتالي فإنها تتدرج إلى عدة درجات تمكننا من معرفة مدى إمكانية العلاج الصحي، التأهيلي والنفسي للطفل المعاق.

كما نخلص إلى أن المشرع الجزائري وعلى غرار التشريعات العربية والدولية فقد اهتم بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام ، واهتم أيضا بحماية حقوق الطفل المعاق على وجه الخصوص من خلال النصوص التشريعية التي جاءت مقررة لحقوق الطفل المعاق.

ومما تقدم فإن ما يمكن الخروج به من التوصيات هو:

ضرورة إعادة النظر في قانون الصحة رقم 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 والذي ألغى قانون 85-05 بإدراج نصوص قانونية الخاصة بحماية حقوق الطفل المعاق أو الأشخاص المعاقين بصفة عامة مثل ما هو منصوص عليه في القانون الأخير.

يجب إعادة النظر في قانون 09/02 خاصة المادة 03 منه والتي تشجع الحركة الجمعوية في مجال الإعاقة بحيث يجب الدعم المادي والمعنوي لهاته الجمعيات وتخصيص اعتمادات مالية لتسهيل نشاطها ، كما يجب تعديل المراسيم التنفيذية التابعة له خاصة المرسوم 03-45 والمرسوم 07-340 المعدلان لمنحة الإعاقة والمحددة بـ 4000 دج والتي لم تعد كافية خاصة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

وأيضاً تعديل القانون رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل كونه جاء جزائي ردعي أكثر منه إنساني حقوقي وبالتالي أصبح من الضروري إعادة النظر في محتوى النصوص التي يتضمنها لبسط حماية أكثر وأفضل للطفل عموما وللطفل المعاق على وجه الخصوص.

ضرورة وضع تقنين خاص بحماية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المنظومة التشريعية الجزائرية، فعلى الرغم من أن المشرع الجزائري كفل الحماية لهذه الفئة إلا أن الواقع المعاش لا يزال يعكس مدى معانات هذه الفئة من الأطفال.

القيام بالمساعدة والدعم المادي للجمعيات الناشطة في مجال الحماية والرعاية والتكفل بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة وأن العمل التي تقدمه لهذه الفئة من الأهمية بمكان من خلال مساعدة المراكز الطبية المتخصصة في بعض جوانب الإعاقة في تكوين ورعاية و تأهيل هؤلاء الأطفال.

أخيراً القيام بأيام دراسية وندوات علمية في هذا المجال-مجال الإعاقة- للتعريف بالأسباب ومحاولة تجنبها عن طريق سبل الوقاية.

قائمة المراجع:

أولا- القرآن الكريم برواية حفص عن نافع.

ثانيا- الكتب والمراجع:

غالية رياض النبشة 2010، حقوق الطفل بين القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
محمد حميد الرصيفان العبادي 2013، حقوق الطفل في التشريعات الوضعية والمواثيق الدولية دراسة مقارنة، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن.
محمد ابن منظور 1414هـ، لسان العرب ، دار المعارف للنشر، القاهرة مصر.

ثالثا- المجلات المحكمة:
بن عيسى أحمد 2012، الآليات القانونية لحماية الأطفال ذوي الإعاقة في التشريع الجزائري، مجلة الفقه والقانون، العدد 1- الجزائر.
رابعا- النصوص والمواد القانونية:
إعلان جنيف لعام 1924 المعتمد من المجلس العام للإتحاد الدولي لإغاثة الأطفال في جلسته بتاريخ 22 فبراير 1922 الذي تم التصويت عليه من اللجنة التنفيذية في جلستها بتاريخ 17 مايو 1922 والموقع عليه من أعضاء المجلس العام في 28 فبراير 1924.
القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فبراير 1985 والمتعلق بالصحة وترقيتها.
القانون رقم : 09/02 المؤرخ في 08 ماي 2002، والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم.
القانون رقم 08 - 04 مؤرّخ في 15 محرّم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008 يتضمّن القانون التوجيهي للتربية الوطنية.
القانون رقم : 06/12 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات.
القانون رقم 15-12 المؤرخ في 28 رمضان 1436 الموافق 15 يوليو 2015 المتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية العدد 39 للسنة 52 الصادرة في 03 شوال 1436 هـ الموافق 19 يوليو 2015.

خامسا- المراسيم التنفيذية:
المرسوم التنفيذي 14-204 المؤرخ في 15 يوليو 2014 يحدد الإعاقات حسب طبيعتها ودرجتها.
المرسوم التنفيذي 17-187 المؤرخ في 03 يونيو 2017 المحدد لكيفيات الوقاية من الإعاقة.

سادسا-المواقع الإلكترونية:
الحماية القانونية للمعاق في الدول العربية، http://www.mouwazaf-dz.com/t1713-
النظم الدولية وحقوق المعاق ، http://www.assakina.com/rights/rights-people-special-needs/23206.html#ixzz3rZHGOuvi

Causes of tax evasion and administrative and financial corruption and ways to combat it in Jordan

Associate prof. Dr. Abdullah mohammad Ayedh

Faculty of Economics and Muamalat Universiti Sains Islam / Malaysia

abdullah.mohammed@usim.edu

0060122424440

Researcher Tariq Samih Hanandeh

PHD Student in the Faculty of Economics and Muamalat,Universiti Sains Islam / Malaysia

Tarek.hanandeh@gmail.com

009627995889297

Abstract :

The phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption is a global phenomenon that affects a wide range of countries, and it has become a fundamental problem facing their economies, so the research problem is to know the negative effects of the phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption, represented by the widespread waste of national wealth and the loss of real development opportunities, and also bears the state costs and material burdens. morale and the emergence of differences in the classes of society, so we have to make more efforts to reduce the phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption. The study concluded through the theoretical side to a set of results, the most important of which is that the main reason is the high cost of living as a result of the high general level of prices, which contributed In increasing tax evasion and administrative and financial corruption, as well as not touching taxpayers of the services provided to them by the state, the study recommended the need to spread intellectual, economic, social and moral awareness of society and campaign against tax evasion and administrative and financial corruption is a national duty in which everyone participates in a currency position and this in turn improves economic performance the state, The researchers followed the descriptive approach in order to reach a clarification of the ideas presented in the study by reviewing all previous studies related to the phenomenon of tax evasion and administrative

and financial corruption in Jordan, and then extracting the results and recommendations that were reached.

Keywords: Tax evasion, administrative corruption, financial corruption, regulatory authorities, Jordan.

أسباب التهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي وطرق مكافحته في الأردن

الباحث / طارق سميح حسين هناندة

طالب دكتوراه / كلية الاقتصاد والمعاملات

تخصص محاسبة / جامعة العلوم الاسلامية

ماليزيا

د. مشارك / عبد الله مُحَمَّد العائض

عضو هيئة تدريس / جامعة العلوم الاسلامية

ماليزيا

الملخص

تعد ظاهرة التهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية تؤثر على مجموعة واسعة من الدول, وأصبحت مشكلة أساسية تواجه أقتصاداتها, لذا تتمثل مشكلة بمعرفة الآثار السلبية لظاهره التهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي والمتمثلة بالهدر الواسع للثروات الوطنية وضياع فرص التنمية الحقيقية وايضاً يحمل الدولة التكاليف والأعباء المادية والمعنوية وظهور فوارق في طبقات المجتمع, لذا يتعين علينا بذل المزيد من الجهود للحد من ظاهره التهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي، وقد خلصت الدراسة من خلال الجانب النظري إلى مجموعة من النتائج من أهمها ان السبب الرئيسي هو ارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار مما ساهم في زيادة التهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي وايضاً عدم لمس المكلفين الخدمات المقدمة لهم من الدولة, وأوصت الدراسة إلى ضرورة نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي للمجتمع وعمل حملة ضد التهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي واجب وطني يشارك فيه كل شخص في موقع عملة وهذا بدوره يحسن الأداء الاقتصادي للدولة, واتبع الباحثان المنهج الوصفي من أجل الوصول إلى توضيح الأفكار المطروحة في من خلال الاطلاع على كافة الدراسات السابقة المتعلقة بظاهرة التهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي في الأردن, ومن ثم استخلاص النتائج والتوصيات التي تم التوصل لها.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي, الفساد الإداري, الفساد المالي, الجهات الرقابية, الأردن.

Introduction:

The tax was known as the main source of financing the state budget and filling its public expenditures in the provision of health and educational services. With the development of the modern concept of tax, it has, besides its financial goal, various economic, political and social goals that the state seeks to achieve through imposing the tax (Olimat, 2012), As a result, the state relies on dealing with tax legislation on a regular basis, which encourages taxpayers to pay their taxes and thus contribute to increasing tax revenue collection and reducing tax evasion. Moreover, tax evasion is an economic crime that has a negative impact on the state's economy. (banadi and Khuildi, 2020) and also the phenomenon of administrative and financial corruption is a global phenomenon that affects a wide range of countries, and it has dimensions, characteristics and variables that are difficult to distinguish, and differ greatly from one society to another, and was not monopolized by the developing or developed countries of the world, But they differ in percentages, as many studies have shown, that countries in the developed world with a high standard of living have a low rate of corruption compared to countries with a low standard of living, where many forms of corruption spread such as bribery, nepotism, abuse of office for personal gain, money laundering and the complexity of procedures in implementation of transactions, and given the seriousness of both tax evasion and administrative and financial corruption, this study came to determine the extent of the relationship between tax evasion and administrative and financial corruption in Jordan, and the causes and methods of combating it by determining the extent of the link and Jordan's role in combating this phenomenon through legislation and laws aimed at preventing and limiting its spread, and in order to study this phenomenon, our research paper was divided as follows:

The first topic: the theoretical framework for tax evasion and financial and administrative corruption, its causes and ways to combat it.

Problem of the study:

A problem is represented in knowing the negative effects of the phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption, represented by the widespread waste of national wealth and the loss of real development opportunities. The state also bears costs and material and moral burdens and the emergence of differences in the classes of society, so we must make more efforts to reduce the phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption.

the importance of study:

The importance of the study lies in knowing the necessary ways to address the phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption because of its impact on the economies of countries and the need for all regulatory authorities in the country to join forces to combat this phenomenon because of its negative effects that affect and affect the state's economy.

Objectives of the study:

1- Shedding light on the phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption by defining its concept, its causes and ways to combat it.
2- Shedding light on the phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption, and knowing the penalties for its perpetrators.
3- To highlight the effective role of the regulatory authorities in curbing tax evasion and administrative and financial corruption in Jordan.
4- Presenting a set of recommendations that would reform government institutions in the country from the phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption inside Jordan.

Study Methodology:

The researchers relied on the theoretical aspect related to previous books and studies that talked about the causes of tax evasion and administrative and financial corruption and ways to combat it in Jordan, Therefore, the descriptive approach was relied on to draw conclusions and ideas that prove the causes of tax evasion, administrative and financial corruption, and the Jordanian government's methods of combating it.

Previous studies:

There are many previous studies that dealt with the causes of tax evasion and administrative and financial corruption. The researchers will conduct the most important of these studies as follows:

Al-Fayez study (2021) found the independence of the supervisory authorities in the fight against corruption, which allows them to carry out their tasks without interfering with each other, as well as the multiplicity of supervisory authorities and laws specialized in combating corruption, and the lack of seriousness of penalties for some corruption crimes, despite the importance of the violated right. The study of Banadi and Khuildi (2020) concluded that the tax evadant is considered a partner in crimes of administrative corruption, and that both tax evasion and corruption constitute a cause and a consequence of the other. Shakhatra's study (2020) found that the tax system followed in the Jordanian Income and Sales Tax Department, with its aspects of audit procedures, electronic procedures and tax legislation, all play a prominent role in reducing tax evasion and increasing tax collections. The study of Al-Dalahma and Al-Assafa (2021) concluded that the role of the Jordanian control institutions from the Integrity and Anti-Corruption Commission, the Audit Bureau and the internal control departments in reducing the manifestations of criminal deviation due to administrative corruption was high with an arithmetic average of (3.701) and that their role was high in reducing the crimes of embezzlement, bribery and

forgery , While its role in reducing financial, behavioral and organizational deviations resulting from administrative corruption was average. The study of Benouda et al. (2019) showed that tax evasion is a crime that has a negative impact on the state's economy, and as a result, we must make more efforts to establish fair and comprehensive deterrent legal procedures. Al-Shawabkeh study (2018) indicated that administrative corruption exists in all rich and poor countries, and that there is a rise in corruption indicators in Jordan that has harmed economic development. While Olimat study (2012) concluded that the causes of tax evasion due to legislative, administrative, personal, social and economic reasons played a prominent role in tax evasion, due to first the lack of strictness of the penalties imposed on tax evaders and the lack of clarity of laws and legislations for the auditor and also the presence of the expansion of the scope of personal assessment of the tax The inefficiency of the collection system in the Jordanian Income Tax Department and the inefficiency of employees to do their jobs. Al-Juwan (2015) study found that one of the most important roles of the Public Anti-Corruption Authority is to control crimes of abuse by employees and officials of the powers granted to them. Boudaliah and Jamila (2018) study concluded that there is huge financial and administrative corruption in Algeria, and that it is classified as one of the most corrupt and bribery countries in the world, and the reason is due to the control of men of power and businessmen in the state’s economy. Al-Zoubi et al (2013) concluded that taxpayers resort to tax evasion or evasion, as the inadequacy of deterrent penalties against perpetrators in Articles 55 and 53a. The study (Burak And Alghandouri, 2018) found that the countries of the world were alerted to the dangers of financial and administrative corruption, which prompted them to explore and identify ways to prevent them, and this became through education, training and people development. In the study (Akram and Mughal, 2012), the lack of tax education is one of the most important causes of tax evasion. The study (Desta, 2019) showed that one of the main causes and expressions of

corruption is the lack of accountability and transparency among members of society, as well as low wages, lack of job promotion, and promotion based on merit. A study (nadumbaro, 2013) found that the state of Tanzania has very large cases of corruption in state agencies and that the state is making few efforts to combat this phenomenon, which prompted many donor and supportive countries to the state and international organizations to criticize the government for taking this approach in combating corruption.

What distinguishes this study from previous studies?

This study is characterized by the fact that it fully addressed the causes of tax evasion and administrative and financial corruption and the role of regulatory authorities in Jordan in combating this phenomenon, while previous studies dealt with the subject in part, as some of them dealt with the causes of tax evasion and ways to combat them, and some dealt with the causes of financial corruption and some dealt with the causes of administrative corruption And that most of the studies were used to extract their results by relying on the descriptive analytical method, and the survey method, as this study was distinguished by its modernity as it relied on the analytical method in studying all previous studies and analyzing its results and recommendations. This study also dealt with the income and sales tax laws that were updated in 2018 as well as other regulatory authorities, and it is also one of the few studies that dealt with this topic, specifically in Jordan. The descriptive approach is also used to find out the causes of tax evasion and administrative and financial corruption in Jordan and ways to combat it.

Theoretical framework:

The first bump - tax evasion:

First: The concept of tax evasion: It is the taxpayer’s partial or complete avoidance of paying the tax before the due date by using illegal means and

exploiting legal loopholes, which affect the tax collection of the state (Bin Aouda et al, 2019).

Khairi (2018) defined it as the failure of the taxpayer to pay his obligations towards the Income Tax Department by using illegal methods and using legal loopholes, which affects tax revenues.

Banadi and Wakhildi (2020) defined it as a set of legal violations committed by the taxpayer in order to avoid performing the tax responsibility of the state by not paying the tax, or not following the model of tax legislation, by exploiting legal loopholes.

Second - Reasons for tax evasion:

The reasons behind the phenomenon of tax evasion can be classified as follows (Kazem, 2021):

1. Technical organizational reasons: This is because the tax is collected only when the taxpayer or the facility submits a declaration (Income Tax Statement) The absence of a control system that follows up on taxpayers and companies in the tax calculation process will have a significant impact on state revenues, hence the phenomenon of customs evasion through Concealment of papers or falsification of customs papers for goods of less value than the original.

2. Political reasons for evasion: The state's policy in the process of spending tax proceeds plays an important role in enhancing the confidence of taxpayers and not evading them, by touching taxpayers with the services provided to them by the state about the amount of tax they pay or benefiting them, thus reducing the Tax evasion cases.

3. Penal reasons: The deterrent laws imposed by the state on tax evaders contribute to reducing tax evasion, and the taxpayer usually balances the amount he will pay to tax and the penalty for tax evasion.

4. The lack of transparency, the absence of clear regulations and restrictions, the failure of the tax department to disclose the rates and figures of tax revenues to be paid, and the inability to conduct awareness-raising research on taxes and tax evasion.

5. Administrative reasons: The tasks of the tax administration (the executive authority) are responsible for enacting laws and ensuring that they are implemented correctly. Whenever the tax administration is weak in integrity and efficiency in its decisions, it contributes to the process of tax evasion.

6. Ethical reasons: This term refers to the degree of knowledge and cultural ethics among the various groups of society in this phrase. The higher this level, the more people become aware of their responsibilities towards the state in which they live, as well as the extent to which the public interest must be pursued in order to preserve the entity, renaissance and progress of the state. , and even to help provide social welfare and the best possible services to all parts of society all of this is possible only if a person feels obligated to the state and agrees to pay state tax and agrees to pay state tax (Wahba, 2010).

7. For legislative reasons: The legal formulation of the procedures and laws that the taxpayer must follow to hand over to the state treasury the amounts due to the tax have the greatest impact on preventing the taxpayer from resorting to tax evasion. , as well as the disparity in the progressive brackets and the exaggeration in the tax rate, urges the taxpayer to evade in order to switch from a high tax bracket to a low tax bracket to reduce his tax (Saadoun, 2016).

8. Economic reasons: Tax evasion is affected by economic conditions, as it was found that the rate of tax evasion increases during economic crises and decreases during periods of prosperity and prosperity. Tax evasion negatively affects the state’s economy because it reduces the income available to meet the state’s social, economic and financial needs (Saadoun, 2017).

As for the causes of tax evasion in Jordan, the study of the Jordanian Economic and Social Council (2014) concluded that among these reasons we mention the following:

- Frequent revisions to the texts of tax laws have increased the complexity and volatility of the tax system, which made it more difficult for taxpayers to understand and comply with legal texts related to taxes, which in turn encouraged the taxpayer to evade paying the tax.
- Not tightening the application of the tax evasion penalty, which led to the frequent resort of taxpayers to tax evasion on a regular basis and not frustrating them, when taxpayers balance between the penalty due and the money they will get as a result of their evasion, the evader discovers that the effect of avoidance is greater than the punishment and therefore continues in this process.
- There is a scarcity of statistics and information about the various industries in the country, such as the doctors, engineers and other professionals.
- Weak monitoring and efficiency of the investigation agencies and the lack of interest in tax reforms, which facilitates tax evasion operations.
- The high cost of living as a result of the general level of prices.
- -Weak tax awareness.
- Feeling of unfair taxation.
- Public perception of high tax rates.

Third: Acts that are considered tax evasion:

Article No. (55) of Income Tax Law No. 38 of 2018 came to define the acts that are considered tax evasion. Paragraph (a) of the same article stipulated the following (Income Tax Law, 2018):

a. Submitting the tax return based on false records or documents, or including data that contradicts what is established in the records or documents that he had hidden with his knowledge.
b. B. Submitting the tax return on the basis that there are no records or documents, and that it includes data that contradicts the records or documents that he has fixed.
c. Intentionally destroying records or documents related to tax before the expiry of the period specified for their retention in accordance with the provisions of this law.
d. Dr. Fabricating or altering purchase or sale invoices or other documents in order to delude the Department of lack of profits or increase of losses.
e. Concealing an activity or part of it that is subject to tax.

Fourth: The penalty for tax evasion:

To reduce tax evasion, some governments use a variety of penalties, including fines and imprisonment. Tax evasion is a felony in some countries, such as the USA and the UK, where a person loses their right to run for key government positions. In Jordan The Jordanian legislator dealt with tax evasion from Article (66) of the Law Amending the Income Tax Law No. (38) for the year 2018, where it considered "the law that tax evasion and in Article (2) that it is the use of fraudulent methods that involve fraud, deception, forgery or concealment of data." Or submitting fictitious data or participating in any of them intentionally with the aim of not paying the tax or declaring it on our behalf in whole or in part or reducing it according to what is the limit of this law." Paragraph a) A compensatory fine equivalent to the tax difference for anyone who evaded tax, attempted to evade, helped or incited others to evade tax by committing any of the following acts" (Abu Nassar, 2021):

1- He submitted the tax return based on fake records or documents or included data that contradicts what is established in the records or documents that he hid with his knowledge of that.

2- He submitted the tax return on the basis that there are no records or documents, and within data that contradict his established records or documents that he has hidden.

3- "Deliberately destroys records or documents related to tax before the expiry of the period specified for their retention in accordance with the provisions of this law."

4- “Change the purchase or sale invoices or other documents to make the department delude the lack of profits or increase the loss

5- He conceals an activity or part of it that is subject to tax.

6- “Withholding the amount of tax in accordance with the provisions of this law and not submitting it to the department within 30 days from the date of its payment.”

7- No original invoice was issued.

Paragraph “b of Article 66 of the Law Amending the Income Tax Law No. (38) of 2018 indicated that in the event of repeated commission of any of the seven specified acts above, the taxpayer shall be imposed, in addition to the financial fine (a compensation fine equal to the tax difference), the following penalties:

1 – "Imprisonment for a period of no less than four months and not more than one year in case of committing any of the crimes for the second time."

2 – "Imprisonment for a period of not less than one year and not more than two years in case of committing any of the crimes for the third time."

3- "Imprisonment for a period of no less than two years and not more than three years in case of committing any of the offenses for the fourth and subsequent times."

The second bump - administrative and financial corruption:

First, the concept of administrative corruption: is the exploitation of a job position to achieve personal gain through illegal means. These are all administrative, functional and organizational violations committed by the public servant while carrying out his official duties within the legislative, legal and regulatory framework in Boudaliah and Jamila(2018)

Al-Ghanimi and Al-Khazraji (2017) defined it as a departure or defect in the performance of administrative responsibilities from its proper form, as a result of the employee's use of his professional skills to promote a personal or financial interest. It can also be said that administrative corruption precedes financial corruption and is an inevitable consequence of it.

Administrative corruption has also been defined as a harmful bureaucratic behavior aimed at gaining self-interest in an illegal and unjustified manner (Matar, 2015).

Second - The concept of financial corruption: is the use of a public authority or public office for private gain, and it usually occurs when a public official accepts a bribe to facilitate, for example, the contract or conduct of a public tender, or when a public official takes advantage of the position by appointment. Close by the logic of patronage, or by direct theft of state funds. (Al-Ayfa and Razaika, 2018).

Al-Ghanimi and Al-Khazraji (2017) also defined financial corruption as financial deviations and abuses of financial rules and provisions that regulate the conduct of administrative and financial work in the state and its institutions, and

the instructions of financial oversight bodies such as the Central Organization for Financial Control, an expert in auditing and supervising government accounts and public and financial bodies and institutions. Bribery, embezzlement, tax evasion, land allocation, nepotism, and nepotism in job nominations are all examples of financial corruption.

Al-Saadi and Mahmoud (2017) defined it as bad and deviant behavior that causes great material losses to citizens and social institutions and has an impact on development and then on the entire state that bears burdens that may be necessary, such as debts, and state policy may deteriorate in the event of the spread of corruption and public money is not control it.

Third - Causes of administrative and financial corruption:

There are many reasons that lead to the occurrence of administrative and financial corruption, including (Ahmed, 2019)

1- Legal reasons: These relate to the current state laws and their effectiveness and effectiveness in combating administrative corruption, especially the rules regulating the work of oversight bodies in terms of their powers, immunities and guarantees granted to their members.
2- Organizational reasons: They include work methods, systems, and procedures followed by government agencies, as well as the degree of clearly defining roles and the authority of the bureaucracy over these organizations.
3- Political reasons: the main political system, the size of the opposition parties, their ability to hold the administration accountable and expel them, and the level of transfer of power between political groups.

4- Structural reasons: related to linking the three state authorities (executive, judicial and legislative) and the degree of balance and independence between them.
5- Value reasons: related to the prevailing system of religious and social values in society, as well as the degree of respect for them by the citizens of the state.
6- Social reasons: These relate to the social system prevailing in society, the nature of the class division in society, the relationship between these classes, and the extent to which each of them monopolize power.
7- Economic reasons: related to the economic situation of the state, especially the amount of material income for residents, especially public officials, and the degree of justice in the distribution of income. Others believe that the roots of corruption can be traced back to the state's historical control over economic and political affairs, which, on the one hand, created opportunities for rent-seeking and rent-earning, while, on the other hand, it weakened citizens' ability to contain politicians. and responsible for their actions.

Fourth - Anti-corruption axes:

The United States of America has identified eight anti-corruption axes (Boudaliyeh and Jamila, 2018).

- Economic reform.
- Raising the level and culture of society.
- Raising the level of transparency and independence of the judiciary.
- Raising the efficiency of the administrative apparatus and government agencies
- Financial reform with a view to establishing financial regulators with appropriate authority.

- Establishing a special law for international commercial transactions to guarantee the right of each party to it
- Renew and evaluate current legislation to ensure that there is an effective authority to oversee corruption activities within the state's borders.

Fifth- Strategic Objectives to Combat Corruption in Jordan (United Nations Development Program website, 2021).

1- Raising the level of public awareness and education about the problem of corruption and the procedures for dealing with it. If corruption has a detrimental impact on the country's economy as well as on the investment climate, all government agencies, the private sector and civil society organizations are responsible for raising the level of public awareness and education about corruption and its negative consequences, and these bodies are also responsible About providing citizens with accurate and timely information about the scope of the problem and the procedures, policies and legislation in place to address it.

2-Strengthening the prevention of corruption: through the development of efficient and effective legislation, policies and work procedures, efforts to prevent corruption require consolidating the principles of integrity and good governance, activating internal control, developing and implementing rules of functional conduct in public sector institutions, and that private sector institutions and civil society organizations bear responsibilities To avoid corruption, both in practice and in monitoring the commitment of public sector institutions.

3- Strengthening the capacity of the Anti-Corruption Commission: The Anti-Corruption Commission is responsible for spreading public awareness of the phenomenon of corruption, taking the necessary measures to avoid it, investigating corruption cases, and punishing

perpetrators. and civil society groups, provided that their working procedures are efficient and transparent.

4-Involving society in efforts to combat corruption and enhance integrity Corruption has a negative impact on the basic rights of citizens and business activities, and combating it requires the establishment of an effective system to combat it that focuses on activating community participation in efforts to prevent and combat corruption, so that everyone participates in decision-making processes and the development of legislation, including Including individuals, civil society organizations, non-profit organizations and relevant private sector institutions, to ensure societal integrity.

5- The effectiveness of investigations into corruption cases and the punishment of its perpetrators. There are many authorities tasked with investigating corruption charges, and the legislative framework that defines their responsibilities and functions in the fight against corruption is not well understood by all segments of society. As a result, it is necessary to coordinate cooperation, information sharing and coordination of activities between law enforcement agencies, the judiciary and other relevant parties. It is also critical to ensure that staff in these agencies have the essential skills and talents to keep the anti-corruption system running smoothly.

6- Strengthening international cooperation in the fight against corruption: To prevent and combat corruption crimes and their profits, anti-corruption activities need effective and successful international cooperation, and to achieve this, Jordan must continue to participate in regional and international efforts, including cooperation and exchange of information in the field of joint investigations. In corruption and asset recovery cases, the responsibility to investigate corruption offenses requires a clear MLA

mechanism. . Develop national legislation that complies with international anti-corruption standards and mandates. To ensure its effectiveness, the Jordanian anti-corruption legislative system is largely in line with international norms. However, several important laws must be reviewed in order to identify loopholes, processes and required revisions, as well as to verify that needs are met. and international standards.

Sixth- Oversight Institutions to Combat Corruption in Jordan (Al-Dalhama and Al-Asasfah, 2021:(

1- The Audit Bureau: In 1928, the Audit Department was established as a branch of the British Colonial Ministry during the Mandate, and on 16-4 1931 this department was attached to the Prime Minister's office. And on its expenses, advances and loans under the provisions of Law No. 28 of 1952. The competence of the Audit Bureau has been determined by the bodies entrusted with the supervision of it in accordance with the provisions of Article (4) of the Law of the Audit Bureau to include the following:

•Ministries, government departments, public official institutions and public institutions

•Municipal and village councils and joint services councils

•Any party that the Council of Ministers decides to assign the Audit Bureau to audit its accounts.

2- The Integrity and Anti-Corruption Commission: The Anti-Corruption Commission was established by Law No. 62 of 2006 and started its work on 19/3/2007. His Majesty the King established the Royal Committee in February 2014 to evaluate the work and monitor the implementation of the implementation plan of the National Charter. It was one of the responsibilities of The committee investigates the role of national oversight bodies in this sector and the possibility of concerted efforts to

make it more effective and robust. This led to the adoption of a law establishing a new national oversight body known as (the Integrity and Anti-Corruption Commission) to replace the Anti-Corruption Commission and the Board of Grievances, both of which were established in 2008. This legislation was passed, and on June 16, 2016, the new committee began its work, as it was The Authority shall form a board consisting of four members and a chairman who are skilled and knowledgeable to perform their duties freely and without interruption or influence. (Integrity and Anti-Corruption Commission website, 2021:(

•Activating the system of behavioral values in public administration and ensuring its integrity

•Ensuring that the public administration provides high quality, transparent and equitable services to citizens.

•Emphasizing the government's commitment to the concepts of good governance and the rules of fairness, merit, entitlement and equal opportunities.

•Activating and ensuring the integrity of the behavioral values system in the public administration by emphasizing the commitment of the executive authority to openness when setting policies and making decisions, and the citizen's right to access information in accordance with the law.

•Ensuring that government agencies implement laws in a transparent and equitable manner that supports the concepts of justice, equality and equal opportunities.

•Ensuring the existence of a legislative framework that regulates and holds responsible officials and decision makers in the public administration.

3-Internal control units: refers to the units within the organizational structure of the government unit that work to perform technical,

administrative and financial activities in the government unit to ensure compliance with laws and regulations, and whose head is linked to the responsible minister. Assets and Fraud Avoidance, the number of resident control units reached 142 in the first half of 2019, according to the Audit Bureau's general review of the internal control units of organizations under its jurisdiction, with the exception of municipal councils and joint services councils. The number of government units linked to the budget increased to (54), while the number of independent government units increased to (88). According to Article (8) of the system, the internal control units are responsible for maintaining public funds and assets and ensuring that they are used efficiently. In order to achieve its objectives, the internal control unit undertakes the following tasks:

- Ensure that the current law is followed to the letter in order to minimize errors and detect them when they arise.
- Preventing the seizure of financial resources and assets.
- Review the administrative decisions taken in this regard and exercise administrative and technical supervision to ensure that the government department and unit achieve the general objectives and policies of the department and government unit
- Ensure that the current law is followed to the letter in order to reduce errors and detect them when they arise.
- Adherence to the approved financial policies of government departments and units.
- Exercising administrative and technical oversight and ensuring that the government department and unit achieve the general objectives and policies of the department and government unit by reviewing the administrative decisions issued in this regard.

Conclusion:

After reviewing the causes of tax evasion and administrative and financial corruption in Jordan and ways to combat it, we reached a set of conclusions and recommendations that we believe are required, to work on developing them as a means to launch successful efforts to combat tax evasion and administrative and financial corruption in Jordan.

Conclusions:

1. Taxpayers resort to tax evasion because they have not touched the services that the state must provide them in return for taking the tax.
2. The high cost of living as a result of the high general level of prices, which contributed to the increase in tax evasion and administrative and financial corruption.
3. The lack of deterrent laws when the taxpayer evaded tax for the first time.
4. Tax evasion is the taxpayer's avoidance of paying the tax partially or completely before the due date by using illegal means and exploiting legal loopholes or fraudulent methods in order not to pay the tax, which affects the tax collection of the state
5. The presence of many state institutions interfering in corruption cases, and this thing limits the validity of each of them.
6. The phenomenon of tax evasion and administrative and financial corruption is a global phenomenon that Jordan suffers from, like other countries.
7. Activating the role of civil society in monitoring and accountability procedures to spread knowledge of corruption risks and how to avoid them.
8. Tax evasion and administrative and financial corruption are economic crimes that affect the prestige of the state and mainly affect its economy.

9. Corruption reduces investment and the flow of cash from the state at a time when these funds can be used to build economic development initiatives by creating job opportunities.
10. Tax evasion and administrative and financial corruption are two sides of the same coin, both of which affect the state's economy.

Effective:

1- The necessity of spreading intellectual, economic, social and moral awareness of society and campaigning against tax evasion and administrative and financial corruption is a national duty in which every person participates in a currency position, and this in turn improves the economic performance of the state.

2- Enact strict legislation and laws to avoid wasting public funds, administrative and financial corruption, and hold officials accountable.

3- The necessity of activating the fiscal control mechanisms to control the interference of the administrations, and to combat all forms of tax evasion and corruption.

4- The need for rules that prevent the growth of tax evasion and corruption to be highly transparent, as well as strictly enforced.

5- Issuing more severe penalties for tax evasion practices and administrative and financial corruption in view of the seriousness of these crimes, which are becoming more and more serious.

6- The state’s adoption of financial, economic and social policies and keeping pace with developments in order to increase living capacity, national and purchasing power, fight poverty and achieve sufficiency

7- The necessity for the supervisory departments (the Income and Sales Tax Department, the Integrity and Anti-Corruption Commission, the Audit Bureau, and the Oversight Unit) to carry out more studies and research on the causes of tax evasion and administrative and financial corruption and ways to reduce it.

Reference:

- Ahmed, M, R.(2019) Effects of Administrative Corruption in Egypt, Journal of Financial and Commercial Research, 20 (1), 156-176. 10.21608/JSST.2019.60904
- Al-Aifa, M,& Warzaika, Al.(2018) Financial Corruption and Mechanisms to Combat It The First National Forum on: Corruption and its Impact on Economic Development.
- Akram, M, & Mughal, M, M. (2012). Reasons of Tax Avoidance and Tax Evasion: Reflections from Pakistan , Journal of Economics and Behavioral Studies,4(4) 217-222. https://doi.org/10.22610/jebs.v4i4.320
- Banadi, R & Kwaildi, A.(2020) The relationship between tax evasion and corruption, Journal of Political and Law Books, 12(1) 459-473. https://doi.org/10.35156/0492-012-001-031
- Benaouda, H, and Ibn Diba, Y,& Abdelkader, A, R. (2019) Algeria's Efforts to Combat Tax Evasion to Support Economic Development, Journal of Economics and Business Administration 3 (2) 50-66.

  https://search.emarefa.net/detail/BIM-986530
- Boudalia, B,& Jamila, Q.(2018) The Reality of Administrative and Financial Corruption in Algeria, Al-Mishkat Journal in Economics, Development and Law, 4(7) 51-70. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91856
- b. M. (2014). Tax Evasion in Jordan" The Jordanian Economic and Social Council

https://www.ammanchamber.org.jo/Uplaoded/PRFiles/trw.pdf P27.

- Burak, S & Alghandouri, A(2018) Administrative & Financial Corruption In Developing Countries (Case Of Study), The International Journal of Engineering and Science (IJES),7(5) 38-43.

DOI:10.9790/1813-0705013843

- Al-Dalhama, S,A& Al-Assafa, R. (2021) The Role of Jordanian Control Institutions in Reducing the Problem of Administrative Corruption, An Applied Study on Concerned Institutions, Education Journal, 40(189) 114-552. 10.21608/JSREP.2021.166966
- Desta, Y. (2019). Manifestations and causes of civil service corruption in developing countries. Journal of Public Administration and Governance, 9(3), 23-35. https://doi.org/10.5296/jpag.v9i3.14930
- Al-Fayez, A. (2021) Enhancing integrity and transparency to combat financial and administrative corruption in Jordanian law A comparative study in Emirati law, unpublished master's thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.
- Al-Ghanimi, N, A. & Al-Khazraji, H, J. (2017) Financial and administrative corruption and a course in scaling the Iraqi economy after the US occupation of Iraq in 2003, the thirteenth scientific conference of the College of Law. https://abu.edu.iq/research/articles/12297
- Income Tax Law, 38 (2018), published on page 7285 of issue 5547 of the Official Gazette, on 02/12/2018.
- Al-Juwan, M, M. (2015) Jurists' Attitudes Towards the Role of the Public Authority for Combating Corruption in Reducing Corruption Crimes in the State of Kuwait, Unpublished Master's Thesis, Mutah University, Jordan.
- Kazem, H, M. (2021): Strategic tax planning and its impact on reducing tax evasion, Journal of Accounting and Financial Studies, 16 (57) 1-13. https://jpgiafs.uobaghdad.edu.iq/index.php/JAFS/article/view/991

- Muhammad Q,Q.(2001) Administrative Reform between Theory and Practice, (Amman, Wael Publishing House), p. 33.
- Matar, E, A. (2015). Administrative corruption: its nature - its causes - its manifestations: international and national documents concerned with combating it The role of governmental and non-governmental bodies and institutions in the face of corruption, New University Publishing House, Alexandria – Egypt.
- Abu Nassar, M. (2021). Tax Accounting - Income and Sales Tax, (3nd Edition), Amman: Dar Wael for Publishing and Distribution.
- Ndumbaro. G. (2013). Evaluation of government efforts to combat corruption in Tanzania. Journal of Financial Crime. 15(2), 223 – 233. https://www.oecd.org/countries/tanzania/48912823.pdf.
- Olimat, K, A. (2012) Tax Evasion: Its Causes, Forms, and Methods of Reducing it, Al-Manara Journal for Research and Studies, 19 (2) 113-143. http://hdl.handle.net/123456789/523
- Al-Saadi, H, M,& and Mahmoud, M, S. (2017) Administrative Corruption in Iraq: Causes and Remedies, Thirteenth Annual International Conference of the College of Law. https://abu.edu.iq/research/articles/12288
- Saadoun, A, N, (2016). Enhancing trust between the taxpayer and the tax administration, a field study in the General Authority for Taxes and its branches, Al-Qadisiyah Journal of Science and Economics, 18(4), 223-241. https://qaes.iraqjournals.com/article_117011.html

-Saadoun, A, N. (2017). The effect of combating tax evasion in reducing unemployment - an analytical study in Iraq, Al-Ghazi Journal of Economic and Administrative Sciences, 14(7), 91-118. https://www.iasj.net/iasj/article/141429

- Shakhatra, M,Y. (2020) The Impact of the Income and Sales Tax System in Raising the Efficiency of Tax Collection in Jordan, Journal of the Islamic University of Economic and Administrative Studies, 28(1) 186-203. https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/article/view/6299
- Al-Shawabkeh,F,A.(2018) Combating Administrative Corruption, the Jordanian Experience as a Model: A Legal Study. Studies: Sharia and Law Sciences, 45(4) 195-207. https://search.emarefa.net/detail/BIM-931962
- Wahba, M. (2010). Tax Evasion: Reality and Recommendations, Second Conference of the Arab Network to Promote Integrity and Combat Corruption, Sana'a, Republic of Yemen, July 26-27.
- Al-Zoubi, A, and Al-Khatahtbeh, H, and Bani Salama, R, & Al-Khattabeh, F.(2013). Methods of tax avoidance and evasion and the shortcomings of the Jordanian income tax law in confronting it from the point of view of income tax assessors, Al-Manara Magazine, 19 (4), 9-36. http://hdl.handle.net/123456789/291.

Websites

- Integrity and Anti-Corruption Commission http://www.jiacc.gov.jo
- The United Nations Development Program website: www.arabstates.undp.org

The Role of Applying The Principles of Tax Governance in Reducing Tax Evasion in Jordan

Researcher Tariq Samih Hanandeh

PHD Student in the Faculty of Economics and Muamalat,Universiti Sains Islam / Malaysia

Tarek.hanandeh@gmail.com

009627995889297

Abstract

This study aimed to know the role of applying the principles of tax governance in reducing tax evasion in Jordan because of the effective role they play in formulating and addressing tax rules and legislation and controlling tax evasion processes, through the successful application of the principles with complete credibility and openness and because they will ensure tax collection and thus increase the state's tax revenues Therefore, the problem of the study is that some companies try to evade all illegal methods and methods from paying the tax, and this is considered tax evasion. Hence the problem of the study came to know the positive effects of applying the principles of tax governance in reducing tax evasion in Jordan, so the importance of the study lies as it deals with a subject It is important with regard to the principles of tax governance, as companies resort to them to achieve the interests of all the different parties, and the importance of the study stems from the research of Jordanian companies in the application of the principles of tax governance, and this in turn will limit tax evasion, and what has a positive impact in increasing the tax collections of the state to cover its social needs There is a dispute over tax evasion that leads to the destruction of the state with its expenses and the lack of justice and equality The study also reached a number of results, the most important of which is the application of the principles of tax governance in the Income and Sales Tax Department, which limits tax evasion and increases tax collections. The study recommended the need to adopt the principles of tax governance and apply them

in the Jordanian Income and Sales Tax Department because of its impact on improving the department's performance in collecting taxes and building trust and transparency between taxpayers and the department, which is reflected in the increase in revenues for the state, and the researchers followed the descriptive approach to clarify the ideas put forward in Research by reviewing all previous studies related to the principles of tax governance in reducing tax evasion in Jordan, and then drawing conclusions and recommendations.

Keywords: Tax Governance, Tax Evasion, Principles of Tax Governance, Income and Sales Tax Department, Jordan.

دور تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن

الباحث / طارق سميح حسين هناندة

طالب دكتوراه / كلية الاقتصاد والمعاملات

تخصص محاسبة / جامعة العلوم الاسلامية

ماليزيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن لما تلعبه من دور فعال في صياغة ومعالجة القواعد والتشريعات الضريبية وضبط عمليات التهرب الضريبي, من خلال التطبيق الناجح للمبادئ بمصداقية تامة وانفتاح ولأنها سوف تضمن تحصيل الضرائب وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية للدولة, لذا تتمثل مشكلة الدراسة بقيام بعض الشركات في محاولة التملص بجميع الأساليب والطرق الغير قانونية من دفع الضريبة وهذا يعتبر تهرباً ضريبياً ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة بمعرفة الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن, لذا تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج موضوعاً مهماً فيما يخص مبادئ الحوكمة الضريبية حيث تلجأ لها الشركات لما يحقق مصالح جميع الأطراف المختلفة, كما تنبع أهمية الدراسة بحث الشركات الأردنية في تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية وهذا بدوره سوف يحد من التهرب الضريبي, وما له أثر إيجابي في زيادة التحصيلات الضريبية للدولة لتغطية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية خلاف على التهرب الضريبي الذي يؤدي إلى اهلاك الدولة بمصاريفها وعدم وجود عدالة ومساواة بين المكلفين, وايضاً توعية الشركات بمخاطر التهرب الضريبي وتأثيره على الاقتصاد وتعريفهم بالعقوبات المترتبة عليهم في حال التهرب الضريبي, وقد توصلت الدراسة من خلال الجانب النظري إلى مجموعة من النتائج أهمها تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يحد من التهرب الضريبي ويزيد التحصيلات الضريبية للدولة, وأوصت الدراسة إلى ضرورة تبني مبادئ الحوكمة الضريبية وتطبيقها في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية لما له من اثر في تحسين أداء الدائرة من جمع الضرائب وبناء الثقة والشفافية بين المكلفين والدائرة مما ينعكس ذلك على زيادة الإيرادات للدولة, واتبع الباحثان المنهج الوصفي لتوضيح الأفكار المطروحة في البحث من خلال الاطلاع

على كافة الدراسات السابقة المتعلقة بمبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن, ومن ثم استخلاص النتائج والتوصيات التي تم التوصل لها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الضريبية, التهرب الضريبي, مبادئ الحوكمة الضريبية, دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, الأردن.

Introduction:

Tax governance occupies great importance in the world, in light of the transition the world is witnessing to a capitalist economic system, in which institutions and companies play an influential and significant role, including the need to follow up and monitor this role in enacting legislation and laws, and governance allows stakeholders within companies to play A larger and more effective role in oversight, as it controls the undisciplined behavior of the board of directors, which would waste the accounting profit of these companies, and thus increase profits, Tax governance also aims to increase profits and attract investments to the state, and this is due to the fact that governance, whether corporate or tax governance, is the main researcher in investor confidence in investing in the state, as investors now depend in their investments on the need for tax governance and its application in companies. properly, and therefore it is no longer a matter of tax incentives or not, and taxes are considered one of the most important main sources of financing the state treasury to meet its economic, social and political expenditures, and they also contribute to economic recovery and development in underdeveloped countries, which allows them to implement economic reform programs and deal with organizations International, As a result, the level of interaction and dedication determines the concept's viability and continuity depends on the extent of the taxpayers' commitment to pay the tax legally, but there is an old problem between countries and taxpayers, where taxpayers resort to fraudulent methods and also exploit legal loopholes to evade tax, in order to increase their profits , and this, in turn, will drain the state by not achieving its public expenditures through its investment in state investment projects (Qaydom, 2019) Hence the role of applying the principles of tax governance in reducing tax evasion in the Jordan due to its active role in formulating and addressing tax rules and legislation and

controlling operations Tax evasion, through the successful application of the principles with complete credibility and openness, and because they will ensure the collection of taxes and thus increase the tax revenues of the state.

Problem of the study:

The problem of the study is that some companies try to evade all illegal methods and methods from paying the tax, and this is considered tax evasion and will affect the country's economy, Hence the problem of the study came to know the positive effects of applying the principles of tax governance in reducing tax evasion in Jordan and increasing tax revenues.

The importance of the study:

The importance of the study lies in the fact that it deals with an important issue regarding the principles of tax governance that companies stray from in order to achieve their interests, The importance of the study also stems from educating Jordanian companies in applying the principles of tax governance, and this in turn will limit tax evasion, and what has a positive impact on increasing the tax collections of the state to cover its social and economic needs. It also educates companies about the dangers of tax evasion and its impact on the economy, and informs them of the penalties incurred in the event of tax evasion.

Objectives of the study:

1- Getting to know the concept of tax governance, its importance, its parties, and the principles in applying tax governance in the Income, Sales and Corporate Tax Department.

2- Explanation of the role of tax governance in increasing tax revenues.

3- Clarify the concept of tax evasion, its causes and penalties, and its extent and impact on the state budget.

4- To highlight the effective role that the principles of tax governance play in reducing tax evasion in the Jordanian state.

Methodology:

The researchers relied on the theoretical side related to previous books and studies that talked about the role of tax governance principles in reducing tax evasion, Therefore, the descriptive approach was relied on to draw conclusions and ideas that prove the role of applying tax governance principles in reducing tax evasion in Jordan.

Theoretical framework:

The first step is tax governance

Concept of Tax Government:

Belhadi and Abd Al-Majeed (2018) define it as new tasks and obligations for tax administrations in terms of tax administration solidity, solidity, transparency, and training in transmitting tax information to taxpayers. Tax governance has also been defined as "a set of foundations, principles, executive rules and regulatory procedures that enhance performance monitoring in the tax system by defining the roles of the relevant independent parties" (Al-Momani and and Al- Abini, 2018).

Bukhlov (2017) defines tax governance according to European Commission Economic and Financial Affairs as: "a set of regulations, rules and procedures that influence budget policy, planning, approval, implementation and control.

Importance of Tax Governance:

Tax governance requires the regulation of communications between all parties involved in the process, including taxpayers, individuals, and corporations. As a result, rational tax administration leads to the creation of disclosure, transparency, fairness, objectivity and no evasion in the application of the law

and executive instructions, which gives each individual his right, and thus preserves the state treasury from the revenues due without extravagance. Or legal abuses on the one hand, while respecting the rights of taxpayers and protecting their interests on the other hand, in addition to preventing financial and administrative corruption, improving tax performance, facilitating work in the tax authority, and preventing crises(Al-Momani and and Al- Abini, 2018).

Tax Governance Parties:

Tax governance is represented by several parties to form the tax system (Qaydom, 2019), which consists of:

1- Tax legislation: It is a term that refers to all laws, instructions and regulations imposed for imposing, limiting and collecting taxes, as well as those that govern the work of the tax administration and its clients.

2- Tax administration: It is all departments that work to implement and apply income and sales tax laws through auditors and all their employees through inventory and tax examination and linking with other government departments to collect taxes due from taxpayers and taxpayers (Al-Momaniand and Al-Abini, 2018).

3- The tax community: It consists of all taxpayers, companies and individuals (Abu Nassar, 2021).

4- "Chartered Accountants" (Ibrahim and Jaafar, 2017).

Tax Governance Principles:

- Among the most important principles of tax governance that are derived from the principles of public governance are the following (Tawaiteh and Ma'amari, 2019):

1- Independence: It is the process that prevents the occurrence of a conflict of interest, such as the issuance of a decision by a major stakeholder in the

company or a person who has authority over the company's actions. company decisions.

2- An effective tax governance framework: The corporate governance framework should seek to increase openness and efficiency while adhering to the provisions of the rule of law and clearly distributing responsibilities among the responsible parties.

3- Disclosure and transparency: By providing a reporting system that achieves transparency for shareholders and management, the corporate governance framework must ensure accurate disclosure of all information related to the establishment of the company, including position, ownership and performance, as well as providing correct and clear information about the company's performance.

4- Equal accountability: The availability of accountability systems, in line with the tasks and capabilities provided to the employee of the financial authority, helps to raise the employee's performance while limiting financial and administrative corruption. (Qaydom, 2019).

5- The role of the board of directors: It covers the structure of the board of directors and legal responsibilities as well as how to select its members, their basic responsibilities and their role in monitoring the executive management. (Qaydom, 2019).

Part Two - Tax Evasion:

First: The concept of tax evasion: the failure of the taxpayer to issue a partial declaration of the source of his wealth or income with the intention of reducing the value or unintentionally such as forgetting (Awadiya, 2021).

Benaouda et al.(2019) defined it as a taxpayer who uses illegal methods and exploits legal loopholes with the intention of not paying or reducing the tax.

Hadidi and Hamouda (2019) define tax evasion as the violation by the taxpayer of the law in order to reduce or eliminate the payment of tax.

Second - Reasons for tax evasion:

The study of the Jordanian Economic and Social Council (2014) indicated that among these reasons we mention the following:

The complexity and volatility of the tax system has increased as a result of frequent amendments to the texts of the law, making it difficult for taxpayers to read, understand and comply with legal documents, which has led to increased tax evasion by taxpayers.

- Not tightening the application of the tax evasion penalty, which led to taxpayers evading taxes, due to comparing those charged with the fine due on the money they will receive as a result of their evasion, and thus the taxpayer evades because the penalty is few. .

- "There is a lack of data and information related to the various industries in the country such as doctors, engineers and other professionals."

- Weak efficiency and oversight by the tax administration bodies and the lack of interest in tax reforms that facilitated tax evasion operations.

- "The rise in the cost of living as a result of the rise in the general level of prices."

Weak tax awareness among taxpayers.

Taxpayers' sense of tax injustice.

All taxpayers and corporations perceive the state's high tax rates.

Third: Acts that are considered tax evasion:

Article No. (55) of Income Tax Law No. 38 of 2018 regarding defining acts that are considered tax evasion, as paragraph (a) of the same article stipulates the following (Income Tax Law, 2018):

1. "Submitting the tax return based on forged records or documents, or including data that contradicts what is established in the records or documents that he concealed with his knowledge."
2. "Submitting the tax return on the basis that there are no records or documents, and that it includes data that conflict with the records or documents that he specified."
3. "Deliberate destruction of records or documents related to tax before the expiry of the period specified for keeping them in accordance with the provisions of this law."
4. "Forging or modifying purchase or sale invoices or other documents in order to delude the management of lack of profits or increase of losses."
5. "Concealing a taxable activity or part of it."

Fourth: The penalty for tax evasion:

The Jordanian legislator dealt with tax evasion from Article 66 of the amended Law No. 38 of 2018 in terms of "Tax Evasion Law and Article (2) of using fraudulent methods involving fraud and deception, forgery, concealment of data, providing fictitious data, or deliberately participating in any of them." With the intention of not paying the tax or declaring it on our behalf in whole or in part, or reducing it in accordance with the limits of this law.The Jordanian legislator imposed from the Income Tax Law Amendment Law No. (38) of 2018 (Article 66, Paragraph A) a compensatory fine equal to the tax difference for those who evaded tax or Attempt to evade, aid or abet others. To evade tax by committing any of the following acts" (Abu Nassar, 2021):

1- “He submitted the declaration based on fabricated records or documents, or included data that contradicts what was proven in the records or documents that he hid with his knowledge of that.”

2- "He submitted the declaration on the basis that there were no records or documents and within data that contradicted what he had of records or fixed documents that he had hidden."

3- Deliberately destroys records or documents related to tax before the expiry of the period specified for keeping them in accordance with the provisions of this law.

4- “Change the purchase or sale invoices or other documents to it in order to delude the department of less profits or an increase in losses.”

5- “He concealed an activity or part of it that is subject to tax.”

6- “Withholding the amount of tax in accordance with the provisions of this law and not submitting it to the department within thirty days from the date of its payment.”

7- "No original invoice was issued."

Paragraph (b) of Article 66 of the Law Amending the Income Tax Law No. (38) of 2018, indicated that in the event that any of the seven acts specified above are repeated, the taxpayer shall be charged, in addition to a financial fine (compensation fine equal to the tax difference) and the following penalties:

1- “Imprisonment for a period of no less than four months and not more than a year in case of committing any of the crimes for the second time.”

2- “Imprisonment for a period of not less than one year and not more than two years in case of committing any of the crimes for the third time.”

3- “Imprisonment for a period of no less than two years and not more than three years in case of committing any of the offenses for the fourth time and beyond.”

Conclusion

After identifying the principles of tax governance in enacting legislation and laws and issuing penalties and identifying the causes of tax evasion and tax management methods in combating it, we came to a set of conclusions and recommendations that we believe are required, To work on placing it as a means to reduce the phenomenon of tax evasion.

Conclusions:

1- The application of the principles of the tax government increases the trust and credibility between the Income Tax Department and the taxpayers, and consequently an increase in tax revenues will limit tax evasion.

2- The lack of credibility and trust between the taxpayer and the tax administration creates a kind of gap between them, which helps in tax evasion

3- The absence of applying the principles of tax governance in companies helps in tax evasion.

4- Tax governance works to provide an environment conducive to achieving tax justice.

5- Taxpayers, as individuals and companies, are subject to tax evasion because they do not touch tax services

6- Taxpayers enjoy tax evasion to increase their profits.

7- The lack of deterrent laws when companies and taxpayers evade tax for the first time.

8- Tax evasion is the failure of the taxpayer to declare part of his income or wealth, whether or not unintentionally, such as forgetting or with the intention of reducing the declared value.

Recommendations:

1- The necessity of adopting and applying the principles of tax governance in the Jordanian Income and Sales Tax Department because of its impact on improving the performance of the department in terms of tax collection and building trust and transparency between taxpayers and the department, which is reflected in the increase in revenues for the state.

2- The necessity of adopting the principles of tax governance because of their positive impact in protecting the interests of the parties related to the Income Tax Department (the taxpayers and companies), achieving justice and ensuring accountability and transparency.

3- The necessity for the Income and Sales Tax Department in Jordan to abide by the government's tax principles.

4- The need for the tax administration to make amendments to the penalties imposed on evaders and to intensify the penalties to reduce tax evasion.

5- The need for the tax administration to publish periodic reports on total tax revenues to enhance confidence and transparency between it and the taxpayers and companies.

6- The tax administration educates taxpayers through its electronic platforms about the risks of tax evasion and the penalties imposed on perpetrators.

7- Work to establish training courses for employees in the tax administration on the principles of the tax government because of their effective role in raising tax revenues and reducing tax evasion

References:

– Awadiya, K. (2021) The role of tax governance in reducing tax evasion – *A field study at the level of the tax center in Ahras, L'entreprise Journal*, 10 (1) 143-152. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/160454

– b. M. (2014). Tax Evasion in Jordan" The Jordanian Economic and Social Council

https://www.ammanchamber.org.jo/Uplaoded/PRFiles/trw.pdf P27.

- Belhadi, M & Abd Al Majid, K (2018) An attempt to evaluate tax spending policies in Algeria in the light of the principles of tax governance, Al-Bashaer Economic Journal, Algeria, 4(1), 314-332. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62204
- Benaouda, H, and Ibn Diba, Y,& Abdelkader, A, R. (2019) Algeria's Efforts to Combat Tax Evasion to Support Economic Development, *Journal of Economics and Business Administration* 3 (2) 50-66. https://search.emarefa.net/detail/BIM-986530
- Hadidi, A & Hamouda, U.(2019). The role of tax governance in reducing tax evasion and fraud - a field study in tax directorates in Algeria, *Journal of el-maqrizi for economic and financial studies*, 3 (1) 209-238.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122418
- Ibrahim, M, & Jaafar, Y, H(2017), The role of tax governance in increasing the level of tax compliance, *Postgraduate Journal*, 9 (36), 114-139.http://hdl.handle.net/123456789/9982
- Income Tax Law, 38 (2018), published on page 7285 of issue 5547 of the Official Gazette, on 02/12/2018.
- Al-Momani, S, N & Al-Abeini, M, M. (2018). Tax governance and tax revenue, *Journal of Development and Applied Economics*, 36(3), 190-205.http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/7484

– Abu Nassar, M. (2021). *Tax Accounting - Income and Sales Tax, (3rd Edition)*, Amman: Dar Wael for Publishing and Distribution.

- Qaydom, R (2019). *The role of tax governance principles in reducing tax evasion, Published master's thesis, Oum El Bouaghi University*. http://hdl.handle.net/123456789/8485
- Tawaiteh,A & Ma'amari, R. (2019). The Role of Tax Governance Principles in Activating Tax Examination Mechanisms, *Journal of Finance and Corporate Governance*, 3(2), 42-75. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/112086

The Role Of Governance In Improving Efficiency Performance In Jordanian Government Institutions

Ahmad Ershaid Nusair

PHD Student in the Faculty of Economics and Muamalat, University Science Islam Malaysia

ORCID: https://orcid.org/0000-0002-6781-4266

ahmad_nusair@yahoo.com, 00962799455028

Dr. Nur Hidayah Laili

Faculty of Economics and Muamalat, University Science Islam Malaysia

hidayah@usim.edu.my

006122331203

Abstract

Governance is one of the controls that regulate the behavior and ethics of all organizations and their employees, the aim is to move forward towards the right path to lead these organizations to achieve all their goals without the presence of any deviations, which will reflect positively on the performance of these organizations, governance in government institutions has become a prominent place in all countries of the world, especially after the global financial crises, where this study aimed to know the role of governance in improving the efficiency of performance in Jordanian government institutions and to work on building a framework of knowledge surrounding the issues of governance and performance in government institutions, the importance of this study stems from the fact that it discusses a very important topic, which is governance, as it is a cornerstone in the performance of institutions and individuals alike, where the researchers used the theoretical approach in this study by referring to the literature and studies that discussed such a topic, and then extract the desired results, the most important of which were: Governance is an ethical system to improve the performance of individuals and institutions, as it affects the improvement of all economic, political and social dimensions in government institutions, it also defines scientific and sound frameworks for all efforts made in performance, as it is a reference in making policies, laws and regulations, governance in government institutions also contributes to improving the efficiency and effectiveness of performance for individuals and institutions, which has a positive impact on providing better services to auditors, the researchers in this study recommended the necessity of keeping pace with all global developments and working to amend some laws and regulations that would move forward towards the advancement of these institutions, and increasing training programs for employees on how to apply governance properly in order to contribute to raising the performance of government institutions, and conducting other similar studies concerned with studying the principles and standards of governance and their impact on financial and administrative performance in government institutions.

Keywords: Governance, Performance, government institutions

دور الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء في المؤسسات الحكومية الأردنية

أحمد ارشيد نصير
طالب دكتوراه / كلية الاقتصاد والمعاملات
جامعة العلوم الاسلامية الماليزية

د.نور هداية ليلي
كلية الاقتصاد والمعاملات
جامعة العلوم الاسلامية الماليزية

الملخص

تُعد الحوكمة من الضوابط التي تنظم سلوك وأخلاقيات كافة المنظمات والعاملين فيها، والهدف من ذلك هو المضي قدماً نحو الطريق الصحيح ليوصل هذه المنظمات إلى تحقيق كافة أهدافها دون وجود أي انحرافات مما ينعكس ايجاباً على أداء هذه المنظمات، وقد أصبحت الحوكمة في المؤسسات الحكومية تحتل مكانة مرموقة في كافة دول العالم خصوصاً بعد الأزمات المالية العالمية، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء في المؤسسات الحكومية الأردنية والعمل على بناء إطار معرفي يحيط بموضوعات الحوكمة والأداء في المؤسسات الحكومية، وتنبع أهمية هذه الدرسة لكونها تبحث وتناقش موضوع حديث في غاية الأهمية الا وهو الحوكمة بإعتباره حجر أساس في أداء المؤسسات والأفراد على حد سواء، حيث قام الباحثان بإستخدام المنهج النظري في هذه الدراسة من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات التي ناقشت مثل هذه الموضوع, ومن ثم استخلاص النتائج المرجوة التي كان من أهمها: أن الحوكمة نظام أخلاقي لتحسين أداء الأفراد والمؤسسات, كما أنها تؤثر على تحسين كافة الأبعاد الإقتصادية والسياسية والاجتماعية في المؤسسات الحكومية، كما وأنها تحدد أُطر علمية وسليمة لكافة الجهود المبذولة في الأداء، كما وانها مرجع في صنع السياسات والقوانين والأنظمة ، كما تساهم الحوكمة في المؤسسات الحكومية في تحسن كفاءة وفعالية الأداء للافراد والمؤسسات مما له أثر إيجابي على تقديم خدمات أفضل للمراجعين، وقد أوصى الباحثان في هذه الدراسة بضرورة مواكبة كافة التطورات العالمية والعمل على تعديل بعض القوانين والأنظمة التي من شأنها المضي قدماً نحو النهوض بهذه المؤسسات، كما أوصت هذه الدراسة بزيادة البرامج التدريبية للعاملين على كيفية تطبيق الحوكمة بالشكل السليم من أجل المساهم في رفع أداء المؤسسات الحكومية، كما أوصت هذه الدراسة أيضاً بالقيام بدراسات أخرى مشابهه تهتم بدراسة مبادئ ومعايير الحوكمة تأثيرها على الاداء المالي والاداء الاداري في المؤسسات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الأداء، المؤسسات الحكومية

Introduction

Governance is one of the modern terms that have emerged recently, especially after the collapses that occurred in the economies of different countries in the world, Until it became one of the institutions adopted by institutions in all countries of the world, governmental institutions or private institutions, To bring about changes that positively affect the development strategies in these institutions, as the government has become of great importance in these institutions for the concerned authorities, decision-makers at all levels, as its importance has increased a lot in government institutions in countries that are striving to improve their performance and make them an important tool in achieving economic development.

In 2005 the Organization for Economic Co-operation and Development (OCDE) adopted a large and important set of guiding principles for public sector governance, In 2015 organization updated these principles and directives by keeping pace with the recent developments of the year at the international and local levels, Although these principles and guidelines, accompanied by the public forum, However, these principles, directives and guidelines are not binding on any public sector institution. That is these institutions must formulate mechanisms that are commensurate with the context of their work. Where government and private institutions work to improve the performance of their employees because the process of improving the performance of employees is a key factor in improving the performance of the institution as a whole. (Colquitt et al.2015:32), Where it has become necessary to take care of employees and most organizations go to good policies that take care of employees to improve performance. (Storey et al. 2009:4), Institutions work on defining broad lines that organize their work through which they aim to improve their level of performance(Armstrong & Stephen.2014:58).

Governance is of great importance in government institutions because of their key and effective role in economic, social and political policies, because these institutions are affected by the management style used in them, governance plays a prominent role in government institutions and works to gain the confidence of those dealing with these institutions by achieving outstanding performance, performance is a concern of any government institution and is built because it depends on the means and tools through which it relates to the external environment. given the critical importance of the role of governance in the field of research and governance, research and scientific research, research and international institutions on the study of governance and performance in government, this study came to present the role of governance in improving performance efficiency in Jordanian government institutions.

The study methodology

2.1 Problem of the study

Governance is one of the modern organizational methods that many institutions use to organize their work, it is also considered an important entry point and basis that has a prominent role in improving the performance of individuals and institutions, the implementation of good and proper governance leads us to good performance for the individual and the institution as a whole, And government institutions in Jordan, like many institutions in all countries of the world, are obligated to ensure good and sound governance to achieve the best levels of performance at all levels to create trust between these institutions and the parties dealing with them, therefore the researchers believe that the role played by governance in improving performance in government institutions should be studied. this study came to answer the following question:

- What is the role of governance in improving performance efficiency in Jordanian government institutions?

2.2 Goals of the study

This study aims to know the role of governance in improving performance efficiency in Jordanian government institutions and to work on building a framework of knowledge surrounding the issues of governance and performance in government institutions and then come up with conclusions and recommendations that will contribute to improving performance efficiency in government institutions.

2.3 Importance of the study

The importance of this study stems from the fact that it examines and discusses a very important topic that has proven its worth in solving many problems, which is governance as a cornerstone that affects the performance of institutions and individuals alike.

2.4 Approach of the study

To answer the problem of the study and achieve the objectives of the study, the researchers followed the descriptive-analytical approach, by referring to references, books, periodicals, previous studies and Internet sites, to reach conclusions and provide the necessary recommendations

3.Literature reviews

- **The study of al-wakeel (2021) entitled the effect of the judgment on job performance (Applied study on East Nasr City neighbourhood)**

This study aimed to orientalize the relationship, principles of governance and job performance improvement in East Nasr City district, and to identify the relationship and impact of leaders' adoption of governance as a mediating variable for the relationship between governance and job performance improvement, The study relied on the descriptive analytical approach, and the development of a questionnaire to comply with the objectives and hypotheses of the study in terms of examining the relationship, the impact of the principles of governance and the adoption of leaders on job performance and improvement, The results of the study showed that there is a direct relationship between the application of governance principles and the improvement of job performance, and there is a direct relationship between the adoption of administrative leaders to apply the principles of governance and improve job performance, and that governance contributes positively to improving the institutional performance of administrative bodies, The study recommended adopting and activating the principles of governance in public organizations, analyzing the internal environment in public governmental organizations to try to study the extent of their commitment to applying the principles of governance and identifying the difficulties that limit their application

- **The study of Hijazi (2021) The Impact of Applying Good Governance Principles on Job Satisfaction among Public Sector Employees in Jordan**

This study aimed to know the effect of applying the principles of good governance on job satisfaction among Jordanian public sector employees, the study population consisted of all public sector employees who are subject to the civil service law and their number is 219,000 employees, where a questionnaire was developed in order to achieve the goal of the study, and the questionnaire was distributed to the study sample, which numbered (384, the number of questionnaires recovered and valid for analysis reached (308), the results of the study showed a statistically significant effect of applying the principles of good governance (transparency, justice, equality, accountability, participation, integrity) in each of the dimensions of job satisfaction separately (salaries, compensation, direct supervision, training programs, promotions, performance, evaluation) to varying degrees, the results showed statistically the significant impact of applying the principles of good governance on job satisfaction among workers in the public sector in Jordan, the study recommended a set of

recommendations, the most prominent of which was raising awareness of the concept of good governance and its importance through holding awareness programs, seminars and training courses for all public sector employees in Jordan, Strengthening the role of government agencies that contribute to promoting the principles of good governance in the public sector (the Audit Bureau, the Anti-Corruption Integrity Commission, the Civil Service Bureau, the Ministry of Justice, developing and activating the (civil service law), especially with regard to employee training, development, promotion and evaluation of their performance.

- **The study by Akkar and Sultan (2020) entitled The Role of Governance Principles and Mechanisms in Improving Financial Performance (An Applied Study in the National Insurance Company)**

This study aimed to identify the conceptual framework of governance, and the extent to which corporate governance contributes to improving the financial performance of insurance companies, and the extent of the possibility of linking corporate governance and improving the financial performance of insurance companies, and arriving at the governance mechanisms that insurance companies can use to improve their financial performance, the study relied on the descriptive analytical method, develop a questionnaire to comply with the objectives and hypotheses of the study, the study reached a set of conclusions, the most important of which is that governance is a reference for making policies that adopt the legal and regulatory frameworks for the corporate governance system by contributing to attracting investors, the insurance companies have an actuarial expert independent of the various parties and is concerned with controlling the financial position of the insurance companies, the study recommended the need to emphasize the role of the state in activating corporate governance through laws and legislation, and the need to pay attention to the application of corporate governance in insurance companies because of its impact on improving financial performance.

3.2 Commenting on literature reviews

The researchers reviewed a set of previous studies related to the subject of the study, they reached a set of results that helped them to enrich their current studies and develop their studies, the following is a summary of the most important and prominent comments of the researchers on these studies, the researchers believe that all previous studies discussed the issue of governance, as it was found that they agree with the researchers' study on governance, which included the study of both Al-Wakeel (2021) and Hijazi (2021).governance in the public sector, as for the study of Akkar and Sultan (2020), it was in the private sector, as for the dependent variable, the study included Al-Wakeel

(2021), Akkar, and Sultan (2020), which focused on performance, Al-Wakeel's study (2021) examined job performance. Akkar and Sultan (2020), examined financial performance with different study locations, environments and results, after extensive research by researchers and their use of the descriptive analytical approach, this study came as a continuation of previous studies that dealt with the issue of governance in Jordanian government institutions, where the current study is different from previous studies, as no similar study has been conducted to the current study - within the researcher's knowledge - in the field of the role of governance in improving performance efficiency in Jordanian government institutions.

4. Theoretical Framework

4.1 Definition of Governance

There are many definitions of the term governance so that each term indicates the point of view adopted by the owner of this definition, the International Finance Corporation (IFC) has defined governance, as "A system through which the company is managed and its business is controlled, and the relationship between all parties is organized within the laws, regulations, and laws", As defined by the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015) as: "The set of relations between those in charge of its management, its board of directors and its shareholders."

That is governance means organization arrangement, and the existence of legislation and regulations governing the relationships between the main parties that have an impact on performance in the institution, and it also includes elements that support the institution in the short and long term, and determine the responsibility and responsibility (Machado &Davim, 2019).

4.2 Types of Governance

Governance is divided into several types:

1- Effective governance: It applies the principle of transparency and accountability to institutions, through rules and legislation that include equality, justice and the public interest.

2- Good governance: It applies the principle of participation, transparency and consensus, in addition to carrying out experiments and obligating them to rules while ensuring inclusiveness and justice.

3- Institutional Governance: Through it, corporate oversight and direction are established, to achieve goals by keeping away from deviations.

4.3 Defining the governance of government institutions

Governance in government institutions, as mentioned in the Guide to the Practice of Governance in the Public Sector (2014), has been defined as a set of

laws, legislation, policies, organizational structures, procedures, and controls by which all government institutions are managed in order to achieve sustainable development goals efficiently and effectively and in the best professional and ethical ways and methods with integrity and transparency, according to Follow-up, evaluation and accountability mechanisms in order to provide services to citizens to the fullest.

4.4 Basic requirements for implementing governance in government institutions

The Guide to Evaluating and Improving Governance Practices in the Public Sector, issued by the Jordanian Ministry of Public Sector Development in (2017), stated the most important basic requirements for implementing governance in government institutions, which are the commitment to integrity, moral values and the rule of law, and determining priorities for the application of indicators of integrity and transparency, establishing a professional code of honor and an ethical charter for all employees of government institutions, participation of all relevant parties and being open to them,and the establishment of a professional code of honor and a code of ethics for all employees of government institutions, participation of all relevant parties and openness to them, and to identify the targeted results to achieve sustainable development, and put in place all necessary measures to achieve the results identified, building institutional and leadership capacities for employees of government institutions, managing performance and managing risks through effective internal control, working to apply good practices in the field of transparency and reporting to activate real accountability.

4.5 Objectives of governance in government institutions

Governance in government institutions aims at a set of objectives that were mentioned in the Guide to Governance Practices in the Public Sector (2017), the most important of which are

• Preserving public money

• Providing and improving the quality of all services provided to citizens, and ensuring their rights

• Achieving citizens' satisfaction with the services provided

Planning and reviewing decisions and determining performance measurement methods

• Improvement and development, defining stable and fair standards and laws characterized by transparency and clarity

• Work to avoid overlapping powers and responsibilities and the absence of accountability, and to support and develop

• The control system as a whole, raising the level of disclosure and transparency and achieving the principle of integrity
• Eliminate financial and administrative corruption
• Improving the capabilities and performance of government institutions
• Establishing an effective system for managing risks and confronting crises.
• Achieving sustainable development goals.

4.6 Principles of Governance in Government Institutions

Governance in government institutions is based on several principles, which we summarize as follows (Dagomir, 2019)

• Efficiency and effectiveness in managing state resources to ensure the preservation of public money, the effective use of available resources, the provision of services, and the improvement of the quality of providing these services and their development in accordance with the best practices in this field, to be reflected in a fair distribution of development revenues while defining the role of supreme policy in following up on all executive departments. In order to ensure that the objectives of government institutions are achieved efficiently and effectively.

• Ensuring the rights of stakeholders that have relations with government institutions within the framework of standards and laws characterized by integrity, transparency, justice and clarity to enhance trust between them, which makes preserving and protecting the rights of stakeholders a goal for all parties.

4.7 The performance

Performance is one of the multi-dimensional concepts that include all aspects related to the success of the institution, and it is an indicator that measures the extent to which this institution achieves its goals (Valmohammadi, 2012), performance is affected by the environment and the goals to be achieved, as performance is construction with multiple dimensions, and its measurement varies depending on a variety of factors (Wenxiang & Lucy Lu, 2016), (Jarad et al, 2010) stated that performance is the ability of institutions to achieve their desired goals by using all available resources efficiently and effectively,

That is the capabilities and capabilities that institutions possess to contribute to achieving their goals (Jarad et al, 2010).(Al-Araji and Al-Samman, 2021) mentioned that performance is an entrance to management with a complex, multi-dimensional and future-oriented strategic structure that determines the capabilities and capabilities of institutions for the successful implementation of their future strategies in order to reach the desired goals, Based on what was mentioned previously, the concept of performance differs from one institution to another, according to the work and activity of each institution and its objectives.

4.8 Performance levels in government institutions

Performance in government institutions can be classified into several levels, which have a focus on the strengths and weaknesses of government institutions, through which the sustainability of performance in these institutions is determined on the one hand and the status of their financial position on the other hand, and this classification helps institutions identify At the level that you present, it is as follows (Muhalal, 2017):

• Exceptional performance of institutions: It is the superior performance of institutions in the long run, as these institutions possess strengths in all axes until they almost end their weaknesses, and these institutions are characterized by a prosperous situation, an abundance of liquidity, and a commitment by the human resources in these institutions.

• Outstanding performance of institutions: It is the high performance of institutions in the long run, as these institutions possess strengths and overcome their weaknesses, in addition to having a distinguished financial position.

• Very good performance of institutions: These institutions are characterized by solid performance, and they have a clear future vision and strategy, with strengths of these institutions that have the ability to face weaknesses, in addition to that, they enjoy a very good financial position.

• The good performance of the institutions: The institutions at this level are characterized by balanced performance with the prevailing rates in the same industry with a fluctuating financial position.

• Moderate performance of institutions: Institutions at this level are characterized by low performance below the required rate, as the institutions overcome weaknesses over strengths, with hardship in the financial position that threatens the growth and survival of such institutions.

• Poor performance of institutions: in these institutions, the performance is much below the required level, and weaknesses would have dominated all axes, in addition to the existence

of problems in the financial position that threatens the existence of such institutions.

4.9 Dimensions of performance in government institutions

Performance usually highlights four dimensions, which are the financial position, innovation, customers, and internal processes in the organization. Indicating that internal processes imply efficiency and effectiveness in all systems (Damilola et al, 2015), In the government sector, there are dimensions of performance in government institutions that are in line with business requirements in the government sector, and they are as follows (Al-Araji and Al-Samman, 2021):

1- Creativity and innovation

Creativity and innovation are complex and multi-level phenomena, and they are two phenomena that increase over time and require skilled leadership in order to maximize benefits at work. And better products, where creativity and innovation can be stimulated at the level of the individual, a group of individuals, or the level of the organization as a whole, and this leads to gaining benefits that can be identified at one or more levels of analysis. (Zhou, Hirst, &Shipton 2012).

2- Efficiency and effectiveness

They are considered among the common measures of performance in organizations, as most organizations evaluate their performance in terms of effectiveness, as their main focus is on achieving the main goals of the organization, and where these institutions measure their performance in terms of efficiency, which relates to the optimal use of available resources in order to achieve the desired (Chavan, 2009).

3- Improving services

The concept of service improvement stems from a term frequently used in service design, as it is defined as the way in which the organization wants customers, employees and service recipients to view the organization, and to make the organization efficient and effective and able to provide the required services to the public (Hamdani, 2016).

4.10 Barriers to improving performance

There are many obstacles facing the performance improvement process, which we summarize as follows (Arif, 2008):

1- Difficulty in determining the variables to be measured and the relationships between them.

2- The difficulty in determining the beginning of the diagnosis and study of achievement analysis in order to evaluate it.

3- The difficulty of developing quantitative and qualitative criteria to measure quantitative and qualitative outputs to measure performance in institutions.

4- The shortage of administrative human resources to carry out performance measurement and evaluation, because this requires expertise and skills.

4.11 The role of governance in improving performance efficiency

There is agreement among many researchers on the role of governance in advancing development and improving performance efficiency, that is, the commitment of government institutions to the application of governance is reflected in the performance of these institutions in all its dimensions, the application of governance helps to create a clear and comprehensive concept for

the performance of institutions and their ability to continue, which contributes to achieving the interests of people dealing with these institutions, governance carries with it several dimensions such as compliance with all laws and administrative requirements, and good performance in order to exploit the available resources to upgrade these institutions, Governance also limits conflict of interest between all parties, and this in turn positively affects the work and performance of these institutions.

Jordan has realized the role of governance in improving performance. In 2014, the Ministry of Public Sector Development issued a guide to practising governance in the public sector, It aims to define the guiding principles that help government institutions apply the practices of the rule of law and governance in government institutions to enhance the values of transparency and accountability, which in turn contribute to preserving public money and achieving quality and performance excellence(Guide to Governance Practices in the Public Sector, 2014), in the same year, a special unit was established to develop performance in government institutions, due to an urgent need to be a unified reference for all government institutions in the field of performance development, it works to provide a clear institutional framework for organizational units to enable them to achieve the goals for which they were established, It also works to unify all practices used in the field of improving the performance of government institutions. (The Regulatory and Procedural Guide for the Organizational Units Concerned with the Development of Institutional Performance, 2014).

Conclusions

In this study, the researchers drew several conclusions, the most important of which are the following:

1- Governance is considered an ethical system of great importance in improving performance, whether at the individual level or at the level of the institution as a whole.

2- Governance has a significant impact on improving all economic, political and social dimensions in government institutions

3- Governance has scientific and sound frameworks for all efforts made in the process of improving performance in government institutions.

4- Governance is a basic reference in making policies, laws and regulations in government institutions, commitment to integrity and ethical values, and setting priorities for implementing these indicators, which contribute significantly to improving performance.

5- Governance in government institutions contributes to improving the efficiency and effectiveness of performance for individuals and institutions, which has a positive impact on providing better services to auditors.

6- The process of improving performance in government institutions requires efficiency and effectiveness in all activities and operations carried out by these institutions and setting specific dimensions of performance in line with government institutions in order to contribute to the process of improving performance.

Recommendations

In this study, the researchers recommended the following:

1- The necessity of keeping pace with all global developments and working to amend some laws and regulations that would move forward towards the advancement of government institutions.

2- Increasing training programs for employees on how to apply governance properly in order to contribute to raising the performance of government institutions.

3- Carrying out other similar studies concerned with studying the principles and standards of governance and their impact on financial and administrative performance in government institutions.

References

Colquitt , J. A. , Lepine , J. A. and Wesson , M. J. , (2015), Organizational Behavior Improving performance and commitment in the workplace. Fourth ed.

Armstrong , M. and Taylor , S. , (2014), " Armstrong is handbook of human resource management practice " .13th ed. , Ashford colour press Ltd , UK.

Storey , J. , Wright , P. and Ulrich , D. (2009). " The Rout ledge Companion to Strategic Human Resource Management . London & New York.

OECD.(2015). OECD Guidelines on Corporate Governance of
State-Owned Enterprise. Paris: Edition OECD.

Dragomir, V. D., (2019), Accountability in the Name of Global Corporate Governance. Ahistorical Perspective, The Bucharest Academy of Economic Studies, Romania) www.asecu.gr/files/Romania Proceedings/20. pdf, accessed, 7

Machado, C., &Davim, J. P. (Eds.). (2019). Management Science: Foundations and Innovations. Springer.

Wenxiang (Lucy) Lu; Taylor, Martin E. (2016). Which Factors Moderate the Relationship between Sustainability Performance and inancial Performance? A

Meta Analysis Study. Journal of International Accounting Research.2016, Vol. 15 Issue 1, p1-15.
Hijazi, Haitham Ali ,(2021), The Impact of Applying Good Governance Principles on Job Satisfaction among Public Sector Employees in Jordan, Open Journal of Business and Management, 2021, 9, 1-31.
Machado, C., &Davim, J. P. (Eds.). (2019). Management Science: Foundations and Innovations. Springer.
Hamdani, Abdel Razzaq (2016), "Improving Public Service in Municipal Administration in Algerian Legislation - Tebessa Municipality as a Model", Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, Al-Arabi Tebessa University - Tebessa - Algeria.
Chavan M.,(2009) The balanced scorecard: a new challenge// Journal of Management Development, vol. 28, issue 5, p. 393-406. www.emeraldinsight.com/0262-1711.htm [žiūrėta 2011-02-24].
Jarad, I. Yusof., N. &Nibkin, D. (2010), A Review Paper on Organizational Culture and Organizational Performance. International Journal of Business and Social Science. 1(3), 26-46.
Damilola, W., Adekunle, M., Ola, O. &Oloruntoyin, R.(2015)," Impact Of Strategic Management On Competitive Advantage And Organisational Performance–Evidence From Nigerian Bottling Company", Journal of Policy and Development Studies Vol. 9, No. 2, ISSN: 157-9385, Website: www.arabianjbmr.com/JPDS_index.php
Muhalal, Manal, Hanad, Hala Nasreen (2017), "The Role of Technological Change in Improving Institutional Performance, Case Study of Omar Bin Omar Mills Corporation MAB - Guelma -", Master Thesis, College of Economic,
Zhou, Q., Hirst, G., &Shipton, H. (2012), "Context matters: Combined influence of participation and intellectual stimulation on the promotion focus–employee creativity relationship", Journal of Organizational Behavior, 33: 894-909.
Valmohammadi, Ch. (2012).Investigating innovation management practices in Iranian organizations, Innovation: Management, Policy and practice, 14 (5), 247-255.
Al-Wakeel, Manal Muhammad (2021), The Impact of Governance Principles on Job Performance: An Applied Study on the East Neighborhood of Nasr City, published research, The Arab Journal of Management, Volume (41), Issue (4),p107-127.

Akkar, Zainab,& Sultan, Wafaa (2020), The Role of Governance Principles and Mechanisms in Improving Financial Performance (An Applied Study in the National Insurance Company), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences Volume 12, Issue (29), p174-204.

Al-Araji, Abdullah, and Al-Samman, Ahmed (2021), The Role of E-Government Readiness in Enhancing Institutional Performance: A Case Study in Nineveh Governorate Diwan, Rafidain Development Journal, Volume (40), Issue (132), p9-36.

Arif, Abdel Razzaq (2008), The Importance of Financial Analysis in Evaluating the Performance of Economic Institutions, Unpublished Master's Thesis, University of Biskra, Algeria.

https://www.mop.gov.jo/Guide to Evaluating Governance Practices in the Public Sector, 2017.

https://www.mop.gov.jo/Guide to Evaluating Governance Practices in the Public Sector, 2014.

https://www.mop.gov.jo/The organizational and procedural guide for the organizational units concerned with the development of institutional performance, 2014.

Artificial intelligence : is the human brain safe?

Dr BARHDADI Hassan
Neurosurgeon and academician
kingdom of Morocco

Digitizat on, automation, high-performance robots…every day, advertisements throughout editorials or shows anticipate the disruption or great replacement of humans by artificial intelligence, and this is nothing new. It is enough to remember that already, in the 19th century, Andrew Ure (doctor, Scottish economist, founder of the Andersonian Institution and one of the first business theorists) asserted that the perfect factories would be without workers and more recently, Jeremy Rifkin (American essayist, specialist in economic and scientific forecasting) prophesied «The end of work ».

First, what exactly is artificial intelligence and what is its process based on?.
AI was born in 1955 in the United States under the leadership of young researchers, who wish to have computers perform what the human brain does, especially tasks deemed to require intelligence.
These researchers had backgrounds in psychology, mathematics, logic and electronics.

The idea would be to create a form of intelligence that comes from machines. It is therefore a process of imitation of human intelligence which is based on the creation and application of algorithms executed in a dynamic computing environment, and whose purpose is to allow computers to think and act like human beings.

Currently, by ISO 2382-98, artificial intelligence is the “ability of a functional unit to perform functions usually associated with human intelligence, such as reasoning and learning”.However, there are many other definitions of artificial intelligence that fit with its evolution.

Today and in the image of the Internet, the advent of artificial intelligence won't end there, she is set preparing to disrupt our daily lives, shelving our old habits.

Goes by without a study trying to describe the upcoming big bang. This is a tidal wave, a surge of which we are only just beginning to take measure.
With artificial intelligence, we are entering a new world and let us take advantage of an unprecedented combination of phenomena, scientists currently have a phenomenal amount of data and the computational power required to operate them, without forgetting the recent advances in neuroscience which have perfected the algorithms on which artificial intelligence is based.
Work, media, health, finance, economy, weapons systems, computers, transport, communications, human services…..., and artificial intelligence is already disrupting our daily lives. And it won't stop there, the artificial neural networks are making significant progress in image recognition, and text analysis, they identify skin cancers, and prostate or respiratory diseases with a high hit rate.

They detect legal anomalies in contracts of several dozen pages faster than a seasoned lawyer. They drive autonomous cars in the dense traffic of big cities with an extremely low probability of an accident. Coupled with other learning systems, the neural networks are also beating our best champions in chess, video games or go. Like the case of the best go player in the world, Ke Jie, who bows to Alphago, an AI developed by Google (on May 23, 2017). Recently in Germany (October 2021) and on the occasion of the 250th anniversary of the birth of Ludwig Van Beethoven, an AI has set out to finish the 10th Symphony of this German prodigy who wrote only the first notes before his death.
Nothing seems to be able to resist this AI, and probably on a larger scale, the multiplication of AI will mainly increase the domination of Gafa (Google, Amazon, Facebook, Apple) and serve as a springboard for the Chinese Web giants Baidu, Alibaba and Tencent. It is no coincidence that Google and Facebook employ the majority of data scientists in the world. They have most of the data. It’s the battle for artificial intelligence, and technology in general. This battle pushes several governments to put themselves at the heart of the scientific landscape of artificial intelligence, the case of the French government, to do this, will invest more than €2 billion over five years as part of a "Choose French" strategy. This program also aims to attract foreign talents, and high-level international scientists in AI, to ensure the teaching of the subject matter and research.

Today we are witnessing an academic and media bubble around AI.
Global research in this field is exploding, as currently demonstrated by the number of scientific articles, advancing promising successes however, the other side of the coin is "The amount of nonsense written about AI is also exploding",

regrets Alexandre Termier, head of a research team on data mining at the French Institute for Research in Computer Science and Automation.
What makes us wonder Are we really in danger?
and how much will the machines win?. Responding to these fears leads us to ask where does the human brain get its intelligence?
The brain is a network of nearly a hundred kilometres of blood vessels, it is also two hundred billion cells, the whole weighing about a kilo and a half.
In the brain, everything always starts with two cells communicating with each other at a given point and which then diffuse into the circuit.

Also, know that a cell can make five thousand contacts.
Multiply this number by the two hundred billion cells and you will have what generates brain intelligence. or about a million billion interactions, in three words, a very nice machine.

But the brain also, feelings, emotions, and the memorization of the complex interactions of social, family, spatial and cultural life. By Simplifying, we could name this the spirit or soul complement which is the result of interactions between space, the body and the brain. A mind that is not only mathematical but also polymath and especially critical.

On the other hand, the brain spends its time anticipating possible situations from the information it perceives from our senses. He puts them into perspective with what he already has in memory.

Thanks to this, he is constantly trying to predict and anticipate what is going to happen. The brain is also busy 24 hours a day as it analyzes sugar levels, needs to sleep, eat, drink and emotional exchanges.

The brain is a consciousness correlated to the choices it must make between the possibilities that may arise.

He will also be able to trigger emergency measures in the event of surprises. Know finally, and this is important, the brain, after instantaneous analysis, always retains the most plausible hypothesis.

However, no one can deny the strengths of artificial intelligence in particular the computing power the brain cannot compete with the mental calculation capacity of machines equipped, on the one hand, with an increasingly large data storage capacity, and on the other hand with an incomparable processing speed.

According to the Salk Institute, our brain could store one petabyte of data. The artificial intelligence of each GAFA would store a thousand times more data.

Certainly, AI systems are capable, in their areas of specialization, to surpass us, they reason faster, from more information, and more reliably than a human.
But in reality, algorithms are content to respond to extremely precise tasks and reflect on the one who beat one of the go champions, these AIs are unable to have reasoning outside their domain, encouraging researchers to work actively for the development and improvement of intelligent machines, already capable of reasoning and acting faster than us.

Arguably AI has a very wide spectrum of interests and the reason is simple: the human brain has multiple capacities, which range from reflex activities to "reflective" activities. AI research tends to make the machine capable of acquiring information, reasoning and even creating. The algorithms are rapidly deployed in the field. Too fast for amphitheatre debates. Can we, therefore, argue that the exponential increase in the power of computers, which will be multiplied shortly by nanotechnologies, can it allow the appearance of a form of consciousness in these machines? in other words, can a critical mass of power within a computer or machine create consciousness?
It is difficult to imagine the coding and algorithms reproducing an artificial intelligence equipped with an analytical and critical consciousness that can substitute tomorrow for that of humans. A robot does not think It thinks, it reasons, but it has no soul. A neuron is alive, a silicon component is not.

Eleven issue - Part 3 - April 2022 - Second Year Refereed Quarterly Scientific Journ

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460

Special Issue of Articles